مطبوعة:

تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية

د. أحمين شفير

2025-2024

إلى والدي ووالدتي رحمهما الله

إلى زوجتي

إلى إبنتي صونيا وإبني نسيم أنيس

إلى العزيزات الغاليات ريتا إيناس ومايا جوليا

" الحاضر بدون الماضي ليس له مستقبل"

"فرنون بروديل"

« *Le présent sans le passé n'a pas d'avenir* »

« Fernand BRAUDEL »

"إذا أردت أن تكون اقتصاديا جيدا، يتوجب عليك التحكم في تقنيات ثلاث:

النظرية الاقتصادية، والإحصاء، والتاريخ الاقتصادي"

كما يقول: "لا اقتصاد بلا تاريخ "

"جوزيف شومبيتر"

«Pour être un bon économiste il convient de maîtriser trois techniques :la théorie économique, la statistique, l'histoire économique»

« J. A. Schumpeter »

مقدمة عامة

I. <u>أهمية دراسة تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية</u>:

من هاتين المقولتين نفهم أن دراسة تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصاديةتمكّنمن:

1. تكوين خلفية علمية متينة لدى الدارسللاقتصاد، حيث تسهم في تعزيز الثقافة الاقتصادية لديه، وتمكنه من التحكم في المفاهيم الاقتصادية الأساسية، وفهم الإشكاليات الكبرى التي طبعت مسار تطور الاقتصاد كعلم. إن استعراض كيفية تناول المفكرين الاقتصاديين لتلك الإشكاليات عبر العصور يُتيح للدارس تقدير التنوع في المقاربات النظرية، وطرح تساؤلات حول مدى استمرار صلاحية تلك الأطروحات في تفسير واقع اليوم، واستشراف ملامح المستقبل.

2. من جهة أخرى، تتيح دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي فهماً عميقًا لكيفية تشكّل الاقتصاد كعلم مستقل، له موضوعه ومنهجه وقوانينه الخاصة. فالاختلافات بين المفكرين في تحليل الظواهر الاقتصادية لا تعود فقط إلى تباين مدارسهم الفكرية، بل تعكس أيضًا التحولات التاريخية والاجتماعية التي أثرت في أدواتهم التحليلية ومنظوراتهم المعرفية. إن إدراك هذه الخلفيات يسهم في تجاوز النظرة الاختزالية للاقتصاد كعلم تقني بحت، ويُرسّخ الفهم الشامل له كعلم إنساني يتفاعل مع الواقع ويتأثر به.

3. كما أن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تجعل الدارس يدرك أن **العلوم بصفة عامة ومن ضمنها علم الاقتصاد، هي مسار طويل من تراكم المعارف والتجارب ولأفكار والتساؤلات والملاحظات، كلها تؤدي تدريجيا إلى تشكل موضوع العلم ومناهج البحث فيه، وتكون النتيجة استخراج القوانين الموضوعية "العلمية" التي تحكم الظواهر المدروسة. فموضوع** علم الاقتصاد، تشكل في مرحلة أولى ضمن علوم وتخصصات علمية عديدة، وبالأساس العلوم الدينية والفلسفة وعلم التاريخ، ثم بدأ يعرف مع عصر النهضة الأوروبية (ابتداء من القرن 16م) نوعا من الاستقلالية النسبية عن هذه العلوم والطبيعة، ليتشكل كعلم وكتخصص مستقل له **موضوعه ومناهجه وقوانينه ومفاهيمه مع قيام الثورة الصناعية الأولى ونشر كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" سنة 1776م.**

II. <u>بعض الملاحظات الهامة</u>: قبل التعمق في هذا العمل يتوجب علينا تقديم مجموعة من الملاحظات:

1. إذا كان علم الاقتصاد علما حديثا ولد مع قيام الرأسمالية الصناعية والدولة الحديثة وليدة النهضة الأوروبية بأبعادها الاقتصادية (التراكم البدائي للرأسمال) والسياسية (نشوء الدولة الأمة) والفكرية (تراجع دور الكنيسة وبروز عصر الأنوار)، ومع صدور كتاب ثروة الأمم لآدم سميث Adam Smith (1776م) الذي يعتبره كبار المفكرين الاقتصاديين بأنه "أب الاقتصاد السياسي"، فإن الأفكار الاقتصادية هي قديمة قدم بروز وتطور النشاط الاقتصادي الإنساني وقيام الحضارات الكبرى سواء الشرقية أو الغربية منذ حوالي 4000 سنة قبل الميلاد، والتي جاءت نتاج

ممارسات مرتبطة بتسيير وتنظيم النشاط الاقتصادي وشؤون الدولة المالية، والمجهود الفكري لعدد كبير من المفكرين في مجالات علمية عديدة ومتنوعة (القانون، الفلسفة، العلوم الدينية، علم التاريخ...إلخ).

2. دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هو في آن واحد دراسة لتاريخ الوقائع الاقتصادية وعلاقة الاقتصاد مع المجالات الأخرى (الاجتماعية، السياسية، القانونية...) والتخصصات الفكرية الأخرى (علم الاجتماع، علم السياسة، الحقوق، الأنثروبولوجيا، علم الأثار...)، فدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي لا تقتصر على تتبع تطور المفاهيم والنظريات الاقتصادية فحسب، بل تُعد أيضًا مدخلًا لفهم تاريخ الوقائع الاقتصادية، وتحليل التفاعلات المعقدة بين الاقتصاد والمجالات الأخرى في المجتمع. فمن خلال هذا الحقل المعرفي، يمكن للباحث أن يستوعب كيف ارتبطت الظواهر الاقتصادية بالتحولات الاجتماعية والسياسية والقانونية، وكيف أسهمت هذه العوامل في تشكيل الفكر الاقتصادي، وتوجيه اهتماماته ومناهجه.

3. التمييز بين الاقتصاد السياسي وعلم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية أمر أساسي لفهم طبيعة التحليل الاقتصادي، ومجالاته المختلفة، ومنطلقاته الفكرية والمنهجية. فعلى الرغم من وجود تقاطعات بين هذه المفاهيم، إلا أن لكل منها خصائصه ووظائفه المعرفية والتحليلية. يُعتبر **الاقتصاد السياسي** أقدم هذه المفاهيم، وقد نشأ في القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة مع فكر المفكرين الكلاسيكيين مثل آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس. ويتمحور الاقتصاد السياسي حول دراسة العلاقات بين الدولة والسوق والمجتمع، من خلال تحليل كيفية إنتاج الثروات وتوزيعها واستهلاكها، في ظل علاقات القوة والصراع الطبقي، والبنى الاجتماعية والسياسية. وبالتالي، فإن الاقتصاد السياسي هو علم معياري ونقدي، يتجاوز التحليل الكمي ليشمل البُعد الأخلاقي والمؤسساتي والسياسي في الحياة الاقتصادية.

أما **علم الاقتصاد** (لاقتصاد بالمعنى الضيق)، فقد تطور لاحقًا، خصوصًا مع المدرسة النيوكلاسيكية التي سعت إلى فصل الاقتصاد عن السياسة والمجتمع، وتحويله إلى علم موضوعي مستقل، يرتكز على النماذج الرياضية والتحليل الكمي، ويهدف إلى تفسير السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات في ظل افتراضات محددة (مثل عقلانية الرجل الاقتصادي، وتعظيم المنفعة أو الربح). وقد ركّز هذا التوجه على الكفاءة وتخصيص الموارد، محاولًا صياغة "قوانين" اقتصادية تشبه القوانين الطبيعية.

أما **السياسة الاقتصادية**، فهي مجال تطبيقي يعكس تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، من خلال أدوات متعددة (مثل السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، والضريبية). وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق أهداف معينة مثل النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، وعدالة التوزيع، وتقليص البطالة والتضخم. وهي بذلك تمثل الجسر بين النظرية الاقتصادية والواقع العملي، إذ تعتمد على نتائج التحليل الاقتصادي لتصميم التدخلات الحكومية المناسبة.

4. تشير دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي إلى أن **الأفكار الاقتصادية ليست معزولة عن واقعها التاريخي**، بل إنها ثمرة لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي وما تطرحه من إشكالات، ففي كل مرحلة من هذا التطور، ظهرت أفكار ومدارس اقتصادية تعكس طبيعة تلك المرحلة، لذا يمكن القول إن لكل مرحلة فكرها ومدرستها .ومع ذلك، من

الضروري التأكيد على أن التحوّل لا يتم عبر قطيعة تامة، بل عبر مراحل انتقالية غالبًا ما تكون طويلة نسبيا ومعقدة.

5. نُقدّم فيما يلي جدولاً توجيهيا وتوضيحيًا قمنا بإعداده، يُبرز بصورة مبسطة ومنظمة المراحل التاريخية الأساسية التي مرّ بها كل من التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي. وينقسم هذا التطور العام إلى مرحلتين رئيسيتين: مرحلة ما قبل الرأسمالية، ومرحلة الرأسمالية. وتتفرع كل من هاتين المرحلتين إلى عدد من الفترات مميزة، التي تُمثل كلٌ منها سياقًا اقتصاديًا واجتماعيًا مختلفًا.

وقد حرصنا في هذا الجدول على الربط بين هذه الفترات التاريخية وبين التيارات الفكرية الاقتصادية التي ظهرت أو سادت خلالها، من أجل إبراز العلاقة الوثيقة بين تطور الواقع الاقتصادي والتحولات التي شهدها الفكر الاقتصادي عبر العصور.

المراحل الأساسية لتاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية(من تصميم المؤلف)

الفترات	التاريخ	المراحل	الفكر الاقتصادي السائد
الماقبل رأسمالية	ما قبل التاريخ حوالي 12000- 10000 ق.م	الاقتصاد الطبيعي (القائم على الاكتفاء الذاتي وغياب التبادل)	لا وجود لأثار تاريخية مكتوبة تسجل وجود أفكار اقتصادية
	العصور القديمة من 3500 ق.م إلى 500م	الاقتصاد السلعي- نقدي أ. حضارة وادي الرافدين 3500 – 600 ق.م ب. الحضارة الفينيقية 1550 – 300 ق.م ج. الحضارة الفرعونية 3200- 30 ق.م د. الإغريقية 810- 146 ق.م هـ. الحضارة الرومانية 264 ق.م - 410 م و. الحضارة القرطاجية 264-241 ق.م	افكار اقتصادية داخل تخصصات علمية مختلفة (الفلسفة، القانون، العلوم الدينية) مثال: ▪ الفكر الاقتصادي "الشرقي" (حضارة وادي الرافدين، الفرعونية، الهندية والصينية...). ▪ الفكر الاقتصادي "الغربي" الإغريقي والروماني.
	القرون الوسطى من 500م إلى 1500م	▪العصور الوسطى الأوروبية 500 م - 1500م ▪العصور الوسطى العربية الاسلامية 700- 1500 م.	▪ الفكر الكنيسي (المدرسي) ▪ الفكر الاقتصادي العربي- الاسلامي
الرأسمالية	مرحلة التدويل: من 1500م إلى 1980م	أ. 1500- 1800م مرحلة النهضة والرأسمالية التجارية ب . 1800- 1945م مرحلة الثورة الصناعية والرأسمال الصناعي ج . 1945- 1980م مرحلة الكينزية ودولة الرفاه	▪ التيار التجاري (الماركنتيلي) ▪ التيار الليبرالي (المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحدية والنيوكلاسيكية) ▪ الفكر الناقد للرأسمالية (المدرسة الماركسية والمدرسة التاريخية) ▪ المدرسة الكينزية ▪ الفكر الاقتصادي التنموي
	مرحلة العولمة: من 1980- 2008	الليبرالية الجديدة الأزمة المتعددة la Polycrise	▪ الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد بمختلف مدارسه
	من 2008 إلى غاية اليوم	؟؟	▪ الفكر الناقد الليبرالية الجديدة

انطلاقًا من هذا الجدول، يمكن تقسيم تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية إلى قسمين:

- **القسم الأول** نتناول فيه مرحلة ما قبل الرأسمالية من التطور الاقتصادي البشري، من خلال الوقوف على الفترات الأساسية التي ميزتها من حيث الوقائع والأفكار الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل هذه المرحلة ثلاث فترات رئيسية :**فترة ما قبل التاريخ، العصور القديمة، والقرون الوسطى)**سواء الأوروبية أو العربية الإسلامية.

- **أما القسم الثاني،** فسنخصصه لدراسة الوقائع والأفكار الاقتصادية في **مرحلة الرأسمالية،** التي نقسمها بدورها إلى مرحلتين أساسيتين:

– **مرحلة التدويل،** التي تضم ثلاث فترات متعاقبة :**الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية، ورأسمالية دولة الرفاه.**

– **مرحلة العولمة،** والتي تشمل فترتين رئيسيتين مستمرتين إلى اليوم :**الليبرالية الجديدة**(منذ عام 1980)، و**فترة الأزمة المتعددة** التي بدأت منذ أزمة 2008، بما في ذلك أزمة الفكر الاقتصادي ذاته.

كل واحدة من هذه الفترات التاريخية شهدت تطورًا موازيًا في الأفكار الاقتصادية، سواء:

- في شكل **قوانين وأحكام** لتنظيم النشاط الاقتصادي،
- أو كنتاج **تفكير فردي** من قبل مفكرين (فلاسفة، مؤرخين، رجال دين، رجال سياسة,...)
- أو من خلال **ممارسين في المجال الاقتصادي**(منظّمين للنشاط الاقتصادي، تجار، مصرفيين,...)
- أو كنتيجة لـ **تفكير جماعي متراكم** ظهر في شكل **مدارس فكرية اقتصادية** تتقاسم مقاربات "فلسفية–اقتصادية" ومبادئ نظرية موحدة.

محتوى المقياس:

مقدمة:

- **لماذا دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي؟ (تاريخ علم الاقتصاد)**
- **بعض الملاحظات**

القسم الأول: الأفكار الاقتصادية في المرحلة ما قبل الرأسمالية (قبل 1500م)

أولا: خصائص المرحلة ما قبل الرأسمالية

ثانيا: أهم فترات المرحلة ما قبل الرأسمالية

I. **فترة ما قبل التاريخLa Préhistoire**
II. **الأفكار الاقتصادية في العصور القديمةL'antiquité**
1. **الحضارات الشرقية: (البحث 1)**
   - **نظرة عن حضارة ما بين النهرين (حضارة وادي الرافدين): قوانين حمورابي**
   - **نظرة عن الافكار الاقتصادية في الصين القديمة**
   - **نظرة عن الأفكار الاقتصادية في الهند**
2. **الحضارات الغربية:الحضارة الإغريقية:(البحث 2)**
   - **نموذج الحضارة الإغريقية**
     - **أفلاطون**
     - **ب. أرسطو**

III. **فترة القرون الوسطى Le moyen âge**
IV. **الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى**
1. **الأفكار الاقتصادية العربية – الإسلامية**

أ. 4 مجالات للتفكير (إشارة إلى أهم المفكرين ومجالات تفكيرهم)

ب. الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون (البحث 3)

ج. الأفكار الاقتصادية عند المقريزي (البحث 4)

2. **الأفكار الاقتصادية الأوروبية: الفكر الكنيسي(scolastique) القديس توماس الإكويني نموذجا (البحث 5)**

القسم الثاني: الأفكار الاقتصادية في المرحلة الرأسمالية (منذ 1500 م)

خصائص المرحلة الرأسمالية

I. **الأفكار الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية التجارية**
1. **التيار التجاري (الماركنتيليون) (البحث 6)**

2. **المدرسة الطبيعية والجدول الاقتصادي لفرنسوا كيني (البحث 7)**

II. **الأفكار الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية الصناعية ونشوء علم الاقتصاد**

1. **المفكرون السبّاقون للكلاسيك (وليام بيتي، بيير دو بواجلبير، ريشارد كانتليون)**
2. **المفكرون المؤسسون (موضوع علم الاقتصاد، نظرية القيمة والتوزيع، التجارة الخارجية، الأزمة)**
3. **المدرسة الكلاسيكية (البحث 8 في مجموعتين)**
4. **المدرسة الحدية (البحث 9)**
5. **المفكرون المنتقدون**
6. **المدرسة الماركسية (البحث 10)**
7. **المدرسة التاريخية وفريدريك ليست (البحث 11)**

III. **الأفكار الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية**

1. **المدرسة الكينزية وأزمة الكساد الكبير (البحث 12 في مجموعتين)**
2. **الفكر التنموي (البحث 13)**

IV. **الأفكار الاقتصادية في مرحلة العولمة: الافكار المشتركة للفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد**

1. **المدرسة النقدوية ميلتون فريدمان (البحث 14)**
2. **مدرسة العرض (البحث 15)**
3. **مدرسة الرأسمال الانسان (البحث 16)**
4. **مدرسة الاختيارات العمومية (البحث 17)**

VI. **الفكر الاقتصادي الناقد للعولمة**

1. **الأفكار العامة والمفكرون**
2. **جوزيف ستيغليتز نموذجا (البحث 18)**

القسم الأول: المرحلة ما قبل الرأسمالية Période Précapitaliste:

تبدأ هذه المرحلة من حوالي 12000–10000 سنة قبل الميلاد وتستمر إلى غاية بداية 1500م، وعرفت 3 فترات متتالية هي فترة ما قبل التاريخ، وفترة العصور القديمة، وأخيرا فترة القرون الوسطى التي نميّز فيها بين القرون الوسطى الأوروبية والقرون الوسطى العربية الإسلامية.
قبل تناول كل فترة بالتفصيل، نحاول استخراج أهم خصائص المرحلة ما قبل الرأسمالية التي تميزها عن المرحلة الرأسمالية.

أولا: أهم خصائص المرحلة ما قبل الرأسمالية (من 12000 سنة قبل الميلاد إلى 1500م):

يجمع العديد من الباحثين في مجال الاختصاص أن للمرحلة ما قبل الرأسمالية عدة خصائص تميزها جوهريا عن المرحلة الرأسمالية، **لكن، تجدر الإشارة إلى أن هذه الخصائص لا تتجلى بنفس الشكل والحدة في الزمان والمكان،** لذا يجب الانتباه للفوارق بين الحضارات "الشرقية" التي سادت جنوب البحر المتوسط و"الحضارات الغربية" التي سادت في ضفته الشمالية.
أهم هذه الخصائص، نذكرها فيما يلي:

1. **النشاط الاقتصادي كان يعتمد على الطبيعة وموارد الطبيعة وأساسا الأرض** التي تبقى هي المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي في هذه المرحلة (الصيد، قطف الثمار، الزراعة والرعي، الإنتاج الحرفي البسيط..). بمعنى أن النشاط الاقتصادي بقي حبيس الطبيعة وتقلباتها ولم يأخذ استقلاليته الذاتية (النسبية)، وكمثال على ذلك يمكن التذكير بأن كل الأزمات ما قبل الرأسمالية **هي أزمات نقص الإنتاج**، أسبابها الرئيسية هي تقلبات أحوال الطبيعة (الجفاف، الفيضانات، العواصف...) وانعكست دوما بتراجع للإنتاج الزراعي والحيواني وارتفاع للأسعار، وأدت في معظمها إلى المجاعات وانتشار الأوبئة وارتفاع الوفيات وزيادة النزوح الريفي.

2. **الدور المركزي للدولة في النشاط الاقتصادي** (مع الاختلاف النسبي بين الحضارات الشرقية الحضارات الغربية)، الذي يظهر في تملكها للأراضي ومصادر الثروة الأساسية وتنظيمها (المناجم، المياه ومشاريع الري، الطرق التجارية..)، ودورها الأساسي في عملية توزيع الفائض الاقتصادي وإعادة توزيعه (في الغالب لأغراض غير اقتصادية مثل الحروب، وكسب التحالفات والولاءات السياسية، وكذا لأغراض الترف وبناء المعابد)، كمثال على ذلك سيادة نظام الإقطاع (أي اقتطاع الأراضي لكبار العساكر والموظفين على سبيل الاستغلال)، ومختلف أشكال التوزيع وإعادة التوزيع ما قبل الرأسمالية (الغنائم، الهدايا، الهبات...).
دور الدولة هذا، يمكن تفسيره كذلك بهيمنة المجال السياسي على المجالات الأخرى، فهدف التوسع من أجل الاستلاء على مناطق النفوذ والفائض الاقتصادي (الغنائم) عن طريق القوة والحروب كان انشغال أساسي لدى الدولة. هذه الأخيرة يمكن اعتبارها دولة ريعية بامتياز أين كان انشغال الاستحواذ على الريع (الزراعي، المائي، المنجمي،

الغنائم...) هو الهدف الأساسي للحكام، ولعله هذا ما يفسر الطبيعة الساكنة للإقتصاد في هذه المرحلة ما قبل الرأسمالية أين كانت الإبتكارات والتحولات خاصة في المجال الانتاجي تتم بصفة بطيئة جدا.

3. **النشاط الاقتصادي كان يهدف أساسا إلى تلبية الحاجات وليس تراكم الأرباح**، كما لم يكن قائما على العقلانية الاقتصادية التي تهدف للربح، بل كان يخضع لأهداف غير اقتصادية (اجتماعية وسياسية) وتحكمه علاقات تستمد مشروعيتها من التمثيل العائلي، العرقي، أو الديني...إلخ.

4. **الدور الهامشي للسوق في الحياة الاقتصادية:** مفهوم السوق في هذه المرحلة لم يكن معروفا بالمعني الحالي للسوق (حرية الدخول والخروج من السوق، الأسعار تتحدد بكل حرية بفعل قانون العرض والطلب...).
مثال على ذلك:

- **السوق العقارية:** الأراضي لم تكن محل تبادل بكل حرية بحكم احتكارها من طرف الدولة (الحاكم) أو المؤسسات الدينية أو العائلات النبيلة والاقطاعية، فقد كانت مصدر فائض اقتصادي كبير لمالكيها وبالتالي **مصدرا للسلطة السياسية**، كما كانت **تعبّر عن المكانة الاجتماعية لمالكيها**.

- **سوق العمل:** سوق العمل بالمعنى الحالي تفترض تلاقي عرض العمل والطلب عليه بكل حرية وهو ما ينعكس بتحديد للأجور. في المرحلة ما قبل الرأسمالية كان العبد أو القن تابع للسيد مباشرة وليس له أي حرية تسمح له بالتفاوض على أتعاب عمله، أما في المدينة فكانت تعرف نشاط المهن والحرف المنضوية تحت **نظام الطوائف المهنية** الذي كان يضبط علاقات العمل بشكل صارم سواء من ناحية الأجر أو الترقية أو التنقل في المهن والمنافسة.

5. **وجود مساهمات فكرية اقتصادية هامة لكنها بقيت مندمجة في تخصصات وعلوم أخرى**(الفلسفة، التاريخ، الدين، القانون...). ولم تهتم بصفة وافية بتحليل مجال الإنتاج والتراكم، بقدر ما اهتمت بمجالي التبادل (التجارة، الأسعار، الربح التجاري، النقود، الربا..) والتوزيع وإعادة التوزيع (تنظيم مالية الدولة، أشكال جمع الفائض وتوزيعه...)، وهو ما يبرز من خلال دراسة المساهمات الفكرية الاقتصادية لأغلب مفكري هذه المرحلة.
ما يبرز أكثر في المساهمات الفكرية الاقتصادية لدى أغلب المفكرين في هذه المرحلة هو أنها كانت تعكس بشكل واضح (في مناطق وأزمنة مختلفة وحسب درجة تطور التحضر la sédentarisation وتطور التبادل والعلاقات السلعية النقدية ونتائجها: دور النقود، مكانة التجارة والحرفة، دور طبقة التجار والحرفيين خاصة في المدن...) أزمة الانتقال المجتمع من الاقتصاد الطبيعيبكل خصائصه (غياب الفائض الاقتصادي والتبادل والنقود، وغياب الملكية الخاصة وسيادة علاقة التعاون في المجتمع...) إلى الاقتصاد البضاعي- النقدي أين بدأت تظهر المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالملكية الخاصة والتملك والثروة، وتلك المرتبطة بمكانة التجارة والتبادل ودور النقود والقرض بفائدة وتنظيم السوق والمهن...، والتي نالت حيزا هاما من التفكير الاقتصادي لدى معظم المفكرين الذين تأرجحت مواقفهم بين المتشددين (الأولون الذين واكبوا بداية مرحلة الانتقال في الغالب) الرافضين للتحولات التي كانت جارية والمطالبين ببناء مجتمع مثالي على أسس أخلاقية يحمل معظم مواصفات المجتمع البدائي وخصائص الاقتصاد

الطبيعي، ومفكرون آخرون أقل تشددا (المتأخرون الذي جاءت أفكارهم الاقتصادية في مراحل متقدمة من تطور العلاقات البضاعية–النقدية)، الذين قبل معظمهم بالتحولات والواقع القائم (القبول بالمجتمع الطبقي وبالملكية الخاصة وحق التملك والثراء، والاعتراف بدور التجارة ومكانة الحرفة في النشاط الاقتصادي وبمختلف وظائف النقود، وبحق الحاكم في الضريبة...)، ولكنهم طالبوا في معظم مساهماتهم الفكرية بوضع ضوابط أخلاقية وقانونية للحد من الثراء الفاحش وتنظيم المبادلات ومنع الاحتكار، والرفض أو التقليص من المعدلات الربوية، حجم ونسبة الضرائب، وتنظيم المهن...إلخ.

ثانيا:أهم فترات المرحلة ما قبل الرأسمالية – الوقائع والأفكار –:

هناك اجماع لدي غالبية المؤرخين الاقتصاديين أن التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي في المرحلة ما قبل الرأسمالية ينقسم إلى 3 فترات أساسية:

I. فترة ما قبل التاريخ La Préhistoire:
(12000–10000 إلى حوالي 4000 ق.م)

يطلق العديد من الباحثين في الأنثروبولوجيا وعلم الأثار وعلم التاريخ والتاريخ الاقتصادي على هذه الفترة التي تمتد من 12000–10000 إلى حوالي 4000 قبل الميلاد (ق.م) إسم "**المجتمع البدائي**" أو "**المشاعية البدائية La communauté primitive**"، وهي فترة طويلة من التحولات التقنية والاجتماعية العميقة، عرفت الانتقال التدريجي من الصيد وقطف الثمار إلى الزراعة وتربية المواشي، ومن الترحالNomadisme إلى الاستقرار والحضر La Sédentarisation.

- **الخصائص الأساسية السائدة التي طبعت هذه الفترة نلخصها فيما يلي:**

- سيادة الاقتصاد الطبيعي: القائم على **الاكتفاء الذاتي وغياب التبادل** بالنظر إلى **غياب الفائض الاقتصادي**بسبب ضعف الطاقات الانتاجية (وسائل انتاج بدائية وضعف تقسيم العمل).
- هدف النشاط الاقتصاد كان تلبية الحاجة وضمان العيش، واقتصر على الصيد وقطف الثمار.
- غياب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وبالأخص الأرض.
- علاقات العمل قائمة عموما على التعاون بين أعضاء المجموعات القروية.

من جانب الأفكار الاقتصادية، هناك اجماع لدى الإخصائيين أنه خلال هذه الفترة التاريخية الطويلة، لم يترك لنا التاريخ والتاريخ الاقتصادي آثارا مكتوبة عن وجود تساؤلات وانشغالات وأفكار اقتصادية أو أشكال للتنظيم الاقتصادي (تنظيم المبادلات، والأسعار، النقود...). معظم المعلومات حول هذه الفترة جاءتنا من الآثار والدراسات الأركيولوجية والانثروبولوجية.

II. فترة العصور القديمة L'antiquité

(3500 ق.م-500م):

ميلاد الحضارات الكبرى وابتكار الكتابة والنقود وبداية التفكير الاقتصادي

هي الفترة التي تبدأ من حوالي 3500 سنة قبل الميلاد إلى غاية سقوط الإمبراطورية الرومانية في نهاية القرن الخامس الميلادي، وقد عرفت ميلاد الحضارات الكبرى المتوسطية (انظر الخريطة) إضافة للحضارتين الصينية والهندية، التي تميزت بابتكار الكتابة والعجلة والنقود وتطور التبادل والعلاقات النقدية-السلعية، ونشوء الضريبة، وتنظيم مالية الدولة وكذا تطور التقنيات الزراعية والسقي. كما عرفت هذه الفترة ظهور العبودية كعلاقة عمل للإنتاج بشكلها الشرقي (العبودية المعممة والتي تظهر في عمل السخرة الذي تقدمه المجموعات القروية للدولة) والعبودية الغربية (التي تفقد العبد حريته ليصبح أداة انتاج ملك السيد مالك العبيد). أخيرا، عرفت هذه الفترة بداية التفكير الاقتصادي بداخل تخصصات علمية أخرى (القانون والفلسفة والعلوم الدينية، وعلم التاريخ...).

العصور القديمة، وافقت نشوء **الدولة المركزية(الدولة المدينة Les Etats Cités)**، وقد عرفت عدة حضارات:

- حضارة وادي الرافدين 3500 – 600 ق.م La Mésopotamie
- الحضارة الفرعونية 3200- 30 ق.مLa civilisation Pharaonique
- الحضارة الفينيقية 1550 – 300 ق.م La civilisation Phénicienne
- الإغريقية 810- 146 ق.م La civilisation Grecque
- الحضارة الرومانية 264 ق.م – 410 م La civilisation Romaine
- الحضارة القرطاجية 264-241 ق.م La civilisation Carthaginoise
- إضافة للحضارة الصينية والهندية Les civilisations Chinoise et Indienne

الانتقال من فترة ما قبل التاريخ إلى العصور القديمة كان محل دراسة مكثفة للعديد من الباحثين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية وأساسا الأنثروبولوجيا والتاريخ والاقتصاد والآثار، ورغم الاجماع الذي توصلت إليه مختلف البحوث فيما يتعلق بالتحولات الجوهرية التي حدثت في الفترة "النيوليتيكية" والتي سمحت بالانتقال التدريجي إلى فترة العصور القديمة، إلا أنه يجب تسجيل بروز موقفين متناقضين فيما يتعلق بالنمط/الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت مختلف الحضارات التي ظهرت في هذه الفترة.

هناك موقف أول يمكن وصفه ب"المركزي الأوروبي" أو "المركزي الغربي"، يرى أن التحول إلى العصور القديمة قد تمّ بوتيرة واحدة وفي كل المناطق، وقد ولّد أنماطا اقتصادية واجتماعية موحدة ميّزت تاريخ البشرية في تطورها وهي النمط العبودي Le mode Esclavagiste والنمط الاقطاعي Le mode Féodale، بالنسبة لهذا الموقف إذا، فإن كل المجتمعات البشرية وكل المناطق قد عرفت هاذين النمطين الاقتصاديين والاجتماعيين.

<u>أما الموقف الثاني</u> فيرى أنه رغم الخصوصيات المشتركة التي تميّز كل الفترة ما قبل الرأسمالية والتي ذكرناها أعلاه، إلا أن الانتقال إلى العصور القديمة لم يتم في كل المناطق وكل الفترات بنفس الشكل، وقد ولّد نوعين من الأنماط الاقتصادية والاجتماعية، الأول ساد في المجتمعات والحضارات الشرقية جنوب المتوسط وآسيا (حضاراتوادي الرافدين، والفرعونية، والصينية والهندية، وحتى حضارات المايا والأنكا والأزتيك في أمريكا الوسطى)، **وعُرف بالنمط الآسيوي للإنتاج Mode de production Asiatique أو نمط الانتاج الخراجي Mode de production Tributaire** وله خصائص تميزه عن نمط اقتصادي واجتماعي آخر ساد في الحضارات الأوروبية شمال المتوسط وهو **النمط العبودي** (في نهاية العصور القديمة في الحضارتين اليونانية والرومانية) **والنمط الاقطاعي** الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى. نحن نعتمد هذا الموقف الثاني في محاضراتنا.

1. <u>الحضارات الشرقية في العصور القديمة</u>:

<u>الوقائع الاقتصادية والمساهمات الفكرية الأولى المُؤسسة للفكر الاقتصادي</u>

نقصد بالحضارات الشرقية تلك الحضارات التي برزت في الشرق الأوسط والأقصى (حضارة وادي الرافدين، والحضارة الفرعونية، والسودانية، والحضارة الصينية والهندية)، ويمكن إضافة لها الحضارات الأمريكية الوسطى والتي كانت تحمل على العموم نفس خصائص الحضارات الشرقية، كما أن بعض الباحثين يضيفون إليها الحضارات التي نشأت على الطرق البرية التجارية الكبرى سواء في المشرق أو المغرب.

نشأت هذه الحضارات عموما على ضفاف الأنهار الكبرى وموارد المياه مثل نهري دجلة والفرات في العراق القديم ووادي النيل في مصر، وكانت قائمة أساسا على عمل الأرض، ومن أجل ضمان وتيرة النشاط الزراعي كان لابد من **تنظيم الأشغال الكبرى للري وتطوير تقنياته** وهو ما لم يكن ممكننا من دون **التدخل القوي للدولة من أجل تنظيم هذه الأشغال وصيانة الأراضي عن طريق تطوير نظام السخرة La corvée وتجنيد المجموعات القروية لتنفيذ الأشغال في إطار ما يسمى بالعبودية المعممة L'esclavage généralisé**.

من جانب الفكرالاقتصادي، يمكن اعتبار أن بذور التفكير الاقتصادي الأول قد برزت في الحضارات الشرقية المختلفة سواء حضارة وادي الرافدين أو الحضارة الفرعونية، والصينية والهندية...إلخ، تفكير نجده في التشريع الديني بشكل عام، يمكن تقديم المساهمات الفكرية الاقتصادية لحضارة وادي الرافدين والحضارة الصينية والهندية **<u>كنموذج</u>**:

حضارة وادي الرافدين La Mésopotamie وبداية التفكير الاقتصادي:

(من 3500 قبل الميلاد إلى غاية 600 قبل الميلاد)

الكلمات المفتاحية: القانون، القانون الاقتصادي، شريعة حمورابي .

تعتبرحضارةبلادالرافدين أول الحضارات التي عرفتها البشرية فيالعراق القديم، ساهمتفيبنائهاالأقواماالسومريةوالأكاديةوالبابليةوالأشوريةوكانتهذه الأقوامعلىدرجةكبيرةمنالتطوروالاقتصادي والتنظيمالإداري.

بلاد الرافدين هي أول حضارة عرفت الزراعة في التاريخ البشري (حوالي في 8500 إلى 8000 قبل الميلاد) وطوّرت تقنيات الري وتربية المواشي، الأمر الذي سمح لها بتكثيف الانتاج والرفع من الفائض الاقتصادي الموجه للتبادل بواسطة النقود، كما فرض وضع قواعد محكمة لتسيير هذا الفائض وتوزيعه وإدارة شؤون الدولة.

الكتابة المسمارية، التي ابتكرت في حوالي 3400– 3300 قبل الميلاد (الخط المسماري l'écriture cunéiforme)، كانت بدون شك الأداة التي كانت ضرورية للدولة والمجتمع لمواكبة التطورات التي عرفتها خلال الانتقال التي ذكرناها أعلاه، إذ سمحت بوضع اللبنة الأولى لبروز وتطور العديد من الممارسات والمفاهيم والأفكار الاقتصادية، ولعبت دورا كبيرا في تنظيم النشاط الاقتصادي وشؤون الدولة مثل تدوين العقود التجارية وعقود الملكية والديون، ووضع قوانين لتحديد المعدلات الربوية والأسعار، وتطوير الحساب (حساب الإنتاج ورؤوس الماشية...)، مع العلم أن الدولة كانت تملك وتسيّر ورشات كبرى لصناعة الجلود والنسيج وطحن القمح، كما كانت تحتكر التجارة الخارجية.

الأبحاث الكثيرة عن حضارة وادي الرافدين لم تكشف عن وجود فكر اقتصادي بالمعنى الصريح ولم تترك لنا هذه الحضارة كتبا تناولت المسائل الاقتصادية بالتحليل النظري، ولكن كلها بيّنت المجهود الكبير الذي قام به ملوك هذه الحضارة لوضع تشريعات وقوانين تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنم عن وجود نشاط اقتصادي كثيف للإنتاج والتبادل والتوزيع، هذه القوانين والشرائع حملت الكثير من المفاهيم الاقتصادية المعروفة اليوم والتي كانت محل انشغال وتساؤل ونقاش داخل مجتمع وادي الرافدين آنذاك.

الكثير من الوثائق المحاسبية والقانونية (أكثر من 38000 لوحة طينية اكتشفت إلى حد الآن) تكشف عن وجود حركة قوية للبيع والشراء في المدن والتجمعات السكانية الكبيرة سواء تعلق الأمر بالسلع أو العقارات أو القرض (عقود الاعتراف بالدين مثلا)، أو الميراث، عقود العمل...إلخ.

4 مجالات اقتصادية رئيسية كانت محل متابعة منتظمة بواسطة سجلات وقيود محاسبية من طرف الإدارة المركزية:

- مدخلات ومخرجات الورشات والمحلات التابعة للدولة،
- أحوال السوق والأسعار والمقاييس والمكاييل والموازين، والنقود والقروض
- كل ما هو مرتبط بالنشاط الزراعي والمحاصيل الزراعية والضرائب

- جرد الواردات من السلع الخارجية وتوزيعها

ما تجدر الإشارة إليه أن كتب تاريخ الفكر الاقتصادي عامة غالبا ما تختصر المساهمة الفكرية الاقتصادية لحضارة وادي في شريعة الملك حمورابي، لكن ما يجب معرفته أن ملوك هذه الحضارة العريقة قد سنوا قوانين كثيرة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الأقل منذ حوالي 2500 قبل الميلاد، وهي قوانين مستمدة كلها (بما فيها تشريعات حمورابي) حسب واضعيها من الإرادة الإلهية، وهي تحمل الكثير من الأحكام التي تسير الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أهم هذه التشريعات هي:

- شريعة "أورنمو" أحد ملوك الدولة السومرية (2111–2003 قبل الميلاد)، التي تتكون من 31 قانونا
- شريعة "لبت عشتار" أحد ملوك سلالة أيسن (1934–1924 قبل الميلاد)، تضم 37 قانونا.
- قانون "ايشنونا" (مملكة سادت من 2017 إلى 1794 قبل الميلاد) يتكون من 61 قانونا.
- شريعة حمورابي (1792–1750 قبل الميلاد) التي تعتبرها كل الدراسات أنها أعظم عمل قام به حمورابي إذ عمل على تنقيح وتوحيد القوانين السابقة وتثبيتها على لوحات طينية وتوزيعها على مختلف المدن البابلية لكي يطلع عليها الناس، وهي تتضمن 282 قانونا تناول تنظيم أهم المسائل الاقتصادية والاجتماعية منها:

  - حماية الملكية
  - نشاط الزراعة وتربية المواش
  - القرض بفائدة
  - العقود التجارية وعقود الشركات
  - المسؤولية القانونية في ممارسة المهن (الطب، البيطرة، الحلاقة، البناء...)
  - الأجور السنوية للفلاحين
  - العقود التجارية وبالأخص عقود الكراء (وسائل النقل، ادوات العمل، المساكن...).
  - العلاقات العائلية (الزواج، الطلاق، المسؤولية تجاه الأبناء...)
  - السرقة ومختلف الجرائم

لقد نظمت الشرائع البابلية معظم مظاهر النشاط الاقتصادي بدقة، كما تناولت العديد من المفردات الاقتصادية، فاستعملت مثلا كلمات الرأسمال، والعمل، الأجر، الربح، الفائدة...إلخ. لكن ما يجب ملاحظته أن هذه الشرائع قد انتجت في إطار ديني وأخلاقي بحت، فجميع القوانين هي مملاة من الآلهة على الملك من أجل تنظيم حياة البشر وفقا لمشيئة الآلهة.

2. الحضارات الغربية في العصور القديمة:
الوقائع الاقتصادية والمساهمات الفكرية الأساسية

نشأت الحضارات الغربية، أساسا الإغريقية والرومانية، في الجانب الشمالي للبحر المتوسط، على إثر عملية طويلة للإنتقال إلى الحضر la sédentarisation ومن الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد السلعي–النقدي، ولكن في ظروف مغايرة عن التحول الذي جرى في الضفة الجنوبية للمتوسط في الحضارات الشرقية.

1. أهم خصائص الحضارات الغربية: هي تحمل عموما نفس خصائص المجتمعات ما قبل الرأسمالية التي ذكرناها أعلاه، ولكنها تتميز عن الحضارات الشرقية في بعض الجوانب أبرزها:

⇦ بالرغم من أن **عمل الأرض يبقى النشاط الأساسي والمصدر الرئيسي للعيش**، إلا أن الأرض قد قسمت إلى جزأين: **الأراضي الجماعية والأراضي الخاصة (بعقود ملكية والحق في التوريث والنقل)**، هذه الأخيرة، الواسعة نسبيا، هي التي ستطبع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه الحضارات التي تميزت بخاصيتين أساسيتين هما الوزن النسبي للملكية الخاصة للأرض وبالتالي وجود أرستقراطية عقارية كبيرة نسبيا تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والسياسية، ووجود دولة لا مركزية بصلاحيات إقليمية محدودة ولكن مع دور هام للجيش، وبالتالي فالنظام الذي ساد كان يمزج بين "الديمقراطية" ودور الدولة عبر مؤسسة الجيش بنوع من "الديمقراطية العسكرية" أين ميزان القوى فيها كان يتأرجح تارة لصالح الديمقراطية وتارة أخرى لصالح القوة العسكرية حسب تقلبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

⇦ **العبودية كنمط انتاج مهيمن في الحضارات الغربية:** توسع وتمركز الملكية الخاصة للأرض بمختلف الطرق وأساسا عبر الحروب، أدى تدريجيا إلى تحولات عميقة في مجتمع وبروز طبقتين أساسيتين: كبار **الملاكين العقاريين والتجار** المحتكرين لتجارة العبيد والأسلحة والتجارة الخارجية من جهة، و**العبيد** من جهة ثانية، وهو ما أدي لتشكل **نمط من الانتاج سمي بالعبودي le mode de production esclavagiste.**

ما يميز هذا النمط من الانتاج هو امتزاج الملكية الخاصة للأرض مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الأخرى وبالأساس العبيد الذين كانوا يشكلون طبقة اجتماعية متميزة، لتصبح علاقة الانتاج **علاقة استغلال** من أجل إنتاج فائض اقتصادي من طرف العبيد **يتملكه السيد تملكا خاصا.**

إحدى التناقضات الأساسية لهذا النمط من الانتاج، كما رأى آدم سميث، هو أن زيادة الانتاج تتم عبر زيادة عدد العبيد (أي توسع المستعمرات وبالتالي الحروب)، وليس عبر تطوير القوى المنتجة (الإبتكارات والرفع من مستوى تأهيل اليد العاملة (العبيد))، وهذا ما يفسر بشكل كبير سكون هذا النمط من الانتاج، الذي يعتمد فيه الاقتصاد أساسا على التوسع الاستعماري لزيادة عدد العبيد وجلب الفائض الاقتصادي الزراعي، الأمر الذي حوّل الدولة إلى جهاز ضخم بحاجة دوما إلى الجيش من أجل الحروب، والإدارة من أجل تسيير الفائض الاقتصادي (نوع من الدولة الريعية

بالأخص في روما)، وبالتالي بحاجة دائمة إلى رفع مقدار الضرائب وحجم الفائض المسلوب، والذي سيؤدي في النهاية إلى انتفاضات العبيد الفلاحين والمستعمرات ويحتم تدريجيا إلى سقوط عنيف للدولة المركزية وتشتتها.

نموذج الحضارة الإغريقية

الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة

(حوالي من 800 إلى 146 ق.م)

–الفكر الاقتصادي الإغريقي نموذجا –

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الاقتصاد غير الطبيعي chrématistique، القيمة، الربا، العدالة التوزيعية، العدالة التبادلية، العدالة التعويضية.

لا يمكن فهم مساهمة الفكر الإغريقي، دون الإشارة **لأزمة العميقة** التي عرفها هذا المجتمع خلال القرنين 5 و4 قبل الميلاد، حيث عرفت هذه الفترة توسع التبادل والعلاقات السلعية – النقدية والتجارة، والملكية الخاصة للأراضي. الأمر الذي أدى لنشوء طبقة من الأثرياء التي راكمت أموال طائلة سمحت بتطور القرض بفائدة، بالمقابل زادت أعداد الفقراء من الفلاحين الذي تركوا أراضيهم ونزحوا إلى المدينة. النقاش الفكري الفلسفي الذي دار آنذاك كان يعكس اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الأثيني، والذي يعبر في الواقع عن **أزمة الإنتقال من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد السلعي النقدي.**

لقد جاءت الافكار الاقتصادية في هذه الحضارة في فترة قطعت عملية اضمحلال المشاعية البدائية والاقتصاد الطبيعي شوطا متقدما، حيث استقرت دعائم الملكية الخاصة وعرف المجتمع تقدما في تقسيم العمل وقيام التبادل والتجارة واستخدام النقود. كما انحلت الروابط القبلية وانقسم المجتمع إلى طبقات، تحكمه طبقة ملاك الأراضي التي تتوارث السلطة.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن الحضارة الإغريقية قد تميّزت بسيطرة نمط الانتاج العبودي الذي ينقسم فيه المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: **الأسياد (maîtres)** الذين يملكون وسائل الانتاج (العبيد، الأرض، المناجم...) من جهة، و**العبيد (esclaves)** من جهة أخرى، الذين كانوا يفتقدون لحريتهم الشخصية ومهمتهم إنتاج الفائض الاقتصادي الذي يستحوذ عليه الأسياد، لكن، ورغم ذلك، فقد احتفظ المجتمع بكثير من مظاهر المجتمع البدائي القائم على الاكتفاء الذاتي وهدف إشباع الحاجات.

لذان ليس من الغريب أن يحاول دستور "صولون Solon" (594 ق.م) عن طريق العديد من الإصلاحات ترتيب سير المجتمع مع التحولات الاقتصادية الجديدة (تعويض شرط الانتماء العائلي بشرط الثروة للحصول على منصب، وإلغاء الديون، ومنع استرقاق المدين وتحرير بعض العبيد...). كما سمحت إصلاحات "كليستان Clisthène" (508–507 ق.م) بوضع حد لاحتكار الأرستقراطية للسلطة وإرساء نوع من "الديمقراطية المواطنية".

في الفترة الأخيرة من هذا التحول (القرن الرابع ق.م)، قدمت الفلسفة اليونانية إسهامات كبيرة للفكر الإنساني[1]، فيعتبر إيكسونوفون أول من استعمل كلمة اقتصاد، وأفلاطون أول من حاول تقديم عرض عن أصل الدولة ومشروع لإقامة صرح اجتماعي وسياسي مثالي، كما حاول تلميذه أرسطو وضع الأسس الجنينية للتفكير الاقتصادي.
في هذا الجزء من العمل، سوف نحاول تقديم المساهمات الفكرية الاقتصادية لأهم المفكرين الإغريق الذين كانت لهم أراء ومواقف في التحولات التي عرفها المجتمع الأثيني، مع التأكيد أنها أفكار وليدة التأمل الفلسفي الذي كان سائدا آنذاك.

■ إيكسونوفون Xénophon (430-354 ق.م):

في كتابه تحت عنوان «الاقتصاد l' Économique» (390ق.م)، يعد هذا المفكر أول من استخدم كلمة **اقتصادOikonomikos**، التي هي مُشكّلة باللغة الإغريقية من كليمتين: **أويكوس oikos** بمعنى **العائلة والمنزل**، و **نوموس nomos** بمعنى **القانون أو النظام أو القواعد**. وتعني قواعد التسيير والإدارة الجيّدة شؤون المنزل (كوحدة اجتماعية واقتصادية (بالمعنى الواسع (الاقتصاد المنزلي)).
في كتابين آخرين، الأول تحت عنوان: «la Cyropédie حوالي 378-362 ق.م» مدح إيكسونوفون مزايا تقسيم العمل ودوره في الرفع من انتاجية العمل ، وفي الثاني : «Les revenus 355 ق.م»، اهتم بكيفية الرفع من التحصيل الضريبي وضمان التموين من الحبوب.

■ أفلاطون (428 - 348 ق.م):

حاول هذا المفكر تطوير نظام فلسفي شامل للخروج من الأزمة التي يمر بها المجتمع الأثيني، ففي كتاب "**الجمهورية La République**"(384-377 ق.م)، يبحث أفلاطون عن التنظيم الأمثل للدولة،وفي كتابه "**القوانين**" يقدم لنا الوسائل للوصول إلى هذا التنظيم.
الانجاز الرئيسي الذي حققه أفلاطون يتمثل في الوصف الذي يقدمه لتقسيم العمل وأصل المدينة: "**تنشأ المدينة بسبب تقسيم العمل الذي هو نفسه نتيجة مترتبة عن التفاوت في المهارات الطبيعية للأفراد وتعدد الحاجات، لذا يصبح التخصص ضروريا**". من هذا المنطق، هو يقسّم المجتمع إلى 3 طبقات: **حماة القانون** وهم الفلاسفة والحكام، وحماة الدولة وهم **المحاربين**، وطبقة **المنتجين** والتي تتضن العمال اليدويين والزراعيين والصناع.
لكن بالرغم من ذلك فهو يرفض:

- الملكية الفردية،

[1]- معتمدة على إرث الحضارات الشرقية التي تدين لها الكثير ومن دونها لا يكون لها وجود. أنظر جورج سارتون: تاريخ العلم، أو كذلك جورج جيمس: التراث المسروق، وآخرون، الذين توصلوا إلى أن مصادر العلم اليوناني هي مسقاة من حضارات الشرق القديمة. بطبيعة الحال، دون التقليل من ما قدمه الفلاسفة الإغريق للحضارة الانسانية من علوم.

- القرض بفائدة
- الربح التجاري والجري وراء الثراء

كما نادى بنوع من العدالة الاجتماعية عن طريق التقسيم العادل للأراضي وتحديد الثروة، وحكم تقوده نخبة منتقاة ومُكوّنة لممارسة الحكم.

■ أرسطو Aristote (384-322 ق.م):

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الطبيعي، الاقتصاد غير الطبيعي، القيمة، النقود، القرض بفائدة

يعد من أكبر المفكرين الإغريق الذين ساهموا في الفكر الاقتصادين وتركوا آثارا فكرية اقتصادية تعد البداية الأولى لتشكل موضوع علم الاقتصاد. فالمفكر الاقتصادي "جيل دوستالرGilles Dostaler" يعتبر أن "**أفكار ارسطو حول الاقتصاد والمجتمع والسياسة،** هي ثرية جدا، سواء تعلق الأمر **بتقسيم العمل، وتحديد القيمة، أو إبراز وظائف النقود،** فنظرياته تقدم للإقتصاد الحديث"[2].كما يعتبر أنه ألهم كل من **آدم سميث** حين أخذ بفكرة تقسيم العمل التي شكلت الفصل الأول من كتابه «ثروة الأمم 1776»، و**كارل ماركس،** الذي اعتبر في كتابه «الرأسمال 1867»، بأن أرسطو مفكر كبير وهو أول من طرح مسألة القيمة والتبادل، و**جون ماينر كينز،** الذي يقول عنه في كتابه «النظرية العامة» 1936 أنه مفكر لامع ليس هناك ألمع منه سواء من قبله أو من بعده، وأخيرا فقد استلهم أمارياتا سان (حامل جائزة نوبل في الاقتصاد) من أرسطو فكرة العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق.

أهم الأفكار الاقتصادية عند أرسطو نجدها في كتابين:

- كتاب «**السياسة La Politique** » (335-322 ق.م)
- وكتاب «**الأخلاق l'Ethique à Nicomaque** » (335-332 ق.م)

في هاذين الكتابين يمكن ابراز الأفكار الاقتصادية لأرسطو، إذ:

1. لقد مّيز أرسطو بين **الاقتصاد الطبيعي** «**l'économique**»**والاقتصاد غير الطبيعي** أو اقتصاد المال والبحث عن الثراء : **La chrématistique** (من كلمة khréma التي تعني الثروة والتملك، وهي فن الثراء أو كسب الثروات). فبالنسبة له هناك نوعان من الكسب:

- الكسب الطبيعي(الصيد وقطف الثمار والزراعة والحرفة) وهو الكسب الذي يلبي الحاجات الانسانية ويحقق السعادة وهو الأقرب للطبيعة الإنسانية.

[2]-**Gilles Dostaler, Les grands auteurs De la pensée économique, les Editions Somme toute, Paris, 2016.**

- الكسب غير الطبيعي (البحث عن المال والثراء) عبر التجارة والاحتكار والقرض بفائدة، وهو النشاط الذي يعتبره اصطناعي الأبعد عن الطبيعة الانسانية.

2. كما طوّر تفكيرا أوليا حول **نظرية القيمة والأسعار**، إذ ميّز أرسطو بين نوعين من القيمة المتضمنة داخل كل بضاعة: القيمة الاستعمالية التي تعبّر عن المنفعة التي تتضمنها السلعة، والقيمة التبادلية التي تظهر في السوق والتي يُعبّر عنها بالعمل الضروري لإنتاجها. (القيمة العمل). من هاتين القيمتين يتحدد سعر السلعة الذي يتأرجح بينهما وهو ما يمكن تبيانه في الشكل التالي:

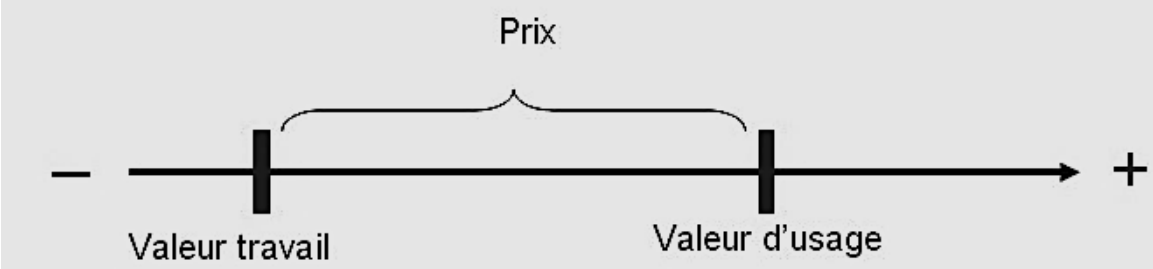

3. ميّز بين **وظائف النقود:** بالنسبة له هذه الأخيرة هي النتاج الطبيعي لتقسيم العمل والتبادل. ويحدد 3 وظائف للنقود:

- مقياس للقيمة
- وسيلة تبادل
- خزان للقيمة (وهنا يمكن للنقود أن تنفصل عن استعمالها الطبيعي لتتحول إلى مصدر ثراء).

4. رفض **القرض بفائدة (الربا):** لقد ناقش أرسطو هذا المفهوم في كتاب "السياسة" واتفق مع أفلاطون فيما ذهب إليه من ضرورة المنع بعمومه، حيث اعتبر أن **النقود القصد بها التبادل** لا الربا لأنها غير منتجة في ذاتها حيث يقول «**الأرض يمكن أن تخرج نباتا، والدابة يمكن أن تلد دابة مثلها، ولكن كيف يتصور أن يلد الدرهم والدينار درهما آخر... لقد خلقته الطبيعة عقيما ويجب أن يبقى كذلك.. فالنقد لا يلد النقد**».

5. قدّم نظرية **للتوزيع وميّز بين العدالة التوزيعية والعدالة التبادلية والعدالة التعويضية:** تقوم نظريته هذه على فكرة أن العدالة لا تعني منح نفس الشيء لكل شخص، بل بالعكس:

- يجب يتلقى كل شخص مقابل يتناسب ومجهوده، وهو ما يسميه "العدالة التوزيعية" « La justice distributive».
- كما تتحقق العدالة في المبادلات التجارية، فالشيء الذي نحصل عليه يجب أن يكون مكافئا للشيء الذي نمنحه وهو ما يسميه "العدالة التبادلية" «La Justice Commutative».
- تتحقق العدالة كذلك بتعويض بنفس المبلغ الذين خسروا شيئا، وهو ما يسميه «العدالة التعويضية» « La Justice Rectificative»

كيف يقاس هذا التكافؤ أو تتحقق هذه الأشكال من العدالة؟ بالنسبة لأرسطو، هناك علاقة رياضية تحكم كل شكل من أشكال العدالة هذه: علاقة حسابية بالنسبة للعدالة التعويضية، وعلاقة هندسية بالنسبة للعدالة التوزيعية، وأخيرا علاقة متناغمة بالنسبة للعدالة التبادلية.

كخلاصة للفكر الاقتصادي الإغريقي، يمكن القول أنه بقي حبيس الفكر الفلسفي والتصور الأخلاقي، فبالنسبة للمفكرين الثلاثة الذين درسناهم، موضوع الاقتصاد هو تدبير شؤون المنزل أو العائلة التي هي حقل الدراسة كوحدة الانتاجية أساسية. ورغم القبول بالتحولات التي عرفها الاقتصاد باتجاه بروز وتنامي المبادلات النقدية، إلا أن الهدف منه بقي تلبية الحاجات وليس الربح وتحقيق الثراء، لهذا فهم نبذوا النشاط الربحي (la chrématistique) بكل أشكاله وأساسا القرض بفائدة.

نهاية العصر القديم تبدأ مع انهيار الإمبراطورية الرومانية سنة 476م لينتقل المجتمع الانساني إلى مرحلة جديدة ستمتد من 500 إلى 1500م سميت "العصور الوسطى Le moyen Âge".

III. فترة العصور الوسطى Le moyen Âge (500-1500م):

عرف القرنان السادس والسابع الميلاديين تحولات عميقة حدثت في ضفتي المتوسط وأدت إلى مسارات جد مختلفة ومتباينة، متصارعة أحيانا ومتكاملة أحيانا أخرى، بقي البحر الأبيض المتوسط دائما مسرحا لها، إذ بقي محتفظا بدوره كمركز للنشاط الاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي والحضاري، وذلك إلى غاية نهاية فترة العصور الوسطى، ليتحول ميزان القوى، بعد ذلك، لصالح المحيطات على إثر الاكتشافات الجغرافية الكبرى وبداية حركة التوسع الاستعماري الأوروبي والهيمنة الأوروبية على العالم.

ففي الضفة الشمالية للمتوسط، أدى سقوط الامبراطورية الرومانية سنة 476م إلى تفكك أوروبا إلى وحدات اقتصادية وسياسية صغيرة عرفت ب"الإقطاعيات"، وتراجع المدن والاقتصاد السلعي النقدي، مع بقاء الزراعة كنشاط اقتصادي أساسي وملكية الأرض كمصدر رئيسي للثروة، واستمرار الانقسام الطبقي للمجتمع: الأسياد الاقطاعيون ملاك الأراضي من جهة، والفلاحين "الأقنان" المنتجين للفائض الاقتصادي من جهة أخرى، وهو ما ولّد نمط اقتصادي واجتماعي جديد اصطلح على تسميته ب"نمط الانتاج الاقطاعي Le mode de production féodal".

ورغم انهيار الدولة المركزية، فإن المؤسسة الوحيدة التي حافظت على قوتها وتمركزها (بل زادت قوة وتمركزا) هي مؤسسة الكنيسة التي تمكنت من البقاء كأقوى سلطة في أوروبا بفضل ملكيتها للأراضي (اعتبرت أكبر مالك إقطاعي) ومداخيلها الكثيرة الأخرى من مختلف أنواع الجباية. هذه الهيمنة الاقتصادية للكنيسة التي جعلتها أقوى وأثرى المؤسسات في أوروبا العصور الوسطى، سمحت لها بلعب دور رئيسي على المستوى السياسي (منح الغطاء والشرعية الدينية للحكام والحروب) والفكري (احتكار تفسير الكتاب المقدس وتجريم أي تفكير خارج إطار الكنيسة وتعاليمها..).

أما في **الضفة الجنوبية للمتوسط،** فقد أدى ظهور الاسلام في بداية القرن السابع الميلادي (611م) إلى وضع أسس دولة واسعة الأطراف وحضارة عريقة طبعت ببصماتها العالم خلال كل فترة العصور الوسطى وتركت تراث حضاري للإنسانية كان المنطلق للنهضة الأوروبية الحديثة في جميع التخصصات العلمية بما فيها علم الاقتصاد.

1. العصور الوسطى الأوروبية

نمط الانتاج الاقطاعي: الوقائع والأفكار الاقتصادية

سقوط الإمبراطورية الرومانية يعلن عن انهيار المدن وزوال الدولة المركزية والنمط العبودي للإنتاج مع هروب العبيد وتراجع مساحات الأراضي المزروعة، وانكماش النشاط التجاري الداخلي والخارجي. الغزوات الجرمانية، تدخلت بدورها، لتعمق حالة الفوضى والتشتت والحروب في أوروبا.

تدريجيا، سيتشكل نمط انتاجي جديد "الاقطاعية"، الذي يعبّر في الواقع عن "تحالف" بين ملاك الأراضي الذين تحصنوا في "ضيعات Domaines" وقصور محاطة بأراضيهم تسمى "العزبة Manoirs"، والفلاحين الصغار والفلاحين بدون أرض الذين يضعون أراضيهم وقوة عملهم تحت تصرف "السيد الاقطاعي" مقابل منحهم الحماية والرعاية.

أ. خصائص نمط الانتاج الاقطاعي ومراحل تطوره:

يتميز النمط الاقطاعي للإنتاج الذي ساد خلال القرون الوسطى في أوروبا من 500 إلى 1500م، بانقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، الأولى **الأسياد الاقطاعيين** (منهم الكنيسة) الذين يملكون الأرض ووسائل الانتاج ذات الاستعمال الجماعي (المطاحن والمخابز..)، **والثانية الفلاحين** "**الأقنان= قن Serfs**" الذين يشتغلون على الأرض ويضمنون انتاج الفائض الاقتصادي الزراعي. العلاقة بين الطبقتين تديرها "**الحقوق الاقطاعية Droits féodaux**" المتمثلة في مختلف الاقتطاعات التي يدفعها الفلاح القن للسيد الاقطاعي (قسم من المحصول الأرض، الرسوم على الأشخاص والنشاطات، السخرة La corvée التي هي عبارة عن جزء من عمل الفلاح الذي يقدمه الفلاح مجانا للسيد.

> **القن «Le serf»** يختلف عن العبد فهو يتمتع بحرية شخصية نسبية لكن ظروف معيشته لا تختلف جوهريا عن العبد،فهو يخضع كلية **للسيد الإقطاعي« Le Seigneur Féodal »**الذي يجبره على القيام بواجبات عديدة (دفع مختلفالضرائب) مقابل الحماية التي يمنحها له.

كما أن الأراضي كانت مقسمة على العموم إلى ثلاثة أجزاء: أراضي الإقطاعي (الضيعة)، القطع الأرضية الصغيرة الممنوحة للفلاحين الأقنان، والأراضي المشاعية Terres communales.

لقد عرفت العصور الوسطى الأوروبية والنمط الاقطاعي للإنتاج فيها مرحلتين أساسيتين:

❑ **مرحلة اقتصاد الضيعة L'Economie Domaniale التي تمتد من 476م إلى 1000م:**

بدأت مرحلة اقتصاد الضيعة مع سقوط روما وانقسام الإمبراطورية إلى مناطق ووحدات اقتصادية وسياسية صغيرة تسمى "الضيعة" "Le Domaine" التي أسست على أطلال المدن الرومانية القديمة والتي أصبحت تسمى "العزبة" "Le Manoir" تحت سيطرة السيد الإقطاعي أو رجال الدين (الكنيسة).

يتميّز اقتصاد الضيعة بالانغلاق وتراجع التبادل والعلاقات النقدية ودخول أوروبا في مرحلة عميقة من الظلمات، وهو اقتصاد معاشي أين كان الفائض قليلا ويستخدم لإعادة الإنتاج البسيط ولضمان عيش السيد الإقطاعي وحاشيته ورجال الكنيسة والفلاحين الأقنان.

العلاقة بين طبقة ملاك الأراضي الإقطاعيين والفلاحين الأقنان كانت تديرها "**الحقوق الاقطاعية Droits féodaux**" وهي عبارة عن مختلف الضرائب التي يدفعها الفلاح القن للسيد الاقطاعي وتتمثل أساسا في:

- الضريبة النقدية: "Cens" هي ضريبة سنوية عقارية دائمة يدفعها القن للسيد مقابل استغلاله للأرض التي يمنحها له، أو مقابل الأرض التي يسكن فيها أو مقابل استخدامه للمطحنة والطريق...إلخ
- الضريبة العينية: "Champart" هي ضريبة تقتطع من محصول الأرض وهي متناسبة مع الإنتاج (تتراوح حسب المناطق بين 6/1 و 12/1) وتطبق غالبا على محصول الحبوب.
- الضريبة بالسخرة: "La Corvée" وهي عمل غير مدفوع الأجر يفرضه الأسياد الإقطاعيون على الفلاحين الأقنان وهي نوعان:
  - ✓ سخرة خاصة: تعبّر عن أيام العمل التي يقدمها القن كعمل على أرض السيد الإقطاعي
  - ✓ سخرة عمومية: جاءت متأخرة وهي تعبّر عن العمل الذي يقدمه الأقنان لبناء وصيانة بعض المرافق (السدود، الطرقات، الجسور..)
- الضريبة التي تدفع للكنيسة: "La Dîme" هي ضريبة يدفعها الفلاح القن بهدف ضمان معيشة رجال الدين ومقابل خدمات مؤسسة الكنيسة "Le Clergé" (المعمودية "Le Baptême" والزواج..)، وهي غالبا ما تدفع عينا (حبوب، حيوانات، خضار، سخرة، صوف..).

بالنسبة للنشاط التجاري خلال هذه المرحلة، فقد عرف تراجعا كبيرا منذ سقوط روما إلى غاية 1000م ومنه تراجع العلاقات النقدية. السلعية (التبادل كان يتم أساسا بالمقايضة)، لكن التجارة لم تختف كلية، إذا عرفت هذه الفترة تبادل بعض السلع مثل العبيد والمواد الفاخرة (الحرير، التوابل، والعطور)، وكذا المواد الغذائية (الملح، الزيت، النبيذ..) وبعض المواد مثل الحديد والخشب...إلخ.

❑ **مرحلة التوسع من 1000م إلى النهضة الأوروبية ابتداء من القرن 16م:**

عرفت أوروبا عدة أحداث اقتصادية وسياسية سجلت ابتداء من القرن 11 سمحت لها الدخول في مرحلة من التوسع الاقتصادي نذكر منها أساسا:

- توقف الحروب الداخلية بفضل المجهود السلمي للكنيسة وهو ما سمح بازدهار اقتصادي، بالمقابل تنطلق الحروب الصليبية التي ستكون أداة لتوحيد جهود أوروبا.
- بداية تجميع الضيعات في مزارع كبيرة، وبداية نشوء المدن وتطورها

- بداية ازدهار النشاط التجاري والحرفي والتبادل وعودة العلاقات النقدية

وإذا كانت هناك عدة عوامل داخلية لعبت دورا في هذا التوسع، فإن هناك عاملا أساسيا قد لعب دورا حاسما، ولكن غالبا ما تجاهلته معظم الدراسات الغربية، هو تأثير الحضارة العربية الإسلامية بأشكال وقنوات مختلفة نذكر منها:

– العلاقات التجارية بين الضفة الجنوبية للمتوسط وضفته الشمالية، سمحت للمدن الأوروبية (جنوة، البندقية، فلورانس، بريج، غاند Gênes, Venise, Florence, Gand ou Bruges...)، الاستفادة من العديد من التقنيات والممارسات التجارية (الحساب، القياس، العقود، التقنيات المالية والنقود...)، والتي لعبت دورا حاسما في التطور التجاري وتنظيم المهن في جنوب أوروبا ثم في شمالها.

– البعثات العلمية في المشرق والأندلس والتي انتقلت من خلالها الكثير من العلوم (الطب، الكيمياء، الفيزياء، علم الزراعة...). ومن ضمن أهم العلوم التي تسمح لأوروبا بنجاح نهضتها الفكرية، علم الفلسفة ومساهمات الفلاسفة العرب (ابن رشد، الفارابي، الغزالي...) التي بفضلها أعاد الغرب اكتشاف الفلسفة اليونانية، وكذا علم البحار والخرائط التي سمحت للأوروبيين من التحكم في تقنيات الملاحة (البوصلة مثلا) وبناء السفن ورسم الخرائط.

– الحروب الصليبية التي تعتبر قناة لنقل الكثير من المعارف والعلوم الإبتكارات.

لقد أدت هذه الأحداث كلها، خلال أكثر من 3 قرون من الزمن على الأقل، إلى تحولات في العديد من القطاعات الاقتصادية والتجارية والأخرى نذكر منها أساسا:

- **<u>ارتفاع الإنتاجية في الفلاحة</u>:**

التطورات التقنية التي حصلت (الإنتقال للدورة الثلاثية، أدوات عمل جديدة، استعمال الحصان في الحرث، استخدام الأسمدة، وتنوع البذور..)، إضافة إلى توسع الأراضي الزراعية بفضل عملية استصلاح الأراضي Défrichement des terres. كلها أدت إلى ارتفاع الإنتاج الفلاحي وبروز فائض زراعي هام أدى لتحسين مستوى المعيشة وتوفير المواد الأولية للصناعة، كما أدى ذلك مباشرة إلى نمو سكاني كبير (عدد سكان أوروبا تضاعف 3 مرات من 1000م إلى 1300م) وسمح أدى بدوره إلى ارتفاع الطلب على المواد الزراعية ومواد الصناعة.

- **<u>تطور الإنتاج الحرفي وتنظيم المهن</u>:**

نمو ثروة النبلاء دفعهم للبحث عن منتجات مصنّعة جديدة (النسيج، السلاح، الأثاث..)، لهذا فإن القطاعات التي عرفت تطورا كبيرا هما قطاع النسيج والحديد والمواد الغذائية بفعل عدد من الاكتشافات:

- اكتشاف طاحونة المياه والرياح سمح بتطوير إنتاج السميد والزيت..
- اكتشاف مضخات الهواء الكبيرة التي استخدمت في صهر الحديد وتصنيعه..
- تطوير صناعة القماش الفاخر (شمال إيطاليا من المادة الأولية المستوردة من الشرق خاصة الحرير والقطن، المدن الفلامية Flamandes (بلجيكا) طورت صناعة الأقمشة الصوفية التي تجلب مادتها الأولية من انجلترا).

تطور الحرفة أدى لنشوء نظام الطوائف المهنية في كل المدن الأوروبية (Corporations بالفرنسية، وبالإنجليزية Guilds وبالألمانية Zunft)، والذي يعتبر نظاما متكاملا لتنظيم المهن والحرف والأسواق (التقييس وتنميط المنتوجات، النوعية والأسعار، الترقية في المهنة، التضامن داخل المهنة...)، انتقل إلى أوروبا عن طريق العرب المسلمين الذي عرفوا نفس التنظيم تحت تسمية "أهل الصنائع".

- **<u>تطور التبادل المحلي والدولي</u>:** ارتفاع القدرة الشرائية والطلب والمبادلات مع الضفة الجنوبية للمتوسط، أدى إلى تطور التجارة الداخلية والخارجية.

إذ تطورت التجارة انطلاقا من الجمهوريات الإيطالية التي عرفت ميلاد جمعيات التجار Les Hanses التي كانت عبارة عن شركات منظمة لتحسين ظروف التجارة وتخفيض التكاليف، كما كانت وسيلة هامة لإيصال المعلومات حول الأسعار ونوعية السلع. ستتحول هذه الجمعيات تدريجيا لتصبح قوة سياسية تمكنت من التحرر من سيطرة السيد الإقطاعي والكنيسة، وتوصلت لإنشاء نظام سياسي ببعض المدن الإيطالية شبيهة بالنظام الجمهوري (إدارة شؤون البلاد بصفة مستقلة عبر مجالس منتخبة والأعيان تقوم بالتشريع وضمان استقلال العدالة والمراقبة المالية).

لقد سمح تطور التجارة عبر هذه الجمهوريات بتأسيس محور تجاري كبير يربط بين شمال إيطاليا والفلاندر وهولندا مرورا بليون وأوكسير وشومبان وباريس، هذا المحور امتد حتى انجلترا وبحر البلطيق في الشمال، عبر تنظيم المعارض التجارية التي أصبحت تنظم بصفة موسمية (معرض بيري ولنديت وشومبان) واعتبرت أول مؤشر لبداية التخصص الدولي.

كما أدى هذا التطور التجاري إلى تطور المدن التي بنيّت على ضفاف الأنهر والموانئ وإلى تطور الهندسة المعمارية (بناء الكنائس والقصور) ومختلف الفنون.

الحروب الصليبية (8 في مجملها ما بين 1095 إلى 1270) تفسر في جانبها الاقتصادي والتجاري بمحاولة البحث عن فضاءات تجارية جديدة وأقاليم بالنظر لتزايد عدد السكان واحتياجاتهم.

لكن، تجدر الإشارة إلى أن تطور هذا النشاط التجاري، قد قابله نقص في السيولة النقدية (الذهب والفضة) مما أدى لتطوير التقنيات المالية والبنوك، أهمها تطوير وسائل الدفع أساسا "الكمبيالة" أو "السفتجة" La Lettre de change، التي مصدرها العرب المسلمين وانتقلت إلى أوروبا عبر المبادلات التجارية مثلها مثل العديد من التقنيات والمفاهيم الاقتصادية.

- **<u>أزمة القرون الوسطى الأوروبية</u>:**

تدخل أوروبا القرون الوسط في أزمة حادة ابتداء من منتصف القرن 14 وستتعمم خلال كل القرن 15، ويمكن تفسير ذلك بعدة عناصر:

- بارتفاع مستوى المعيشة في المرحلة الثانية من القرون الوسطى الأوروبية (التوسع)، ارتفعت احتياجات الأسياد الإقطاعيين، الأمر الذي دفعهم للرفع دائما أكثر من الضرائب المختلفة التي يدفعها الأقنان، وهو ما أدى إلى ثورات فلاحيه متعددة الأشكال وهروب الأقنان إلى المدن وتسبب في انخفاض الإنتاج الزراعي.

- تطور المدن والعمران، من جهة، وتراجع إيرادات الاقطاعيين من الضرائب، دفع هؤلاء لمحاولة التحكم ومراقبة أقاليم أرادوها دائما أكثر فأكثر اتساعا، وهو ما أدى إلى حروب بين الإقطاعية الفرنسية والانجليزية أساسا (حرب 100 سنة ما بين 1337 و1450)، الأمر الذي فاقم من أزمة النمط الاقطاعي.

- انتشار الطاعون الأسود والأوبئة: انطلاقا من الصين سنة 1333 لينتقل إلى العالم العربي الإسلامي ثم إلى أوروبا سنة 1347 عن طريق التجارة (طريق الحرير) والحجاج والمسافرين، وقد أدى هذا الوباء إلى:
  - ارتفاع عدد الوفيات ونقص السكان (3/1 من سكان أوروبا، حوالي 25 مليون نسمة)
  - حدوث أزمة لنقص الإنتاج وما تبعها من مجاعات ونزوح ريفي وهروب الأقنان نحو المدن.

بداية التطور التجاري ونشوء طبقة اجتماعية جديدة تتمثل في التجار الأثرياء من جهة، وتحرر اليد العاملة الفلاحية وهروبها إلى المدن من جهة أخرى، سيهيأ الأرضية الأساسية للانهيار التدريجي لنمط الانتاج الاقطاعي وبروز نظام اقتصادي جديد (الرأسمالية) لعبت فيه الاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعماري دور الدافع القوي.

ب. <u>الفكر الاقتصادي في القرون الوسطى الأوروبية</u>:

كان من الطبيعي أن يتبع النشاط الفكري عامة والتفكير الاقتصادي على الخصوص، نشاط الحياة الاقتصادية في كلتا فترتي تطور النمط الاقطاعي.

ففي مرحلة اقتصاد الضيعة (500-1000م تقريبا)، وبالنظر لانحصار النشاط التجاري والمبادلات بالنقود، لم يعرف الفكر الاقتصادي تطورا محسوسا، إذ بقي حبيس الفكر الكنيسي للقرن الخامس الميلادي تحت تأثير القديس **أوغسطينوس Saint Augustin (354-430)** الذي سمحت أفكاره ببسط الكنيسة سيطرتها على كل أوجه الحياة الأوروبية.

<u>القديس أوغسطينوس Saint Augustin (354-430)</u>

ولد القديس أوغسطينوس ب «تاقاست Thagaste» بسوق أهراس في 354م وتوفي سنة 430م ببونة Hippone(عنابة) بالجزائر.

أهم مؤلفاته:

- **اعترافات confessions (397-401م)**
- **المدينةالإلهية LaCité de Dieu(413-426 م)**

يعتبر من ضمن الأربع أكبر رجال الكنيسة المسيحية مرجعية إلى غاية اليوم. وبالنسبة له هناك سلطتان: السلطة الروحية (الكنيسة) وسلطة الدولة، ولابد أن تخضع هذه الأخيرة للأولى.

القديس أوغسطينوس يستلهم أفكاره من الفلاسفة الإغريق خاصة أرسطو، الذي يوافقه في أن غاية النقود والمال هي تلبية الحاجات وليس تحقيق الثراء، كما يرفض القرض بفائدة.

أفكاره سهلت سيطرة الكنيسة على المجتمع الاقطاعي في القرون الوسطى خاصة في المرحلة الأولى (اقتصاد الضيعة) التي تميزت باقتصاد مغلق وتراجع العلاقات النقدية السلعية.

أما في المرحلة الثانية من تطور الاقتصاد الاقطاعي في أوروبا (1000–1500م تقريبا)، فقد أدى توسع النشاط التجاري والمبادلات بالنقود، وازدهار المدن والمهن، وبروز طبقة التجار التي كانت تزيد نفوذا أكثر فأكثر، إلى عودة التفكير الاقتصادين لكن دائما تحت نفوذ الفكر الديني المسيحي وسيطرة "المفكرين" من رجال الدين الذين أطلق عليهم اسم "**المدرسيين les scolastiques**" وفي مقدمتهم **القديس توماس الإكويني St Thomas D'Aquin**، و**نيكولاس أورازم Nicolas Oresme**، اللذان لا يتبنان أفكار أرسطو ويطبعوها بصبغة مسيحية فقط، بل سيحاولون تجيدها وأقلمتها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لنهاية القرون الوسطى الأوروبية.

- **<u>الافكار الاقتصادية للقديس توماس الإكويني (1225_1274)</u>:**

<u>الكلمات المفتاحية</u>: العمل، السعر العادل، الاحتكار، الربا

أمام التناقض الذي تولّد بين الواقع الجديد مع مرحلة التوسع وعودة التجارة والمبادلات بالنقود، وبين أفكار الكنيسة الاقتصادية (ذمّ النشاط التجاري والثراء وتحريم القرض بفائدة)، حاول توماس الإكويني التوفيق بين العقل والدين وبين أفكار الكنيسة التقليدية والواقع الجديد، مستمدا معظم أفكاره من أرسطو الذي أعاد اكتشافه الغرب عن طريق الفلاسفة العرب المسلمين وعلى رأسهم ابن رشد (1126–1198م). ومن أهم مؤلفاته كتاب **"الخلاصة الفقهية"** " **Somme théologique**" الذي ألفه بين سنتي(1266– 1273 م).

لقد أعاد توماس الإكويني الاعتبار **للعمل الذي يعتبره نشاطا شريفا، إذ ميّز بين:**

- **الأعمال التملُكية** « ***artes possessivae***" التي توفر الثروات الطبيعية الموجهة لتلبية الحاجات الانسانية المتأتية من الزراعة والحرفة والإدارة.
- **والأعمال الربحية** «***artes pecuniativae***» التي توفر الثروات الاصطناعية المتأتية من التجارة والمبادلات ونشاط القرض بفائدة.

و باعتماده على أفكار أرسطو، ميّز كذلك بين نوعين من التبادل:

- **التبادل الطبيعي** والضروري، سواء عبر المقايضة أو بالنقود، والذي يوفر المواد الضرورية للحياة العائلية ويؤكد على دور رب العائلة في «الإدارة المنزلية» وتوفير العيش وفق الأحكام المسيحية.
- **والتبادل الذي يقوم على مبادلة النقود بالنقودوالمواد مقابل النقود** ليس بهدف تلبية الحاجات ولكن من أجل تحقيق الربح، هذا النوع من التبادل منبوذ لأنه يغذي الجشع بلا حدود.

لكنه، وبالنظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي ميّز مرحلة التوسع، سيحاول التوفيق بين الدين وهذا الواقع الجديد ويفتح، المجال بذلك لمراجعة مواقف الكنيسة وفق التطور الجنيني للعلاقات الرأسمالية التي بدأت تعرفها أوروبا منذ القرن 13، لذلك يحاول القديس توماس الإكويني أن يوفق بين الاقتصاد والدين وبين العقل والإيمان، ويطرح عدة أسئلة:

✓ **هل يمكن بيع سلعة بسعر أعلى من سعر الشراء؟** توماس الإكويني يقر بمشروعية النشاط التجاري وبإمكانية بيع سلعة بسعر أعلى من سعر الشراء، ويبرر ذلك بالأعباء والتكاليف التي يتحملها التاجر، أي يعترف ضمنيا بالربح التجاري.

✓ **لكن، كيف يتحدد هذا السعر؟** توماس الإكويني يعتمد مفهوم **"السعر العادل"** وهو السعر الذي يرضي البائع والمشتري في آن واحد، والذي يقيمه على أسس أخلاقية مرتبطة بالصدق ونبذ الغش والتحلي بالإيمان. وبالتالي فهو لا يتحدد وفق "نظرية الأثمان" وبميكانزيم العرض والطلب.

✓ **هل يجوز الاحتكار؟** بالنسبة لتوماس الإكويني الربح الناجم عن عملية الاحتكار هو ربح مرفوض ومحرم وهو هنا يحذو حذو أرسطو.

✓ **هل يحل القرض بفائدة (الربا)؟** الربا يبقى نظريا محرما وفق تعاليم الكنيسة، كما هو التجسيد العملي "للاستعمال غير الطبيعي للنقود"، لكن توماس الإكويني يظهر أكثر واقعية ويسمح للدائن الحصول على تعويض بسيط من المدين على أساس مبررات ثلاثة:

- مبرر تعرض المُقرض للخسارة
- مبرر ضياع فرصة الكسب المادي على المُقرض
- مبرر تحمل المُقرض لعبء المخاطرة بالأموال المقترضة.

هذه المبررات الثلاثة تعتبر بداية تغاضي الكنيسة عن التمسك بمبدأ تحريم الربا والسماح به بفعل تأثير الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد.

إن مواقف توماس الإكويني من المسائل الاقتصادية، تأتي في وقتها المناسب لتسمح وتُشرّع لطبقة التجار الصاعدة النشاط الربحي والإقراض بفائدة، وتساهم بذلك في فتح المجال لقيام العلاقات الرأسمالية.

- **<u>نيكولاس أورازم Nicolas Oresme (1320-1382م) وموقفه من النقود</u>:**

هو من رجال الكنيسة وأحد أبر مفكريها في القرن 14م، هذا الأخير عرفت فيه أوروبا توسعا كبيرا للعلاقات النقدية وتطور الكتلة النقدية، التي كان يتوجب ضبط تداولها في الوقت الذي كانت محل غش ووسيلة ثراء من طرف الحكام عن طريق العمليات المتكررة للتخفيض من محتواها من الذهب والفضة manipulations monétaires، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وبروز ظاهرة التضخم.
نيكولاس أورازم في الكتاب الذي نشره سنة 1356م تحت عنوان «**كتاب حول أصل وطبيعة وقانون وتحولات النقود**» « **Traité sur l'origine, la nature, le droit et les mutations des monnaies**»، يؤكد أن النقود كوسيلة لتبادل الثروات تستمد قيمتها من المعادن النفيسة، ويجب أن تخضع كمياتها للضبط ومنع الحكام من

التلاعب بقيمتها بحكم القانون إلا في الحالات التي تبررها المصلحة العامة. لذا هو يعتبر أن تحويل (الغش) قيمة النقود بغرض الثراء الشخصي هو أسوء وأخطر من الربا، لأنه يؤدي إلى تكاثر النقود المغشوشة وتصدير المعادن النفيسة وعرقلة النشاط التجاري، مما يسبب تراجع النشاط الاقتصادي وانحطاط البلد.

كخلاصة للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى الأوروبية، يمكن استخراج بعض الخصائص التي ميّزته:

- هو فكر ذا طابع ديني يعكس هيمنة الكنيسة على المجتمع وكل أوجه النشاط فيه، فهو لا يقوم على التحليل العلمي بقدر ما يقوم على تطبيق المبادئ الدينية المسيحية على النشاط الاقتصادي.
- لقد اعتبر هذا الفكر من ضمن العوائق التي حالت دون تطور أوروبا في القرون الوسطى، خاصة في مرحلتها الأولى، لكن التوسع التجاري الذي عرفته في المرحلة الثانية، بتأثير من الحضارة العربية الاسلامية، سيفرض على الكنيسة تغيير مواقفها الاقتصادية لجعلها تساير مقتضيات هذا التوسع.

2. العصور الوسطى العربية – الإسلامية
الوقائع والأفكار الاقتصادية من القرن 7 إلى نهاية القرن 15م

إن ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية بداية القرن السابع الميلادي، كان المنطلق لقيام حضارة عربية إسلامية واسعة الأطراف امتدت من الأندلس إلى الصين. لهذا تعتبر الفترة التي تمتد بين القرن 8 و12م بمثابة الفترة "الإسلامية" بامتياز في تاريخ الإنسانية.

أ. وقائع تطور الحضارة العربية الاسلامية وتوسعها:

يفسر تطور هذه الحضارة وتوسعها، بالإضافة لنشر الدين الجديد، بالبحث عن الغنائم وأراض جديدة ومصادر للمياه وكذا فضاءات تجارية (الأسواق)، لذا فقد قام اقتصاد الدولة الإسلامية أساسا على:

- موارد الفتوحات (الغنائم والجزية وخراج الأرض..)
- التجارة والحرفة
- الفلاحة

❑ **الفتوحات الإسلامية ونتائجها:**

دامت من القرن 7م إلى غاية نهاية القرن 8م، واستهدفت في البداية بلدان "المثلث الخصب" (بلاد الرافدين وسوريا ومصر)، ثم توسعت غربا لبلدان المغرب والأندلس وشرقا حتى الصين، وقد شكلت مصدرا هاما من دخل الدولة الإسلامية في بدايتها، أخذ أساسا شكل الغنائم والجزية وخراج الأراضي، التي شكلت كلها الفائض الاقتصادي الذي سمح بقيام وتطور هذه الحضارة العريقة.

أساسها:

- توسع الرقعة الجغرافية وحجم السكان (30 إلى 50 مليون مقارنة بسكان العالم آنذاك الذي كان يتراوح بين 300 و500)،
- وإنشاء وتوسع المدن التي أصبحت في فترة وجيزة من أكبر المدن في العالم (عدد سكان بغداد انتقل من سنة 762 إلى 800م من بضع مئات إلى مليون نسمة)، مدن أخرى تعرف نفس الوتيرة (قرطبة –1 مليون، القاهرة والبصرة –600 ألف، الكوفة –400 ألف، القيروان –100 ألف..).
- قيام الدولة بمختلف أجهزتها الإدارية مثل ديوان البريد (الاتصالات حاليا) وديوان الانشاء (تحرير الرسائل) وديوان الخراج (الجباية) وديوان الجيش...إلخ. كما تمّ تعريب الدواوين وسك العملة الاسلامية.

- قيام الحضارة العربية الإسلامية بفضل توفر الفائض الاقتصادي ونشوء فضاء اقتصادي موحد شمل كل الأقاليم المفتوحة، تطورت هذه الحضارة بفعل عوامل أخرى أساسية نذكر منها[3]:

- وجود نخبة مثقفة وتراث علمي جد متقدم في الأقاليم المفتوحة (مكتبات بآلاف الكتب وفي التخصصات واللغات الأصلية أو اليونانية)، استفاد منها العلماء العرب.
- وجود لغة موحدة هي العربية التي انتشرت مع الوقت وأصبحت لغة المبادلات التجارية والإدارة والتعليم والبحث العلمي، حيث ترجمت إليها معظم العلوم.
- الانفاق في التراجم والبحث العلمي وانشاء بيت الحكمة والعديد من المدارس ومراكز التعليم (بما فيها المساجد) وشراء ونقل الكتب من مختلف الأقاليم، وسهولة التبادل العلمي بين العلماء بفضل تطور شبكة الاتصالات، والتحكم في تقنية انتاج الورق.
- حرية التفكير والبحث وثقافة التسامح التي سادت في القرون الأولى لانتشار الإسلام وفق تعاليم القرآن الكريم.

- **<u>التجارة والحرفة</u>:**

لعب تطور المدن والتحضر La sédentarisation دورا حاسما في تطور التبادل ونشوء الحرف المختلفة وتوسعها، وكذا تطور العلوم بجميع تخصصاتها، وتطوير أساليب النقل البري والبحري وصناعة السفن والتحكم في تقنيات الملاحة (البوصلة، علم الخرائط...إلخ)، الأمر الذي سمح للعرب المسلمين السيطرة على تجارة البحر المتوسط لقرون عديدة.

التطور التجاري سمح كذلك بقيام نشاط نقدي قوي أدى إلى تطوير عدة تقنيات مالية للدفع نذكر منها الكمبيالة التي انتقلت من بعد إلى أوروبا، وكذلك مختلف أشكال الشراكات والعقود التجارية. كما أنشأت وظيفة "الحسبة" لتنظيم عمل السوق والقيام على شؤونه.

كما سمح تطور الحرف إلى نشوء تنظيم المهن في جمعيات سميّت "أهل الصنائع"، والتي ضبطت بإحكام المهن سواء تعلق الأمر بالمنتوج (التقييس، والوزن والكيل، والنوعية..)، أو بالمهنة نفسها (التمييز بين "شيخ الحرفة" والمتربص، والمبتدء...).

[3]-L'apport scientifique arabe à travers les grandes figures de l'époque classique, S/D de Salah Ould Moulaye Ahmed, UNESCO 2004.

Bagdad: un des carrefours des échanges sur la route de la soie

بغداد: شكلت ملتقى التبادل على طريق الحرير

تمثل طريق الحرير إحدى أول الطرق التجارية ذات الأهمية الكبرى في التاريخ. وقد أُنشئت حوالي العام 100 قبل الميلاد، وامتدت على مسافة تقارب 6000كيلومتر، رابطةً الصين بالشرق الأوسط وأوروبا الغربية.

كانت طريق الحرير، تبدأ من مدينة شيان (Xi'an) في الصين، وتمر عبر آسيا الوسطى، وأفغانستان، وإيران، والعراق، وسوريا، لتنتهي على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

وبطبيعة الحال، كانت القوافل محمّلة بالحرير الصيني، ولكن أيضًا بالتوابل والأحجار الكريمة الهندية، وأوانٍ فضية من إيران، وأقمشة من بيزنطة، بالإضافة إلى سلع أخرى متنوعة.

- **<u>الزراعة</u>:**

التطور الحضاري للدولة الإسلامية كان لا يمكن أن يتم دون الاهتمام بالقطاع الزراعة، سواء نظام ملكية الأرض أو تهيئة البنية التحتية أو كذلك تطوير العلوم والبحث في هذا المجال.

فنظام ملكية الأرض لم يكن مختلفا عن الحضارات الشرقية عموما، فالأرض بقيت في حيازة الدولة "تقطع" على العساكر وأصحاب الوظائف ورجال الدين والعلم على سبيل الاستغلال، هؤلاء يؤجرونها بدورهم للفلاحين الذي يعملون فيها ويسلمون لهم جزء من المحصول، بالتالي فالملكية الخاصة للأرض كانت ضعيفة نسبيا.

وقد اتسعت مساحات الأراضي المزروعة بفضل الفتوحات ، وأدخلت عدة أصناف من الخضر والفواكه، وأهم المنتجات كانت: القمح، الأرز، قصب السكر، التمور، الزيتون، العنب، الحمضيات، التين...إلخ.

لقد عملت الدولة على تطوير القطاع الزراعي عبر عملية تنظيم مسح لتصنيف الراضي واستصلاحها وبناء السدود و"الترع" ومد قنوات المياه للري وإنشاء الجسور، وتنظيم عملية السقي بمياه الأنهر، وقد أنشأت هيئات إدارية لذلك مثل "ديوان الماء".

كما شجعت الدولة البحث في علوم الزراعة سواء في المشرق أو المغرب، وبفضل عدد كبير من علماء الزراعة العرب المسلمين طوّرت العديد من التقنيات الفلاحية مثل استعمال الأسمدة وتطوير تقنيات اختيار التربة والزرع والحرث، وكذا تقنيات الري (ابتكار المضخة وتقنية الري بالتقطير، بناء السدود، وتنظيم توزيع المياه...).

- **<u>أزمة الحضارة العربية الاسلامية</u>:**

ابتداء من القرن 14، تعمقت أزمة الحضارة العربية الاسلامية مع التراجع التدريجي لمصادر الفائض الاقتصادي (الذي كان مصدر تطورها) وسوء استخدامه. عدة عوامل ساهمت في ذلك، نذكر منها أساسا:

- تحويل الفائض الاقتصادي لأغراض غير اقتصادية وكثرة الضرائب والرسوم والمظالم الأمر الذي دفع المنتجين والتجار لترك نشاطاتهم
- الحروب الداخلية والخارجية والهجمات الأجنبية (المغول، الحروب الصليبية...)
- تراجع انتاج مناجم الذهب ومصادر توريده
- تغيير ميزان القوى التجاري في البحر المتوسط لصالح أوروبا

- الطاعون الأسود وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هذه العوامل المتداخلة لعبت دورا أساسيا في الانهيار التدريجي للحضارة العربية الاسلامية في مشرقها ومغربها، تاركة لتراث فكري وعلمي عظيم في كل المجالات ساهم في تقدم الحضارة الانسانية جمعاء.

ب. <u>الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي</u>:

رغم تجاهل الفكر الغربي الحديث لمساهمات المفكرين العرب المسلمين في العلوم الانسانية عامة وفي المجال الاقتصادي على الخصوص،[4] فإنه يمكن الجزم أن لهؤلاء المفكرين مساهمات جد ثرية في الفكر الاقتصادي سبقت بكثير مساهمات "المدرسيين"، بل يمكن القول أنها كانت الأرضية التي بدأ يتأسس عليها علم الاقتصاد الحديث إذا ما اطلعنا فقط على الفكر الاقتصادي لأبن خلدون مثلا.

لكن تجب الإشارة أن المساهمات الفكرية الاقتصادية للمفكرين العرب المسلمين كانت داخل تخصصات علمية أخرى مثل الفقه، والفلسفة، وعلم التاريخ.

<u>يمكن تلخيص هذه المساهمات في 4 مجالات أساسية</u>:

أولا. <u>مجال تنظيم شؤون الدولة ومالية الدولة</u>: هو اهتمام انكب على دراسة كيفية جمع الفائض الاقتصادي وتوزيعه (الغنائم، الجزية، الخراج، الزكاة..)، ويمكن ذكر بهذا الصدد مساهمات عديدة، سواء كتبا أو أجزاء كتب، وُضعَتبالأساس منأجلإرشادالحاكمإلىأصولِماليةِدولةالخلافة، وتنظيممواردهاونفقاتها،بصفةخاصةبعدماثارتالتساؤلاتحولالحكمالشرعي للأراضي المفتوحةوغلّاتهاومصارفها ... إلخ.

وعلى رأس هذه المساهمات نجد:

- **كتاب "الخراج" لأبي يوسف يعقوب (بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري) (113-182هـ) (الذي كتبه بطلب من الخليفة هارون الرشيد في عهد الخلافة العباسية)**، الذي يعتبر وثيقة تاريخية هامة تصوّر الأحوال المالية والاجتماعية للدولة آنذاك، إذ يعالج فيه مشكلات الخراج[5] منذ الفتح الاسلامي إلى عهد الخلافة العباسية ويبيّن فيه

---

[4]- أنظر مثلا أغلب كتب تاريخ الفكر الاقتصادي، التي تعتبر أن الفترة بين القرنين الثامن والثالث عشر الميلاديين هي فترة **فراغ كبير** في مجال الفكر الاقتصادي، فتنتقل مباشرة من الفكر الاقتصادي الإغريقي والروماني إلى الفكر الكنيسي ل "المدرسيين" وعلى راسهم القديس توماس الإكويني، معتبرة أن العرب المسلمين لم تكن لديهم مساهمات فكرية اقتصادية على الإطلاق.

[5]- هي كل أرض مسحت ووضع عليها الخراج (جباية)، وكل أرض روتها أنهار الخراج، وخصصت لزراعة الغلات المختلفة، أو شغلت بالطواحين. وهي تنقسم إلى أراض "خاصة" ملك كبار أهل الضياع الذين عقد أجدادهم عقودا خاصة مع العرب عند الفتح ويدفعون بموجبها مقدارا معينا من الخراج للاستمرار في نشاطهم الفلاحي، وإلى أرض

أنواع الأراضي الخاضعة للخراج ومقداره[6]. كما ندد أبو يوسف بممارسات بعض الولاة مع أهل الخراج، حيث يطالبونهم بما ليس واجبا عليهم من أموال، ويشتطون في تحصليها، وقد نبّه أن " في ذلك اهلاك لأهل الخراج وخراب البلاد". ووقد اقترح أبو يوسف على الخليفة أن يجلس للنظر في مظالم الرعية مجلسا واحدا في الشهر أو الشهرين، يسمع فيه من المظلوم، وينكر على الظالم؛ حتى ينتهي الولاة عن ظلم رعيتهم، كما حثّه على أن يجيب مطالب المزارعين وأهل الخراج في كل ما فيه مصلحة لهم، كحفر الأنهار. ويلتزم بيت المال بالإنفاق على تلك المشروعات.

- هناك مجموعة من المفكرين العرب المسلمين الذين انشغلوا في مؤلفاتهم بهذا المجال **(تنظيم شؤون الدولة ومالية الدولة)**، وسوف نكتفي بعرض أهم محتويات فهارس كتبهم التي تبيّن الاهتمام الواضح بهذا الجانب الهام من تسيير الشؤون المالية للدولة:

– كتاب "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" لصاحبه "أبي الحسن الماوردي" (364–450هـ)

– كتاب "سياسة نامة" لصاحبه "نظام الملك الحسن بن علي الملقب بقوام الدين" (408 – 485 هـ، 1018 – 1092 م)

ثانيا. <u>مجال تنظيم النشاط التجاري والأسواق</u>: احتل هذا المجال مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي، بالنظر للمكانة التي حظى بها النشاط التجاري في الوعي الاجتماعي والمعتقد الديني الإسلامي الذي يعتبره نشاطا "مباركا"، عكس موقف الكنيسة في القرون الوسطى. هذه المكانة تعكس في الواقع التطور الكبير للعلاقات النقدية السلعية والتبادل عبر السوق، وهو ما يظهر في الانتاج الفكري الغزير في مجال تنظيم الأسواق (نظام الحسبة)، كما تعكس الدور المميز لطبقة التجار الأثرياء في المجتمع العربي الاسلامي ودورها في تنظيم المهن (نظام أهل الصنائع الذي انتقل إلى أوروبا في الحقبة الثانية من العصور الوسطى الأوروبية وعرف باسم "نظام الطوائف المهنية").
لقد وضعت العديد من الكتب اهتمت بتنظيم النشاط التجاري والأسواق من أبرزها:

- **كتاب "الإشارة إلى محاسن التجارة" لمؤلفه "أبو الفضل أبو جعفر الدمشقي" (القرن 6هـ–النصف الثاني للقرن11م):**

وهو كتاب ألف في عام 570 هجري الموافق لعام 1175م، قدم لنا رؤية اقتصادية للمال بعامة والنقد بخاصة بوصفها المحور الذي يدور حوله النشاط الاقتصادي، كما عالج قضايا اقتصادية أخرى بفروعها وفي مقدمتها القيمة والسعر والتدبير الاقتصادي وعوامل تكوين الثروة وأنماط العمل التجاري، كما أبرز دور التاجر وميّز بين أصناف

"عامة" أو "سلطانية"، وهي واسعة ومتفرقة وكانت تعطى بالمزارعة أو "المقاطعة" (على سبيل الاستغلال) بموجب اتفاق بين الزارع و"ديوان الخراج".

[6]– مقدار الخراج كان يتغير صعودا في أوقات السلم والاستقرار، وهبوطا في سنوات الاضطراب والقحط، وكان في الغالب نقدا بالدرهم الفضي أو الدينار الذهبي.

التجار فذكر "**الخزّان**" أي تاجر الجملة و"**الركاض**" أي التاجر المتجول أو المستورد والتاجر "**المجهز**" أي المصدر، كما تحدث عن الوكالات التجارية.

في الفصل الموالي لكتاب "الإشارة" حول المال وأنواعه، الذي نقدمه كنموذج، يعرّف "الدمشقي" المال ويقدم أنواعه:

فصل في بيان حقيقة المال

اعلم يا أخي وفّقك الله أنّ المال في اللغة اسم للقليل والكثير من المقتنيات ، وإنّما يفرّق بين ذلك في النعوت فيقال مال جزيل ومال قليل ، وجمعه أموال ، وهذا الجمع أيضاً يحتمل التكثير والتحقير وذلك بالنعوت ، فيقال أموال عظيمة خطيرة ، أو أموال نزرة يسيرة ، وهذه التسمية تنقسم إلى أربعة أقسام .

أحدها : يسمّي الصّامت ، وهو العَينُ والوَرِق[1] وسائر المصوغ منها .

والثاني : العَرْضُ ، ويشتمل على الأمتعة ، والبضائع ، والجواهر ، والحديد ، والنحاس ، والرّصاص ، والخشب ، وسائر الأشياء المصنوعة منها .

والثالث : يسمّى العقار : وهو صنفان ، أحدهما المسقف وهو الأدور ، والفنادق ، والحوانيت ، والحمّامات ، والأرحية ، والمعاصر ، والفواخير ، والأفران ، والمدابغ ، والعراص . والآخر المزدرع ، ويشتمل على البساتين ، والكروم ، والمراعي ، والغياض ، والآجام وما يحويه من العيون والحقوق في مياه الأنهار .

والرابع : الحيوان ، والعرب تسمّيه المال الناطق مقابلة لتسميتهم المال من العين والورق المال الصامت ، وهو ثلاثة أصناف ، أحدها الرقيق وهو العبيد والإماء ، والثاني الكراع وهو الخيل والحمير والإبل المستعملة ، والثالث الماشية ، وهي الغنم ، والبقر ، والمعز ، والجواميس ، والإبل السائمة المهملة .

- **عدد كبير من المساهمات الفكرية في مجال "الحسبة" وتنظيم النشاط التجاري والأسواق، نذكر منها:**
  - كتاب "أحكام السوق" ليحي بن عمر الأندلسي المتوفى في 289هـ -901م
  - كتاب "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" لصاحبه عبد الرحمن بن نصر الشيزري المتوفي في 589هـ - 1193م
  - كتاب "الحسبة" لتقي الدين أحمد بن تيمية" (661هـ-728هـ)(1263م-1330م)
  - كتاب "معالم القربة في أحكام الحسبة" لصاحبه أحمد بن علي القرشي المتوفى في 729هـ-1329م.

ثالثا. <u>مجال النشاط الفلاحي</u>: هناك مساهمات عديدة عرفها هذا المجال خاصة في بلاد الشام والأندلس، تبيّن كلها أهمية النشاط الفلاحي في المجتمع والاقتصاد العربي الاسلامي في القرون الوسطى ودوره في تلبية حاجات السكان وإنشاء الفائض الاقتصادي، ويمكن ذكر في هذا الشأن عدد من الكتب:

- **كتاب " الفلاحة النبطية" لصاحبه ابن وحشية النبطي توفي في (296هـ-909م) وقد تضمن أجزاء عن:**
- استغلال الأراضي
- الاقتصاد الزراعي وعلم الفلاحة
- التبرير الأيديولوجي لأولوية الفلاحة عن الأنشطة الأخرى (سبق المدرسة الطبيعية في القرن 18م).

- **كتاب "الفلاحة الأندلسية" لصاحبه أبو زكريا يحي ابن العوام (القرن السادس هـ توفي في 1158م):**

كتب ابن العوام هذا الكتاب في جزئين تعرض فيهما لمختلف علوم الفلاحة وبصيغة شمولية وعلمية. فقال ابن العوام عنهما:" ضمنت الأول منهما معرفة اختيار الأراضي والذبول والمياه وصفة العمل في الغراسة والتركيب .. وضمنت الجزء الثاني الزراعة وما إليها وفلاحة الحيوان ". كما أفرد للجزء الأول من كتابه (16) باباً اختصت في علم التربة و التسميد و الري وعلم البستنة و التقويم الزراعي وتأثير العوامل البيئية في الزراعة وفي تربية النبات، أما الجزء الثاني فيضم (19) باباً اختصت في أهمية الطاقة الشمسية لإصلاح الأرض والزرع وعلم المحاصيل الحقلية والخضر ونباتات الحدائق والزينة ووقاية المزروعات ومكافحة الآفات وعلوم الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية(علم البيطرة).

ويعتبر ابن العوام أول من ابتكر طريقة الري بالتنقيط التي انتشرت حاليا، وذلك بغية توفير كمية مياه الري، وقد سمى ابن العوام هذه الطريقة باسم "طريقة الري بواسطة الجرار" وذلك لأنه استخدم في تطبيقها جراراً فخارية صغيرة ثبتها داخل التربة بجانب جذوع الأشجار، بحيث تصل المياه للشجرة نقطة بنقطة، كما يعد أول من وضع موسوعة في النباتات ومكافحة الآفات.

- **كتاب "القصد والبيان" ويسمى "كتاب الفلاحة" لابن بصال" الأندلسي توفي بقرطبة سنة (499هـ/1105م):**

هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، المعروف بـ"ابن بصّال الطليطلي"، صاحب الإسهامات الكبيرة في مجال الهندسة الوراثية في علوم الزراعة، إذ استطاع زراعة الرمان وشجر التين في بستان الخليفة المأمون في أي وقت من السنة، كما كان ماهرًا في زراعة الزهور بأنواعها المختلفة.

محتويات الكتاب، تبيّن أهميته العلمية الكبيرة:

الباب الأول: ذكر المياه وأصنافها وطبائعها وتأثيرها في النبات.
الباب الثاني: الأرض وأنواعها وطبائعها.
الباب الثالث: السماد وأنواعه.
الباب الرابع: عن الأرض وأنواعها وجودتها.
الباب الخامس: دراسة الغراسة.
الباب السادس: بعض الطرق في فن الغراسة.
الباب السابع: تشذيب الأشجار.
الباب الثامن: تلقيح النباتات.
الباب التاسع: تكملة من أنواع التلقيح.
الباب العشر: زراعة الحبوب.
الباب الحادي عشر: البذور.
الباب الثاني عشر: مزروعات البساتين.
الباب الثالث عشر: البقول ذوات الأصول.
الباب الرابع عشر: البقول والخضر.
الباب الخامس عشر: زراعة الرياحين ذوات الأزهار.
الباب السادس عشر: بعض المعارف العامة والفوائد التي يتوقف عليها أهل الفلاحة.

رابعا. <u>مجال التطور والأزمات</u>: شهدت المرحلة المتأخرة من تطور الحضارة العربية الإسلامية تبلورًا ملحوظًا في التفكير الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في سياق عام تميز ببداية الانحطاط على المستويات الاقتصادية والسياسية والفكرية. وقد تزامن هذا الانحدار مع ظهور أزمة الطاعون الأسود، وما خلفته من آثار كارثية تمثلت في تراجع الإنتاج، واندلاع المجاعات، وتفشي الأمراض والأوبئة، الأمر الذي عمّق من هشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية للدول الإسلامية آنذاك.

في خضم هذا السياق المعقد، برز مفكران كبيران قدّما مساهمات رائدة وغير مسبوقة في تحليل القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مطروحة آنذاك:

- أولهما هو عبد الرحمن بن خلدون، الذي عالج إشكالية "العمران البشري "في مقدمته الشهيرة، حيث قدّم رؤية تحليلية شاملة لأسباب تطور المجتمعات ونهوضها، كما فسّر عوامل انحطاطها وسقوطها، من خلال ربطه بين الاقتصاد والسياسة والعوامل الاجتماعية والثقافية.

- أما المفكر الثاني فهو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، الذي يُعد من أوائل المفكرين الذين تناولوا بالدراسة أزمة نقص الإنتاج، فحلّل أسبابها البنيوية والظرفية، وتتبّع آثارها الاقتصادية والاجتماعية على مختلف فئات المجتمع، من الفلاحين إلى الطبقات الحضرية، مستندًا في ذلك إلى ملاحظات ميدانية ومعاينة دقيقة للواقع المصري خصوصًا.

وقد مثّلت أعمال هذين المفكرين مساهمة نوعية في التفكير الاقتصادي والاجتماعي في العالم الإسلامي، إذ تجاوزت الطابع الوصفي لتطرح مقاربات تحليلية تقارب في روحها بعض المفاهيم الحديثة في علم الاقتصاد والسوسيولوجيا.

عبد الرحمن ابن خلدون: (1332-1406)

الكلمات المفتاحية: العمران، البدو، الحضر، الفائض الاقتصادي، العصبية، العمل، المعاش، الكسب، الضريبة، التجارة، السلع الكمالية والسلع الضرورية، خراب العمران..

وُلِد **عبد الرحمن بن خلدون** في **تونس** سنة **732هـ / 1332م**، وتوفي في **القاهرة** سنة **808هـ / 1406م**، ويُعد من أبرز المفكرين والمؤرخين في الحضارة العربية الإسلامية، وقد ترك إرثًا علميًا وفكريًا بالغ الأهمية.
من أشهر مؤلفاته كتابه الموسوعي"**:العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**"، الذي يتكوّن من عدة مجلدات تناول فيها بالتفصيل تاريخ الأمم والحضارات.
ويُعد الجزء التمهيدي من هذا العمل، المعروف باسم "**مقدمة ابن خلدون**"، أشهر ما كُتب له وأعظمها أثرًا، فقد وضع فيه أسسًا تحليلية غير مسبوقة لدراسة **العمران البشري** والظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما جعله يُعتبر مؤسسًا مبكرًا لعلم الاجتماع.
وقد ألّف ابن خلدون هذه المقدمة أثناء إقامته **بقلعة أولاد سلامة، الواقعة في منطقةفرندة بولاية تيارتغرب الجزائر حاليًا**، خلال فترة اعتزاله العمل السياسي.

أفكار ابن خلدون الاقتصادية نجدها مركّزة في الباب الخامس من المقدمة الذي عنوّنه "في المعاش ووجوه الكسب والصنائع"، ويمكن تناولها باختصار فيما يلي.[7]

1. "العمران البشري": الإشكالية الأساسية لمقدمة ابن خلدون

في الفصل الأول من المقدمة المعنوّن: «**في طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب**»، يقول ابن خلدون:

[7]- اعتمدنا في هذا الفصل حول ابن خلدون على كتاب المقدمة، دار يعرب، دمشق، 2004.

«اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال». ص 28

كما يقول في الصفحات 31 و32 و34:

«... هذا هو غرض الكتاب الأول من تأليفنا وكان هذا علم مستقل بنفسه فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني...»، **«... ونحن الآن نبيّن في هذا الكتاب ما يعرض للبشر في اجتماعهم من أحوال العمران في الملك والكسب والعلوم والصنائع...»**، **«...وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعا لهذا العلم...»**.

يتضح بشكل جلي من هذه المقتطفات أن اشكالية ابن خلدون هي موضوع العمران البشري والاجتماع الانساني.

ويمكن استخراج مما جاء في هذه المقدمة بعض المواقف:

- الأخذ بمبدأ السببية، إذ يقول عن فن التاريخ (منهاج علم التاريخ): **«... وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق...»**. ص2
- التعاون والتقسيم العمل هو ضروري للعمران والاجتماع الانساني: **«... الاجتماع الانساني ضروري ويعبّر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع أي لابد من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران...»**، **«... فلابد من اجتماع القُدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل التعاون...»**. ص33
- الديناميكية التي تطبع هذا العمران: **«...إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة والانتقال من حال إلى حال...»**. ص22
- العمران البشري وأشكال الاجتماع الانساني تمر بمرحلتين أساسيتين وهما مرحلة البدو ومرحلة الحضر ولكل منها خصائص: **«... ومن هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي وفي الحلل المنتجعة في القفار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن...»**.ص 32

كما يقول في فقرة أخرى **«... وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش. أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات...وأما الصناعة فهي ثانيها ومتأخرة عنها لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار، ولهذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه...»**.

إن تناول ابن خلدون لإشكالية العمران البشري والاجتماع الانساني يعبّر عن العمق أزمة المجتمع المغاربي (والعالم العربي–الإسلامي عامة) وهي أزمة انسداد النمو الاقتصادي، ومن خلال تناوله لهذه الإشكالية فهو أراد استخراج القوانين العامة لمراحل تطور المجتمعات وشروط الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

يقسم ابن خلدون مراحل العمران وتطور المجتمعات إلى مرحلتين أساسيتين هما مرحلة البدو ومرحلة الحضر، ويبيّن لنا شروط الانتقال من مرحلة إلى أخرى. الشرط الأول هو توفر **الفائض الاقتصادي** الذي يتشكل في نهاية مرحلة البدو حين يتطور تقسيم العمل ويصبح هذا الأخير "مركبا" و"علميا" حسب تعبير ابن خلدون (أي يصبح يستخدم أدوات وأساليب انتاج أكثر تطورا سواء في الزراعة أو الحرفة) بما يسمح بإنتاج فائضا اقتصاديا يسميه "**ما فوق**

الحاجة"، أما الشرط الثاني فهو توفر العصبية، اي الرابطة الاجتماعية التي تؤدي لنقل المجتمع من مرحلة البدو إلى مرحلة بناء الدولة.

(من تصميم المؤلف)

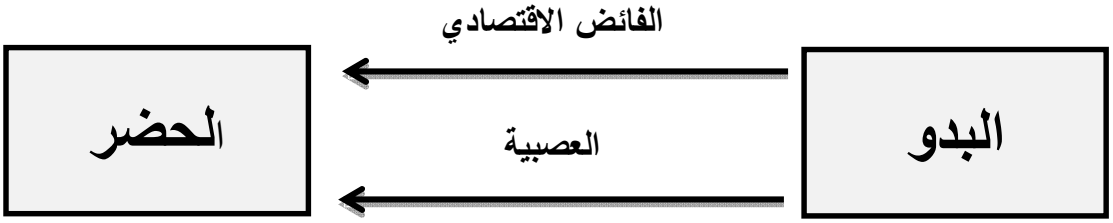

مفهوم العصبية عند ابن خلدون:

العصبية عند ابن خلدون هي تلك الرابطة الاجتماعية التي تؤدي لقيام الدولة «...إن الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك...» (الباب الثاني ص.ص 139-140) أو كذلك: «...إن الملك والدولة إنما يحصلان بالقبيل والعصبية...» (الباب الثالث ص 154).

مصدر العصبية مرده، عند ابن خلدون، الطبيعة البشرية وأثر القرابة في الحياة الاجتماعية التي تؤدي إلى الاتحاد والالتحام، وقد تكون رابطة نسب أو حلف أو ولاء أو الدخالة. . نفهم من هذا أن العصبية في نظر ابن خلدون لا تنحصر بأصحاب النسب الواحد بمعناه العام أو بأصحاب نسب الولادة بل يشملً أصحاب نسب الولاء والحلف أيضا: «إن العصبية إنما تكون من الالتحام حمة الحاصلةّ بالنسب أو ما في معناه» (ص 128).

ابن خلدون، يلاحظ كذلك العلاقة بين العصبية والدين والدعوة الدينية: «...إن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم...» (ص. 159)، كما يذهب أبعد من ذلك، إذ يعتبر أن: «...الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوةً على العصبية التي كانت لها من عددها...»، كما يقول: «...إن الاجتماع الديني يضاعف قوة العصبية...». (ص 158).

بالنسبة لابن خلدون، شروط الانتقال من العمران البدوي إلى العمران الحضري وبناء الدولة، هي نفسها الشروط التي تؤدي لانهيارها، فزيادة الفائض الاقتصادي يقوي العصبية ويؤدي لبناء الدولة، ونقص الفائض الاقتصادي يضعف العصبية ويؤدي لهلاك الدولة، هو ما يوضحه في الفقرات التالية من كتاب المقدمة:

"**...اعلم أنّ اختلاف الأجيال في أحوالهم إنّما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإنّ اجتماعهم إنّما هو للتّعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروريّ منه ونشيط قبل الحاجيّ والكماليّ فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة**

والزّراعة ومنهم مننتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنّحل والدّود لنتاجها واستخراج فضلاتها وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضّرورة ولا بدّ إلى البدو لأنّه متّسع لما لا يتّسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكنّ والدّفء إنّما هو بالمقدار الّذي يحفظ الحياة ويحصّل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عمّا وراء ذلك...".

... "ثمّ إذا اتّسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرُّفه دعاهم ذلك إلى السّكون والدّعة وتعاونوا في الزّائد على الضّرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتّأنّق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتّحضّر ثمّ تزيد أحوال الرُّفه والدّعة فتجيء عوائد التّرف البالغة مبالغها في التّأنّق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والدّيباج وغير ذلك ومعالاة البيوت والصّروح وإحكام وضعها في تنجيدها والانتهاء في الصّنائع في الخروج من القوّة إلى الفعل إلى غايتها فيتّخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها ويبالغون في تنجيدها ويختلفون في استجادة ما يتّخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون وهؤلاء هم الحضر ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصّنائع ومنهم من ينتحل التّجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأنّ أحوالهم زائدة على الضّروريّ ومعاشهم على نسبة وجدهم فقد تبيّن أنّ أجيال البدو والحضر طبيعيّة لا بدّ منها كما قلناه...".

التعمق في دراسة مقدمة ابن خلدون وإشكالية العمران البشري عنده، يبيّن لنا أن كل المفاهيم الاقتصادية التي تناولها (أساسا المفاهيم المتعلقة بطبيعة النشاط الاقتصادي والهدف منه، الملكية، الانتاج، العمل، الضريبة، السعر، الأجر..)، هي في عمق هذه الاشكالية. فعلى سبيل المثال، هو يبيّن بشكل واضح أن مرحلة البدو يسود فيها الاقتصاد الطبيعي (غياب المبادلة) القائم أساسا على النشاط الزراعي وتربية المواشي الهادف لتلبية الحاجات وتحقيق الاكتفاء الذاتي (المعاش) من خلال انتاج السلع الضرورية، لذا يكون عائد عملية الانتاج على شكل "رزق". بالمقابل فإن مرحلة الحضر تتميز بسيادة الاقتصاد السلعي النقدي وطغيان النشاط الصناعي والتجارة، كما أن الهدف من النشاط الاقتصادي في هذه المرحلة هو انتاج الفائض الاقتصادي والسلع الكمالية الذي يأخذ شكل "الكسب" (الربح). لكن، يجب التوضيح أن ابن خلدون يركز في كل مرحلة على "الطبع الغالب" عليها، فمثلا لما يتحدث عن طغيان النشاط الصناعي (الحرفي) والتجارة في مرحلة الحضر، فهذا لا يعني انعدام أو زوال النشاط الزراعي وإنما يعكس أن الفائض الاقتصادي يكون مصدره الأساسي الصناعة والتجارة، لتبقى مهمة الارياف والضواحي تموّين المدن بالمنتوجات الغذائية الضرورية.

الجدول الموالي يوضح ذلك:

العمران البدوي والعمران الحضري عند ابن خلدون
والمفاهيم الاقتصادية المرتبطة بهما(من تصميم المؤلف)

	مرحلة البدو	مرحلة الحضر
طبيعة الاقتصاد	اقتصاد طبيعي	اقتصاد سلعي– نقدي
النشاط الاقتصادي	الزراعة وتربية الحيوانات	الصناعة والتجارة و« صناعة» العلوم والفنون المختلفة
الهدف من النشاط الاقتصادي	تلبية الحاجات والاكتفاء الذاتي انتاج السلع الضرورية (القيم الاستعمالية)	ما فوق الحاجة وتحقيق الفائض انتاج السلع الكمالية (القيم التبادلية)
شكل الملكية السائد	عقارية	نقدية (الرأسمال)
عائد عملية الانتاج	الرزق – المعاش	الكسب (الربح)
العمل وعلاقات العمل	بسيط وقائم على التعاون	مركب وظهور العمل المأجور ونظام أهل الصنائع
الضريبة	منعدمة بالنظر لغياب الدولة وإن وجدت فهي قليلة	نشأة الضريبة وارتفاع نسبها كلما قلّ الفائض الاقتصادي وارتفعت نفقات الدولة
الأسعار	ارتفاع أسعار السلع الضرورية لارتفاع الطلب عليها في البدو	ارتفاع السلع الكمالية لارتفاع الطلب عليها في الحضر
الأجر	غياب مفهوم الأجر لسيادة التعاون وإن وجد فهو هامشي لنقص الطلب على اليد العاملة في البدو	تطور العمل المأجور وارتفاع الأجور بالنظر لزيادة الطلب على العمال والصنّاع والمهنيين في الحضر لزيادة الترف

2. العمل والقيمة عند ابن خلدون:

يعتبر ابن خلدون أن **العمل البشري** هو العامل الوحيد المحدد لقيمة الأشياء:«... **فأعلم أن ما يفيد الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه هو قيمة عمله...إذ ليس هناك الا العمل، مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر، وان كان من غير الصنائع فلا بد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قيمتها...فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها انما هي قيم الاعمال الإنسانية...**». ص 680

يتبين من هذا النص أن العمل هو مصدر قيمة الأشياء مهما كانت مراحل تطور العمران (بدو–حضر) أوطبيعة النشاط الاقتصادي (زراعة، تربية الحيوان، الصناعة...)، أو طبيعة العمل سواء كان بسيطا أو مركبا (معقدا):

«...**ثم إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركب هو الذي يكون للكماليات...**». ص 713

بهذا يكون ابن خلدون السبّاق لعدد من الافكار التي جاءت بها، أكثر من 3 قرون من بعد، المدارس الفكرية المؤسسة لعلم الاقتصاد، إذ:

- ❖ سبق مفكري المدرسة الكلاسيكية والماركسية في نظرية القيمة–العمل، واعتبر أن العمل البشري القوة الوحيدة المنتجة للثروة والدافعة للنمو الاقتصادي.
- ❖ دحض قبل الأوان كل من الفكر التجاري (الماركنتيلي) الذي كان يرى الثروة في المعدن النفيس (الذهب والفضة) وفي قطاع التبادل (التجارة الخارجية بالأساس)، والفكر الطبيعي (الفيزيوقراطي) الذي كان يرى أن القطاع الزراعي هو الوحيد المنتج للفائض الاقتصادي (الناتج الصافي).

3. <u>النقود ووظائفها عند ابن خلدون</u>:

أفكار ابن خلدون حول النقود ووظائفها جد متطورة مقارنة بعصره، فهو يعتبر أن النقود مرتبطة بالعمران الحضري ونشوء الدولة، أي بقيام وتوسع العلاقات النقدية – السلعية، وقد أدرك أنه حيثما تكون الصنائع قليلة يكون التبادل النقدي بسيطاً حيث لا ضرورة لوجود النقود، ولكن عندما تتطور الصنائع فإنه لا بد من أن تظهر أهميتها.

كما منح للدولة دور تولى سلطة سك النقود وتقديم الضمانات لتداولها الصحيح (المحتوى والشكل) ومنع الغش فيها، وبالنسبة له، هذه «السلطة النقدية» هي ضرورية لضمان الاستقرار النقدي واستقرار الاقتصاد والدولة ككل: «...**وأما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص... ثم وضع علامة السلطان على تلك النقود...**». ص 408

ابن خلدون يحدد عدة وظائف للنقود، يمكن استخراجها من النص التالي: «... **إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة <u>قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية</u> – يعني الاقتناء– لأهل العالم في الغالب وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل فهما <u>أصل المكاسب والقنية والذخيرة</u>...**». ص 303يتضح من هذا النص أن ابن خلدون يحدد 3 وظائف للنقود:

- وسيلة لقياس القيمة، وبما أن العمل هو مصدر القيمة، فهي وسيلة لقياس العمل «أصل المكاسب»
- وسيلة للتبادل «القنية أي اقتناء السلع»
- وسيلة اكتناز وادخار «الذخيرة»، خاصة في ظروف الأزمات والحروب.

4. <u>الفائض الاقتصادي وشكل استخدامه ودوره في النمو عند ابن خلدون</u>:

يؤسس نشوء العمران وتطوره، وفق رؤية ابن خلدون، على **العمل المنتج**، لاسيما في ميادين **الزراعة والحِرَف**، باعتباره النشاط الأساسي الذي يُولّد **الفائض الاقتصادي** الضروري للانتقال من حياة البداوة إلى حياة الحضر، ولقيام

المجتمعات المتحضّرة واستمراريتها، فالعمل هو المصدر الأول للثروة، والعمران في جوهره لا يمكن أن يقوم من دون فائض ناتج عن الإنتاج المادي، يُعاد توظيفه بشكل عقلاني في خدمة الصالح العام.

ومن خلال "**المقدمة**"، يتضح أن ابن خلدون قد منح **الفائض الاقتصادي** مكانة محورية في تفسيره لعملية **النمو الاقتصادي والاجتماعي**، أو ما يسميه بـ"العمران". فإذا أُحسن استثمار هذا الفائض من طرف الدولة والمجتمع – أي وُجّه نحو الأغراض **الإنتاجية**، مثل دعم الفلاحين، وتشجيع الحرف، وتحسين البنية التحتية – فإن ذلك يؤدي إلى **زيادة الرفاه الاجتماعي، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وترسيخ قوة الدولة واستدامتها.**

في المقابل، إذا تم توجيه الفائض نحو **الاستهلاك غير المنتج**، أو تمّ امتصاصه من قبل الدولة عبر الضرائب الجائرة، أو التبذير في مظاهر الترف والبذخ، فإن ذلك يؤدي، حسب ابن خلدون، إلى **خراب العمران**، واضمحلال القدرة الإنتاجية للمجتمع، ودخول الدولة في طور الأزمة والانحدار. فالفائض إذا لم يُستثمر في الإنتاج، يصبح عامل استنزاف لا عامل بناء، ما يفضي في النهاية إلى **انكماش اقتصادي، تفكك اجتماعي، وزوال سياسي** للدولة.

يمكن استخراج، من بعض فصول المقدمة،**أهم طرق امتصاص الفائض الاقتصادي من طرف الدولة:**

<u>أولا. الضريبة والمكوس (جمع مكس) ودورهما في امتصاص الفائض الاقتصادي</u>:إذا قرأنا الفقرات داخل الإطار وهي مقتطفة من «الفصل الثامن والثلاثين:**في الجباية وسبب قلتها وكثرتها**»«الفصل التاسع والثلاثين:**في ضرب المكوس أواخر الدولة**»:

يمكن أن نستنتج كيف كان يمتص الفائض الاقتصادي ونتائج ذلك على النمو الاقتصادي عند ابن خلدون:

- يعتبر ابن خلدون أن الضريبة هي ابتكار حضري (يتزامن مع نشوء الدولة) بالأساس، وحتى وإن وجدت في مرحلة البدو فهي جاءت في آخرها (أي المرحلة التي عرفت نشوء وتطور الفائض الاقتصادي) والتهيؤ للانتقال إلى الحضر، وقد أوضح ابن خلدون في الفقرة الثانية من النص المختار، أنها كانت نادرة لما تقتاضيه البداوة من المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافي عن أموال الناس والغفلة عن التحصيل.

- **<u>«...اعلم أنّ الجباية أوّل الدّولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدّولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة...»</u>**
- **«... أعلم أن الدولة... إن كانت على سنن التّغلّب والعصبيّة فلا بدّ من البداوة في أوّلها كما تقدّم والبداوة تقتضي المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتّجافي عن أموال النّاس والغفلة عن تحصيل ذلك إلّا في النّادر فيقلّ لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة الّتي تجمع الأموال من مجموعها <u>وإذا قلّت الوزائع والوظائف على الرّعايا نشطو للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلّة المغرم وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية الّتي هي جملتها</u>...».**
- **«...اعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية كما قلنا فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده فيكون خرجها وإنفاقها قليلا... ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وعوائدها... فيكثر لذلك خراج أهل الدولة ويكثر خراج السلطان خصوصا كثرة بالغة بنفقته في خاصته وكثرة عطائه، ولا تفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية لما تحتاج ... ثم يزيد الخراج والحاجات والتدريج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية، ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتها... <u>ويؤذن ذلك باختلال العمران، ويعود على الدولة، ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل</u>...»**
- **وتخلّق أهل الدّولة حينئذ بخلق التّحذلق وتكثّرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النّعيم والتّرف <u>فيكثّرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرّعايا والأكرة والفلّاحين وسائر أهلالمغارم ويزيدون في كلّ وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات</u> وفي الأبواب كما نذكر بعد ثمّ تتدرّج الزّيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرّج عوائد الدّولة في التّرف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه <u>حتّى تثقل المغارم على الرّعايا وتهضمهم ... فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع... <u>إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدّولة</u> لأنّ فائدة الاعتمار عائدة إليها وإذا فهمت ذلك علمت <u>أنّ أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن فبذلك تنبسط النّفوس</u> إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه ...».**

• يعتبر ابن خلدون أن حصيلة الضريبة في بداية الدولة تكون كبيرة، ويرجع ذلك للانخفاض نسبها وقلة أنواعها، والأمر الذي يشجع على النشاط الاقتصادي والنمو (وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار) ويرفع من حصيلة الضريبة (جملتها).

• أما في نهاية الدولة، فحصيلة الضريبة تكون قليلة، ويعود ذلك، حسب ابن خلدون، إلى زيادة نفقات وخراج أهل الدولة (كثرة عوائدهم وحوائجهم) في الأغراض غير الإنتاجية (النعيم والترف...)، مما يؤدي إلى الزيادة في نسب الضرائب (التدرج فيها) واستحداث أنواعا جديدة من الضرائب مثل «المكوس» (جمع مكس) وهي الضريبة على البيوع في الأسواق.

• إن الرفع من نسبة الضرائب واستحداث أخرى جديدة يؤدي، حسب ابن خلدون، إلى إثقال كاهل المنتجين في الريف (الفلاحين) والمدينة (الصناع والحرفيين) والتجار، والرعايا بصفة عامة، الأمر الذي لا يحفزهم على الاستمرار في نشاطاتهم (لذهاب الأمل في نفوسهم بقلة النفع)، ويؤدي بهم إلى تركها (تنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار)، فتنقص جملة الضريبة.

• يخلص ابن خلون إلى نتيجة ثاقبة مفادها أن الزيادة في نفقات الدولة غير الإنتاجية يؤدي حتما إلى الرفع من نسب الضريبة والإكثار منها، وهو ما يتسبب في ترك الأنشطة الإنتاجية وتراجع النمو (ينتقص العمران) ويؤذن ذلك بانحطاط الدولة واضمحلالها.

ثانيا. التجارة من الدولة ودورها في امتصاص الفائض الاقتصادي:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن التجارة تحتل مكانة بارزة في مقدمة ابن خلدون، إذ يضعها ضمن اشكاليته العامة لتطور العمران البشري معتبرا إياها نشاطا اقتصاديا «طبيعيا» للمعاش والكسب في نفس مرتبة الفلاحة والصناعة، وبالنسبة له، فإن مرحلة تطور العمران هي التي تحدد المكانة الاقتصادية والاجتماعية لهذا النشاط.

ففي مرحلة البدو، التي يكون الهدف من النشاط الاقتصادي هو انتاج السلع الضرورية وتلبية الحاجات الأساسية (انتاج القيم الاستعمالية)، تلعب التجارة دور الوسيط في التبادل، ويمكن الاستنتاج أنها تكتسي طابع المبادلة l'échange فقط، وفق الصيغة:

ن – س – ن (أين ن= نقود، و س= سلعة)

أما في مرحلة الحضر التي تعرف تطور العلاقات السلعية النقدية، وأين يكون الهدف من النشاط الاقتصادي هو انتاج السلع الكمالية الموجهة للتبادل (انتاج القيم التبادلية، فيمكن الاستنتاج أنها تكتسي طابع التجارة le commerce لأن الهدف هو تحقيق الربح وليس إشباع الحاجات فقط، وفق الصيغة:

ن – س – نَ (أين نَ تمثل نقود زائدة =الربح التجاري).

كيف تصبح التجارة وسيلة لامتصاص الفائض الاقتصادي حسب ابن خلدون؟

الفقر التالية داخل الإطار مستمدة من «الفصل الأربعين: **في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية**» توضح ذلك:

[عندما تزداد نفقات الدولة يتدخلأصحاب الدولة] «...تارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان... فيأخذون في اكتساب الحيوان والنّبات لاستغلاله في شراء البضائع والتّعرّض بها لحوالة الأسواق... وهو غلط عظيم وإدخال الضّرر على الرّعايا من وجوه متعدّدة فأوّلا مضايقة الفلّاحين والتّجّار في شراء الحيوان والبضائع... ثمّ إنّ السّلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرّض له غضّا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه... ويؤدّي إلى فساد الجباية فإنّ معظم الجباية إنّما هي من الفلّاحين والتّجّار ولا سيّما بعد وضع المكوس ونموّ الجباية بها فإذا انقبض الفلّاحون عن الفلاحة وقعد التّجّار عن التّجارة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النّقص المتفاحش... ثمّ فيه التّعرّض لأهل عمرانه واختلال الدّولة بفسادهم ونقصهم فإنّ الرّعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتّجارة نقصت وتلاشت بالنّفقات وكان فيها تلاف أحوالهم...».

من هذه الفقرة، يُظهر ابن خلدون أن التجارة قد تصبح وسيلة لامتصاص الفائض الاقتصادي إذا ما اتخذها صاحب الدولة (وحاشيته) وسيلة للربح. وبالنسبة له، فإن ممارسة التجارة من طرف الدولة هو مضر بالرعايا وبحصيلة الضريبة. فممارسة صاحب الدولة وحاشيته للتجارة يؤدي من جهة إلى غياب شروط المنافسة، وإلى احتكار السلع من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين يتضرر المنتجون والتجار العاديين الذين تنقص مداخيلهم الأمر الذي يدفعهم لترك أنشطتهم وبالتالي تناقص حصيلة الضريبة، كما تتضرر الرعية من جرا ء ارتفاع الأسعار، والنتيجة هي اختلال أمور الدولة واشرافها على الانحطاط.

ثالثا. نقص نفقات الدولة والمظالم: "الفصل الثاني والأربعون في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية" و«الفصل الثالث والأربعون في أن الظلم مؤذن بخراب العمران»

في الفصل 42 من المقدمة والمعنوّن: «**في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية**»، يعتبر ابن خلدون أن الدولة هي «السوق الأعظم» (أي الطالب الأكبر والمشتري الأول)، فإذا قلت نفقات الدولة أو لم تستخدم في محلها، سيحصل الكساد في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر، ويؤدي ذلك إلى نقص محصول الجباية وإلى اختلال العمران واضمحلال الدولة.

«... والسّبب في ذلك أنّ الدّولة والسّلطان هي السّوق الأعظم للعالم ومنه مادّة العمران فإذا احتجن السّلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قلّ حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلّت نفقاتهم جملة وهم معظم السّواد ونفقاتهم أكثر مادّة للأسواق ممّن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقلّ الخراج لذلك لأنّ الخراج والجباية إنّما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب النّاس للفوائد والأرباح ووبال ذلك عائد على الدّولة بالنّقص لقلّة أموال السّلطان حينئذ بقلّة الخراج فإنّ الدّولة كما قلناه هي السّوق الأعظم أمّ الأسواق كلّها وأصلها ومادّتها في الدّخل والخرج فإن كسدت وقلّت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشدّ منه وأيضا فالمال إنّما هو متردّد بين الرّعيّة والسّلطان منهم إليه ومنه إليهم فإذا حبسه السّلطان عنده فقدته الرّعيّة سنّة الله في عباده.»

نستنتج من هذا الفصل الأهمية التي أولاها ابن خلدون للطلب في تنشيط الدورة الاقتصادية «... **فالمال إنّما هو متردّد بين الرّعيّة والسّلطان منهم إليه ومنه إليهم...**»، وبالأخص الطلب الحكومي (الانفاق العام)، ويكون بهذا التحليل من ضمن المفكرين الأوائل الذين بينوا أهمية الطلب في الدورة الاقتصادية.

أما في الفصل الثالث والأربعين المعنوّن: «**في أن الظلم مؤذن بخراب العمران**»، يوضح ابن خلدون دور المظالم والاعتداء على أموال وممتلكات الناس من طرف أهل الدولة، في تراجع النشاط الاقتصادي في جميع أوجهه، وما يسبب ذلك في تراجع العمران واختلال أمور الدولة واضمحلالها.

«اعلم أنّ العدوان على النّاس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أنّ غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السّعي في ذلك وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرّعايا عن السّعي في الاكتساب فإذا كان الاعتداء كثيرا عامّا في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنّما هو بالأعمال وسعي النّاس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين فإذا قعد النّاس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتفضت الأحوال... الظّلم مخرّب للعمران وأنّ عائدة الخراب في العمران على الدّولة بالفساد والانتقاض...».

«... ولا تحسبنّ الظّلم إنّما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور بل الظّلم أعمّ من ذلك وكلّ من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حقّ أو فرض عليه حقّا لم يفرضه الشّرع فقد ظلمه فجباة الأموال بغير حقّها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة والمانعون لحقوق النّاس ظلمة وخصّاب الأملاك على العموم ظلمة ووبال ذلك كلّه عائد على الدّولة بخراب العمران...».

يرى ابن خلدون كذلك، أن من أشد أشكال الظلم والفساد:

- **الاحتكار:**

«وأعظم من ذلك في الظّلم وإفساد العمران والدّولة التّسلّط على أموال النّاس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثمّ فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشّراء والبيع...».

وتكليف الأعمال وتسخير السكان واستغلالهم للعمل بدون مقابل لأن في ذلك حرمانهم من قيمة أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى توقفهم عن نشاطاتهم وبالتالي إلى تراجع العمران وخرابه:

«... ومن أشدّ الظّلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرّعايا بغير حقّ وذلك أنّ الأعمال من قبيل المتموّلات كما سنبيّن في باب الرّزق لأنّ الرّزق والكسب إنّما هو قيّم أعمال أهل العمران. فإذا مساعيهم وأعمالهم كلّها متموّلات ومكاسب لهم بل لا مكاسب لهم سواها فإنّ الرّعيّة المعتملين في العمارة إنّما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك فإذا كلّفوا العمل في غير شأنهم واتّخذوا سخريّا في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متموّلهم فدخل عليهم الضّرر وذهب لهم حظّ كبير من معاشهم بل هو معاشهم بالجملة وإن تكرّر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السّعي فيها جملة فأدّى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه».

يشير ابن خلون هنا، إلى دور العدل والتسيير الجيّد لأحوال البلد والسكان في زيادة النشاط الاقتصادي والنمو، بهذا يكون قد سبق المدرسة المؤسساتية الحديثة في تبيان نوعية المؤسسات في النمو الاقتصادي، كما سبق المؤسسات النقدية والمالية الدولية في مفهوم الحوكمة.

5. لأزمة عند ابن خلدون:

في الفصل الثالث من الكتاب الأول تحت عنوان : «فصل في وفور العمران آخر الدولة وما يقع فيها من كثرة الموتان والمجاعات» ص239، يرى ابن خلدون أن كثرة المجاعات يكون في أواخر الدولة أي في مرحلة انحطاطها، حيث تكثر المظالم في الأموال والجبايات والفتن مما يؤدي إلى العزوف عن النشاط الفلاحي وقلة العرض وارتفاع الأسعار وتعجز الناس عن الحصول على القوت فيكثر الجوع وتزداد الوفيات: «**إن المجاعات والموتان فتكثر في أواخر الدولة والسبب فيه أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات أو الفتن...فيقل احتكار الزرع...وعظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا...**».

كما يرجع ابن خلدون تفاقم المجاعات وزيادة الوفيات إلى انتشار الوباء الذي سببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران.

الفكر الاقتصادي عند تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (766هـ-845هـ)(1365م-1441م):

الكلمات المفتاحية: الأزمة (المحن، البلاء، الغلاء، المصائب)، الرشوة، الفساد، رواج الفلوس، غلاء الأطيان، الوباء..

ولد المقريزي بالقاهرة وهو من عائلة مثقفة من جانب أبيه وأمه، وهو من تلاميذ ابن خلدون (الذي انتقل إلى القاهرة سنة 1382م وكان سن المقريزي آنذاك 17 سنة)، وقد تأثر به كثيرا. تولى عدة مناصب عالية منها الكتابة (كاتب

السلطان) والقضاء والإمامة والحسبة، ولعل هذه الوظيفة الأخيرة هي التي أكسبته معرفة واسعة بالمسائل الاقتصادية وأحوال السوق والتجارة والنقود.

عاش المقريزي أثناء حكم دولة المماليك في مصر، الذي تميّز بالفساد وعدم الاستقرار، وقد ألف عددا كبيرا من الكتب منها الضخمة التاريخية مثل "**الخطط السلطانية**" و"**السلوك لمعرفة دول الملوك**" التي تتضمن الكثير من المعلومات حول الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمصر في دولة المماليك، ومنها الكتب الصغيرة التي تناولت بشكل مباشر المسائل الاقتصادية، نذكر أهمها:

- كتاب "**إغاثة الأمة بكشف الغمة**" **المسمى** "**كتاب المجاعات**" **الذي ألفه سنة 808هـ – 1407م**، يتناول هذا الكتاب تاريخ الأزمات التي عرفتها مصر عبر التاريخ، والأزمة الكبيرة التي عرفتها مصر في أيامه بفعل انتشار وباء الطاعون الأسود، وأسبابها وأثرها على مختلف فئات المجتمع.

- كتاب "**شذور العقود في ذكر النقود**" **المسمى** "**كتاب النقود**"**، الذي ألفه سنة 841هـ – 1437م.** تناول فيه تاريخ النقود القديمة والإسلامية والمصرية.

- **كتاب "الأوزان والأكيال الشرعية، ألفه كذلك سنة 841هـ – 1437م**، وتناول فيه وصفا دقيقا للموازين والمكاييل والنقود التي سادت في البلاد الإسلامية ومصر.

المقريزي مُنظّرا لأزمات نقص الإنتاج:

سوف نركز في هذه المحاضرة على دراسة الكتاب الأول (كتاب المجاعات) والثاني (كتاب النقود)، بالنظر لأهميتهما العلمية في تحليل أزمات ما قبل الرأسمالية التي تسمى عموما "أزمات نقص الإنتاج"، وفي تاريخ النقود وتحليلها.

أنظر كتابه: المقريزي تقي الدين أحمد بن علي، "إغاثة الأمة بكشف الغمة" أو ما يسمى ب"كتاب المجاعات" ، دراسة وتحقيق كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2007. وقد ترجم بالفرنسية تحت عنوان:

"**Le traité des famines de Maqrizi**," **J.E.S.H.O. V** (1962): 1–90. Fatimid Egypt

تقي الدين أحمد بن علي المقريزي هو من بين المفكرين النادرين جدا الذين تناولوا هذه الظاهرة بالتحليل التي يطلق عليها اسم "المحنة" أحيانا واسم "المجاعات" أو "الغلاء" في أحيان أخرى. ففي كتابه المرجعي "إغاثة الأمة بكشف الغمة" يقدم لنا المقريزي تحليلا علميا دقيقا عن أسباب هذه المجاعات بدءا بالأسباب الطبيعية التي تدمر مباشرة المنتوج الزراعي ويذكر: الجفاف والفيضانات (ما يبرز أهمية نهر النيل في النشاط الاقتصادي آنذاك) أو جراد أو رياح عاصفة... إلخ.

وككل الأزمات الماقبل رأسمالية التي هي أزمات نقص إنتاج، أدت الأزمة التي عاشها المقريزي إلى تحطيم القدرات الإنتاجية في الفلاحة وبالتالي أدت إلى المجاعات.

يظهر جليا من الفصل الأول لكتاب «المجاعات»، الذي عنونه «**في إيراد ما حلّ بمصر من الغلوات (جمع غلاء) وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات**» ص 81، والذي يؤرخ فيه للأزمات في مصر من عصر الفراعنة إلى الأزمة التي عايشها وكتابة هذا الكتاب سنة 808هـ – 1407م، أن طبيعة الأزمات التي ذكرها المقريزي هي أنها أزمات نقص إنتاج التي تظهر في تراجع الإنتاج الزراعي وتدمير كبير للقيم الاستعمالية.

العوامل الرئيسية المسببة للأزمات يلخصها في عاملين أساسيين هما:

- **العامل الطبيعي** مثل الجفاف والفيضانات والآفات السماوية...إلخ، وهي التي تؤدي، في مجتمعات زراعية ساد فيها نشاط الأرض، إلى تدمير كبير للمنتجات الزراعية والقيم الاستعمالية وتبعا نقص الإنتاج وارتفاع الأسعار ويتبع ذلك بمجاعات ونزوح ريفي وظهور الأوبئة وانتشارها وارتفاع الوفيات ونقص السكان.

الشيء الأكيد الذي يظهر من هذا الفصل الأول هو أن تبعية الاقتصاد للطبيعة ونقص تطور الطاقات الإنتاجية هما السبب الرئيسي المفجر لهذه الأزمات.

- **العامل السياسي** المتمثل في الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي، الذي يؤدي إما لظهور الأزمات أو إلى تفاقمها إن كانت موجودة من قبل.

في الفصل الثاني من نفس الكتاب، الذي عنونه «في بيان الأسباب التي نشأت عنها هذه المحن التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التي دفعنا إليها»، ص 115، يرجع المقريزي أسباب الأزمات التي عاشها إلى الأسباب التالية مع العلم أنها مترابطة ومتفاعلة بعضها البعض:

1. **<u>الأسباب الطبيعية</u>**: يقول المقريزي في عرض هذا السبب: "...**اعلم أن الغلاء الذي حل بالخلق منذ كانت الخليقة... إنما يحدث من آفات سماوية في غالب الأمر، كقصور جري النيل بمصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره، أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها، أو جراد يأكلها، وما شبه ذلك..**". ص 115

2. **<u>انتشار الفساد (الرشوة)</u>**: فيما يتعلق بهذا السبب الذي يعتبره المقريزي من الأسباب الأساسية التي تزيد من حدة الأزمة، هو يقول: "...**ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد**" وهو يؤكد أن هذا السبب هو "... **أصل الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة: كالوزارة والقضاء ونيابة الإقليم، وولاية الحسبة، وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن التوصل إلي شيء منها إلا بالمال الجزيل. فتخطى إلى ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة...**". ص 117

المقريزي يصف لنا بدقة الميكانزيم الذي يربط الأزمة بالفساد السياسي والرشوة، وهو ما يمكن ابرازه في الشكل الموالي، الذي يبيّن أن بيع المناصب يتم في الواقع في منافسة تكون بمثابة "مزاد علني" لمن يعرض أكبر مبلغ، وهذا

يؤدي إلى ارتفاع سعر المنصب، ويدفع بالظافر به إلى محاولة استرداد أمواله والحصول على عائد أكبر باللجوء إلى الزيادة في مقدار الضرائب والرسوم والى ارتكاب المظالم والتعدي على الأملاك، وهو ما يتسبب في ارتفاع تكاليف الانتاج سواء في الأرياف، ويدفع بالمنتجين لترك نشاطاتهم والنزوح إلى المدن، ويؤدي في النهاية إلى نقص الانتاج الزراعي وتفاقم المجاعات.

3. **غلاء ربع الأرض (غلاء الأطيان):** يرجعه المقريزي للرشوة التي تدفع عند "قطع" أراضي السلطانية على موظفي الدولة في المناصب الإدارية أو الدينية أو العسكرية وما ينجر عنها من رفع في أسعار كراء الأراضي وارتفاع تكاليف الحرث والبذر وأسعار المنتوجات الزراعية. ص 45

4. **تدهور قيمة النقود (رواج الفلوس):**

يعتبر المقريزي من بين المفكرين النادرين الذين تناولوا بالتحليل الظواهر النقدية ودورها في الدورة الاقتصادية.
فبعد تعرضه لتاريخ النقود قبل وبعد ظهور الاسلام، وكيف كانت تعتمد وزنا ثم بالقطع الذهبية والفضية، وتاريخ سكها في الاسلام، يقوم بدراسة تحليلية للنقود معتبرا أن الذهب والفضة هما المعدنيين الشرعيين الوحيدين (قانونيا وتاريخيا ودينيا)، ويحدد لهما وظيفتين أساسيتين هما مقياس للقيمة ووسيلة تبادل: «...**إن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط...**». ص 47
لذا، فهو يعتبر اعتماد نقد ثالث هو «الفلوس» (جمع فلس) من معدن النحاس أي أقل قيمة من الذهب والفضة، والاكثار من إصداره «...**وعظم رواج الفلوس وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس...**» ص 76، هو من أحد أسباب الأزمة وارتفاع الأسعار (من جراء تدهور قيمة العملة) وحدوث المجاعات.
يرجع المقريزي سبب رواج الفلوس إلى 3 عوامل أساسية:

- **الغش في قيمة العملة:** تغيير الحكام لقيمة العملة الذهبية (الدينار) والفضية (الدرهم) والإنقاص من محتواها من المعدنيين والاستحواذ عليه (أي الغش في قيمة النقود **Manipulations monétaire**) إلى أن فقدت قيمتها لتصبح النقود النحاسية (الفلوس) هي الرائجة، فيقول: "...**وتفننت الدولة في الترف، وتقلص نور الهداية، وتبدلت أوضاع الشريعة ورسوم الدين، وأحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن به الله، فكان من ذلك غش الدراهم... حتى فشت في الأمصار أيام دول العجم الدراهم الزيوف...**".ص 136

في الفصل الثالث من "كتاب المجاعات"، يسرد لنا المقريزي تاريخ النقود في مصر وكيف تراجعت قيمتها تدريجيا في مختلف الحقب التاريخية التي مرّ بها هذا البلد، وقد أشار أن النقد في مصر كان الذهب (الدينار الذهبي) فقط قبل وعند مجيئ الاسلام، لكن تغيرت الأحوال في عهد حكم الفاطميين إذ اعتمدت الفضة كنقد (الدرهم الفضي) ليتعمم استخدامها تدريجيا لتصبح سائدة في العصر الأيوبي والمملوكي "...**راجت هذه الدراهم في بقية دولة بني أيوب، ثم في أيام مواليهم من الأتراك بمصر والشام رواجا حتي قل الذهب بالنسبة إليها، وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال وبها تؤخذ خراج الأرض وأجرة المساكن وغير ذلك...**"
ص. ص 140، 141. يشير المقريزي بعد ذلك إلى أنه في عصر المماليك راج استخدام الفلوس النحاسية عوض

الدينار الذهبي والدرهم الفضي وذلك لكثرة "ضربها" "...**وعظم رواج الفلوس، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة...**" ص 145.

- **<u>اكتناز المعدنيين الذهب والفضة</u>:** يشير المقريزي في العديد من فقرات الكتابين السابق ذكرهما إلى مسألة اكتناز المعدنين النفيسين سواء بغرض الترف والتباهي والتفاخر "...**سبك ما بأيدي منها لاتخاذه حليا منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم في دواعي الترف، وتأنقهم في المباهاة بفاخر الزي وجليل الشارة...**" ص 145، أو بغرض الادخار لمواجهة الظروف الصعبة وزمن الغلاء، وفي كلتا الحالتين، فإن ذلك يؤدي إلى نقص السيولة النقدية وشح الذهب والفضة في السوق.

- **<u>خروج المعادن النفيسة من مصر نحو أوروبا</u>**،بفعل تدهور الميزان التجاري لمصر في مبادلاتها مع البلدان الأوروبية آنذاك «... **وصارت الفرنج (الأوروبيين) تحمل النحاس الأحمر رغبة في فائدته واستمر الضرب في الفلوس عدة أعوام والفرنج تأخذ ما بمصر من الدراهم إلى بلادهم...**». (ص 24 من كتاب شذور العقود في ذكر النقود).

المقريزي، يبيّن بشكل واضح، سواء في الفصل الثالث من "كتاب المجاعات" أو في "كتاب النقود"، **العلاقة السببية بين تدهور قيمة العملة وارتفاع الأسعار وبالأخص اسعار المواد الغذائية، وهو بذلك يبيّن جليّا دور تدهور قيمة النقود في تفاقم المجاعات**، وهو ما جعل الكثير من الدراسات ترجع إليه حق نسبة قانون "غريشام" للمقريزي الذي وصف بدقة وتحليل ثاقب ظاهرة "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة". وذلك قبل غريشام بحوالي 3 قرون من الزمن.
لهذا المفكر الكبير، الفضل كذلك في تقديم دراسة علمية سابقة لأوانها للأسباب الموضوعية لأزمات نقص الانتاج والعلاقة التفاعلية بين العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية.

كخلاصة، يمكن القول أنه من الظلم اختزال نشأة وتطور الفكر الاقتصادي في الحضارة الغربية وحدها، بدءًا من الفلسفة اليونانية والرومانية، وصولًا إلى نشأة المدارس الاقتصادية الحديثة في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، دون الاعتراف الواجب بثراء الفكر الاقتصادي في الحضارة العربية الإسلامية، الذي شهد ازدهارًا نوعيًا خلال العصور الوسطى ، وأسهم إسهامًا بالغ الأهمية في تطوير مفاهيم وممارسات اقتصادية متعددة.

ففي **مجال المالية العامة وإدارة شؤون الدولة**، برز العديد من المفكرين والفقهاء المسلمين الذين درسوا بتفصيل دقيق آليات جمع الأموال العامة (كالزكاة، والخراج، والعُشور)، وطرق صرفها، وضرورة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية. كما قدّموا رؤى متقدمة في ترشيد النفقات، ومراقبة الفساد الإداري، وضبط العلاقة بين السلطة المالية والسياسية، وهي مفاهيم تسبق ما ستتناوله لاحقًا نظريات المالية العامة الحديثة.

وفي **المجال التجاري وتنظيم الأسواق**، اهتم فقهاء المسلمين بتنظيم المعاملات التجارية، وتحديد قواعد البيع والشراء، ومكافحة الغش والاحتكار، وتثبيت الأسعار عند الحاجة بما يحقق مصلحة الجماعة. كما أُنشئت "الحِسبة" كنظام رقابي متكامل لضمان شفافية المعاملات التجارية، ما يُعد سابقة في تاريخ الرقابة الاقتصادية.

أما في **مجال الفلاحة والاقتصاد الزراعي**، فقد كان لعلماء الزراعة المسلمين، مثل **ابن العوام** الأندلسي وابن البصال...، دور محوري في تطوير تقنيات الري، وتحسين التربة، وتنويع المزروعات، ونقل المعارف الزراعية بين الأقاليم الإسلامية المختلفة. وقد شكّلت مؤلفاتهم موسوعات عملية تجمع بين الملاحظة التجريبية والمعرفة العلمية، كان لها تأثير لاحق في تطور علم الزراعة في أوروبا بعد الترجمة.

وفي المجال التحليلي الأعمق، قدّم **عبد الرحمن ابن خلدون** رؤية متكاملة لفهم الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية في مؤلفه الشهير "المقدمة"، حيث صاغ مفهوم **العمران البشري** وربطه بالعوامل الاقتصادية مثل العمل، الفائض، الدولة، والضرائب، وهو ما يُعد لبنة تأسيسية لعلم الاجتماع الاقتصادي. في حين تناول **تقي الدين المقريزي** بأسلوب تحليلي أزمة انهيار العملة وتراجع الإنتاج في مصر المملوكية، مقدّمًا تصورًا مبكرًا لما أصبح يُعرف لاحقًا بـ"النظرية النقدوية" و"المدرسة الكينزية"، حيث طالب بتدخّل الدولة لمعالجة الأزمات الاقتصادية واستعادة التوازن النقدي. تُظهر هذه الإسهامات المتنوعة أن الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي لم يكن معزولًا عن قضايا الواقع، بل تفاعل معها بشكل منهجي وعلمي. وقد مهدت هذه الرؤى والأفكار الطريق لعدد من المفاهيم التي ستتبناها أوروبا لاحقًا خلال عصر النهضة والمرحلة الرأسمالية، مما يجعل من هذا الفكر جزءًا أصيلًا في **تطور** الحضارة الإنسانية.

القسم الثاني: المرحلة الرأسمالية ونشأة علم الاقتصاد
من 1500م إلى غاية اليوم

أولا: عوامل بروز الرأسمالية

في نفس الوقت الذي دخل فيه نمط الانتاج الاقطاعي أزمته في أوروبا، تولّدت عوامل قيام نمط جديد من الانتاج ستستمر في التطور خلال مرحلة انتقالية طويلة نسبيا (من 1450م إلى 1750م تقريبا)، لتولّد ما أصبح يعرف ب"النمط الرأسمالي للإنتاج" أو "النظام الرأسمالي" مع قيام الثورة الصناعية الأولى في الثلث الأخير من القرن 18م، وبروز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي وضع الأسس والمبادئ "العلمية" التي يقوم عليها هذا النظام الذي يبقى سائدا إلى غاية اليوم في العالم أجمع بشكل متباين وغير متكافئ (التطور/التخلف) وحاملا للكثير من التناقضات (الرفاه/ الفقر، النمو/التدهور البيئي...) والأزمات المتعددة والمتنوعة.

3 عوامل تفاعلت لتحقق الانتقال من النمط الاقطاعي في أوروبا إلى النمط الرأسمالي:

العامل الأول هو عملية "التراكم البدائي للرأسمال" التي بدأت مع الاكتشافات الجغرافية الكبرى في نهاية القرن 15م واصطحبت بعملية النهب الكولونيالي المنظم لثروات وموارد شعوب أمريكا وإفريقيا وآسيا، التي تمّت تحت مُسمى "**التجارة المثلثية le commerce triangulaire**"، وسمحت لأوروبا بتراكم كميات كبيرة من المعادن النفيسة وتشكل "الرأسمال النقدي" في يد طبقة التجار الأثرياء والدولة، ولكن في نفس الوقت ولدّت ما أصبح يعرف ب"**التخلف le sous-développement**" في البلدان المُستعمَرة.

لقد تمّت عملية التراكم البدائي للرأسمال كذلك في شكل آخر تمثّل في "**حركة التسييج mouvement des enclosures**" التي عرفتها أوروبا بأشكال ونسب مختلفة، أساسا في انجلترا منذ القرن 16م. هذه الحركة هي عملية استيلاء واسعة للأراضي العامة (المشاعية Terres communales) من طرف طبقة التجار والحرفيين الأثرياء والنبلاء، التي أفضت إلى تركز وتمركز الملكية العقارية الخاصة وانتشار العلاقات الرأسمالية في الريف، وإلى طرد الفلاحين المقيمين على هذه الأراضي ودفعهم للنزوح إلى المدن لتدعيم صفوف العمال الأجراء في الصناعة الناشئة.

إن عملية التراكم البدائي للرأسمال هي التي مكنّت من خلق الشروط المادية لقيام النظام الرأسمالي، إذ سمحت من جهة، بتوفير الوسائل المالية اللازمة للبورجوازية الصاعدة للتملك الخاص لوسائل الانتاج في الصناعة والزراعة، وأدت من جهت أخرى، إلى فصل الحرفيين في المدن والفلاحين في الأرياف عن وسائل انتاجهم، وتحويلهم إلى قوة عمل وإلى عمال أجراء. بمعنى آخر، فإن هذه العملية هي التي وضعت الأسس الرئيسية لقيام النظام الرأسمالي: **الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتحويل قوة العمل إلى سلعة.**

العامل الثاني، هو ناتج عن العامل الأول ويتمثل في التحولات التي عرفتها البنيات السياسية والاجتماعية الأوروبية خلال كل الفترة الممتدة من 1500 إلى 1800م، والتي أفضت لقيام الثورات البورجوازية ونشوء الدول الوطنية (الدولة-الأمة l'Etat nation).

بالفعل فالتحولات الاقتصادية التي عرفتها أوروبا خلال مرحلة التراكم البدائي للرأسمال كانت لها نتائج عميقة على البنيات الاجتماعية والسياسية في أوروبا، إذ سمحت من جهة، وبشكل تدريجي، بانتقال طبيعة الثروة من "ثروة عقارية" (الثري هو من يملك الأرض) إلى "ثروة نقدية" (الثري هو من يملك الرأسمال النقدي)، وسمحت تبعا، من جهة أخرى، بانتقال السلطة الاقتصادية من الكنيسة وملاك الأراضي الاقطاعيين إلى طبقة التجار الأثرياء، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الدور السياسي للكنيسة.
هذا الانتقال المزدوج، لعب دورا أساسيا في تفسخ العلاقات الاقطاعية التي كانت قائمة على التحالف بين الملك والكنيسة والأسياد الاقطاعيين، وقيام تحالف جديد بين الملك وطبقة التجار الأثرياء يصب باتجاه بناء دولة وطنية مركزية (الدولة–الأمة) بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية (تحقيق ثراء الأمة والأفراد).

العامل الثالث، يتمثل في النهضة الفكرية التي نتجت عن التحولات التي أحدثها العاملين السابقين، إذ أدى تراجع النفوذ الاقتصادي والسياسي للكنيسة في أوروبا، خصوصًا بعد الانقسامات الكبرى التي تسببت فيها **حركات الإصلاح الديني** التي قادها كل من **مارتن لوثر** و**جون كالفن،** إلى إضعاف السلطة الدينية التقليدية وفتح المجال أمام انبعاث فكري واسع، بلغ ذروته في القرن الثامن عشر، الذي عُرف تاريخيًا باسم "**عصر الأنوار** Le Siècle des) " Lumières).

وقد تميز هذا العصر بحدوث **نهضة فكرية شاملة** اتخذت اتجاهين رئيسيين:

<u>الأول</u> في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية والفلسفة، حيث برزت مفاهيم جديدة مثل "العقد الاجتماعي " والنظام الطبيعي، التي سعت إلى تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية بعيدًا عن التفسيرات الدينية التقليدية. وقد ساهم في هذه النهضة مفكرون كبار مثل:**فولتير، (Voltaire)، جان جاك روسو، (Rousseau)، مونتسكيو (Montesquieu)وكانط(Kant)** الذين شكّلوا أعمدة الفكر التنويري الأوروبي، وأسهموا في نشر قيم العقلانية، والحرية، وحقوق الإنسان، وفصل السلطات.

أما **<u>الثاني</u>** ففي **مجال العلوم الدقيقة والتطبيقية،** حيث شهدت أوروبا تطورًا لافتًا في ميادين مثل:**الفيزياء، علم الفلك، والرياضيات، والطب، والميكانيك والفلاحة،** وقد أسهم هذا التقدم في ترسيخ المنهج العلمي التجريبي، وتوسيع آفاق المعرفة، وتمهيد الطريق للثورة الصناعية لاحقًا.

<u>ثانيا: الخصائص الأساسية للمرحلة الرأسمالية</u>

تعرف هذه المرحلة سيطرة نمط من الإنتاج هو النمط الرأسمالي الذي هو نمطً اقتصاديً يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى **تحقيق التراكم الربحي،** وتُوجّه عملية الإنتاج فيه ليس لتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، بل في المقام الأول **لتحقيق الربح وتوسيع السوق** .ويمكن تلخيص أبرز خصائصه فيما يلي:

يقوم النمط الرأسمالي على منطق:

1. **سيادة التراكم والربح:** الهدف الرئيسي من العملية الإنتاجية في النظام الرأسمالي هو **تراكم رأس المال**، لا مجرد إنتاج سلع لتلبية الحاجات الاجتماعية. وهذا يؤدي إلى **توجيه المنتجات نحو السوق** بشكل متزايد، حيث تصبح معظم السلع والخدمات قابلة للبيع والشراء، أي تدخل في عملية "السلعنة(La Marchandisation) "، بما في ذلك بعض المجالات غير التجارية سابقًا مثل التعليم والصحة.

2. **سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** تعتمد الرأسمالية على **الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الإنتاج** (المصانع، الأراضي، الآلات...)، والتي تُعد شرطًا ضروريًا لقيام العلاقة الإنتاجية الرأسمالية. ولا يسمح هذا النظام عادةً بالملكية الجماعية أو المجتمعية لتلك الوسائل، مما يكرس الفروق الاجتماعية والاقتصادية.

3. **توسيع العمل المأجور**: في ظل الرأسمالية، لا يملك العمال وسائل الإنتاج، وبالتالي **يضطرون لبيع قوة عملهم مقابل أجر** من أجل البقاء. وتُصبح **قوة العمل سلعة** تُشترى وتُباع في السوق، مما يجعل العلاقة بين الرأسمالي والعامل علاقة اقتصادية بحتة، تقوم على تبادل الأجر مقابل الجهد.

4. **تعميم السلعنة (La Marchandisation)**: أحد أبرز سمات الاقتصاد الرأسمالي هو **تحول الإنتاج من أجل تلبية الحاجات إلى الإنتاج من أجل السوق من أجل المبادلة وتعظيم الربح.** وبالتالي أصبحت معظم السلع والخدمات تدخل في إطار التبادل التجاري، حتى تلك التي كانت سابقًا خارجه، مثل التعليم والرعاية الصحية والثقافة، هذا المنطق يعزز هيمنة السوق على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

5. **سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية والسياسية:** مع بروز الليبرالية، سادت فكرة أن النظام الاقتصادي يجب أن يقوم على **الحرية الفردية والملكية الخاصة وحرية السوق**، انسجامًا مع ما عُرف بـ "**فلسفة النظام الطبيعي**"، كما برزت في أفكار المفكرين مثل **آدم سميث** و**جون لوك**.وقد ارتبط هذا التيار الفكري بمفاهيم العقد الاجتماعي، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مما مهّد الطريق أمام تأسيس نظام السوق الحرّ.

6. **البنية الطبقية في النظام الرأسمالي:**ينتج عن هذه الخصائص ظهور مجتمع طبقي، يتميز بوجود **طبقتين اجتماعيتين رئيسيتين** هما: **طبقة الرأسماليين**وهم ملاك وسائل الإنتاج، الذين يحققون أرباحهم من خلال استغلال قوة العمل، و**الطبقة العاملة (البروليتاريا)**: وهم أولئك الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، ويضطرون لبيعها من أجل كسب الرزق، دون امتلاكهم لأي وسيلة إنتاج.

7. **تبلور علم الاقتصاد كعلم مستقل:** بفعل هذه التحولات، ظهر الاقتصاد كمجال معرفي قائم بذاته، يتميز بـ **موضوع، ومنهج علمي**واستخدام أدوات التحليل الكمي والمنطقي لدراسة الظواهر الاقتصادية، و**قوانين موضوعية :** اكتشاف قوانين عامة تحكم السلوك الاقتصادي (مثل قانون العرض والطلب. وقد مثّل هذا الاستقلال تأسيسًا فعليًا لعلم الاقتصاد، خاصة مع أعمال **آدم سميث** وكتابه الشهير "ثروة الأمم(1776) "، الذي يُعدّ البداية الرسمية لعلم الاقتصاد الحديث.

ثالثا: المراحل الأساسية لتطور الرأسمالية: الأفكار والوقائع الاقتصادية

يمثل الانتقال من المرحلة ما قبل الرأسمالية إلى المرحلة الرأسمالية إحدى اللحظات الفارقة في التاريخ والفكر الاقتصادي. فإذا كان الاقتصاد في العصور السابقة، كما أوضحناه، خاضعًا لمحددات دينية وأخلاقية وسياسية، فإن الرأسمالية منذ نشأتها وضعت أسسًا جديدة للعلاقات الاقتصادية، حيث أصبح التراكم المادي والبحث عن الربح محركًا رئيسيًا لنشاط الاقتصادي (Wallerstein, 1974 Braudel, 1985). ومن هذا المنظور، يشكل الجزء الثاني من هذا العمل محاولة لتحليل الأفكار والوقائع الاقتصادية المرتبطة بالمرحلة الرأسمالية، منذ بواكيرها الأولى في القرن السادس عشر إلى الأزمات الراهنة.

ينقسم هذا الجزء إلى ثلاث فترات كبرى مترابطة:

1. فترة التدويل (1500–1980):

في هذه الفترة، تشكّل النظام الرأسمالي العالمي تحت رعاية الدولة القومية التي لعبت دورًا محورياً في ضبط الأسواق، سنّ التشريعات، وحماية المصالح الوطنية في الداخل والخارج. وقد قسمت هذه الفترة إلى ثلاث مراحل:

- **مرحلة الرأسمالية التجارية (1500–1800):** تميزت بارتباط وثيق بين الاكتشافات الجغرافية الكبرى، وحركة التوسع الاستعماري، وتشكّل الأسواق الوطنية والعالمية الأولى. في هذه المرحلة، ارتبط الفكر الاقتصادي بالبحث عن كيفية ثراء الدولة، وبرز المذهب التجاري أو الماركنتيلية، كأكبر ممثل لهذا الفكر الذي اعتبر الذهب والفضة أساس قوة الدولة.

- **مرحلة الرأسمالية الصناعية (1800–1929):** برزت مع الثورة الصناعية الأولى ثم الثانية، حيث تحوّل الإنتاج من اليدوي إلى الآلي، وظهرت أنماط جديدة من التنظيم الاقتصادي. سيطر الفكر الليبرالي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي على الساحة الفكرية، مجسَّداً في أعمال آدم سميث، ديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، ثم مارشال وجوفنس. وفي المقابل، ظهر نقد جذري للرأسمالية عبر المدرسة التاريخية الألمانية (ليست) والفكر الماركسي الذي وضع تحليلاً بنيوياً للتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي.

- **مرحلة الرأسمالية الاحتكارية (1945–1980):** عرفت بروز الشركات الكبرى والاحتكارات، وتوسع رأسمالية الدولة. وقد كشفت أزمة 1929 عن هشاشة النموذج الليبرالي، مما أفسح المجال للفكر الكينزي الذي دعا إلى تدخل الدولة لدفع الطلب الفعّال وتحقيق التشغيل الكامل للعوامل. كما ظهرت أدبيات اقتصاد التنمية منذ الخمسينيات التي سعت إلى تفسير ومعالجة ظاهرة التخلف واختلالات النظام الاقتصادي الدولي بين الشمال والجنوب.

2. فترة العولمة (1980–2008):

تُمثل هذه المرحلة انتقال مركز الثقل من الدولة القومية إلى الفاعلين الخواص، وعلى رأسهم الشركات المتعددة الجنسيات والمالية الدولية. هنا تبلور الفكر النيوليبرالي، مدفوعًا بالأزمة المتعددة الأبعاد في السبعينيات وأزمة النمط الكينزي للتراكم. هذا الفكر الذي ترجم عمليا في المبادئ التي أصبحت تعرف ب"وفاق واشنطن"، وسياسات التعديل

الهيكلي التي روّج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ارتكزت النيوليبرالية على مبادئ تحرير الأسواق، تقليص دور الدولة، وفتح الحدود أمام حركة رؤوس الأموال،غير أن هذه المرحلة انتهت بأزمة مالية كبرى سنة 2008 كشفت تناقضات الرأسمالية المعولمة.

3. أزمة 2008 وما بعدها وبروز الفكر الناقد الليبرالية الجديدة:

فتحت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والأزمات التي تلتها، الباب أمام مراجعة نقدية عميقة للنموذج النيوليبرالي، سواء من طرف اقتصاديين مؤسساتيين أو من تيارات الاقتصاد الكلي الجديد. برزت أسماء مثل جوزيف ستيغلتز، داني رودريك، وبول كروغمان في إعادة طرح أسئلة العدالة التوزيعية، السيادة الوطنية، والتنمية المستدامة في ظل نظام عالمي يعرف أزمة متعددة ومتنوعة عميقة.

بهذا التقسيم، يسعى هذا الجزء الثاني إلى الجمع بين تحليل الوقائع الاقتصادية الكبرى (الثورات الصناعية، الأزمات، التحولات المؤسسية) وبين تتبع التحولات في الفكر الاقتصادي التي رافقت تلك الوقائع، بما يسمح بفهم جدلية العلاقة بين النظرية والممارسة في إطار النظام الرأسمالي عبر مراحله المختلفة.

الجدول الموالي يلخص محتوى الجزء الثاني من هذا العمل:

جدول يبرز أهم فترات المرحلة الرأسمالية والمدارس الفكرية التي سادت في كل منها

(من تصميم المؤلف)

المراحل	الفترات	الفكر الاقتصادي السائد
التدويل (تطور تحت لواء الدور التعديلي للدولة – القومية)	**الرأسمالية التجارية** **من 1500م إلى 1800م** **(الاكتشافات الجغرافية الكبرى– الثورة الصناعية)**	**الفكر الماركنتيلي** **(التجاري)**
		المدرسة الطبيعية
	الرأسمالية الصناعية **من 1800 إلى 1929** **(الثورة الصناعية – أزمة الكساد الكبير 1929/33)**	**الفكر الاقتصادي الليبرالي** **– المدرسة الكلاسيكية** **– المدرسة النيوكلاسيكية** **الفكر الاقتصادي الناقد للرأسمالية** **– المدرسة التاريخية الألمانية (ف. ليست)** **– المدرسة الماركسية**
	الرأسمالية الاحتكارية **من 1945م إلى 1980م** **(نهاية الحرب العالمية الثانية – أزمة السبعينيات)**	**الفكر الاقتصادي الكينزي** **(جون ماينر كينز)**
		الفكر التنموي منذ 1950
العولمة (تطور تلعب فيه الشركات والرأسمال المالي الدور الأساسي)	**العولمة** **من 1980م إلى 2008**	**الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد** **–المدرية النقدوية (م. فريدمان)** **– مدرسة الرأسمال–الإنسان (ج.شولتز)** **– مدرسة الاختيارات العمومية (ج.بوكانان)** **– مدرسة العرض (ج.لافير)**
ما بعد العولمة ؟؟	**ما بعد 2008: الأزمة المتعددة**	**أزمة الفكر الاقتصادي** **صعود الفكر الناقد لليبرالية الجديدة**

نبدأ بدراسة المرحلة الرأسمالية (1500م إلى غاية اليوم)، بعرض كل فترة من فتراتها وتحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ولّدت كل فترة، والأفكار الاقتصادية التي سادت فيها.

I. فترة الرأسمالية التجارية Le Capitalisme marchand
(1500-1800م): الوقائع والأفكار

أولا: الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

تمثل مرحلة الرأسمالية التجارية أو ما يسميه ماركس بـ مرحلة "**التراكم البدائي للرأسمال**" **(Accumulation primitive du capital)** الإطار التاريخي الذي مهد تدريجياً لقيام الثورة الصناعية وبروز النظام الرأسمالي كآلية مهيمنة في الإنتاج والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي. لقد كانت هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية طويلة من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، **وذلك من خلال توفر 3 شروط أساسية متداخلة ومتفاعلة:اقتصادية وسياسية وفكرية** التي أفرزت ديناميكيات جديدة على المستوى الأوروبي والعالمي. غير أن الشرط الاقتصادي المتمثل في النهضة التجارية شكل العمود الفقري لهذا التحول.

1. النهضة الاقتصادية ونتائجها:

عرفت أوروبا منذ القرن الثاني عشر الميلادي إرهاصات أولى لنوع من الانتعاش التجاري، تمثل في توسع المدن وازدهار الأسواق الإقليمية انطلاقا من الجمهوريات الإيطالية أساسا وتحت التأثيرات المتعددة للحضارة العربية الاسلامية. غير أن الطفرة الحقيقية لم تحدث إلا ابتداءً من القرن الخامس عشر، حين أدت الاكتشافات الجغرافية الكبرى إلى قلب موازين القوى الاقتصادية لصالح القوى البحرية الصاعدة (إسبانيا، البرتغال، ثم هولندا وإنجلترا)، وعلى حساب التجارة المتوسطية التي كانت خاضعة لسيطرة المدن الإيطالية. كما أدى سقوط القسطنطينية عام 1453 إلى تقليص طرق التجارة الشرقية عبر البر، مما دفع الأوروبيين إلى البحث عن منافذ جديدة عبر المحيطات. وهنا انطلقت دينامية التوسع التي ستؤسس للاقتصاد الأطلسي الجديد ونشوء "الاقتصاد العالم" حسب تعبير فارنو بروديل.

أ. أهم ملامح هذه النهضة:

- **تطور تجارة البُعد (التجارة الخارجية):** بفضل الاكتشافات البحرية (طريق رأس الرجاء الصالح، اكتشاف العالم الجديد)، شهدت أوروبا توسعاً غير مسبوق في تجارتها الخارجية، حيث تحولت المحيطات الأطلسي والهندي إلى فضاء أساسي للتبادل التجاري العالمي.
- **نشوء طبقة جديدة من التجار الأثرياء:** هذا الانفتاح على أسواق بعيدة مكن طبقة التجار الأوروبيين من تحقيق تراكمات مالية هائلة، جعلتهم قوة اجتماعية فاعلة داخل المجتمع. هؤلاء التجار، الذين وصفهم Alain Samuelson بأنهم "الوسطاء التاريخيون بين الإقطاع والرأسمالية"، سعوا إلى توسيع نفوذهم عبر الدفع نحو تحرير التجارة الداخلية وربطها بالأسواق الخارجية.

▪ **تحرير التجارة الداخلية:** شهدت هذه المرحلة حركة واسعة لتحرير الأسواق الداخلية من القيود التي فرضتها "الطوائف الحرفية" ومنطق الحماية الإقطاعية. فقد ارتبطت التجارة الداخلية بالتجارة الخارجية، مما سمح باندماج تدريجي للسوق الوطنية، وهو ما اعتبره Jacques Adda خطوة جوهرية في تشكل الاقتصاد الوطني ومن ثم الاقتصاد العالمي.

▪ **التحول في طبيعة الثروة:** تغيرات عميقة عرفتها البنية الاجتماعية والاقتصادية لأوروبا. فقد أدى تراكم الثروة التجارية والمالية، ابتداءً من القرن السادس عشر، إلى **تحوّل الثروة العقارية (الأرض)إلى ثروة نقدية،** ما أفسح المجال أمام نشوء رأسمال تجاري قوي مثّلته طبقة من التجار الأثرياء.

وقد شكّل هؤلاء التجار القوة الدينامية التي ستقود لاحقًا التحول الرأسمالي عبر مسارين أساسيين:

– التحول إلى رأسماليين صناعيين :حيث أسس التجار نواة الصناعة الأوروبية، خاصة في قطاع النسيج، عبر تطور متدرج من المقاولة الباطنية(La Sous–traitance) ، إلى الورشة(L'Atelier) ، وصولًا إلى المصنع (L'Usine)الذي سيصبح الشكل الأبرز للإنتاج الصناعي الحديث.

– التحول إلى رأسماليين زراعيين :خصوصًا بعد انتشار نظام المزارعة (Le Fermage) وحركة واسعة لـ الاستيلاء على الأراضي العامة (Le Mouvement des enclosures) في إنجلترا، والتي سمحت بتوسيع الملكيات العقارية الخاصة. هذا التحول أدّى إلى إدماج النشاط الزراعي في المنطق الرأسمالي القائم على الربح والإنتاج من أجل السوق، بدلًا من الاكتفاء الذاتي الإقطاعي.

بهذا المعنى، شكّلت النهضة الاقتصادية حلقة جوهرية في الانتقال من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد نقدي وتجاري وصناعي، ووفرت البنية الاجتماعية والمادية التي ستغذي لاحقًا الثورة الصناعية وبروز الرأسمالية الصناعية.

ب. أهم النتائج الاقتصادية لهذه النهضة:

▪ **الموجة الأولى من الاستعمار:** انطلقت أوروبا في حركات استعمارية واسعة النطاق بحثاً عن المعادن النفيسة والموارد الطبيعية، مما أدى إلى استنزاف ثروات شعوب بأكملها. وقد اتسمت هذه العملية بطابعها الوحشي واللاإنساني، خصوصاً من خلال تجارة العبيد الأفارقة الذين تم ترحيلهم قسراً للعمل في المستعمرات الأمريكية.

▪ **تدفق ثروات ضخمة إلى أوروبا:** التي تمثلت في كميات هائلة من الذهب والفضة من أمريكا اللاتينية، ومواد أولية زراعية ومنجمية (سكر، قطن، تبغ...)، وقوة عمل بشرية مسخرة عبر تجارة العبيد. ولقد مثلت هذه التدفقات ما يسميه الاقتصاديون الرأسمال النقدي والتجاري الأولي، الذي سيوفر لاحقاً الأرضية المالية والمادية لانطلاق الثورة الصناعية الأولى في إنجلترا بالقرن الثامن عشر.

▪ **التقسيم الكولونيالي الدولي للعمل:** تدريجياً، برز شكل بدائي للعلاقات الاقتصادية الدولية: دول أوروبية مهيمنة تتحكم في التجارة والموارد، في مقابل مستعمرات خاضعة تؤدي دور المزود بالمواد الأولية والأسواق للمنتجات الأوروبية. وقد كان هذا الترتيب نواة أولى لظاهرة التفاوت والتخلف البنيوي بين المركز والأطراف، التي ستتعمق لاحقاً مع الرأسمالية الصناعية.

▪ تحقيق التراكم البدائي للرأسمال: إن ما ميّز هذه المرحلة بامتياز، وفقAlain Samuelson ، هو "دينامية التراكم الذي لا يرتكز بعد على آليات الإنتاج الصناعي، وإنما على النهب التجاري والمالي". هذا التراكم البدائي لم يكن عملية اقتصادية خالصة، بل ارتبط بعنف منظم، سواء في شكل الاستعمار المباشر أو في شكل إخضاع الشعوب والموارد لمقتضيات التجارة الأوروبية. ومن هذا المنطلق، يرى Jacques Adda أن الرأسمالية التجارية لم تكن مجرد طور سابق، بل لحظة تأسيسية في تشكل الاقتصاد العالمي الحديث، إذ أرست "البنية الأولية للعولمة الاقتصادية" عبر تدفقات السلع والمعادن والبشر بين أوروبا وإفريقيا والأمريكيتين.

إذن، مثلت النهضة الاقتصادية في فترة الرأسمالية التجارية (1500–1800 (الأساس المادي والتاريخي للثورة الصناعية، من خلال التوسع التجاري، وحركة الاستعمار الأولى، وتدفق الثروات، ونشوء سوق عالمية مترابطة. لقد شكلت هذه الدينامية التاريخية ما يمكن اعتباره "المختبر الأول" للرأسمالية، حيث تمت صياغة العلاقة بين المركز والأطراف، وتبلورت بوادر الاقتصاد العالمي المعاصر.

2. النهضة السياسية ونشوء الدولة الوطنية (القومية):

لقد شكّلت النهضة السياسية إحدى الركائز الجوهرية التي مهّدت لبروز الرأسمالية التجارية في أوروبا الحديثة. فقد أفضت التحولات الكبرى، منذ القرن السادس عشر، إلى نشوء الدولة الوطنية أو القومية (الدولة–الأمة) التي اتسمت بامتلاكها فضاءً اقتصاديًا وجغرافيًا واجتماعيًا موحَّدًا، ومؤسسات حديثة كالجيوش النظامية، والنظم النقدية، والضرائب المركزية).(Adda, 1996)

هناك عاملان أساسيان يفسران هذا التحول البنيوي:

▪ الحاجة إلى توحيد الأسواق الداخلية وتحريرها من الحواجز المحلية والامتيازات الإقطاعية وربطها بالسوق الخارجية، بما مكّن من بناء فضاء اقتصادي منسجم وقابل للتوسع عبر التجارة البحرية والمبادلات الدولية.

▪ الحاجة إلى بسط النفوذ السياسي والعسكري بغية حماية المصالح الاقتصادية الصاعدة وتأمين طرق التجارة الجديدة، خصوصًا بعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى.

وقد شكّل ذلك نتاج تحالف استراتيجي بين الملكية والتجار الأثرياء :فالملوك سعوا إلى تعزيز سلطتهم المركزية وإضعاف نفوذ الكنيسة والإقطاع، بينما رأى التجار في الدولة القومية جهازًا ضروريًا لحماية ثرواتهم وتنميتها وضمان استقرار المبادلات. هذا التلاقي بين المصالح الاقتصادية والسياسية أرسى أسس الدولة الحديثة التي رافقت، بل وأطّرت، صعود الرأسمالية التجارية.(Samuelson, 2004)

3. النهضة الفكرية:

بالتوازي مع النهضة السياسية، عرفت أوروبا نهضة فكرية كبرى كان لها تأثير حاسم على التصورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعالم الحديث. فقد أدى تراجع الهيمنة الاقتصادية والسياسية للكنيسة، إثر الانقسامات التي خلفتها الإصلاحات البروتستانتية التي قادها مارتن لوثر وجان كالفن، إلى فتح المجال أمام تحرر العقل الأوروبي من سلطة العقيدة الدينية المطلقة. هذا السياق سمح بظهور فكر جديد سيبلغ ذروته في القرن الثامن عشر، وهو ما أصبح يعرف بفكر (أو فلسفة) التنوير أو كذلك بقرن الأنوار.

انطلقت هذه النهضة الفكرية في اتجاهين أساسيين:

- العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية والفلسفة :حيث طُرحت مفاهيم العقد الاجتماعي، والنظام الطبيعي، والحرية الفردية، ونُظمت أفكار الليبرالية السياسية والاقتصادية. وقد برز في هذا المجال فلاسفة ومفكرون كبار مثل مونتسكيو، روسو، فولتير، ديدرو، وكانط الذين ساهموا في إرساء أسس عقلانية جديدة في فهم المجتمع والدولة والاقتصاد.
- العلوم الدقيقة والطبيعية :حيث شهدت الفيزياء (اكتشاف الكهرباء)، والميكانيك، وعلم الفلك، والرياضيات، والطب، والفلاحة تطورات نوعية. ويكفي التذكير بأن الكنيسة، في عام 1741، سمحت بطباعة أعمال غاليليو التي كانت قد أدانتها سابقًا، ما يعكس التحول العميق في علاقة الفكر العلمي بالسلطة الدينية.

إن النتيجة الأبرز لهذه النهضة الفكرية هي ترسيخ القناعة بأن الكون يخضع لقوانين طبيعية وعلمية قابلة للاكتشاف عبر العقل البشري، وهو ما أسس لإطار معرفي جديد أعاد تعريف علاقة الإنسان بالطبيعة والمجتمع والدولة والاقتصاد. هذه النقلة النوعية في الفكر الأوروبي هي التي وفرت الأرضية النظرية لتطور الاقتصاد السياسي الحديث، وجعلت النشاط الاقتصادي يُنظر إليه باعتباره خاضعًا لقوانين موضوعية يمكن دراستها وتحليلها علميًا.

ثانيا: الأفكار الاقتصادية

I. التيار الماركنتيلي: نشأته، مفكروه، مبادئه وسياساته الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: الماركنتيلية، المعدن النفيس، الميزان التجاري، الزيادة السكانية، السياسة التجارية المعدنية، والصناعية والتجارية

1. تعريف بالتيار الماركنتيلي: يمثل التيار الماركنتيلي (Le courant mercantiliste)أول تعبير منظم عن الفكر الاقتصادي الحديث الذي رافق صعود الرأسمالية التجارية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر (1500–1800م). وهو ليس "مدرسة فكرية" بالمعنى الدقيق للكلمة، حيث لا يجمعه إطار نظري منسجم ولا جهاز مفاهيمي موحد، بل هو تيار متنوع من الأفكار والسياسات العملية التي طورها التجار، والمستشارون السياسيون، وبعض المفكرين الاقتصاديين بغرض مواجهة التحولات الكبرى التي عرفتها أوروبا: توسع المبادلات التجارية، بروز الدولة القومية، واتساع دائرة الأسواق الدولية. التمييز هنا ضروري: فالتيار يشير إلى مجموعة توجهات عملية متفرقة تختلف باختلاف السياقات الوطنية (إسبانيا، فرنسا، إنجلترا...)، بينما "المدرسة" تفترض نسقًا فكريًا متماسكًا يفتقده.

2. أبرز المفكرين وأهم مؤلفاتهم: رغم الطابع غير المتجانس للتيار، إلا أن مجموعة من المفكرين ساهموا في صياغة ملامحه:

– جون بودان (Jean Bodin, 1530–1596): من أوائل من اهتموا بالعلاقة بين الثروة والسكان، وصاغ رؤى مبكرة حول السيادة والسلطة النقدية.

– أنطوان دي مونكريستيان(Antoine de Montchrestien, 1575–1621):صاحب "Traité d'économie politique" (1615)، وهو أول من استعمل تعبير "الاقتصاد السياسي"، واضعًا الأسس النظرية للتدخل الاقتصادي للدولة.

– ويليام بيتي(William Petty, 1623–1687):رائد في استعمال الإحصاءات والأساليب التجريبية لدراسة الظواهر الاقتصادية، وممهد لفكرة العلاقة بين الكتلة النقدية، سرعة تداول النقود، ومستوى النشاط الاقتصادي.

– جان باتيست كولبير (Jean-Baptiste Colbert, 1619–1683): وزير مالية الملك لويس الرابع عشر، ومهندس السياسة الكولبيرية القائمة على تشجيع الصناعة الوطنية وحماية التجارة.

– ريتشارد كانتيلون (Richard Cantillon, 1680–1732): من أوائل من بلور تصورًا متقدّمًا حول السوق، المبادرة الفردية، ودور رواد الأعمال.

3. المبادئ العامة للتيار المركنتيلي: يقوم التصور المركنتيلي على جملة من المبادئ الأساسية التي عكست بوضوح مصالح الرأسمال التجاري الأوروبي الصاعد ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

أ. أول هذه المبادئ اعتبار المعادن النفيسة (الذهب والفضة)أساس الثروة الوطنية ومصدر قوة الدولة، إذ رأى المفكرون المركنتيليون أنّ امتلاك أكبر قدر ممكن من المعدن الثمين هو الشرط الضروري لتعزيز الثراء الوطني وتدعيم القدرة العسكرية والسياسية للملوك.

ب. إلى جانب ذلك، عُدَّت التجارة الخارجية النشاط الأهم لجلب هذه المعادن، في حين أُعطيت للصناعات الورشية (الحرفية وشبه الحرفية) مكانة ثانوية بوصفها رافداً لتعزيز التصدير وتحقيق فائض تجاري موجب.

ج. وقد ترسخ هنا المبدأ الشهير بضرورة الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي (balance commerciale excédentaire)، أي أن تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات.

د. من جهة أخرى، أكّد المركنتيليون على أنّ تدخل الدولة شرط لا غنى عنه لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم تراكم الثروة الوطنية. وتجلّى هذا التدخل في أدوات متعددة: سن الضرائب وتنظيم الأسعار، فرض سياسات حماية جمركية لصالح الإنتاج المحلي، تطوير الأساطيل البحرية التجارية والعسكرية، والحفاظ على المستعمرات بوصفها أسواقاً للمنتجات ومصادر للمواد الأولية.

هـ. كما اعتبروا أنّ النمو الديمغرافي أمر إيجابي يخدم أغراض الاقتصاد الوطني، إذ إنّ الزيادة السكانية تعني وفرة اليد العاملة الرخيصة للصناعة والفلاحة، وتوفر في الآن ذاته جنوداً لتعزيز القوة العسكرية للدولة. بذلك، ارتبطت النهضة الاقتصادية عندهم بوفرة السكان التي تُترجم في آن واحد إلى قوة إنتاجية وقوة قتالية.

4. تنوع السياسات الاقتصادية المركنتيلية:

إذا كانت المبادئ العامة للمركنتيلية قد شكلت قاعدة نظرية مشتركة، فإنّ ترجمتها إلى سياسات عملية اختلفت بحسب خصوصيات السياقات الوطنية الأوروبية، وبحسب مصالح الفئات الاجتماعية المتحكمة في السلطة. فقد تمايزت التجارب الإسبانية والفرنسية والإنجليزية في تطبيقها للتصورات التجارية، مما جعل المركنتيلية لا تُختزل في مدرسة موحدة بقدر ما تعبر عن تيار فكري مرن يستجيب لمتطلبات بناء الدولة–الأمة في مرحلة التراكم البدائي للرأسمال.

أ. المركنتيلية الإسبانية: المذهب المعدني(Métallisme) : ارتبطت التجربة الإسبانية منذ القرن السادس عشر بما يمكن تسميته بـ "**المركنتيلية المعدنية**"، إذ اعتبرت إسبانيا أنّ الثروة الوطنية تكمن في تدفق الذهب والفضة من المستعمرات الأمريكية. وقد أدى هذا التصور إلى اعتماد سياسة اقتصادية تركز على الاحتفاظ بالمعادن النفيسة ومنع خروجها من البلاد، مع تهميش نسبي للتجارة والصناعة الداخلية.

غير أنّ هذا التركيز المفرط على المعادن أدى إلى نتائج سلبية: فقد خلقت التدفقات الضخمة من الذهب ما يُعرف بـ"الثورة السعرية (Révolution des prix) "التي أدت إلى تضخم واسع النطاق في أوروبا، في حين لم تنجح إسبانيا في بناء قاعدة إنتاجية صناعية أو زراعية متينة. وبذلك عكست المركنتيلية الإسبانية حدود المذهب المعدني، إذ ربطت الثروة بالكمية المخزونة من المعادن دون تطوير وسائل إنتاج قادرة على خلق قيمة جديدة.

ب. المركنتيلية الفرنسية: الكولبيرية(Colbertisme) : في فرنسا القرن السابع عشر، وبالأخص في عهد جان–باتيست كولبير (1619–1683)، اتخذت المركنتيلية طابعاً مغايراً ركّز على التصنيع الموجّه من الدولة. فالمذهب الكولبيري لم يقف عند مجرد تخزين الذهب والفضة، بل سعى إلى تحقيق فائض تجاري من خلال تطوير الصناعات الوطنية (خاصة النسيج، الصناعات الفاخرة، وبناء السفن).

اعتمدت فرنسا سياسة حماية جمركية مشددة (Tarifs protecteurs) لمنع دخول السلع الأجنبية، وشجعت على تأسيس شركات كبرى ذات امتيازات ملكية للتجارة الخارجية مثل "الشركة الفرنسية للهند الشرقية". كما أولت الدولة أهمية لتطوير البنية التحتية (الموانئ، الطرق، القنوات) خدمةً للنشاط التجاري والصناعي. وقد عكست الكولبيرية رؤية سياسية واضحة: الدولة المركزية المطلقة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد، بما يضمن تعزيز قوة الملَكية الفرنسية في مواجهة منافسيها الأوروبيين. لكن هذا النموذج واجه قيوداً نتيجة ضعف السوق الداخلية (بسبب التفاوت الاجتماعي وعبء الضرائب) وعدم قدرة فرنسا على منافسة إنجلترا في بناء إمبراطورية بحرية وتجارية عالمية.

ج. المركنتيلية الإنجليزية: النزعة التجارية–الصناعية: أما إنجلترا فقد طوّرت الشكل الأكثر ديناميكية للمركنتيلية، مع تركيز على التجارة البحرية وتوسيع الأسواق الاستعمارية، مقترناً بدعم مبكر لتطور الصناعة. ففي القرن السابع عشر، تبنّت إنجلترا سلسلة من القوانين التجارية أبرزها قوانين الملاحة (Navigation Acts, 1651–1660) التي

نصّت على أنّ السلع المستوردة إلى إنجلترا أو مستعمراتها لا يمكن نقلها إلا على متن سفن إنجليزية أو سفن البلد المنتج. وقد منح هذا التشريع ميزة كبرى للأسطول البحري الإنجليزي ورسّخ هيمنته على طرق التجارة الدولية.
إلى جانب ذلك، أولت السياسة الماركنتيلية الإنجليزية أهمية لتطوير الصناعة الوطنية، لا سيما صناعة الصوف والنسيج، التي شكلت قاعدة التحول الرأسمالي لاحقاً. كما شجعت على الاستعمار الزراعي في المستعمرات الأمريكية، مقروناً باستخدام مكثف للعبيد الأفارقة، مما أرسى أسس "التقسيم الكولونيالي للعمل" الذي تحدث عنه جاك آدا (2001). وقد امتاز النموذج الإنجليزي بقدرته على المزج بين المبدأ التجاري (الفائض الخارجي) والمبدأ الصناعي (توسيع الإنتاج الداخلي)، وهو ما سمح له بأن يكون الأكثر استمرارية وفعالية، ممهداً مباشرة للثورة الصناعية.
يتضح إذن أنّ الماركنتيلية لم تكن منظومة نظرية متجانسة، بل جملة سياسات عملية عكست الشروط التاريخية لكل بلد:

- في إسبانيا :هيمنة الذهب والفضة أفضت إلى تضخم وانحسار الدينامية الإنتاجية.
- في فرنسا :تدخل الدولة القوية لدعم الصناعات وحماية التجارة الخارجية.
- في إنجلترا :سياسة متكاملة ربطت بين التفوق البحري، التوسع التجاري، وتطوير قاعدة صناعية صلبة.

هذا التنوع يكشف أنّ الماركنتيلية لم تكن مجرد خطاب اقتصادي، بل أداة استراتيجية لبناء الدولة القومية وترسيخ أسس التراكم البدائي للرأسمال في أوروبا تتجه نحو الحداثة.

5. تقييم التيار الماركنتيلي وتثمين مساهماته: رغم ما تعرض له الفكر الماركنتيلي من انتقادات حادة من قِبل الكلاسيك مثل دافيد هيوم وآدم سميث، فقد أعيد النظر في أطروحاته خلال القرن العشرين من قبل مفكرين كبار مثل جون ماينارد كينز وجوان روبنسون. فقد أبرز هؤلاء أنّ التجاريين لم يكونوا مجرد "عُبّاد للذهب" كما وُصفوا أحياناً، بل كانوا رواداً في التفكير بالصلة بين المال والتجارة ودور الدولة، واضعين بذلك الأسس الأولى للاقتصاد السياسي الحديث.
– يُحسب لهم أولاً أنّهم شرعنوا البحث عن الربح والثراء الفردي بوصفه وسيلة لتحقيق رفاه الأمة. في تصورهم، ثروة التاجر ليست نقيضاً لثروة الدولة، بل هي جزء منها، وهو ما شكّل تحوّلاً جذرياً بالمقارنة مع التصورات الوسيطية التي كانت تميل إلى تجريم الربح.
– كما أدركوا باكراً الدور الحاسم للنقود في تنشيط الدورة الاقتصادية. فقد أبرز بعضهم، مثل ويليام بيتي (1623–1687)، أن تراكم النقد لا يعني فقط تراكم الثروة، بل يساهم في خفض معدلات الفائدة وتشجيع الاستثمار والتجارة . هذه الفكرة أعاد كينز تثمينها حين ربط في النظرية العامة (1936 (بين كمية النقود، سعر الفائدة، ومستوى النشاط الاقتصادي.
– إضافة إلى ذلك، عكس الماركنتيليون وعياً مبكراً بأهمية الطلب الفعّال في دفع الإنتاج. إذ إنّ البحث عن الأسواق الخارجية والحفاظ على المستعمرات لم يكن مجرد تعبير عن نزعة استعمارية، بل أيضاً إدراكاً لأهمية الأسواق الموسعة في تحفيز الإنتاج الداخلي. من هنا، رأى كينز أنّهم كانوا "أقرب إلى الفهم الصحيح لوظيفة النقود ودور الطلب الكلي من بعض الاقتصاديين الكلاسيك الذين جاؤوا بعدهم.(Keynes, 1936) "

– أما من زاوية العلاقة بين الاقتصاد والدولة، فقد كان الماركنتيليون السباقين في صياغة تصور يربط بين السياسة الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية. وهو ما جعل فكرهم متماشياً مع قيام الدولة–الأمة في أوروبا الحديثة. وقد رأت جوان روبنسون في مساهماتهم تعبيراً عن لحظة تاريخية حاسمة حيث تداخل الاقتصاد بالسياسة بشكل لا ينفصم، معتبرة أنّهم "لم يفكروا في الاقتصاد كجهاز مجرد، بل كأداة لبناء القوة القومية.(Robinson, 1962) "

رغم ذلك، لا يمكن إغفال بعض القيود والنقائص :النظرة الصفرية للتجارة الخارجية (اعتبارها لعبة ذات مجاميع صفرية)، والمبالغة في تقدير دور المعادن النفيسة في تشكيل الثروة مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى، وإهمال الزراعة في بعض المقاربات (خاصة الفرنسية الكولبيرية). ومع ذلك، تبقى مساهماتهم رائدة، إذ فتحوا الطريق نحو الانتقال من تفكير أخلاقي– ديني بالاقتصاد إلى اقتصاد سياسي حديث قائم على تحليل الثروة، التجارة، والدولة.

II. المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) وفرنسوا كيني François Quesnay:

الكلمات المفتاحية: الفيزيوقراطية، الثروة، الناتج الصافي، الجدول الاقتصادي، الطبقات الاجتماعية، التسبيقات

يمثل القرن الثامن عشر لحظة مفصلية في تاريخ الفكر الاقتصادي الأوروبي؛ فقد تزامن مع بداية تفكك النظام التجاري . المركنتيلي، ومع بروز حاجات ملحّة لإصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي في فرنسا خاصة، حيث الأزمات الزراعية المتكررة، وتراكم الامتيازات الإقطاعية، وتداعيات السياسات الكولبيرية التي ركّزت على الصناعة والأنشطة التجارية على حساب الفلاحة. في هذا السياق ستظهر المدرسة الطبيعية الفيزيوقراطية L'école des (physiocrates) باعتبارها أول مدرسة اقتصادية متكاملة حاولت أن تؤسس علماً مستقلاً للاقتصاد، قائمًا على مبادئ "النظام الطبيعي"، وعلى اعتبار الزراعة المصدر الوحيد للثروة.

1. النشأة والسياق التاريخي: انبثقت المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، متأثرة بالتحولات الكبرى التي عرفتها أوروبا: نمو التجارة الدولية، بروز الرأسمال التجاري، وتعاظم دور الدولة المركزية. إلا أنّ الاقتصاد الفرنسي كان يعاني من أزمة عميقة تجلت في ضعف الإنتاج الزراعي وتدهور أوضاع الفلاحين، وهو ما أدى إلى البحث عن نموذج بديل للسياسات التجارية والصناعية الصارمة التي تبناها كولبير.(Colbert)

في هذا السياق برز فرانسوا كينيه (François Quesnay, 1694–1774)، طبيب لويس الخامس عشر، باعتباره المؤسس الفعلي للمدرسة من خلال "الجدول الاقتصادي (Tableau économique) "الصادر سنة 1758، والذي اعتُبر أول محاولة علمية لصياغة نموذج لدورة الدخل على مستوى الاقتصاد الوطني. ومنذ ذلك التاريخ تشكّل ما يمكن تسميته بـ"الطائفة الفيزيوقراطية"، التي ضمّت عددًا من المفكرين ورجال الدولة الذين سعوا إلى إرساء إصلاح اقتصادي جذري.

لأصل اللغوي لكلمة "فيزيوقراطية (Physiocratie)"مركبة من كلمتين يونانيتين:

الطبيعة Physis =

السلطة أو الحكم= Kratos

وبالتالي فإنّ "Physiocratie" تعني حرفيًا: "**حكم الطبيعة** " أو "**سلطة الطبيعة**". أما معناها الفكري فالمقصود بـ"سلطة الطبيعة" عند الفيزيوقراطيين ليس أن الطبيعة تملك سلطة سياسية، بل أن هناك قوانين طبيعية (lois naturelles)تحكم الاقتصاد والمجتمع مثلما تحكم الفيزياء أو علم الأحياء. وهذه القوانين موضوعية، ثابتة، ومستقلة عن إرادة البشر.

2. أبرز روّاد المدرسة الفيزيوقراطية: تبلورت المدرسة الفيزيوقراطية بفضل مساهمات عدد من المفكرين، يتقدّمهم **فرانسوا كيني(François Quesnay, 1694–1774)** الذي يُعتبر بحق الأب الروحي للتيار الفيزيوقراطي. كيني، الذي كان طبيبًا في بلاط الملك لويس الخامس عشر، انطلق من مقاربة طبية ـ حيوية لتفسير الظواهر الاقتصادية، حيث شبّه المجتمع بجسد الإنسان الذي تحكمه دورة دموية. وقد تجسّد هذا التصور في عمله الأشهر "الجدول الاقتصادي(Tableau Économique, 1758) "، الذي يعدّ أول نموذج نظري متكامل لتفسير الدورة الاقتصادية، إذ أبرز فيه مفهوم المنتج الصافي (produit net) الذي تحققه الزراعة وحدها باعتبارها النشاط الاقتصادي المنتج بامتياز. كما كتب كيني عدة مقالات في الموسوعة (Encyclopédie)تحت إشراف ديدرو ودالمبير، تناول فيها قضايا الزراعة والتجارة والنظام الطبيعي. وقد أسس كيني لفكرة أن الاقتصاد تحكمه قوانين طبيعية يجب احترامها، وأن تدخل الدولة ينبغي أن يقتصر على حماية الملكية وتوفير الأمن والعدالة، في حين أن النشاط الاقتصادي يجب أن يتمتع بالحرية التامة، وخاصة تجارة الحبوب، التي اعتبرها مفتاحًا للازدهار الاقتصادي. إن مساهماته جعلته يُلقَّب بـ "أبي الاقتصاد السياسي" قبل آدم سميث.

إلى جانب كيني، برز عدد من المفكرين الذين طوروا ونشروا الفكر الفيزيوقراطي. يأتي في مقدمتهم **آن–روبير جاك تورغو(Anne–Robert Jacques Turgot, 1727–1781)** ، الذي تولى منصب وزير المالية في عهد لويس السادس عشر. وقد عُرف بدفاعه عن حرية التجارة الداخلية والخارجية، كما بلور في عمله تأملات حول تكوين وتوزيع الثروات (Réflexions sur la formation et la distribution des richesses, 1766) رؤية متقدمة حول دور العمل بجميع أشكاله في خلق الثروة، مما جعله حلقة وصل بين الفيزيوقراطية والفكر الكلاسيكي.

أما **بيير صامويل دو بون(Pierre Samuel du Pont de Nemours, 1739–1817)** ، فهو الذي أعطى المدرسة اسمها "Physiocratie" وكرّس جهده لتجميع أفكار كيني وتلامذته في مؤلفات نظرية، أبرزها كتابه Physiocratie (1767). وقد لعب دو بون دورًا مهمًا في نشر هذه الأفكار والدفاع عنها في المجالين السياسي والاقتصادي، مما ساعد على تكوين تيار فكري متماسك.

وأخيرًا، يُعَدّ **بيير بول مرسيه دو لا ريفيير (Pierre-Paul Mercier de la Rivière, 1719-1801)** من أبرز رواد الفيزيوقراطية وأكثرهم التزامًا بمبادئها. في كتابه "النظام الطبيعي والجوهر الضروري للمجتمعات السياسية" (1767)، دافع عن أن القوانين الطبيعية، وعلى رأسها حرية التجارة الزراعية، هي أساس ثراء الأمم واستقرارها. وتتمثل مساهمته الرئيسة في ربط الاقتصاد بالنظام السياسي، مؤكدًا أن احترام النظام الطبيعي هو الضمان الوحيد لازدهار المجتمع.

3. **المبادئ الأساسية للمدرسة الفيزيوقراطية:** قامت الفيزيوقراطية على مجموعة من المبادئ النظرية المترابطة:

- الطبيعة مصدر الثروة :الثروة ليست النقود أو المعادن الثمينة كما افترض الميركنتليون، وإنما القيمة المضافة التي تنتجها الأرض عبر الزراعة

- الناتج الصافي :(produit net) الفائض الزراعي وحده هو ما يضيف ثروة جديدة، بينما الصناعة والتجارة مجرد أنشطة تحويلية أو توزيعية.

- الجدول الاقتصادي :مثّل محاولة رائدة لنمذجة الدورة الاقتصادية من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة (الفلاحون)، الطبقة العقيمة (الحرفيون والتجار)، والطبقة المالكة (الملاك والدولة).

- النظام الطبيعي والقوانين الاقتصادية :الاقتصاد يخضع لقوانين طبيعية موضوعية، مثلما تخضع الفيزياء أو الطب لقوانين محددة. ومن هنا اعتبرت الفيزيوقراطية الاقتصاد "علماً طبيعياً".

- الحرية الاقتصادية :رفعت شعار laissez-faire, laissez-passer، داعية إلى إزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية، باعتبار أنّ التدخل المفرط للدولة يُشوّه عمل السوق.

4. **الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيني:** ابتكر فرنسوا كينيما عُرف بـ "الجدول الاقتصادي" (Tableau économique) سنة 1758، وهو بمثابة النموذج الأول لمحاولة تفسير الدورة الاقتصادية بطريقة كمية ومنهجية. وقد قسّم كيني المجتمع إلى ثلاث طبقات أساسية، على أساس علاقتها بالناتج الصافي:

- **الطبقة المنتجة** (Classe productive): وهي طبقة الفلاحين أساسًا، لأنهم وحدهم – في تصور كيني – القادرون على إنتاج فائض صافٍ يتجاوز تكاليف الإنتاج. هذا الفائض هو المصدر الحقيقي لثراء الأمة.
- **الطبقة المالكة** (Classe des propriétaires): تضم ملاك الأراضي (النبلاء، الإكليروس، الملك) الذين يحصلون على الريع العقاري الناتج عن استغلال الأراضي الزراعية. هم يمتلكون الناتج الصافي لكنهم لا يخلقونه.
- **الطبقة العقيمة**(Classe stérile): تشمل الصناع، الحرفيين، والتجار. سُمّيت عقيمة لأنها لا تخلق ناتجًا صافيًا جديدًا، بل تكتفي بتحويل المنتجات الزراعية أو تبادلها. ومع ذلك، شدد كيني على أن هذه الطبقة ليست غير نافعة، بل هي ضرورية لبقاء المجتمع وتنشيط الاقتصاد.

الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيني

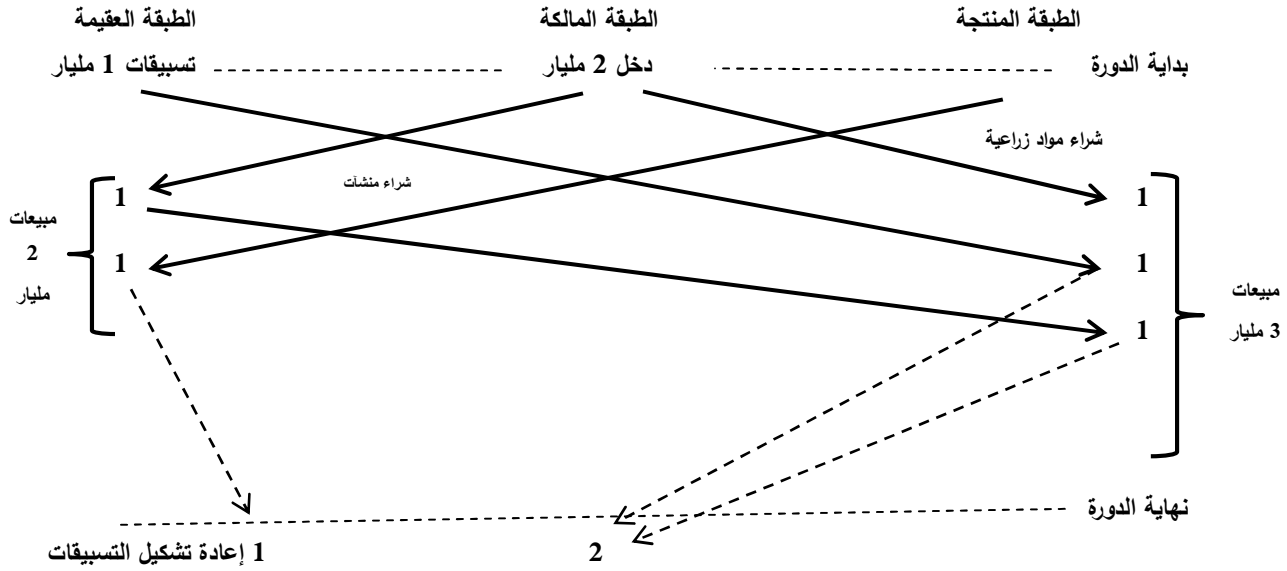

تفسير الجدول:

تقتضي الملاحظة الأولية أن نتساءل ابتداءً: كيف تنطلق آلية الحركة في جدول كيني الاقتصادي؟ إن هذا الجدول يتضمن فارق زمني بمقدار فترة واحدة في عملية إنفاق الدخل، ذلك أن:

أ) الطبقة المالكة تتصرف في الفترة (t_1)بالريع المتولد عن الفترة السابقة(t_0)،
ب)أما الطبقة العقيمةفتحتفظ بمليار واحد من إيراداتها السابقة لتوجهه إلى نفقات الفترة اللاحقة(t_1) .

ولأغراض التوضيح، يفترض كيني أن الناتج الصافي يبلغ خمسة مليارات،وعندئذٍ تسير الدورة الاقتصادية كما يلي:

1. في بداية الفترة، يتوافر للملاك دخل مقداره ملياران، بينما تملك الطبقة العقيمة ملياراً واحداً يمثل ما تقدّمه كـ "سُلفة (Avance)"إلى عملية.

2. يخصّص الملاك نصف دخلهم لشراء السلع المصنّعة التي تنتجها الطبقة العقيمة.

3. توجّه الطبقة العقيمة مليار السلفة إلى شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج، يضاف إليه مليار آخر حصلت عليه من الملاك، فتستخدمه لاقتناء سلع المعيشة المستهلكة خلال الفترة.

4. تقوم الطبقة المنتجة (الزراعية) بإنفاق مليار حصلت عليه من الملاك في شراء السلع المصنّعة من الطبقة العقيمة.

5. من خلال هذا الإنفاق الأخير، تتمكن الطبقة العقيمة من استعادة سلفتها؛ أي إعادة تكوين رأس المال المقدم للإنتاج. وهذه العملية تمثل دخلاً نقدياً يُحتفظ به في شكل احتياطي.

6. وبفضل حصيلة مبيعاتها للطبقة العقيمة (المواد الأولية ووسائل المعيشة)، تتمكن الطبقة المنتجة من دفع دخل مقداره مليارا وحدة نقدية إلى الملاك.

تثمين الجدول الاقتصادي وأهميته:

يُعدّ الجدول الاقتصادي ابتكارًا رائدًا في تاريخ الفكر الاقتصادي لعدة أسباب مترابطة:

أولًا، كان أول محاولة منهجية لتصميم نموذج كلي للدورة الاقتصادية، مما يجعله بحق مقدّمة لظهور علم الاقتصاد الكلي .(Macroéconomie) فقد مثّل تصورًا بنيويًا لكيفية تدفّق الثروة والدخل بين الطبقات الاجتماعية، وهو ما لم يكن مطروحًا في أي نظرية سابقة.

ثانيًا، أبرز الجدول دور التسبيقات(Les avances) ، أي النفقات الأولية أو السُّلف التي تخصصها الطبقات، وخاصة الطبقة العقيمة والطبقة المنتجة، لتأمين استمرار العملية الإنتاجية. وقد اعتبر كيني أن هذه التسبيقات شرط ضروري لتجدد الدورة الاقتصادية، وهو ما جعله من أوائل المفكرين الذين التفتوا إلى أهمية رأس المال الدائر (capital circulant)في العملية الاقتصادية، قبل أن يتبلور المفهوم بشكل أوضح في الاقتصاد الكلاسيكي والحديث (راجعSamuelson, Les grands courants de la pensée économique).

ثالثًا، أكد الجدول على مركزية الزراعة في تكوين الثروة، بما يعكس الواقع الاقتصادي لفرنسا في القرن الثامن عشر، لكنه في الآن ذاته أبرز دور الطلب والدخل الناتج عن الريع الزراعي في تحريك الدورة الاقتصادية، وهي الفكرة التي سيلتقطها لاحقًا كينز حين جعل الإنفاق الفعّال المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

رابعًا، وضع الجدول الأساس للتفكير في توزيع الدخل بين الطبقات وربط هذا التوزيع بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، مقدّمًا بذلك نظرة ديناميكية تتجاوز الحساب الفردي إلى التحليل البنيوي الكلي.

خامسًا، على الرغم من أن قصر مفهوم الثروة على الزراعة قد تجاوزه الفكر الاقتصادي اللاحق، إلا أن الجدول الاقتصادي يظل علامة فارقة، إذ لم يمهّد فقط لاقتصاديات كلاسيكية مثل آدم سميث وريكاردو، بل اعتُبر أيضًا بمثابة مقدمة لتطور المحاسبة الوطنية الحديثة، وخصوصًا جداول المدخلات والمخرجات (Input–Output Analysis)التي طوّرها فاسيلي ليونتيف في القرن العشرين.

5. السياسة الاقتصادية الفيزيوقراطية: شكّلت المدرسة الفيزيوقراطية، أول محاولة منظمة لصياغة سياسة اقتصادية متكاملة تقوم على أسس نظرية واضحة. وإذا كانت الفيزيوقراطية قد نظرت إلى الزراعة باعتبارها المصدر الوحيد للثروة الحقيقية(le produit net) ، فإنها عملت على ترجمة هذه المبادئ النظرية إلى سياسات عملية تهدف إلى إصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية لفرنسا في القرن الثامن عشر. ويمكن تلخيص أبرز هذه السياسات فيما يلي:

- **إصلاح النظام الضريبي:** دعا الفيزيوقراطيون إلى إلغاء النظام الضريبي المعقد والمتعدد الذي كان يرهق الفلاحين، وتعويضه بضريبة وحيدة تُفرض على الفائض الزراعي فقط .(l'impôt unique) وقد اعتبروا أن هذا الإصلاح يحقق العدالة الضريبية، ويربط بين الضريبة ومصدر الثروة الحقيقي.

- **تحرير الفلاحة:** شدد الفيزيوقراطيون على ضرورة رفع القيود الإقطاعية التي تكبّل حرية الفلاحين وتعيق استغلال الأرض بكفاءة. وبذلك دعوا إلى تشجيع الاستثمار الزراعي وتبني أساليب إنتاج أكثر تطورًا بهدف تحسين الإنتاجية ورفع الناتج الصافي.
- **حرية تجارة الحبوب:** اعتُبرت الحبوب أساس الأمن الغذائي والثروة الوطنية، ومن ثمّ نادى الفيزيوقراطيون بضرورة تحرير تجارتها داخليًا وخارجيًا، وإلغاء الاحتكارات والقيود التي تحد من تداولها. ورأوا أن تحرير أسعار الحبوب يعزز توازن السوق ويحفّز الإنتاج.
- **تقليص تدخل الدولة:** تصوّر الفيزيوقراطيون دور الدولة باعتباره محصورًا في حماية الملكية الخاصة وضمان الأمن وتطبيق القوانين. أما التدخل في الأسعار أو تنظيم التجارة فقد اعتبروه مشوّهًا لآليات السوق الطبيعية (ordre naturel)، ومن هنا جاء شعارهم الشهير" :دَعْه يعمل، دَعْه يمرّ"(Laissez faire, laissez passer).

لهذه السياسة الاقتصادية قيمة تاريخية كبيرة لأنها مثلت أول مشروع متكامل لتحرير الاقتصاد من القيود الإقطاعية، غير أنها ربطت هذا التحرير بالزراعة باعتبارها النشاط المنتج الوحيد، دون أن تمنح الصناعة أو التجارة المكانة نفسها. ورغم تجاوز الفكر الاقتصادي الحديث لهذا الطرح، فإن الفيزيوقراطيين أسسوا لمفهوم الحرية الاقتصادية وتركوا أثرًا عميقًا في تطور الفكر الليبرالي والاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

6. تثمين الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي: تمثل المدرسة الفيزيوقراطية محطة تأسيسية في تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ كانت أول من قدّم تصورًا منهجيًا متكاملًا للاقتصاد السياسي. ويُجمع العديد من الاقتصاديين المعاصرين على أنّها تمثل لحظة فارقة، سواء من حيث المفاهيم التي بلورتها أو الأدوات التحليلية التي ابتكرتها.

أبرز ما ميّز الفكر الفيزيوقراطي هو الجدول الاقتصادي الذي صاغه فرنسوا كيني (1758)، والذي يعدّ أول محاولة منهجية لتحليل التدفقات الماكرو–اقتصادية بين طبقات المجتمع. هذا الجدول شكّل ركيزة مبكرة لعلم الاقتصاد الكلي (macroéconomie)، ومهّد الطريق أمام النماذج الحديثة للتحليل البنيوي، وصولًا إلى جداول المدخلات والمخرجات عند ليونتيف في القرن العشرين.

كما رفعت الفيزيوقراطية شعار الحرية الاقتصادية، مُعلنة الانتقال من اقتصاد يقوم على القيود الإقطاعية والاحتكارات إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق. وقد أسس هذا التوجه لمبادئ الليبرالية الاقتصادية التي تبناها لاحقًا آدم سميث في ثروة الأمم .(1776)

لقد اعتبر جوزيف شومبيتر (1954) أن الفيزيوقراطية تمثل "أول مدرسة علمية في الاقتصاد"، نظرًا لصرامتها المنهجية وسعيها إلى بناء نظرية عامة للاقتصاد. من جانبه، رأى جون مايناردكينز أنّ تحليل كيني لعلاقة النقود والفائدة يشكّل أساسًا مبكرًا لبعض أفكاره في النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود (1936)، خاصة فيما يتعلق بدور الطلب الفعّال.

اليوم يُنظر إلى المدرسة الفيزيوقراطية باعتبارها لحظة تأسيسية في تطور الاقتصاد السياسي، إذ أرست قواعد التحليل الكلي والنمذجة الاقتصادية، وأثرت بشكل مباشر في الفكر الكلاسيكي وما تلاه من مدارس اقتصادية، وصولًا إلى الاقتصاد الحديث القائم على دراسة التوازنات الكلية والتدفقات الاقتصادية.

رغم هذه الإسهامات، فإن الفكر الفيزيوقراطي شابه قدر من المبالغة في تقديس الزراعة كمصدر وحيد للثروة، متجاهلًا دور الصناعة والتجارة في خلق القيمة. كما اصطدمت محاولاتهم الإصلاحية بمصالح الإقطاع والنظام الملكي في فرنسا، مما قلّص أثرهم السياسي والعملي. وإلى جانب ذلك، تميز خطابهم بطابع مثالي أكثر منه واقعي، وهو ما حدّ من فاعليته التاريخية المباشرة.

انطلاقا من كل هذا تبقى تمثل المدرسة الفيزيوقراطية علامة فارقة في تطور الفكر الاقتصادي؛ إذ وضعت لأول مرة أسساً منهجية لعلم الاقتصاد كعلم مستقل عن السياسة والأخلاق والدين. انطلقت من رؤية زراعية محدودة لكنها أحدثت ثورة فكرية في تصور الثروة وآليات توزيعها. لقد مهّدت بذلك الطريق لانتقال الفكر الاقتصادي من مقاربة تجارية . مالية كما عند الماركنتيلين إلى مقاربة إنتاجية . تحليلية مع الكلاسيك. وعلى الرغم من انتقاداتها، فإنّها تظل مدرسة لا غنى عنها لفهم نشأة الاقتصاد السياسي الحديث.

III. فترة الرأسمالية الصناعية Le Capitalisme industriel (1800–1929م): الوقائع والأفكار

1. السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي لنشوء الرأسمالية الصناعية:

يمثل ظهور الرأسمالية الصناعية في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحولاً جذرياً في تاريخ البشرية. فقد شكّل هذا الانتقال من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي قائم على الإنتاج الميكانيكي، لحظة فارقة أدت إلى إعادة تشكيل البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نحو عميق. ولم يكن هذا التحول وليد الصدفة، بل نتاج مسار طويل تداخلت فيه عوامل الثورة الزراعية، الابتكارات التقنية، الديناميكيات الديمغرافية، والتطورات الفكرية لعصر الأنوار التي بلورت أسس الليبرالية الاقتصادية والسياسية.

أ. الثورة الزراعية: الأرضية الممهدة للتحول الصناعي

قبل انطلاق الثورة الصناعية في إنجلترا ابتداءً من 1760 تقريباً، شهد العالم الريفي الإنجليزي تحولات عميقة عُرفت بـ الثورة الزراعية تمثلت في:

- **تحولات في الملكية العقارية:** بفضل حركة التسييج(Enclosures) ، جرى تحويل الملكيات الجماعية (Common fields)إلى ملكيات خاصة كبيرة، ما أدى إلى بروز طبقة من الرأسماليين الزراعيين القادرين على استثمار مواردهم في تحسين الإنتاج الزراعي،وفي المقابل، أُجبر آلاف الفلاحين الفقراء على ترك أراضيهم والهجرة نحو المدن، حيث شكلوا لاحقاً اليد العاملة الصناعية الرخيصة أو الجيش الاحتياطي للعمل حسب ماركس (Braudel, 1985).

▪ **التحولات التقنية** :أدخل المزارعون دورات زراعية جديدة، وألغوا نظام البور، واستعملوا الأسمدة الحديثة، فضلاً عن إدخال محاصيل جديدة مثل البطاطس والذرة. أدت هذه الإجراءات إلى زيادة ملحوظة في الإنتاجية الزراعية، وتحقيق فوائض غذائية وفرت قاعدة مادية لنمو السكان والصناعة.(Adda, 1996)

هاذان التحولان سمحا للثورة الزراعية بتوفير ثلاثة شروط أساسية لقيام الثورة الصناعية:

- فائض اقتصادي تحوّل إلى استثمار صناعي،
- يد عاملة ريفية هاجرت إلى المدن،
- انخفاض أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية، ما ساعد على تقليص الأجور الصناعية وتشجيع تراكم رأس المال.

ب. الثورة الصناعية: التكنولوجيا كمحرك للتحول

تعتبر الثورة الصناعية محركا أساسيا في هذه المرحلة بما لها من انعكاسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. قد عرفت هذه الفترة ثورتين صناعيتين:

▪ الثورة الصناعية الأولى (1760–1850): تميزت هذه المرحلة بانتقال نوعي في أنماط الإنتاج بفعل:استغلال الفحم الحجري كمصدر للطاقة، واختراع الآلة البخارية (جيمس وات، 1780)، وتطوير آلات النسيج الميكانيكية، وكذا اختراع القاطرات البخارية والسفن البخارية.
لقد أدت هذه الابتكارات إلى تحول الصناعة إلى نشاط اقتصادي أساسي، مع نشوء المصانع الكبرى التي شغلت مئات العمال في قطاعات النسيج، التعدين، الحديد والصلب، وبناء السفن(Dostaler, 2016).

▪ الثورة الصناعية الثانية (1870–1914): مع نهاية القرن التاسع عشر، شهدت أوروبا طوراً جديداً من التصنيع، تميز بابتكار المحرك الكهربائي (1869) والمحرك الانفجاري، وبثورة في مجال الكيمياء الحديثة (الأصباغ، الأسمدة، الأدوية)، وفي وسائل الاتصال كالبرق (1866) والهاتف (1876). لقد أدت هذه الطفرة إلى اندماج أوسع للأسواق وتراجع تكاليف النقل (انخفاض تكاليف النقل البحري إلى السبع مثلاً)، ما عزز المبادلات العالمية التي قفزت من 800 مليون جنيه إسترليني سنة 1850 إلى 8 مليارات سنة 1913.(Adda, 1996)

ج. الثورات الصناعية ليست حدثا تقنيا: غالباً ما تُختزل الثورة الصناعية في المخيال التاريخي إلى حدث تقني يتمثل في اختراع الآلة البخارية أو إدخال المكننة إلى قطاع النسيج. غير أن هذه القراءة تظل قاصرة، إذ إن الثورة الصناعية لم تكن مجرد تراكم اختراعات تقنية معزولة، بل مثلت تحولاً هيكلياً شاملاً مسّ مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وأعاد تشكيل أسس الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وألقى بظلاله العميقة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعات أوروبا القرن التاسع عشر.

2. **على المستوى الاقتصادي،** أحدثت الثورة الصناعية تحولات في كل مجالات النشاط الاقتصادي فلإنسان:

- **ثورة في مجال الإنتاج:** لقد أدت المكننة وتوظيف مصادر طاقة جديدة (الفحم الحجري، الآلة البخارية) إلى تحول نوعي في طرق الإنتاج. فبدل الورشات الصغيرة التي تعتمد على العمل الحرفي، ظهرت المصانع الكبرى التي تستوعب مئات العمال وتنتج على نطاق واسع. هذا التحول لم يقتصر على النسيج أو التعدين، بل امتد إلى صناعة الحديد والصلب، بناء السفن، صناعة الآلات، ثم لاحقاً الكيمياء والكهرباء. وهكذا، أصبح الإنتاج الصناعي هو النشاط الاقتصادي المركزي، بينما تراجع الطابع الفلاحي التقليدي للمجتمع الأوروبي.(Braudel, 1985)
- **ثورة في مجال التوزيع:** أدت الثورة الصناعية إلى نشوء أنماط جديدة لتوزيع الثروة والدخل. فقد تركزت ملكية وسائل الإنتاج في يد طبقة برجوازية صناعية، بينما أصبح العمال لا يملكون سوى قوة عملهم التي يبيعونها مقابل أجر. هذا التوزيع غير المتكافئ خلق ديناميات اجتماعية جديدة، وأسس لما أصبح يعرف بـ الصراع الطبقي بين الرأسمال والعمل المأجور.(Adda, 1996)
- **ثورة في مجال التبادل:** ساهم تطور وسائل النقل (السكك الحديدية، البواخر) ووسائل الاتصال (التلغراف، الهاتف) في خفض تكاليف المعاملات، مما أدى إلى توسع غير مسبوق في المبادلات الداخلية والدولية .وبفضل ذلك، اندمجت الأسواق المحلية في شبكات أوسع، وتحولت إنجلترا ثم أوروبا إلى مركز الاقتصاد العالمي، فارضة هيمنة صناعية وتجارية ومالية امتدت إلى المستعمرات.(Dostaler, 2016)
- **ثورة في أنماط الاستهلاك:** على المستوى الاستهلاكي، أتاح الإنتاج الصناعي الواسع توفّر السلع بكميات وأسعار لم تكن ممكنة سابقاً. غير أن هذا التحول لم يكن محايداً اجتماعياً؛ فبينما استفادت الطبقات الوسطى والعليا من وفرة السلع، ظلت الطبقة العاملة تعيش في ظروف صعبة بفعل انخفاض الأجور وغلاء السكن وتدهور شروط العيش في المدن الصناعية. لقد أصبح الاستهلاك نفسه مظهراً من مظاهر التفاوت الاجتماعي، وعنصراً مميزاً للبنية الطبقية الحديثة(Béraud & Faccarello, 2000).

3. **على المستوى الاجتماعي والسياسي:** لم تقف آثار الثورة الصناعية عند حدود الاقتصاد، بل مست البنية الاجتماعية والسياسية:

- **نشوء المدن الكبرى والتحول الديمغرافي:** عرفت أوروبا خلال القرن التاسع عشر تمديناً متسارعاً بفعل الهجرة الكثيفة من الأرياف إلى المدن الصناعية. هذا الانتقال نتج عن حركة التسييج(Enclosures) التي جردت صغار الفلاحين من أراضيهم، فاندفعوا نحو المراكز الصناعية للعمل في المصانع. وقد أدى ذلك إلى بروز مدن كبرى مثل مانشستر، برمنغهام وليفربول، التي تحولت إلى رموز للعصر الصناعي الجديد.(Braudel, 1985)

في الوقت نفسه، تضاعف عدد سكان أوروبا من 144 مليون سنة 1800 إلى 486 مليون سنة 1920 بفضل تحسن التغذية والصحة العامة .(Adda, 1996) هذا التغير الديمغرافي أدى إلى إعادة توزيع الكثافة السكانية بين الريف والمدينة، حيث تحولت المدن إلى مراكز ثقل اقتصادي واجتماعي.

▪ **تشكل الطبقات الاجتماعية الحديثة:** أحدثت الثورة الصناعية انقساماً حاداً في البنية الاجتماعية، تمثل في بروز طبقتين رئيسيتين:البرجوازية الصناعية، مالكة وسائل الإنتاج، التي قادت التوسع الرأسمالي وفرضت نفسها كقوة اقتصادية وسياسية صاعدة. والبروليتاريا الصناعية :طبقة عاملة حديثة، تعيش من بيع قوة عملها بأجر، وتخضع لظروف استغلال قاسية (ساعات عمل طويلة، أجور منخفضة، عمالة الأطفال والنساء).

هذا التحول جعل من العمل المأجور الشكل السائد للعيش، ورسّخ دينامية جديدة للصراع الاجتماعي. وقد أدى ذلك إلى بروز النقابات والحركات العمالية المطالبة بتحسين شروط العمل، والاعتراف بالحقوق، وهو ما تجسد في اندلاع ثورات كبرى مثل ثورات 1848 وكمونة باريس سنة 1871، التي عكست التناقضات العميقة للرأسمالية الصناعية (Béraud & Faccarello, 2000).

▪ **أزمات دورية وتناقضات هيكلية:** أدت الثورة الصناعية إلى نشوء اقتصاد قائم على الإنتاج الواسع والتراكم الرأسمالي، لكنه كان عرضة لأزمات دورية ناجمة عن فيض الإنتاج، كما حدث في أزمة 1825–1831 وأزمة 1873–1897. هذه الأزمات كشفت حدود التنظيم الذاتي للسوق، وأبرزت هشاشة الرأسمالية الصناعية (Braudel, 1985).

▪ **عصر الأنوار ونشوء الليبرالية الاقتصادية والسياسية:** لا يمكن فهم التحولات التي رافقت الثورة الصناعية بمعزل عن عصر الأنوار الذي هيمن على الفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر. فقد قدم هذا العصر رؤية جديدة للعالم قوامها العقلانية والحرية والفردانية.

- **الليبرالية السياسية:**مستلهمة من فلاسفة مثل لوك، مونتسكيو، وروسو، حيث ارتبطت بحرية الفرد، الفصل بين السلطات، واحترام الحقوق الطبيعية للإنسان. هذه المبادئ شكلت الإطار السياسي لصعود البرجوازية الصناعية وتوسع المشاركة السياسية.
- **الليبرالية الاقتصادية:** تجلت في إعلاء مبدأ حرية المبادلات، وإضفاء الشرعية على السعي وراء المصلحة الفردية بوصفه الطريق إلى المنفعة العامة، وهو ما عبّر عنه بوضوح مبدأ "اليد الخفية" الذي ارتبط بالفكر الاقتصادي لعصر الأنوار.(Dostaler, 2016; Adda, 1996)

لقد شكلت هذه الأفكار الخلفية الفكرية والسياسية التي رافقت صعود الرأسمالية الصناعية، وأضفت عليها شرعية نظرية وأيديولوجية، مما جعلها تهيمنإلى غاية اليوم.

▪ **تشكل علم الاقتصاد كعلم مستقل في ظل الرأسمالية الصناعية:** يُعتبر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اللحظة التاريخية التي شهدت فيها أوروبا تشكل الاقتصاد السياسي كعلم مستقل، له موضوعه ومنهجه وقوانينه الموضوعية الخاصة. فبينما كانت القضايا الاقتصادية تندرج سابقاً ضمن الفلسفة الأخلاقية أو علم السياسة أو العلوم الدينية، أدى التحول العميق الذي أفرزته الثورة الصناعية وصعود الرأسمالية إلى بروز الحاجة إلى علم جديد قادر على تفسير القوانين الخاصة بالحياة الاقتصادية، وفهم آليات الإنتاج والتوزيع والتبادل داخل المجتمع الصناعي الناشئ.

من ضمن الأسباب المفسرة لاستقلال الاقتصاد عن العلوم الأخرى، أجمع عدد من الباحثين على العوامل التالية:

– **الانفصال النسبي للنشاط الاقتصادي عن الطبيعة:** فمع توسع الإنتاج الصناعي الرأسمالي، بدأ النشاط الاقتصادي يكتسب استقلالية نسبية عن الطبيعة المباشرة. فإذا كان الإنتاج الزراعي التقليدي مرتبطاً بدورات الطبيعة والمواسم، فإن التصنيع سمح بخلق نظام إنتاجي مستقل نسبياً، قائم على التكنولوجيا، الطاقة الأحفورية (الفحم)، والعمل المأجور .هذا الانفصال ساهم في جعل الظواهر الاقتصادية قابلة للملاحظة والتحليل بوصفها نظاماً قائماً بذاته له قوانينه الخاصة(Braudel, 1985; Adda, 1996)).

– **تحرر الفكر من التفسير اللاهوتي:** عرف الفكر الأوروبي منذ عصر الأنوار ثورة إبستمولوجية تمثلت في تحرر التفكير العلمي من هيمنة الكنيسة والتفسيرات اللاهوتية. فقد استعاد العقل البشري مكانته كمصدر أساسي للمعرفة، ما فتح الباب أمام العقلانية الفكرية في العلوم الاجتماعية. وهكذا، بدأ الاقتصاديون (آدم سميث، ريكاردو، ساي) في دراسة الظواهر الاقتصادية باعتبارها وقائع اجتماعية قابلة للتحليل العقلاني، بعيداً عن أي تأويل ديني أو ميتافيزيقي ((Dostaler, 2016; Béraud & Faccarello, 2000).

– **الحاجة إلى فهم قوانين الرأسمالية الصناعية:**أدى التوسع الصناعي والتجاري إلى بروز مشكلات جديدة مثل البطالة، الأزمات الدورية، توزيع الدخل، والعلاقات بين العمل ورأس المال. هذه التحولات فرضت الحاجة إلى صياغة قوانين موضوعية قادرة على تفسير سيرورة الاقتصاد الرأسمالي. ومن هنا جاءت أهمية "اليد الخفية" عند آدم سميث، "نظرية القيمة – العمل" عند ريكاردو، و"قانون الأسواق" عند ساي. لقد كان الاقتصاد السياسي محاولة لبناء علم وضعي قادر على الكشف عن قوانين موضوعية تحكم الحياة الاقتصادية المستقلة نسبياً عن السياسة والأخلاق.(Cartelier, 1991)

– **التحولات في العلوم الاجتماعية:**كما يشير كارل بولاني(Polanyi, 1944) ، فإن تشكل علم الاقتصاد لم يكن مجرد حدث معرفي، بل كان نتاجاً لتحول اجتماعي تاريخي يتمثل في "الانفصال الكبير The Great) " (Transformation، أي إخضاع العلاقات الاجتماعية لمنطق السوق، إذ أصبح الاقتصاد، ولأول مرة في التاريخ، مجالاً متميزاً عن باقي مجالات الحياة الاجتماعيةيخضع لقوانين السوق مثل العرض والطلب، وقوانين الأسعار، وقانون الربح...إلخ، وليس لإرادة الكنيسة أو الدولة المطلقة.

– **الإطار الحضاري والمعرفي الأوروبي:** يضيف زكي محمد عادل (زكي، م. ع. (2021)) هذا العامل معتبرا أن علم الاقتصاد لم ينشأ في فراغ، بل كان نتاجاً حضارياً أوروبياً "غربيا" مركباً من:التراث المسيحي الغربي وتحوله عبر الإصلاح الديني، والقانون الروماني كنموذج لتنظيم المعاملات، والفلسفة اليونانية (وخاصة المنهج التجريدي عند أرسطو) التي أعيد توظيفها عبر الحضارة الإسلامية والنهضة الأوروبية.هذه المكونات التاريخية أسست الخلفية الفكرية التي سمحت بظهور الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي مستقل.

إن الاستقلال الذي عرفه الاقتصاد عن الفلسفة واللاهوت لم يكن كاملاً في بداياته، إذ ظل يسمى "الاقتصاد السياسي"، وهو مصطلح يعكس التداخل بين الشأن الاقتصادي والشأن العام. غير أن مع منتصف القرن التاسع

عشر، ومع انتشار الفكر النيوكلاسيكي، بدأ الاقتصاد يكتسب صبغة علمية أكثر تجريدية، معتمداً على الرياضيات والنماذج التحليلية، ليترسخ كعلم قائم بذاته.

هكذا، أصبح الاقتصاد يُدرّس ويُمارس بوصفه علماً مستقلاً له**موضوع**هودراسة العلاقات بين البشر الناتجة عن عمليات إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الثروة. وله **منهج** يعتمد على الملاحظة، والتحليل، والأدوات الرياضية. وله **قوانين موضوعية**مثل قانون العرض والطلب، قانون تناقص الغلة، قانون الربح. ويمكن إضافة له شرطا رابعا هو المفاهيم الخاصة به، أي لغته الخاصة إن صح التعبير، مثل التضخم، والبطالة، والمنفعة الحدية، والتكلفة الحدية، السعر، الربح، الأجر...إلخ.

من كل ما سبق، يتبيّن أن الثورة الصناعية لم تكن مجرد ثورة تقنية، بل مثلت ثورة شاملة مست مختلف أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهي التي حولت طرق الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وأدت إلى تمدين متسارع وتغير في التوازن الديمغرافي بين الريف والمدينة، ورسخت سيطرة العمل المأجور، وعمّقت الانقسام الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا. كما فجّرت هذه التحولات صراعات اجتماعية وثورات وأزمات اقتصادية أبرزت التناقضات البنيوية للنظام الرأسمالي. والأهم أنها وجدت سندها الفكري في عصر الأنوار الذي صاغ مبادئ النظام الطبيعي والليبرالية السياسية والاقتصادية.

2. على مستوى الأفكار الاقتصادية: انتصار الليبرالية

لقد ارتبطت فترة الرأسمالية الصناعية (1800–1929) بظهور فكر اقتصادي أصبح يعرف باسم الفكر الليبرالي، تبلور في صيغتين أساسيتين هما:الليبرالية الكلاسيكية مع آدم سميث، ريكاردو، ساي، مالتوس، وجون ستيوارت ميل، والليبرالية النيوكلاسيكية (الحدية)مع كل من منجر، وجوفونس، ووالراس، ومارشال.

صعود الفكر الليبرالي، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحولات العميقة التي شهدها العالم الأوروبي منذ القرن السابع عشر. فإلى جانب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مهّدت للرأسمالية الصناعية، كان هناك تراكم فلسفي وفكري منح الليبرالية جذورها النظرية. ويأتي في مقدمة هذه الجذور كل من فلسفة النظام الطبيعي وفلسفة الأنوار، وهما مساران متكاملان تقاسما المبادئ ذاتها تقريباً، وساهما في نقل الاقتصاد من الحقل الفلسفي واللاهوتي إلى فضاء العلم الاجتماعي المستقل.

فقد انبثقت الليبرالية من فلسفة النظام الطبيعي ومن التصورات العلمية الجديدة التي جاءت مع غاليليو ونيوتن، والتي أثبتت أن الكون تحكمه قوانين علمية ثابتة ومنتظمة. وقد جرى إسقاط هذا التصور على المجتمع، حيث اعتُبر أن العلاقات الإنسانية – بما فيها العلاقات الاقتصادية – تخضع بدورها لقوانين طبيعية يمكن للعقل اكتشافها وصياغتها في شكل نظريات عامة(Braudel, 1985). وتقوم هذه الفلسفة على ثلاث مبادئ أساسية هي: الحرية التي اعتبرت الحق الطبيعي الأول، وتعني حرية الفرد في التصرف والعمل والتبادل، بعيداً عن تدخل تعسفي من الدولة أو الكنيسة. وستتحول هذه الحرية إلى الأساس النظري لحرية المبادلات التي دافع عنها الليبراليون الاقتصاديون لاحقاً (Dostaler, 2016).ثم مبدأ الملكية التي تعتبر الملكية الخاصة امتداداً لعمل الفرد وجهده، وبالتالي فهي حق طبيعي سابق على الدولة. وقد جعل الفكر الليبرالي من حماية الملكية وظيفة أساسية للدولة، وقاعدة لضمان الاستثمار والتراكم الرأسمالي (زكي، 2019). وأخيرا، مبدأ الأمن، الذي يعني حماية حريات الأفراد وممتلكاتهم معاً،

وضمان الاستقرار الذي يسمح للأفراد بممارسة نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي بحرية. وهكذا تأسس مفهوم الدولة كـ "دولة حارس(État–gendarme))، مهمتها تطبيق القوانين وضمان الأمن دون التدخل في سير النشاط الاقتصادي (Adda, 1996).

بهذه المبادئ، وضع النظام الطبيعي الأسس الأولى لليبرالية، باعتبارها رؤية تجعل المجتمع قادراً على التنظيم الذاتي، إذا ما تُرك للأفراد أن يتصرفوا وفق قوانين طبيعية تقوم على الحرية والملكية والأمن.

كما انبثقت الليبرالية ومن فلسفة الأنوار، وأساسا: العقلانية، الفردانية، والحداثة، ففي القرن الثامن عشر، جاء عصر الأنوار ليعطي دفعة جديدة لفكر النظام الطبيعي، موسعاً إياه إلى مشروع فكري شامل. فقد أكد فلاسفة الأنوار – من لوك ومونتسكيو إلى فولتير وروسو – على مركزية العقل باعتباره المرجع الأعلى لتنظيم حياة الإنسان، رافضين التفسيرات الغيبية أو الاستبداد السياسي.(Polanyi, 1944)

فالعقلانيةجعلت من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية موضوعاً للتحليل العلمي، إذ اعتُبرت قابلة للفهم وفق قوانين عقلية، شأنها شأن قوانين الطبيعة. هذه العقلانية كانت الخلفية التي سمحت للاقتصاد بأن يُبنى كعلم يبحث في قوانين موضوعية.(Dostaler, 2016) أما بالنسبة للفردانية، فقد اعتبر مفكرو الأنوار أن الفرد هو الوحدة الأساسية في المجتمع، وأن المصلحة الفردية هي المحرك الأساسي للسلوك البشري. وقد وجدت هذه الفكرة ترجمتها الاقتصادية عند آدم سميث في مفهوم المصلحة الخاصة التي، بفضل "اليد الخفية"، تحقق المنفعة العامة (زكي، 2019). وأخيرا الحداثة

التي رسّخها الأنوار معتبرين أن التاريخ الإنساني يسير نحو الحداثة عبر العقل والمعرفة. هذا الاعتقاد انعكس في الاقتصاد عبر تصور الثروة والنمو باعتبارهما نتاجاً ديناميكياً قابلاً للتوسع المستمر بفعل الابتكار والتراكم.

يجب معرفة كذلك أن الليبرالية هي مشروع اقتصادي وسياسي، فالتلاقي بين فلسفة النظام الطبيعي وفلسفة الأنوار أسفر عن صياغة مشروع متكامل هو الليبرالية، التي لم تكن مجرد نظرية اقتصادية، بل إيديولوجيا شاملة تشمل الاقتصاد والسياسة معاً.

فالليبرالية الاقتصاديةتقوم على حرية المبادلات، حياد الدولة في النشاط الاقتصادي، قداسة الملكية الخاصة، واعتبار السوق آلية تنظيم ذاتي تحقق التوازن من تلقاء نفسها. اما الليبرالية السياسية فتقوم على العقد الاجتماعي، الفصل بين السلطات (مونتسكيو)، وسيادة القانون، وضمان الحقوق الطبيعية للأفراد (لوك، روسو).

هذا الترابط جعل من الليبرالية نموذجاً فكرياً يسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع بأكمله حول الفرد الحر والعاقل، الذي يملك حق التملك ويستفيد من حماية القانون والأمن. ومن هنا، فإن الاقتصاد الليبرالي لا ينفصل عن السياسة الليبرالية، بل يكملها ويمنحها مضمونها الاجتماعي.

تجدر الإشارة في الأخير أن هذه فترة الرأسمالية الصناعية قد تميّزت من الجانب الفكري بثراء استثنائي في النقاشات الفكرية. فداخل المدرسة الواحدة، كما هو الحال مع الكلاسيك أو النيوكلاسيك، دار جدل واسع حول مسائل القيمة، الأجور، الريع، ودور الدولة. وكان هذا الجدل علامة على الحيوية الفكرية والإبداع الذي ميّز تلك المرحلة .(Dostaler, 2016)وكما يشير زكي (2019)، فقد كانت الليبرالية في بدايتها مجالاً للتفكير والنقاش المفتوح، لا عقيدة مغلقة، وهو ما منحها قوتها وقدرتها على التأسيس لعلم الاقتصاد الحديث.

الفكر الاقتصادي في فترة الرأسمالية الصناعية: بين الجذور والتبلور

إن الفكر الاقتصادي في مرحلة الرأسمالية الصناعية لم ينشأ من فراغ، بل جاء استكمالاً وإعادة صياغة لأفكار اقتصادية سابقة، فقد كان هناك مفكرون سباقون ومؤسسون أسهموا بعمق في وضع الأسس المنهجية والموضوعية للاقتصاد السياسي، وأسّسوا للانتقال من التفكير الفلسفي واللاهوتي إلى العلم الاقتصادي كحقل مستقل. هؤلاء يُعرفون في الأدبيات الاقتصادية بـ "الممهدين أو المؤسسين الأوائل" لعلم الاقتصاد.

1. المفكرون السابقون والممهدون للفكر الليبرالي:

يُجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي (Dostaler, 2016; Béraud & Faccarello, 2000) على أنّ أربعة أسماء رئيسية لعبت دوراً محورياً في تشكل الاقتصاد السياسي الحديث، هم "جون بودانJean Bodin ، ووليام بيتي William Petty، وبيير دو بواجلبير Pierre de Boisguilbert، وريتسارد كانتليون Richard Cantillon. كلهم تعاملوا مع الظواهر الاقتصادية لا كملاحظات عابرة، بل كوقائع اجتماعية تستحق دراسة منهجية، محاولين اكتشاف قوانين موضوعية تحكمها. وهكذا، يمكن النظر إليهم بوصفهم المؤسسين الحقيقيين لعلم الاقتصاد السياسي، وليس مجرد ممهدين للكلاسيك.

أ. **جون بودان(Jean Bodin, 1529–1596)**: هو أحد أعلام عصر النهضة، تميز بموسوعية معرفية جمعت بين الفلسفة والسياسة والاقتصاد.في كتابيه Réponse à Malestroit (1568)و Les Six Livres de la République (1576)، وضع البذور الأولى لنظرية كمية النقود، رابطاً بين تدفق الذهب والفضة وارتفاع الأسعار. هذه الفكرة ستصبح لاحقاً جزءاً من النظرية النقدية الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية.(Friedman)
على المستوى السياسي، كان من أوائل من طوروا نظرية حديثة للدولة، معتبراً أن استقرار النظام السياسي شرط أساسي لازدهار النشاط الاقتصادي.إسهامه الأساسي يكمن في الربط بين النقد والسياسة والاقتصاد في إطار نظري واحد.(Dostaler, 2016)

ب. ويليام بيتي(William Petty, 1623–1687): يُعد من أبرز رواد المنهج الكمي في الاقتصاد.في كتابه A Treatise of Taxes and Contributions (1662)، دعا إلى استخدام الأرقام والقياس لدراسة الظواهر الاقتصادية، مما يجعله مؤسساً مبكراً للإحصاء الاقتصادي والاقتصاد القياسي.
لقد طرح مفهوماً مبكراً لـ القيمة – العمل، ممهداً الطريق لريكاردو وماركس لاحقاً، واعتبر أن هناك سعر طبيعي يدور حول قيمة السلع التي يحددها العمل، مع تأثيرات مؤقتة للعوامل النقدية(Béraud & Faccarello, 2000) . لقد وصفه ماركس مع بواجيلبير (Boisguilbert) بأنهما "المؤسسان الفعليان للاقتصاد السياسي".

ج. بيير دو بواجيلبير(Pierre de Boisguilbert, 1646-1714):جمع هذا المفكر بين التجربة العملية والفكر النظري. ففي كتابه (1697) Détail de la France، انتقد السياسات التدخلية والضرائب الجائرة التي أثقلت كاهل الفلاحين، ودافع عن حرية المبادلات، مما يجعله قريباً من مواقف المدرسة الطبيعية والكلاسيك.
لقد كان أول من طرح فكرة قريبة من مفهوم "اليد الخفية"، معتبراً أن ترك السوق يعمل بحرية يؤدي إلى التوازن، كما أبرز دور الطلب الفعّال في تحريك الإنتاج، مما يجعله سلفاً فكرياً لكينز(Henni cité dans Dostaler, 2016) .
بالإضافة إلى أنه وضع تصوراً لدورة اقتصادية بين الطبقات، سبق به المدرسة الفيزيوقراطية في فكرة "الدورة الاقتصادية".

د. ريتشارد كانتيلون(Richard Cantillon, 1697-1734): صاحب Essai sur la nature du commerce en général (1755)، ويعتبره جيفونز "أعظم الاقتصاديين على الإطلاق"، إذ طور رؤية متقدمة عن القيمة – العمل والتمييز بين السعر الطبيعي وسعر السوق. كما منح للمقاول (entrepreneur)دوراً مركزياً في الدورة الاقتصادية، مما يجعله أحد أوائل من وضعوا نظرية واضحة عن وظيفة المقاول في الاقتصاد.
كما تناول كانتليون العلاقة بين النقود والميزان التجاري، مبيناً أن تدفقات الذهب والفضة تؤدي إلى تعديل الأسعار وبالتالي إلى إعادة التوازن التجاري، وهي نظرية ستلهم ديفيد هيوم وريكاردو. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت آراؤه في الديمغرافيا، في مواقف مالتوس لاحقاً.
إن ما يميز هؤلاء المؤلفين الأربعة هو أنهم، موسوعيين، جمعوا بين الاقتصاد والسياسة والفلسفة والرياضيات. وقد حاولوا تطبيق المنهج العلمي (الملاحظة، القياس، التجريد) على الظواهر الاجتماعية، على غرار العلوم الطبيعية. كما أسهموا في وضع اللبنات الأساسية لقضايا ستصبح لاحقاً محورية في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي مثل:القيمة، التوزيع، النقود، التجارة الخارجية، والدورة الاقتصادية. وبفضلهم، أصبح الاقتصاد يُنظر إليه كعلم اجتماعي مستقل نسبياً، له موضوعه (الثروة والإنتاج والتوزيع) ومنهجه (الملاحظة والتجريد).

2. الفكر الاقتصادي الليبراليفي مرحلة الرأسمالية الصناعية: المبادئ المشتركة:

سبق الذكر أن مع الثورة الصناعية وتحوّل أوروبا إلى مجتمع صناعي ابتداءً من القرن الثامن عشر، برز الفكر الاقتصادي الليبرالي باعتباره الإطار النظري المفسِّر والداعم للرأسمالية الناشئة. هذا الفكر لم يكن مدرسة واحدة بل تياراً واسعاً تبلور في شكلين رئيسيين:

- المدرسة الكلاسيكية التي ارتبطت بأسماء مثل آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل وجان باتيست ساي.
- والمدرسة النيوكلاسيكية (الحدية)التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر مع وليام ستانلي جيفونز، كارل منجر، وألفريد مارشال.

ورغم الاختلافات بينهما في المنهج وأدوات التحليل، فقد اشتركتا في الدفاع عن نفس المبادئ العامة التي تشكل جوهر الفكر الليبرالي الاقتصادي.

المبادئ المشتركة للفكر الليبرالي:

أ. سيادة مبادئ الليبرالية الاقتصادية والسياسية: الفكر الليبرالي هو امتداد مباشر لفلسفة النظام الطبيعي وفلسفة الأنوار، حيث يقوم على الحرية الفردية، قدسية الملكية الخاصة، والأمن كضمانة أساسية للنشاط الاقتصادي (Dostaler, 2016; Zaki, 2019).وقد توازى ذلك مع الليبرالية السياسية التي دعت إلى الفصل بين السلطات (مونتسكيو) والعقد الاجتماعي (لوك وروسو)، مما منح الليبرالية الاقتصادية إطاراً سياسياً وأخلاقياً داعماً (Adda, 1996).

ب. مبدأ المنهجية الفردية"المصلحة الخاصة تحدد المصلحة العامة": يرتكز الفكر الليبرالي على مبدأ أساسي هو المنهجية الفردية، أي اعتبار أن تحليل الاقتصاد يجب أن ينطلق من سلوك الأفراد. فالمصلحة الخاصة، كما أوضح آدم سميث في مفهوم "اليد الخفية"، تُفضي في النهاية إلى تحقيق المصلحة العامة، لأن مجموع الاختيارات الفردية يخلق انسجاماً وتوازناً في السوق(Braudel, 1985)).

ج. السوق الحرة وآلية التوازن الذاتي: اعتُبر السوق المجال الأمثل لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل. فالتدخل الحكومي يُعد عائقاً أمام الآلية التلقائية التي تحقق التوازن بين العرض والطلب. ومن هنا برزت فكرة "الدولة الحارسة"التي تقتصر وظيفتها على ضمان الأمن وحماية الملكية دون التدخل في المبادلات (Béraud & Faccarello, 2000).

د. الملكية الخاصة والمؤسسة الخاصة: الملكية الخاصة وحرية المبادرة اعتُبرتا حجر الزاوية للنظام الليبرالي. فالمؤسسة الرأسمالية، القائمة على البحث عن الربح، هي محرك الاقتصاد ووسيلة التراكم الرأسمالي الذي يغذي النمو الاقتصادي المستمر.(Le Poultier, 1990)

هـ. أولوية الإنتاج (العرض):من المبادئ المركزية في الفكر الليبرالي القول بأولوية العرض في العملية الاقتصادية. فالإنتاج هو الذي يخلق تلقائياً الطلب الضروري لامتصاصه، وهو ما عُرف بـ "قانون المنافذ" لساي، الذي أصبح أحد أعمدة المدرسة الكلاسيكية قبل أن يستعاد جزئياً في النيوكلاسيكية.(Dostaler, 2016)

و. حرية التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل:الفكر الليبرالي جعل من تحرير التجارة الخارجية وتوسيع المبادلات بين الأمم وسيلة لزيادة الثروة العالمية. فالتقسيم الدولي للعمل – أي تخصّص كل بلد فيما يتقنه – يؤدي إلى منافع متبادلة، وهو المبدأ الذي سيطور ريكاردو لاحقاً في نظريته عن الميزة النسبية، وطوّرته المدرسة النيوليبرالية بما يعرف بنظرية "هوس" في التجارة الدولية(Adda, 1996; Braudel, 1985)).

بهذه المبادئ، شكل الفكر الليبرالي، في صيغتيه الكلاسيكية والنيوكلاسيكية،الثورة النظرية المواكبة للثورة الصناعية، التي منحت الرأسمالية الصناعية الإطار الفكري الذي يبرر حرية السوق، ويشرعن الملكية الخاصة، ويصوغ القوانين الموضوعية للنشاط الاقتصادي. وهو ما يظهر في المساهمات الفكرية الاقتصادية لمفكري المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية (الحدية).

3. المدرسة الكلاسيكية (1776-1870):

تعدّ المدرسة الكلاسيكية أول محاولة علمية متكاملة لتأسيس علم الاقتصاد السياسي كعلم مستقل، له موضوع محدد (الثروة: إنتاجها وتوزيعه وتبادله واستهلاكهاا) ومنهج عقلاني يستند إلى اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم النشاط الاقتصادي. وقد ارتبط ظهورها ارتباطاً وثيقاً بالتحولات الكبرى التي أحدثتها الثورة الصناعية في إنجلترا، ثم في فرنسا، ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر.

يرجع التأسيس الفعلي لهذه المدرسة إلى صدور كتاب آدم سميث، ثروة الأمم (1776)الذي فتح الباب أمام مقاربة جديدة للاقتصاد، تقوم على الحرية الاقتصادية، السوق التلقائي، ودور الفرد كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي. ومنذ ذلك التاريخ وحتى سنة 1871، تاريخ صدور الأعمال الأولى للمدرسة النيوكلاسيكية (جيفونز Theory of Political Economy، منجر Principles of Economics، والراس Éléments d'économie politique (pure، ظل الفكر الكلاسيكي التيار المهيمن على التحليل الاقتصادي والسياسات العامة في أوروبا الغربية (Samuelson, 1990).

❑ **المبادئ المشتركة للمدرسة الكلاسيكية:** يشترك مفكرو المدرسة الكلاسيكية في مجموعة من المبادئ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. **الإيمان بالقوانين الطبيعية للاقتصاد:** ينطلق الفكر الكلاسيكي من افتراض أن النشاط الاقتصادي تحكمه قوانين موضوعية تشبه قوانين الطبيعة. هذه القوانين – مثل قانون العرض والطلب أو قانون تناقص الغلة – يعتبرها الكلاسيك كونية وأزلية صالحة لكل مكان وزمان، تعمل تلقائياً وتضمن التوازن إذا ما تُركت دون تدخل خارجي (Dostaler, 2016).

ب. الفردانية والمنهجية الفردية: الفرد هو وحدة التحليل الأساسية عند الكلاسيك: فهو والمستثمر المنتج، والمستهلك. غير أنّ المصلحة الخاصة لا تؤدي إلى الفوضى، بل، وفق تعبير آدم سميث هي تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة بفضل "اليد الخفية "التي تجعل السوق آلية طبيعية للتوازن والتنظيم الذاتي.(Zaki, 2019)

ج. المقاربة الكلية للاقتصاد:رغم انطلاقهم من تحليل سلوك الأفراد، فإن الكلاسيك اعتمدوا على مقاربة كلية(macroéconomique)، إذ اهتموا بدراسة المجاميع الاقتصادية الكبرى مثل:الإنتاج الكلي للثروة، والتوزيع الكلي للدخل بين الأجور والريع والأرباح، والتجارة الخارجية باعتبارها جزءاً من التوازن العام.هذه النظرة الكلية ميزت المدرسة الكلاسيكية عن النيوكلاسيكية التي ستعتمد لاحقاً مقاربة جزئية (microéconomique) تركز على التوازن عند مستوى السوق أو الفرد(Samuelson, 1990).

د. الملكية الخاصة وحرية المبادلات: اعتبر الكلاسيك أن الملكية الخاصة هي الأساس الذي يحفّز الاستثمار والتراكم، وأن حرية المبادلات،سواء داخلية أو خارجية، هي شرط لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد. ومن هنا جاءت دعوتهم إلى تحرير التجارة الدولية وفق مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل.(Adda, 1996)

هـ. قانون ساي (قانون المنافذ):يُعدّ قانون ساي من الركائز الأساسية للفكر الكلاسيكي، فحسبهم "كل عرض يخلق طلبه الخاص". أي أن الإنتاج (العرض) هو محرك الدورة الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن أن يوجد فائض عرض عام ودائم، لأن كل إنتاج يولّد قدرة شرائية مساوية له. هذا القانون يعكس أولوية العرض على الطلب في تفسير النشاط الاقتصادي.(Braudel, 1985)

و. التوزيع الطبيعي للدخل:رأى الكلاسيك أن الناتج الاجتماعي يُوزّع تلقائياً بين ثلاث طبقات اجتماعية: الأجر للعامل، والريع لمالك الأرض، الربح للرأسمالي.واعتبروا هذا التوزيع هو نتاجاً طبيعياً لتفاعل قوى السوق والمنافسة .(Béraud & Faccarello, 2000)

إذا، فمنذ 1776 وحتى 1871م، ظل الفكر الكلاسيكي المرجع النظري الأول لفهم الرأسمالية الصناعية الناشئة. وقد جمع بين التحليل الفردي (المصلحة الخاصة كمحرك) والمقاربة الكلية ، مما جعله نموذجاً تفسيرياً متماسكاً قادراً على تقديم رؤية شاملة للاقتصاد والمجتمع.

فيما سيأتي، سنتناول إسهامات أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكي، فكل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، جان باتيست ساي، توماس مالتوس، وجون ستيوارت ميل قد أضاف بصمته الخاصة في تطوير أفكار هذه المدرسة، سواء تعلق الأمر بنظرية القيمة، وبتحليل آليات توزيع الدخل بين الأجر والريع والربح، وكذلك بلورة تصورات رائدة حول التجارة الخارجية. إن عرض هذه الإسهامات على حدة يسمح بفهم كيفية بناء المدرسة الكلاسيكية كجسم فكري متماسك، وكيف ساهم كل مفكر في إغناء هذا التيار عبر الحوار والنقاش والاختلاف أحياناً، دون الخروج عن الإطار العام لليبرالية الكلاسيكية.

آدم سميث (1723–1790) مؤسس علم الاقتصاد السياسي:

المؤلفات الأساسية:

- **نظرية المشاعر الاخلاقية (1759) Théorie des sentiments moraux**
- **بحث في طبيعة وأسباب ثروة الامم (1776) Essai sur la nature et les causes de la richesse des nations**

الكلمات المفتاحية: اليد الخفية main invisible ، دعه يعمل دعه يمر–laisser–faire laisser passer، تقسيم العمل division du travail، العمل المنتج، القيمة العمل، الريع المطلق، المزايا المطلقة

يُنظر إلى آدم سميثباعتباره المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد السياسي الحديث.فمنذ صدور كتابه المرجعي "ثروة الأمم" سنة 1776، انتقل الاقتصاد من كونه فرعاً من الفلسفة الأخلاقية والقانون إلى أن يُدرَس كعلم مستقل يبحث في قوانين إنتاج الثروة وتوزيعها. وقد مثّل سميث، في هذا المعنى، نقطة انعطاف كبرى في تاريخ الفكر الاقتصادي، لكونه نجح في الجمع بين تحليل دقيق للنشاط الاقتصادي، ورؤية فلسفية وأخلاقية عميقة حول الإنسان والمجتمع.

يقول جيل دوستالر أن: "آدم سميث ليس فقط مؤسس الاقتصاد الكلاسيكي، بل هو أيضاً مفكر موسوعي أعاد صياغة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، إذ جعل من السوق فضاءً للتنسيق الاجتماعي، لكنه ظل في العمق فيلسوفاً أخلاقياً يبحث عن شروط العدالة والتوازن"(Dostaler, 2016, p. 47). كما يعتبره بروديل بأنه "المترجم الفكري الأبرز للتحولات العميقة التي أحدثتها الثورة الصناعية في إنجلترا .(Braudel, 1985, p. 91) "أما ألفرد مارشال، رائد المدرسة النيوكلاسيكية، فقد كتب عنه لاحقاً":لقد وضع آدم سميث الأساس، وكل ما فعلناه بعده لم يكن سوى تحسين وتطوير لمسار بدأه هو".

من هنا تأتي مركزية سميث في الفكر الاقتصادي: فهو لم يقدّم فقط نظرية متكاملة حول العمل، القيمة، التوزيع، والتجارة الدولية، بل جسّد أيضاً نموذج المفكر الذي يرى في الاقتصاد جزءاً من نسيج اجتماعي وأخلاقي وسياسي أوسع، وهو ما يجعل فكره حاضراً إلى اليوم في النقاشات الكبرى حول دور السوق، حدود الدولة، والعدالة الاجتماعية.

1. لمحة عن حياته ومساره الفكري:

وُلد آدم سميث (1723–1790) في كيركالدي بأسكوتلندا، ونشأ في قلب حركة التنوير الاسكتلندي. بعد دراسته في جامعة غلاسكو تحت إشراف الفيلسوف فرانسيس هاتشيسون، تابع دراساته بأوكسفورد، ثم تولى التدريس في جامعة غلاسكو أستاذاً للفلسفة الأخلاقية.

بين عامي1766–1764أقام في فرنسا، حيث التقى بالفيزيوقراطيين وعلى رأسهم فرانسوا كيني، وقد تركت هذه التجربة أثراً بالغاً فيه، إذ تأثر بفكرة أن المجتمع تحكمه قوانين طبيعية يمكن اكتشافها وصياغتها في نظريات. وفي سنة 1759نشر كتابه الأول "نظرية المشاعر الأخلاقية"(The Theory of Moral Sentiments))، الذي أسس فيه

لرؤية إنسانية حول العدالة، التعاطف، والفضيلة باعتبارها أسساً للنظام الاجتماعي.غير أنّ عمله الأشهر جاء في 1776مع كتاب " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations)، الذي ألفه في عزّ الثورة الصناعية في إنجلترا، ليؤسس الاقتصاد السياسي كعلم مستقل ويضع معالم الفكر الكلاسيكي.

2. إسهاماته الفكرية الاقتصادية:

يمكن تلخيص الإسهامات الفكرية الاقتصادية الأساسية لسميث فيما يلي:

- **في تعريفه للإقتصاد:** اعتبر سميث أن موضوع الاقتصاد هو البحث في أسباب نمو الثروة وكيفية توزيعها بين أفراد المجتمع. بهذا المعنى، كان الاقتصاد عنده علماً اجتماعياً يسعى لاكتشاف قوانين عامة شبيهة بقوانين الطبيعة (Samuelson, 1990).

- **تقسيم العمل:** يرى سميث أن العمل هو المصدر الحقيقي للثروة" :العمل السنوي لأمة هو ما يمدّها في الأصل بكل ما تقتاضيه حاجتها من أسباب العيش" (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الأول). كما يعتبر تقسيم العمل أهم إسهاماته التحليلية. المثال الشهير الذي أورده عن مصنع الدبابيس يوضح كيف أن عشرة عمال، إذا قام كل واحد منهم بجميع العمليات اللازمة لصناعة دبوس واحد، سينتجون بالكاد بضع عشرات يومياً. أما إذا تخصص كل منهم في عملية واحدة (شدّ السلك، قطعه، شحذه، تركيب الرأس...)، فإن المصنع سينتج آلاف الدبابيس يومياً. هكذا، يؤدي تقسيم العمل حسبه إلىزيادة مهارة العامل بفعل التكرار، وإلى اقتصاد الوقت عبر التخصص، وكذا تشجيع الابتكار الميكانيكي واختراع آلات لتسهيل المهام.

هذه الفكرة لا تقتصر على المصنع بل تشمل المجتمع ككل، حيث يؤدي تقسيم العمل إلى توسيع السوق ورفع الإنتاجية الاجتماعية. وهو ما يجعل تقسيم العمل حجر الأساس في نظرية النمو عند سميث.(Dostaler, 2016)

- **نظرية القيمة:** لقد ميّز سميث أولا بين نوعين من القيمة:القيمة الاستعمالية ويقصد بهاالمنفعة المباشرة من السلعة، والقيمة التبادلية وهي قدرة السلعة على المبادلة في السوق. كما يُعدّ أول من صاغ بشكل متماسك فكرة أن العمل هو أساس القيمة. ففي ثروة الأمم يؤكد أن "العمل السنوي لكل أمة هو ما يمدّها أصلاً بكل ما تحتاج إليه من وسائل العيش والراحةi.Wealth of Nations, I) ").ومن هنا ينطلق في اعتبار أن قيمة أي سلعة أو ثروة لا تأتي من المعادن النفيسة كما رأى الماركنتيليون، ولا من الأرض وحدها كما اعتقد الفيزيوقراطيون، بل من العمل البشري المبذول لإنتاجها.

ولكي يوضح ذلك، ميّز سميث بين نوعين من العمل:

- العمل المنتج :(Productive labour) وهو الذي يضيف قيمة جديدة قابلة للتراكم، أي يولّد سلعة أو خدمة قابلة للتبادل في السوق. مثلاً، عمل الحرفي أو العامل في المصنع.
- العمل غير المنتج :(Unproductive labour) وهو الذي لا يضيف قيمة قابلة للتراكم في رأس المال، مثل عمل الخدم الشخصيين. رغم فائدته الاجتماعية، إلا أنه لا يدخل في حساب تراكم الثروة.

بهذا التعريف، وضع سميث الأساس لفهم اقتصادي جديد يعتبر أن العمل المنتج هو مصدر الثروة الوطنية، وأن تراكم رأس المال يتوقف على نسبة هذا العمل في المجتمع.(Dostaler, 2016)

لم يكتف سميث باعتبار العمل المبذول هو مصدر القيمة، بل طوّر موقفه لاحقاً نحو ما سماه الدارسون "نظرية العمل المطلوب".(Labour commanded or required) ففي مرحلة أولى، يكتب: سميث أن "العمل هو الثمن الحقيقي لكل شيء، وهو ما يدفعه المرء فعلاً مقابل ما يحصل عليه.(Wealth of Nations, I.v) "أي أن القيمة تقاس بكمية العمل المباشر المبذول لإنتاج سلعة.

لكن مع تطور تحليله، خصوصاً في المجتمعات المتقدمة حيث تراكم رأس المال وتعقدت البنية الإنتاجية، أوضح أن القيمة يمكن النظر إليها أيضاً من زاوية العمل الذي يمكن الحصول عليه مقابل هذه السلعة، أي أن قيمة سلعة ما تُقاس بكمية العمل الذي "تأمر به" أو "تشتريه" في السوق، فمثلاً إذا كانت وحدة من القمح تسمح بشراء ساعات عمل أكثر من وحدة من القماش، فهذا يعني أن قيمة القمح أعلى.بهذا المعنى، انتقل سميث من نظرية القيمة–العمل المبذول إلى نظرية العمل المطلوب، أي إلى تصور أكثر مرونة يأخذ في الاعتبار التبادل والقدرة الشرائية للسلع في السوق(Samuelson, 1990)).

تكمن أهمية طرح سميث في القيمة أنهحرّر النقاش حول القيمة وضعا العمل المنتج في قلب التحليل الاقتصادي بوصفه المصدر الأول للثروة. كما مهد الطريق أمام ريكاردو وماركس لتطوير "نظرية القيمة–العمل" بشكل أكثر دقة. أخيرا، فهو أبرز أن القيمة ليست ثابتة بل لها مستويان:قيمة مبنية على العمل المبذول، وقيمة نسبية مبنية على العمل المطلوب في السوق.وهكذا، فإن تحليل سميث للقيمة يجسد في ذاته الانتقال من رؤية بسيطة للثروة إلى رؤية أكثر تركيباً تتناسب مع المجتمع الصناعي الرأسمالي الذي كان في طور التشكل.

- **التوزيع والدخل والطبقات الاجتماعية:** يعتبر تحليل التوزيع أحد المحاور الجوهرية في فكر آدم سميث، إذ انشغل في ثروة الأمم بالسؤال حول كيفية تقسيم الثروة المنتجة في المجتمع الصناعي بين مختلف الطبقات. وقد ميّز سميث ثلاث فئات رئيسية هي :العمال، وملاك الأراضي، والرأسماليون، ورأى أن دخول هذه الطبقات تتحدد في شكل الأجر، والريع، والربح على التوالي(Samuelson, 1990)).بهذا المعنى، شكّل سميث أول محاولة متماسكة لرسم خريطة اجتماعية–اقتصادية للتوزيع في النظام الرأسمالي الناشئ.

– **الأجور: المعدل الطبيعي:** يعتبر سميث أن الأجر هو الثمن الذي يدفع مقابل قوة العمل. وقد ميّز بينالأجر السوقي، الذي يتحدد فعلياً بفعل العرض والطلب في سوق العمل، والأجر الطبيعي، الذي يعكس المستوى الضروري لبقاء العامل وإعالة أسرته، أي مستوى الكفاف الذي يضمن استمرار تجدد قوة العمل عبر الأجيال. إذ يقول في هذا السياق: "الأجر الطبيعي هو ما يكفي، ليس فقط لإعالة العامل نفسه، بل لإعالة عائلته، حتى لا ينقرض جنس العمال". (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الثامن) ورغم أن المنافسة والطلب المتزايد على العمالة في اقتصاد نامٍ يمكن أن يرفع الأجور فوق هذا المستوى، فإن سميث ظل يرى أن ثمة قيداً طبيعياً واجتماعياً يجعل الأجور تميل إلى هذا المعدل الطبيعي.(Samuelson, 1990, p. 41)

– **الريع: الريع المطلق:** أما بالنسبة لملاك الأراضي، فقد حدّد سميث دخلهم في صورة ريع يحصلون عليه لمجرد احتكارهم لمورد طبيعي. فالريع في نظره لا ينتج عن جهد منتج أو مخاطرة اقتصادية، بل هو ريع مطلق يرتبط بسيطرة المالك على الأرض. وقد صاغ ذلك بوضوح قائلاً: "الريع هو دائماً مدفوع لمالك الأرض مقابل ما يستطيع أن يمنع الآخرين من الانتفاع به". (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الحادي عشر) يمثل الريع إذن اقتطاعاً من الثروة الاجتماعية لصالح طبقة الملاك، لا يرتبط مباشرة بالإنتاجية بل بالاحتكار، وهو ما جعله موضوعاً أساسياً للنقد في التحليل الكلاسيكي اللاحق.

– **الربح:** يشير سميث إلى أن الأرباح هي العائد الذي يحصل عليه الرأسمالي لقاء استثماره لرأس المال في عملية الإنتاج. إلا أن معدل الربح لا يظل ثابتاً، بل يتحدد وفق مجموعة من العوامل:

- المنافسة: فاشتداد المنافسة بين الرأسماليين يميل إلى تقليص معدل الربح.
- التراكم والنمو: مع توسع النشاط الاقتصادي وازدياد حجم رأس المال المستثمر، يميل معدل الربح إلى الانخفاض.
- المخاطر والاحتكارات: في القطاعات عالية المخاطر يرتفع معدل الربح، بينما يؤدي الاحتكار إلى تثبيت معدلات أعلى من المتوسط.

بهذا الصدد يكتب سميث: "الأرباح، مثل الأجور والريع، تميل إلى مستوى طبيعي يتحدد بمعدل المخاطر والمنافسة في كل قطاع". (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل التاسع)

وبحسب تحليل بول صامويلسن، فإن سميث قدّم رؤية مبكرة لما سيتطور لاحقاً عند ريكاردو وماركس حول ميل معدل الربح إلى الانخفاض، لكنه ظل يعتبر ذلك ميلاً مرتبطاً بالظروف التاريخية للنمو الرأسمالي، لا قانوناً حتمياً مطلقاً (Samuelson, 1990, p. 45).

في المجمل، وفيما يتعلق بنظرية التوزيع، رسم سميث صورة للتوزيع الاجتماعي في الاقتصاد الصناعي الناشئ يمكن تلخيصها كالآتي:العمال يحصلون على أجور تميل إلى المعدل الطبيعي، أي إلى مستوى الكفاف، وملاك الأراضي يحصلون على ريع مطلق مستند إلى احتكارهم للأرض، أما الرأسماليون فيحصلون على أرباح تتحدد وفق المنافسة والتراكم والمخاطر.

هذا الإطار، رغم طابعه الوصفي، ينطوي على إدراك نقدي لبنية الاقتصاد: فالأجر محكوم بحدود بيولوجية واجتماعية، والريع شكل من أشكال الامتياز غير المنتج، بينما الأرباح متقلبة وتتأثر بعوامل بنيوية. وهو ما يجعل من تحليل سميث الأساس الذي انطلقت منه نظرية التوزيع في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وتطور لاحقاً عند ريكاردو وماركس.(Dostaler, 2016)

3. آدم سميث ونظريته في التجارة الخارجية: شنّ آدم سميث نقداً جذرياً على الفكر الماركنتيلي(التجاري) الذي هيمن على أوروبا بين القرن السادس عشر والثامن عشر. فقد اعتبر أن اختزال الثروة في تكديس الذهب والفضة في خزائن الدولة، واعتبار الميزان التجاري الإيجابي (الصادرات أكبر من الواردات) الهدف الأسمى للسياسات الاقتصادية، يُعدّ تصوراً ضيقاً ومشوهاً للواقع.

بحسب سميث، لا تُقاس ثروة الأمم بما تملكه من معادن نفيسة، بل بما تنتجه من سلع وخدمات، أي بما تمتلكه من قدرة إنتاجية. كما انتقد السياسات الحمائية والقيود التجارية التي دعا إليها الماركنتيليون، مؤكداً أن التجارة لا ينبغي أن تكون لعبة صفرية بين الأمم، بل يمكن أن تحقق منفعة متبادلة لجميع الأطراف.(Smith, 1776/2005)

من هذا النقد، طوّر سميث في ثروة الأمم ما أصبح يُعرف اليوم بـ نظرية "الميزة المطلقة" (Absolute Advantage)، التي تمثل أول نظرية متكاملة في التجارة الدولية.

وتقوم هذه النظرية على المبدأ الآتي:

فحسب سميث، تقوم التجارة الخارجية بين البلدان في السلع نتيجة اختلاف التكاليف المطلقة، حيث يتخصص البلد في انتاج وتصدير السلع التي يتمتع فيها بتكلفة (ميزة) مطلقة منخفضة مقارنة مع بلد آخر في نفس السلعة، وفي المقابل يقوم باستيراد السلعة التي يتمتع فيها بتكلفة (ميزة) مطلقة مرتفعة.

آدم سميث يقدم لنا المثال التالي:

الدولة/السلعة	انجلترا	البرتغال
النسيج	100	110
النبيذ	120	80

يتبيّن من الجدول: إذا تطلب انتاج وحدة واحدة من النسيج 100 س في إنجلترا و110 س في البرتغال، فإن إنجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج هذه السلعة مقارنة بالبرتغال، وعليه من مصلحة إنجلترا التخصص في إنتاج النسيج وتصديره للبرتغال.في حين من مصلحة البرتغال انتاج وتصدير النبيذ لأنه يتمتع بميزة مطلقة في انتاجه (80) مقارنة بإنجلترا (120).

ما هي المنافع الناتجة من التخصص الدولي؟

الدولة/السلعة	انجلترا	البرتغال	المجموع
النسيج	100	110	210
النبيذ	120	80	200
قبل التخصص	220	190	410

الدولة/السلعة	انجلترا	البرتغال	المجموع
النسيج	2x100	-	200
النبيذ	-	2X80	160
بعد التخصص	200	160	360

من هذا الجدول الأخير تظهر فوائد المبادلة بعد عملية التخصص، إذ ستتخصص انجلترا في انتاج وحدتين من النسيج بتكلفة (200س) عوض (220س لإنتاج وحدة من النسيج ووحدة من النبيذ)، بينما يتخصص البرتغال في انتاج وحدتين من النبيذ بتكلفة (160س) عوض (190 س لإنتاج نفس الوحدتين)، لتصبح التكلفة الإجمالية لإنتاج

وحدتين من النسيج ووحدتين من النبيذ (360 س) عوض (410س). بهذا، بقيام التبادل على أساس مقارنة التكاليف المطلقة تستفيد كل من إنجلترا والبرتغال، كما يستفيد الاقتصاد العالمي باقتصاد 50 ساعة عمل (410−360= 50س).

تبرهن نظرية سميث في جوهرها على أن قيام التبادل على أساس مقارنة التكاليف المطلقة يحقق التوزيع الأمثل للموارد عبر التخصص ويؤدي إلى خفض التكاليف، وتحقيق مكاسب متبادلة، وتوسيع نطاق السوق الدولية.

بهذا يؤدي التخصص الدولي والتبادل الحر حسب هذه النظرية، إلى زيادة الإنتاجية العالمية بفضل استغلال المزايا المطلقة لكل بلد. كما يؤديان إلى انخفاض الأسعار واتساع الأسواق، مما يعزز تقسيم العمل ويرفع النمو.

ورغم هذه المساهمة الكبيرة لسميث في التجارة الخارجية، تظل نظريته عاجزة عن تفسير حالة بلد يتمتع بميزة مطلقة في جميع السلع، فهل في، هذه الحالة، تكون هناك مصلحة في التبادل الدولي؟ هذا السؤال هو الذي سيتكفل دافيد ريكاردو بالإجابة عنه من خلال نظرية الميزة النسبية (Comparative Advantage)، التي وسّعت نطاق التحليل وشرحت لماذا تظل التجارة مفيدة حتى في مثل هذه الحالة.

3. تقييم وتثمين مساهمة سميث في الفكر الاقتصادي:

يمكن اعتبار آدم سميث المؤسّس الفعلي للاقتصاد السياسي الحديث، إذ استطاع عبر كتابه ثروة الأمم أن يضع حدوداً واضحة لموضوع هذا العلم ومنهجه، وبذلك يكون قد دشّن لحظةً تأسيسية نقلت الاقتصاد من حقلٍ ملحق بالفلسفة الأخلاقية والقانون إلى علمٍ مستقل يبحث في قوانينه الموضوعية.(Dostaler, 2016)

وقد امتاز بقدرته على دمج مكتسباتٍ فكرية متفرقة وصياغتها في بناءٍ نظري متماسك، إذ تبنّى من الفيزيوقراطيين فكرة «النظام الطبيعي» وقوانين الاقتصاد الموضوعية، لكنه رفض حصر الثروة في الزراعة، وجعل الصناعة والخدمات جزءاً من النشاط المنتج. كما تجاوز الماركنتيلين الذين ربطوا الثراء بالمعادن النفيسة، مؤكداً أنّ الثروة الحقيقية هي مجموع السلع والخدمات التي تنتجها الأمة وتستهلكها. ومن هنا جاء تأكيده: "لا يُعتبر أحد غنيّاً بكمية الذهب أو الفضة التي يمتلكها، بل بكمية السلع التي يستطيع أن يحصل عليه". (ثروة الأمم، الكتاب الرابع، الفصل الأول).

وفي إطار هذا التحليل، اعتبر أن العمل المنتج هو وحده الذي يضيف إلى الرأسمال الوطني، مميزاً إياه عن العمل غير المنتج، واضعاً بذلك أساس نظرية القيمة القائمة على العمل. ثم طوّر لاحقاً فكرة «العمل المطلوب»، أي كمية العمل الضرورية للحصول على سلعة في السوق، وهو ما فتح الباب أمام تحليلات أعمق عند الكلاسيك من بعده (Béraud & Faccarello, 2000).

في الأخير لا يسعنا سوى القول أن آدم سميث قد قدّم أكثر من مجرد نظرية اقتصادية؛ قدّم إطاراً مؤسسياً وأخلاقياً لفهم المجتمع الحديث. وإذا كانت بعض أفكاره قد أسيء تفسيرها أو ضُخّمت بشكل أيديولوجي، فإن العودة إلى نصوصه الأصلية تكشف مفكراً موسوعياً يربط السوق بالعدالة، والمصلحة الفردية بالمصلحة العامة في إطار من المؤسسات والقيم. فالإنصاف العلمي لسميث يقتضي إدراكه كمفكرٍ مؤسس للاقتصاد السياسي، لا مجرد صاحب "اليد الخفية."

دفييد ريكاردو(1772-1823)

المؤلفات الأساسية:

- **محاولة حول تأثير الأسعار المنخفضة للقمح على الأرباح الرأسمالية (1815) Essai sur l'influence du bas prix du blé sur les profits des capitaux**
- **مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة (1817) Principes d'économie politique et de l'impôt**

الكلمات المفتاحية: القيمة الاستعمالية، القيمة التبادلية، حالة الركود، الريع التفاضلي، المزايا النسبية

يحتل دافيد ريكاردو موقعاً مركزياً في تاريخ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، إذ مثّل حلقة الوصل بين التأسيس الذي شرع فيه سميث للاقتصاد السياسي والتطوير الذي قام به نحو مزيد من الصرامة التحليلية. فقد عُرف بكونه رجلاً عملياً عبقرياً في مجال المال والأعمال، بنى ثروته من نشاطه في البورصة، وفي الوقت نفسه مفكراً نظرياً عُرف بقدرته على تحويل الملاحظة الاقتصادية إلى قوانين عامة. وقد صاغ هذه الرؤية في كتابه المرجعي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة" (1817)، الذي وضع الاقتصاد على مسار أكثر عقلانية وتجريداً.

لقد رأى كارل ماركس في ريكاردو الامتداد الأقصى للاقتصاد الكلاسيكي، حيث كتب في رأس المال: "ريكاردو عبقري الاقتصاد البرجوازي... لقد كشف التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي، حتى وإن ظل وفياً لمصالح الطبقة التي يمثلها".(Marx, 1867/1976, p. 93) أما جون مايناردكينز، فرأى في ريكاردو مؤسس التوجه "العقلاني التجريدي" الذي هيمن على الاقتصاد قرابة قرن. ففي النظرية العامة كتب: "إن نفوذ ريكاردو على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان بالغاً، حتى غدا الاقتصاد كله يُقرأ عبر عدسته".(Keynes, 1936, p. 32) كما وصفه جيل دوستالر بأنه "أحد كبار العقول التي جعلت من الاقتصاد علماً قائماً على بناء منطقي صارم"، فيما يرى صامويلسن أنه "جعل من التوزيع قلب الاقتصاد السياسي، وحوّل النظرية الاقتصادية إلى ساحة صراع طبقي حول الأجر والريع والربح".(Samuelson, 1990)

1. حياته ومؤلفاته: وُلد ريكاردو في لندن عام 1772 من أسرة يهودية من أصل برتغالي، وبدأ حياته في ميدان المال مع والده، لكنه سرعان ما استقل بعمله ليصبح أحد أبرز رجال المال في عصره. اكتسب ثروته من المضاربة في السندات والأسهم، مما منحه استقلالية مالية جعلته يتفرغ للبحث والكتابة.

عاش ريكاردو في زمن تميّز بـ نضوج الرأسمالية الصناعية في إنجلترا وتفاقم الصراع بين الإقطاع (ملاك الأراضي)والبرجوازية الصناعية الصاعدة، وهو ما يفسر تركيزه على التوزيع والريع والأرباح.

وأبرز محطاته الفكرية تتجلى في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة" (1817)، الذي لا يمثل مجرد تطوير لفكر سميث، بل هو إعادة صياغة جذرية للاقتصاد السياسي من زاوية محورية: التوزيع بين الطبقات، مقدماً أدوات فكرية أثّرت بعمق على الاقتصاد الكلاسيكي والاتجاهات النقدية اللاحقة. إلى جانب مؤلفه المرجعي هذا، نشر ريكاردو في وقت سابق مقالة مهمة بعنوان "محاولة حول تأثير أسعار القمح على أرباح الرأسمال" (1815)، جاءت

في عمق الصراع الذي كان دائرا آنذاك في انجلترا بين الريع والربح، حيث اعتبر أن ارتفاع أسعار القمح نتيجة قانون القمح، يؤدي إلى تآكل معدل الربح ويضر بالتراكم الرأسمالي، ومن هذا المنطلق، مثل هذا النص بياناً اقتصادياً سياسياً صريحاً ضد ملاك الأراضي، ومرافعة فكرية لصالح البرجوازية الصناعية الصاعدة (Boncoeur & Thouément, 2000).

2. انتاجه الفكري الاقتصادي:

يُعد دافيد ريكاردو من أبرز منظري المدرسة الكلاسيكية الذين قدّموا رؤية شاملة لسير النظام الاقتصادي الرأسمالي. فقد ركّز تحليله على نظرية القيمة–العمل كأساس لتحديد الأسعار، واعتبر أن جوهر الاقتصاد السياسي يكمن في التوزيع بين الطبقات الثلاث: العمال (الأجر)، ملاك الأراضي (الريع)، والرأسماليون (الربح). ومن خلال صياغته لـ نظرية الريع التفاضلي وقانون تناقص الغلة، كشف ريكاردو حدود توسع الزراعة وهيمنة ملاك الأراضي، مما يؤدي في النهاية إلى ميل الاقتصاد نحو وضع الركود (État stationnaire) نتيجة تآكل الأرباح. لكنه في المقابل طرح مخرجاً لهذا الأفق المسدود عبر الدعوة إلى التجارة الحرة والمزايا المقارنة، باعتبارها وسيلة لتوسيع الأسواق وضمان استمرار تراكم رأس المال. هكذا قدّم ريكاردو فكراً متكاملاً يجمع بين التحليل النظري والالتصاق بالصراعات الاقتصادية والاجتماعية لعصره، مما يجعل من إنتاجه الفكري مرجعاً أساسياً لفهم ديناميات الرأسمالية الحديثة.

- **نظرية القيمة عند دافيد ريكاردو**: تحتل نظرية القيمة–العمل مكانة محورية في فكر دافيد ريكاردو، وهي الإطار الذي انطلق منه لتحليل التوزيع والصراع بين الطبقات. في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة، ذهب ريكاردو أبعد من آدم سميث حين جعل من العمل ليس فقط مقياساً نسبياً للقيمة، بل الأساس الموضوعي الذي تتحدد به القيمة التبادلية للسلع.

فقد اعتبر ريكاردو أن قيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، لكنه لم يقصد بذلك فقط العمل المباشر (les heures de travail immédiat)، بل العمل المتضمن في جميع عناصر الإنتاج، إذ كتب يقول: "إن القيمة التبادلية لأي سلعة تتحدد بكمية العمل الضروري لإنتاجها، شاملاً العمل المباشر والعمل المتجسد في وسائل الإنتاج" ((Ricardo, 1817/1992, p. 20

فإذا كان العامل ينتج سلعة باستخدام أدوات أو مواد وسيطة، فإن هذه الأدوات نفسها هي نتاج عمل سابق متجسد فيها. وبذلك، فإن القيمة الحقيقية للسلعة تشمل:

- العمل المباشر: وهوالجهد الذي يبذله العمال في عملية الإنتاج الحالية.
- والعمل غير المباشر أو المتضمن: وهو العمل السابق المتجسد في الأدوات، الآلات، والمواد الوسيطة.

وبهذا التحليل، اقترب ريكاردو من فكرة «التركيب التاريخي للقيمة» حيث لا تُختزل القيمة في جهد فردي آني، بل هي تراكم لسلاسل عمل متعاقبة عبر الزمن. وهذا التمييز ساعده في تفسير الفوارق بين السلع كثيفة العمل اليدوي والسلع كثيفة رأس المال.

لكن هذا التحليل، جرّ ريكاردو إلى معضلة منهجية أشار إليها صامويلسن بوضوح: فإذا كانت القيمة تقاس بالعمل، فإن إدخال العمل المتضمن في رأس المال يطرح سؤالاً دائرياً: كيف نقيس كمية العمل المتضمنة في رأس المال إذا

كانت قيمته نفسها تُقاس بالعمل؟ هذا التعقيد جعل من الصعب على ريكاردو صياغة قانون حاسم ومطلق للقيمة. ففي بعض الحالات، اعتمد على معيار العمل المباشر، وفي حالات أخرى أدخل العمل المتضمن، مما أدى إلى تناقضات في التطبيق(Samuelson, 1990, p. 48).وقد لاحظ ماركس لاحقاً هذه المعضلة، معتبراً أن ريكاردو لم ينجح في التمييز بين "العمل الحي" و"العمل الميت" (المتجسد في رأس المال الثابت).

رغم هذه الصعوبات، فإن نظرية القيمة عند ريكاردو تمثل خطوة نوعية في تاريخ الفكر الاقتصادي. فقد صاغ أول مفهوم متكامل للعمل المتضمن كأساس للقيمة، متجاوزاً التباسات سميث، كما ربط بين القيمة والتوزيع، باعتبار أن فهم القيمة شرط لفهم كيفية تقاسم الناتج بين الأجر والريع والربح كما سنرى. لقد مهد الطريق كذلك، لتحليلات أعمق عند ماركس الذي أخذ بمنطق القيمة–العمل ووسعها إلى نظرية الاستغلال.

يؤكد دوستالر (2016) أن عبقرية ريكاردو تكمن في صرامته: لم يتعامل مع القيمة كمفهوم غامض، بل كمبدأ يقاس ويطبق على كل السلع، وهو ما جعل الاقتصاد السياسي أكثر عقلانية وتجريداً. ويرى بونكور وتومانت (2000) أن إسهام ريكاردو جعل من القيمة قاعدة لربط النظرية الاقتصادية بالصراع الاجتماعي، بما أن كل تحول في توزيع القيمة المتجسدة يعني تحولاً في ميزان القوى بين الطبقات.

وباختصار، فقد قدم ريكاردو إحدى أكثر الصياغات وضوحاً وحِدّة لنظرية القيمة–العمل. ورغم المعضلة التي واجهها في التوفيق بين العمل المباشر والعمل المتضمن، فإن إسهامه كان تأسيسياً، لأنه منح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قاعدة علمية لقياس القيمة وربطها بالتوزيع والريع والأرباح .وبذلك، مثّل خطوة حاسمة في مسار الفكر الاقتصادي، جسراً بين سميث وماركس، وأحد أعمدة النظرية الكلاسيكية التي لا تزال محل نقاش حتى اليوم.

- **نظرية التوزيع:** يجمع المؤرخون الاقتصاديون على أن دافيد ريكاردو جعل من الاقتصاد السياسي قبل كل شيء علم التوزيع، فالغرض المركزي من "مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة" لم يكن البحث في الإنتاج أو الاستهلاك في حد ذاتهما، وإنما في كيفية اقتسام الناتج الاجتماعي بين الطبقات الثلاث الكبرى :العمال (الأجر)، ملاك الأراضي (الريع)، والرأسماليون (الربح). وكما يلاحظ صامويلسن (1990. p.52) فإن ريكاردو أعاد صياغة الاقتصاد ليصبح دراسة لصراع المصالح حول توزيع الثروة، وهو ما عكس بعمق البنية الاجتماعية والسياسية لإنجلترا في مطلع القرن التاسع عشر.

يشبّه ريكاردو الدخل الوطني بـ"كعكة" أو "تورتة" تتنازعها الطبقات الثلاث. وتقوم رؤيته على منطق صفري :زيادة نصيب إحدى الطبقات تعني بالضرورة نقصان نصيب الطبقتين الأخريين.

- فالأجر يميل إلى مستوى الكفاف الضروري لبقاء العمال وإعادة إنتاج قوة عملهم. كلما ارتفعت أسعار الغذاء، ارتفعت الأجور النقدية، ما يضغط على الأرباح.
- والريع يزداد مع توسع الزراعة نحو أراضٍ أقل خصوبة، فيستفيد ملاك الأراضي من فارق الإنتاجية (الريع التفاضلي). وهكذا يصبح الريع دخلاً متزايداً بحكم الندرة والاحتكار.
- أما الربح فهو الجزء المتبقي للرأسمالي بعد دفع الأجور والريع، ويمثل المحرك الأساسي للتراكم والاستثمار الصناعي. لكن هذا النصيب يتعرض للتآكل مع ارتفاع الريوع والأجور.

بهذا التحليل، لم يكن ريكاردو يصف فقط آلية اقتصادية، بل كان يرسم خريطة للصراع الطبقي في إنجلترا: صراع بين طبقة الإقطاع العقاري التي يمثلها الريع، وطبقة البرجوازية الصناعية الصاعدة التي يمثلها الربح.
ويتجلّى هذا الصراع في قانون القمح (Corn Laws)، الذي فرض رسوماً حمائية على استيراد الحبوب لصالح ملاك الأراضي. مما أدي إلى ارتفاع أسعار القمح من جهة (والريع تبعا) وإلى ارتفاع الأجور وبالتالي انخفاض الأرباح.
في مقالاته (1815) وكتابه (1817)، شن ريكاردو هجوماً فكرياً عنيفاً على هذه السياسة، معتبراً أنها تعيق تراكم رأس المال الصناعي وتخدم مصالح طبقة إقطاعية متقادمة. ودعا صراحة إلى إلغاء قانون القمح باعتباره عائقاً أمام تطور الرأسمالية الحديثة .(Boncoeur & Thouément, 2000) بهذا المعنى، لم يكن تحليله للتوزيع مجرد نموذج نظري، بل مرافعة سياسية لصالح البرجوازية الصناعية في معركتها التاريخية ضد الإقطاع.
إن جعل التوزيع محور الاقتصاد السياسي يُعتبر أحد أعظم إسهامات ريكاردو. فهو من أوائل من فهموا أن التحليل الاقتصادي لا ينفصل عن البنية الطبقية للمجتم.فالمسألة ليست مجرد أسعار أو إنتاج، بل اقتسام الثروة بين قوى اجتماعية متعارضة، وقد أثنى ماركس على هذه الصرامة، معتبراً ريكاردو "عبقري الاقتصاد البرجوازي الذي كشف التناقضات الداخلية للرأسمالية".(Marx, 1867/1976, p. 93) وفي الوقت نفسه، رأى كينز أن هيمنة ريكاردو جعلت الاقتصاد الكلاسيكي برمته يقرأ التوزيع والصراع الطبقي عبر عدسته.(Keynes, 1936, p. 32)

- **نظرية الريع عند ريكاردو: من الريع المطلق إلى الريع التفاضلي:** يُعتبر تحليل الريع إحدى أعظم المساهمات النظرية لدافيد ريكاردو في مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة. وإذا كان آدم سميث قد نظر إلى الريع باعتباره دخلاً مطلقاً يحصل عليه مالك الأرض بحكم احتكاره لمورد طبيعي محدود، فإن ريكاردو تجاوز هذه الرؤية السطحية وبلور صياغة أكثر عمقاً ودقة عُرفت بـ نظرية الريع التفاضلي.

ففي تصوّر سميث كما رأينا، يعد الريع دخلا يحصل عليه المالك مقابل مجرد ملكيته للأرض، بصرف النظر عن إنتاجيتها أو مردودها. فالريع في هذا المنظور اقتطاع غير مبرر من الثروة الاجتماعية يفرضه نظام الملكية العقارية، دون أن يقابله أي إسهام إنتاجي مباشر.
ريكاردو يقدم رؤية أكثر تركيباً، منطلقها أن الأراضي ليست متجانسة، فهناك أراضٍ خصبة عالية المردودية وأخرى أقل خصوبة. ومع تزايد الطلب على الغذاء بفعل النمو الديمغرافي، يضطر المنتجون إلى استغلال أراضٍ هامشية ذات إنتاجية أقل. في هذه الحالة:

- يتحدد سعر السوق على أساس تكلفة إنتاج وحدة الغذاء في الأرض الأقل خصوبة (الأرض الهامشية).
- لكن الأراضي الأكثر خصوبة تحقق إنتاجية أعلى بنفس التكاليف، وهو ما يولّد ريعاً تفاضلياً يعادل الفرق بين إنتاجيتها والإنتاجية الهامشية.

هذا التحليل صاغة ريكاردو : "إن الريع ينشأ دائماً من الاختلاف في خصوبة الأرض، ومن الحاجة إلى زراعة أراضٍ أقل جودة لتلبية الطلب".(Ricardo, 1817/1992, p. 71) بهذا المعنى، يصبح الريع ليس مجرد "دخل مطلق" بل نتيجة مباشرة لآلية السوق، وللتفاوت الطبيعي في جودة الموارد.
يعتبر صامويلسن (p. 47. 1990) أن صياغة ريكاردو للريع التفاضلي تمثل إحدى الركائز الأساسية لفهم الاقتصاد الزراعي والرأسمالي معاً. فهي تشرح: كيف يُعاد توزيع الدخل الوطني بفعل احتكار الموارد النادرة، وكيف يؤدي توسع

الطلب على الغذاء إلى انتقال الثروة من الصناعة إلى ملاك الأراضي، وكيف يصبح الريع عائقاً أمام تراكم رأس المال الصناعي.

لقد مكن هذا التحليل من تحويل مسألة الريع إلى أداة لفهم التناقض بين الإقطاع والبرجوازية، وهو ما يفسر هجوم ريكاردو على قانون القمح الذي اعتبره وسيلة لزيادة الريوع العقارية على حساب الأرباح.

ورغم أن ريكاردو صاغ نظريته في سياق الزراعة الإنجليزية، إلا أن مفهوم الريع التفاضلي اتسع لاحقاً ليشمل جميع الموارد النادرة ذات الإنتاجية المتفاوتة. ففي الاقتصاد المعاصر، يستعمل هذا التحليل لفهم الريع المنجمي :حيث يُستخرج المعدن أو الفحم أو الغاز من مناجم تتباين من حيث العمق أو جودة الخام، فيتحقق ريع تفاضلي لصالح المناجم الأكثر غنى وسهولة استغلال. نفس الأمر ينطبق على الريع البترولي، إذ يؤدي التفاوت بين الحقول (عمقها، جودة النفط، تكلفة الاستخراج) إلى نفس النتيجة، ليتحدد سعر السوق عند مستوى تكلفة الإنتاج في الحقول الأعلى تكلفة، فيما تحقق الحقول ذات الإنتاجية الأعلى ريعاً إضافياً.

هذه القابلية للتعميم جعلت من نظرية الريع التفاضلي أداة تحليلية شديدة الأهمية لفهم اقتصاديات الموارد الطبيعية، وما يترتب عنها من صراعات توزيعية بين الشركات، الدول، والمجتمعات.

بهذا تحولت نظرية الريع عند ريكاردو إلى أداة لفهم السلطة الاقتصادية والسياسية للموارد النادرة، مما يفسر استمرار حضورها في نقاشات الاقتصاد السياسي المعاصر، من أزمات الغذاء إلى "لعنة الموارد" في الدول النفطية.

- **قانون تناقص الغلة وحالة الركود عند ريكاردو:** يشكل قانون تناقص الغلة أحد الأعمدة الأساسية في بناء ريكاردو النظري، وهو المدخل لفهم تحليله التشاؤمي لمستقبل النظام الرأسمالي. فقد لاحظ ريكاردو أن الزراعة، في إنجلترا القرن التاسع عشر، تمثل القطاع الفاصل في تحديد الأسعار والأجور، بحكم أن الغذاء عنصر أساسي لإعادة إنتاج قوة العمل. ومع توسع الإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد بفعل النمو الديمغرافي، تضطر المجتمعات إلى استغلال أراضٍ أقل خصوبة. وهنا يظهر قانون تناقص الغلة :كل زيادة في العمل ورأس المال المضاف إلى الأرض تؤدي، بعد حد معين، إلى زيادة أصغر في الناتج .(Samuelson, 1990, p. 55)

يمكن تفسير آلية تناقص الغلة كما يلي: فالاقتصاد والمجتمع يبدأ باستغلال الأراضي الخصبة أولاً وتحقق بذلك مردوداً عالياً، لكن مع تزايد الطلب نتيجة النمو الديمغرافي، يُلجأ إلى أراضٍ أقل جودة، فتزداد كلفة الوحدة المنتجة، وترتفع أسعار الغذاء، وهو ما يرفع بدوره الأجور، ويؤدي بدوره إلى تآكل الأرباح التي تشكل المحرك الأساسي للتراكم الرأسمالي. هكذا يصبح توسع الزراعة، بدل أن يكون محفزاً للنمو، عاملاً يقوّض الربح ويحدّ من استدامة التراكم الصناعي.(Boncoeur & Thouément, 2000)

يرى ريكاردو أن المنطق الداخلي لهذا التطور يقود النظام الرأسمالي إلى حالة انسداد أو ركود (État stationnaire). ففي هذه المرحلة يتزايد الريع باطراد، مستحوذاً على جزء متنامٍ من الناتج الوطني، وترتفع الأجور، وتتكمش الأرباح تدريجياً حتى تصبح ضئيلة وغير قادرة على تحفيز الاستثمار.

بهذا التحليل، كما يلاحظ صامويلسن (1990. p. 58) يصبح التوزيع معضلة تاريخية: فكل توسع في الإنتاج الزراعي لصالح الريع يفتح الطريق نحو تجميد الدينامية الرأسمالية.

لقد اعتُبرت هذه الخلاصة تشاؤمية لأنها تنتهي إلى أن الرأسمالية تحمل في داخلها بذور جمودها: كلما توسعت لتلبية الطلب السكاني، كلما ارتفعت التكاليف الزراعية، وتضخم الريع، وتقلص الربح، فتوقف التراكم. وكما يشير بونكور وتوومان (p. 112.2000) فإن هذه الرؤية جعلت من ريكاردو "أول اقتصادي كلاسيكي يصوغ بوضوح حدوداً تاريخية للتوسع الرأسمالي."

إن القيمة التاريخية لهذه الرؤية تتجاوز عصرها، إذ مهدت الطريق لاحقاً لتحليلات ماركس حول أزمات الرأسمالية، وللنقاشات الحديثة حول حدود النمو واستدامة الموارد.

- **نظرية التجارة الخارجية عند ريكاردو:** كما رأينا، طرح آدم سميث مفهوم الميزة المطلقة باعتبارها الأساس الذي يجعل التجارة الدولية مفيدة لكل البلدان وللتجارة العالمية ككل، لكن ماذا لو كان بلد واحد يتمتع بميزة مطلقة في كل السلع؟ وفق منطق سميث، تغدو التجارة غير ذات جدوى في هذه الحالة، وهو ما يؤدي إلى انسداد نظري.

هنا جاء دافيد ريكاردو ليقدّم نظريته الثورية، معتبرا أنه حتى في هذه الحالة، يظل التبادل مفيداً للبلدين، شريطة النظر إلى التكاليف النسبية (comparatives) وليس المطلقة. (Ricardo, 1817/1992)) ولصياغة نموذجه، بنى ريكاردو على جملة من الفرضيات المبسطة:

- بلدان فقط يتبادلان سلعتين (مثال: إنجلترا–البرتغال).
- السلع نهائية الصنع هي وحدها محل التبادل، عوامل الانتاج لاتتحرك خارجياً.
- إنتاجية العمل ثابتة في كل قطاع داخل البلد.
- تكاليف الإنتاج تقاس بالعمل المبذول.
- لا تكاليف نقل ولا عوائق أمام التجارة.

هذه الفرضيات جعلت النموذج بسيطاً، لكنه مكّن من إبراز الفكرة الجوهرية هي التبادل القائم على المزايا النسبية.

تعني الميزة النسبية أن البلد يجب أن يتخصص في إنتاج السلع التي تكون تكلفة إنتاجها أقل نسبياً مقارنة بالسلع الأخرى، حتى لو كان يتفوق في إنتاج كل السلع. بمعنى آخر، يكفي أن تكون تكلفة الفرصة البديلة (opportunity cost)لإنتاج سلعة ما أقل في بلد مقارنة ببلد آخر، كي تكون له فيه ميزة نسبية.

ريكاردو يعتمد نفس مثال سميث الشهير بين إنجلترا والبرتغال:

البلد/السلعة	إنجلترا (ساعات عمل)	البرتغال (ساعات عمل)
قماش	**100**	**90**
نبيذ	**120**	**80**

في هذا المثال، يظهر أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، إذ تحتاج إلى وقت أقل لإنتاج كل وحدة مقارنة بإنجلترا.

❖ تحليل المزايا المطلقة بين البلدين:

النسيج: 90< 100 البرتغال له ميزة مطلقة في السلعتين
النبيذ: 80< 120

❖ تحليل المزايا النسبية بين البلدين:

النسيج: (تكلفة النسيج مقارنة بالنبيذ في كل بلد):

البرتغال 90/80= 1.125
إنجلترا: 120/100 = **0.83**

الميزة النسبية لصالح إنجلترا

النبيذ: (تكلفة النبيذ مقارنة بالنسيج في كل بلد)

البرتغال: 80/90= **0.888**
إنجلترا: 120/100= 1.2

الميزة النسبية لصالح البرتغال

ما هي المنافع الناتجة من التخصص الدولي على أساس المزايا المقارنة؟

الدولة/السلعة	انجلترا	البرتغال	المجموع
النسيج	100	90	190
النبيذ	120	80	200
قبل التخصص	220	170	390
الدولة/السلعة	انجلترا	البرتغال	المجموع
النسيج	2X100	–	160
النبيذ	–	2X80	200
بعد التخصص	200	160	360

نتيجة التخصص حسب التكاليف النسبية :

- تمنح البرتغال ميزة في انتاج النبيذ، الذي تتخصص في انتاجه وينجم عن ذلك مبادلة وحدة من النبيذ تكلفتها 80 س مقابل وحدة من المنسوجات تكلفتها 90 س (+10)،

- وتمنح إنجلترا ميزة في انتاج النسيج الذي تتخصص في انتاجه وينجم عن ذلك مبادلة وحدة من النسيج تكلفتها 100 س مقابل وحدة من النبيذ تكلفتها 120 س (+20)،
- توفر للإقتصاد العالمي 30 ساعة عمل (390−360= 30)

بالتالي، يتخصص كل بلد وفق ميزته النسبية: إنجلترا تنتج القماش وتصدره، والبرتغال تنتج النبيذ وتصدره، وكلاهما يربح من عملية التبادل. وهذا ما يؤكده ريكاردو" إنه من مصلحة إنجلترا أن تكرّس عملها لإنتاج القماش، ومن مصلحة البرتغال أن تكرّس عملها لإنتاج النبيذ، وأن يتبادلان منتجاتهما. وسيستفيد كلا البلدين من هذا التبادل، حتى لو كان أحدهما أكثر كفاءة في إنتاج السلعتين معاً".(Ricardo, 1817/1992, p. 133)

تُعتبر نظرية المزايا النسبية من أعظم إنجازات ريكاردو الفكرية وأكثرها تأثيراً. فقد حلّت الانسداد النظري الذي واجهه سميث، وجعلت من التجارة الحرة مبدأً عاماً صالحاً حتى في حالة التفوق المطلق. كما أرست أسس نظرية التجارة الدولية الحديثة التي بُني عليها لاحقاً نموذج هيكشر–أوهلين ونظريات التجارة الجديدة. كذلك أبرزت الطابع المتبادل للربح :التجارة ليست لعبة صفرية بل آلية لتحقيق مكاسب مشتركة.

لكن ورغم الطابع التجريدي والكوني لنظرية المزايا النسبية عند دافيد ريكاردو، فإنها لا يمكن فصلها عن السياق التاريخي والسياسي الذي صيغت فيه. فقد وُضعت هذه النظرية في مطلع القرن التاسع عشر، أي في ذروة هيمنة إنجلترا الصناعية والتجارية والمالية على الاقتصاد العالمي. وكانت البرجوازية الصناعية الصاعدة في إنجلترا تخوض صراعاً حاداً مع الإقطاع الزراعي ومصالح ملاك الأراضي، لاسيما حول قوانين القمح (Corn Laws) التي فرضت رسوماً حمائية على استيراد الحبوب، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء، وبالتالي ارتفاع الأجور النقدية وانخفاض الأرباح الصناعية. من هذا المنطلق، تصبح دعوة ريكاردو إلى التجارة الحرة أداة سياسية–اقتصادية في خدمة مصالح وطنية محددة:

- خفض أسعار الغذاء عبر استيراد الحبوب الأرخص من الخارج، وهو ما يؤدي إلى تقليص الأجور النقدية وتوسيع هامش الربح الصناعي.
- توسيع الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج الصناعي الإنجليزي، مما يعزز تراكم رأس المال المحلي.
- تعزيز موقع إنجلترا العالمي باعتبارها «مصنع العالم»، وتكريس تفوقها المالي والتجاري (Boncoeur & Thouément, 2000).

بهذا المعنى، فإن نظرية المزايا النسبية لا تعكس فقط رؤية علمية عامة حول منطق تقسيم العمل الدولي، بل أيضاً وطنية اقتصادية مقنّعة تعبر عن مصالح البرجوازية الصناعية الإنجليزية. وكما يشير دوستالر، (1999. p.146) فإن النظرية كانت "مرافعة فكرية لصالح حرية التجارة التي لم تكن مجرد مبدأ كوني، بل سياسة تخدم في المقام الأول إنجلترا المهيمنة".

إن القراءة النقدية لهذه النظرية تكشف عن ازدواجية أساسية : فمن جهة، تمثل إحدى الركائز الأكثر ثباتاً في علم الاقتصاد الحديث، ومن جهة أخرى، تكشف ارتباط الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بالبنية الاجتماعية–السياسية

لعصره، حيث يتحول العلم إلى أداة للدفاع عن مصالح طبقة اجتماعية هي البرجوازية الصناعية الصاعدة، وأمة مهيمنة هي إنجلترا.

من جانب آخر، ومن منظور معاصر، يلاحظ عدد من الاقتصاديين أن فرضيات ريكاردو، خاصة غياب تكاليف النقل وحرية انتقال رأس المال، لا تعكس تعقيدات الاقتصاد العالمي اليوم. كما أن كثير من المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال جوزيف ستيغليتز وداني رودريك وتشانغ، قد بينوا أن العولمة القائمة على حرية التجارة لا تحقق بالضرورة المصلحة العامة بسبب الاحتكارات وعدم تماثل المعلومات. ومع ذلك، يظل مبدأ المزايا النسبية إطاراً أساسياً لفهم منطق تقسيم العمل الدولي.

3. تقييم وتثمين فكر دافيد ريكاردو:

يُعتبر دافيد ريكاردو (1772–1823 (واحداً من أعمدة المدرسة الكلاسيكية الذين ساهموا في صياغة الاقتصاد السياسي كعلم قائم بذاته، وترك بصمات فكرية لا تزال حاضرة حتى اليوم. فقد قدّم إسهامات نظرية جوهرية في القيمة والتوزيع والريع والتجارة الخارجية، وأسّس ما يمكن وصفه بـ«اقتصاد الصراع الطبقي» من خلال مقاربته التوزيعية التي جعلت من الاقتصاد ميداناً لصراع المصالح بين العمال، وملاك الأراضي، والرأسماليين. ومن خلال نظريته في الريع التفاضلي، بلور فهماً عميقاً لكيفية تأثير ندرة الموارد على إعادة توزيع الدخل الوطني، في حين صاغ بـ المزايا النسبية الإطار النظري الأكثر صلابة الذي بُنيت عليه نظريات التجارة الدولية الحديثة (Ricardo, 1817/1992; Samuelson, 1990).

لقد عبّر ريكاردو أيضاً عن وعي مبكر بحدود الرأسمالية، عبر قانون تناقص الغلة وتحليله لحالة الركود (État stationnaire)، مسجلاً بذلك رؤية ديناميكية للاقتصاد لا ترى النمو مساراً خطياً بلا نهاية، بل عملية محكومة بالتناقضات الداخلية بين الريع والربح (Boncoeur & Thouément, 2000).

ورغم أن بعض مواقفه تبدو متجاوزة في عالم اليوم، فإن العديد من أفكاره لا تزال ذات راهنية: فنظرية المزايا النسبية ما زالت حجر الزاوية في نظريات التجارة الدولية، رغم تعديلات لاحقة لهيكشر وأولين وصامويلسن، ونظرية التجارة الجديدة عند كروغمان. كما أن تحليله في الريع التفاضلي أصبح أداة تحليلية لتفسير كل أشكال الريع الحديث، من الريع العقاري إلى الريع البترولي والريوع الرقمية.(Dostaler, 1999) كذلك، فإن تحذيره من تآكل الأرباح بفعل ارتفاع الريع يجد صداه في النقاشات المعاصرة حول اللامساواة ودور الاحتكارات. وأخيرا، فوعيه بحدود النمو وبتناقضات التوزيع يلتقي مع النقاشات البيئية والاقتصاد السياسي للموارد في القرن الحادي والعشرين.

لكن بالمقابل، انتقد اقتصاديون معاصرون، مثل ستيغليتز، صرامة فرضياته حول الأسواق التنافسية، معتبرين أن العالم الحقيقي تحكمه الاحتكارات وعدم تماثل المعلومات، ما يجعل فكرة التخصيص الأمثل عبر التجارة الحرة أمراً إشكالياً. كما أن كينز واقتصاديون آخرون اليوم، نبّهوا إلى أن الاعتماد على السوق وحده لا يضمن التوازن أو التشغيل الكامل ولا التوزيع الأمثل للمداخيل.

يمكن القول، على العموم، أن ريكاردو قدّم نموذجاً فريداً في العقلانية التحليلية: فهو لم يكتفِ بوصف الوقائع الاقتصادية، بل صاغ قوانين عامة ومترابطة تفسّر سير النظام الرأسمالي في أبعاده التوزيعية والديناميكية الداخلية والدولية. ورغم أن بعض نتائجه اتسمت بالتشاؤم (حالة الركود)، فإن ذلك يعكس عمق وصرامة منهجه.

إن القيمة التاريخية لفكره لا تكمن فقط في الحلول التي اقترحها، بل في الأسئلة التي صاغها :من يربح ومن يخسر في توزيع الثروة؟ كيف تؤثر ندرة الموارد على النمو؟ وهل التجارة الدولية عادلة في جوهرها أم تعكس علاقات قوة؟ هذه الأسئلة لا تزال في قلب النقاش الاقتصادي المعاصر.

مساهمات مالتوس وساي وميل في المدرسة الكلاسيكية

تُعد المدرسة الكلاسيكية حجر الأساس في تشكّل الاقتصاد السياسي كعلم مستقل، غير أن هذه المدرسة لم تكن كتلة فكرية متجانسة، بل فضاءً غنياً بالتنوع والاختلافات الداخلية. فبعد أن وضع آدم سميث ودافيد ريكاردو أسسها النظرية في ثروة الأمم (1776) ومبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة (1817)، جاء جيل ثانٍ من المفكرين ضمّ "توماس روبرت مالتوس"(Thomas Robert Malthus, 1766–1834)، وجان باتيست ساي (Jean–Baptiste Say, 1767–1832)، وجون ستيوارت ميل(John Stuart Mill, 1806–1873). هؤلاء ظهروا في سياق تاريخي بالغ الأهمية، تميز بـ توسع العلاقات الرأسمالية في أوروبا، واندلاع أزماتها الأولى المرتبطة بفيض الإنتاج والأزمات الاجتماعية التي فجّرتها التحولات الصناعية. ومن ثمّ فإن مساهماتهم الفكرية لا يمكن فهمها إلا بوصفها محاولات للتفسير أو التبرير أو التجاوز لهذه الأزمات التي أخذت تتكرر منذ عشرينيات القرن التاسع عشر(Samuelson, 1990).

ورغم أن مساهماتهم لم تبلغ مستوى العمق البنيوي لنظريات سميث وريكاردو، فإنها لعبت دوراً محورياً في توسيع دائرة النقاش وتوليد قضايا جديدة ستغذي الفكر الاقتصادي لعقود طويلة. فقد كانت العلاقة بين هؤلاء المفكرين وريكاردو خاصةً علاقة سجال ونقد متبادل. فقد دارت بينهما نقاشات حادة حول قضايا مركزية: فمالتوس رفض قانون المنافذ الذي تبناه ساي ووافق عليه ريكاردو، مؤكداً أنّ العرض لا يخلق دوماً طلبه وأنّ الأزمات ممكنة، وهو ما جعله أقرب إلى استباق التحليل الكينزي. كما خاض مالتوس مع ريكاردو نقاشاً واسعاً حول الريع الزراعي، حيث اعتبر مالتوس الريع دخلاً ضرورياً لتوازن الاقتصاد، بينما رآه ريكاردو عائقاً أمام تراكم الأرباح. هذه الجدالات الفكرية أظهرت أن الكلاسيكية لم تكن مجرد مدرسة متجانسة بل حواراً دائماً بين اتجاهات مختلفة، الأمر الذي منحها ثراءً نظرياً وفكرياً استثنائياً .(Dostaler, 1999; Samuelson, 1990)

وعليه، فإن مساهمات مالتوس وساي وميل، رغم كونها لم ترق إلى مستوى الابتكارات الكبرى لسميث وريكاردو، فـ ماركس وصفهم بالمروّجين (ou vulgarisateurs) لأفكار سميث وريكاردو(Marx, 1867/1976) ، معتبراً أنهم اكتفوا بتجميل الفكر الكلاسيكي دون أن يضيفوا قوانين تحليلية جديدة، إلا أنه لعبت دوراً محورياً في إغناء النقاش الكلاسيكي وإبراز حدوده، بل وتمهيد الطريق لاتجاهات فكرية لاحقة، من الكينزية إلى الليبرالية الجديدة.

توماس روبرت مالتوس(Thomas Robert Malthus, 1766–1834):

<u>المؤلف الأساسي</u>: بحث في مبادئ السكان(Essay on the Principle of Population (1798،

<u>الكلمات المفتاحية</u>: قانون السكان، الطلب الفعّال، أزمة فيض الانتاج، الريع

يُعتبر توماس روبرت مالتوس (Thomas Robert Malthus, 1766–1834) أحد أبرز المفكرين في الجيل الثاني من المدرسة الكلاسيكية، حيث تميزت إسهاماته بمحاولة تفسير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت بدايات الثورة الصناعية في إنجلترا.

وُلد مالتوس في عائلة مثقفة بإنجلترا، وتلقى تعليماً كلاسيكياً في جامعة كامبريدج حيث درس الرياضيات والفلسفة واللاهوت. التحق لاحقاً بالكنيسة الأنجليكانية ليصبح رجل دين، وهو ما منح كتاباته بعداً أخلاقياً واجتماعياً. في عام 1805 عُيّن أستاذاً للاقتصاد السياسي في كلية شركة الهند الشرقية، ليكون بذلك من أوائل من شغلوا كرسياً أكاديمياً مخصصاً لهذا العلم الناشئ. إلى جانب عمله الأكاديمي، مارس مالتوس نشاطاً واسعاً في الجمعيات العلمية البريطانية، وشارك في نقاشات فكرية مع أبرز الاقتصاديين المعاصرين له. وقد اشتهر أساساً بمؤلفه "مقالة حول مبدأ السكان" (1798)حيث طرح فكرته الشهيرة حول التفاوت بين نمو السكان والإنتاج الغذائي، وبعمله "مبادئ الاقتصاد السياسي" (1820)الذي جعله طرفاً رئيسياً في النقاشات الكلاسيكية حول التوزيع والريع والطلب. ورغم الطابع التشاؤمي لأفكاره، فإن أثره امتد إلى الفكر الاقتصادي الحديث، سواء عبر النقد أو التثمين.

- **قانون السكان وسياقه التاريخي:** في كتابه الشهير بحث في مبادئ السكان Essay on the Principle of Population (1798)، صاغ مالتوس قانونه المعروف بـ قانون السكان، والذي يقوم على فرضية التفاوت بين معدل نمو السكان وإنتاج الغذاء. فبينما يتزايد عدد السكان وفق متتالية هندسية (2، 4، 8، 16...)، لا يزداد الغذاء إلا وفق متتالية حسابية (2، 4، 6، 8...). وبحسب مالتوس، فإن هذه الفجوة البنيوية تجعل الفقر والجوع والأزمات ظواهر حتمية في المجتمع.

ارتبط هذا القانون بالظرف التاريخي الذي عاشه مالتوس، حيث كانت إنجلترا تعرف بدايات الأزمات الدورية لفيض الإنتاج واشتداد الأزمة الاجتماعية للطبقة العاملة. لقد حاول مالتوس أن يفسر هذه الظواهر من منظور ديمغرافي، معتبراً أن جذور الأزمة تكمن في الزيادة السكانية، لا في سوء توزيع الثروة والدخل وأثره على الدورة الاقتصادية. ومن هنا وُجهت إليه انتقادات عديدة، إذ اعتُبر تفسيره أحادي الجانب وتجاهلاً للبُعد البنيوي للتوزيع. (Samuelson, 1990; Boncoeur & Thouément, 2000) ورغم ذلك، فإن قانونه كان له وقع بالغ على الفكر الاقتصادي والاجتماعي، وامتد صداه إلى ما سمي لاحقاً بـ المالتوسية الجديدة، التي أعادت طرح العلاقة بين السكان والموارد في سياق النقاشات البيئية والطاقوية المعاصرة، خاصة مع تقرير حدود النمو لنادي روما. (Meadows et al. 1972)

▪ **النقاش مع ريكاردو حول الريع:** دخل مالتوس في جدال شهير مع دافيد ريكاردو حول طبيعة الريع الزراعي. ففي حين اعتبر ريكاردو أن الريع انعكاس لاختلاف خصوبة الأراضي وأنه يشكل عبئاً يقلّص الأرباح ويهدد تراكم رأس المال، رأى مالتوس أن الريع عنصر أساسي في الاقتصاد، لأنه يمثل دخلاً ضرورياً لدعم الطلب الكلي، خصوصاً من خلال استهلاك ملاك الأراضي. بالنسبة له، فإن تقليص الريع أو إلغاؤه قد يؤدي إلى تراجع الطلب وزيادة حدة الأزمات.

هذا الخلاف يعكس اختلافاً جذرياً في الرؤية: ريكاردو ركّز على التوزيع باعتباره ساحة صراع بين الطبقات (الأجر، الربح، الريع)، بينما اعتبر مالتوس أن الريع يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي عبر تحفيز الاستهلاك. وقد رأى ماركس أن هذا الموقف لم يكن إلا تعبيراً عن مصالح طبقة ملاك الأراضي، معتبراً أن مالتوس "حوّل الاقتصاد السياسي إلى أيديولوجيا مدافعة عن الريع".(Marx 1867/1976)

▪ **الموقف من قانون ساي والطلب الفعّال:** من أهم مساهمات مالتوس الفكرية موقفه الرافض لـ قانون المنافذ الذي صاغه جان باتيست ساي، والقائل إن "العرض يخلق دوماً طلبه المكافئ له". رفض مالتوس هذا الطرح مؤكداً أن الأزمات ممكنة بل متكررة، نتيجة قصور الاستهلاك أو نقص الطلب الفعّال. فقد اعتبر أن الأجور المنخفضة تحد من القدرة الشرائية للعمال، بينما الميل المرتفع للادخار لدى الطبقات الغنية لا يترجم دائماً إلى استثمارات منتجة، مما قد يؤدي إلى فائض عرض عام وأزمة ركود. وقد وجد هذا التحليل صداه في الفكر الحديث، حيث اعتبر جون مايناردِ كينز في النظرية العامة (1936) أن مالتوس كان "أول من أدرك الخطر الذي يمثله ضعف الطلب الفعّال"، ورأى فيه سلفاً مباشراً للنظرية الكينزية في تفسير الأزمات.

▪ **نقد وتثمين لمساهمات مالتوس:** أثارت أفكار مالتوس، منذ صدور مقالة حول مبدأ السكان، نقاشاً واسعاً وواجهت موجة من الانتقادات القوية، لكنها في الوقت ذاته حظيت بتقدير خاص لجرأتها وريادتها الفكرية. فمن زاوية أولى، وُجه إليه نقد شديد لكون قانون السكان الذي صاغه يقوم على فرضيات مبسطة ومتشائمة، إذ افترض أن النمو السكاني يتزايد بسرعة حتمية تفوق إمكانات الإنتاج الغذائي، متجاهلاً الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا والتقدم العلمي في رفع الإنتاجية الزراعية والصناعية. وبذلك، بدا تحليله ساكناً وغير قادر على استيعاب ديناميات الابتكار الاقتصادي والاجتماعي. كما اعتبره كارل ماركس تعبيراً أيديولوجياً عن مصالح طبقة ملاك الأراضي، حيث حمّل مسؤولية الفقر للزيادة السكانية بدل تحميلها لآليات الاستغلال البنيوي في النظام الرأسمالي (Marx, 1867/1976).

ومن زاوية ثانية، انتقد مفكرون معاصرون لمالتوس، وعلى رأسهم دافيد ريكاردو وجان باتيست ساي، تفسيراته للأزمات الاقتصادية. فبينما ركّز ساي على قانون المنافذ ونفى إمكانية حدوث فائض عام، واعتبر ريكاردو أن الأزمات مرتبطة أساساً بتوزيع الريع والأرباح، كان مالتوس يرى أن ضعف الطلب الفعّال يشكل جوهر المشكلة، وهو ما وضعه في مواجهة مباشرة مع زملائه الكلاسيكيين.

رغم الطابع التشاؤمي الذي طبع أطروحاته، فإن فكر مالتوس يظل إحدى المحطات الأساسية في تطور الاقتصاد السياسي. فقد كان أول من طرح بوضوح العلاقة الجدلية بين النمو الديموغرافي والموارد الطبيعية، مسلطاً الضوء على حدود قدرة الطبيعة على الاستجابة لمتطلبات الإنسان. صحيح أن التقدم التكنولوجي في الزراعة والصناعة قلّص

من حدّة "المصيدة المالتوسية" التي توقعها، لكن جوهر الإشكالية ظلّ قائماً: كيف يمكن ضمان توازن مستدام بين عدد السكان والموارد المتاحة؟ هذه المسألة أصبحت اليوم أكثر إلحاحاً في ظل النقاشات حول التغير المناخي، الأمن الغذائي واستنزاف الموارد الطبيعية .(Meadows et al., 1972; Dasgupta, 2021)

إلى جانب ذلك، فإن رفضه لقانون ساي وتأكيده على إمكانية حدوث فائض عام بسبب ضعف الطلب الفعّال مثّل منعطفاً مهماً. وقد أقرّ جون ماينارد كينز بأهمية هذه البصيرة في النظرية العامة (1936)، حين كتب":مالتوس كان على صواب، وريكاردو كان مخطئاً. لو أن الاقتصاديين قد استمعوا أكثر إلى مالتوس، لكان تطور علم الاقتصاد قد اتخذ مساراً مختلفاً"(Keynes, 1936 p. 32) هذا الاقتباس يُظهر أن مالتوس لم يكن مجرد مفكر ثانوي في المدرسة الكلاسيكية، بل كان ممهداً للتحليل الكلي الحديث الذي يضع الطلب والإنفاق في صميم تفسير الدورات الاقتصادية. وفي هذا السياق، يعتبر بعض الباحثين أن مالتوس كان بمثابة "كينزي قبل الأوان". (Hollander 1997) أما فيما يخصّ الريع، فإن اعتباره عنصراً يساهم في دعم الاستهلاك فتح نقاشاً حول أهمية إعادة توزيع الدخل في تحفيز النشاط الاقتصادي، وهو نقاش يجد صداه اليوم في الأبحاث حول دور السياسات التوزيعية في الحد من الركود المزمن.(Piketty, 2013)

وعلى المستوى المعاصر، فإن إرث مالتوس يتجدد في ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، سواء بالنسبة للأزمات البيئية، التي تذكرنا تحذيراته بأن الموارد الطبيعية ليست غير محدودة، وأن تجاوز قدرة التحمل البيئي قد يقود إلى أزمات كبرى. أو فيما يتعلق بالطلب الفعّال حيث يتجلى في النقاشات الحديثة حول "الركود المزمن secular) " (stagnation، حيث يصبح ضعف الطلب عائقاً أمام النمو.(Summers, 2014)

وبذلك، يمكن القول إن فكر مالتوس يمثل نموذجاً مزدوجاً: فهو من جهة يعكس حدود المقاربة الكلاسيكية حين تستند إلى فرضيات جامدة، لكنه من جهة أخرى يبرز كصوت سبّاق إلى طرح قضايا ما زالت تحتفظ براهنيتها، مثل العلاقة بين السكان والموارد، وإمكان حدوث أزمات بفعل ضعف الطلب. وهذا التناقض هو ما يجعل مالتوس شخصية فكرية لا غنى عن دراستها لفهم تشكل علم الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر.

جون بابتيست ساي (Jean-Baptiste Say, 1767-1832) وقانون المنافذ:

المؤلف الأساسي: كتاب في الاقتصاد السياسي (1803) Traité d'économie politique
الكلمات المفتاحية: قانون المنافذ، أزمة فيض الانتاج، الحجاب النقدي

وُلد ساي في ليون بفرنسا، وعمل في بداياته بالصحافة، ثم التحق بالإدارة العامة إبان الثورة الفرنسية. بعد فترة قصيرة، اتجه إلى مجال الأعمال حيث تولى إدارة مصنع للنسيج، وهو ما أكسبه خبرة مباشرة في النشاط الصناعي والتجاري. لاحقاً انتقل إلى المجال الأكاديمي، حيث تولى التدريس في المعهد الصناعي ثم في كوليج دو فرانس، في الكرسي المخصص للاقتصاد السياسي. جمع ساي في مساره بين العمل الصحفي والإداري والصناعي والتدريسي، وهو ما جعله أحد أبرز الوجوه التي ساهمت في ترسيخ الاقتصاد السياسي كعلم مستقل في فرنسا وأوروبا. وقد دوّن خبرته

النظرية في كتابه الشهير "موجز في الاقتصاد السياسي" (1803)، الذي صار مرجعاً رئيسياً في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، كما نشر لاحقاً "دروس كاملة في الاقتصاد السياسي التطبيقي" (1828–1829)، الذي كرّس مكانته كأستاذ وناشر للفكر الاقتصادي في أوروبا.

قدّم جان–باتيست ساي إسهامات فكرية متميزة أسهمت في إثراء البناء النظري للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، مكملاً بعض جوانب فكر سميث وريكاردو ومقدّماً إضافات ذات طابع أصيل. ويمكن تلخيص أبرز هذه الإسهامات الأساسية التالية:

- **القيمة والمنفعة:** خالف ساي مقاربة سميث وريكاردو التي ربطت القيمة بالعمل المتجسّد في السلعة، واعتبر أن جوهر القيمة يكمن في المنفعة التي يوفرها المنتج في إشباع حاجات الإنسان. وقد كتب في هذا الصدد: "الإنتاج ليس خلقاً للمادة، بل خلق للمنفعة".(Say, 1803/2006, p. 86) من هذا المنظور، يصبح الإنتاج عملية خلق منفعة جديدة وليس مجرد تحويل مادي للموارد. هذا التحليل الذي يربط القيمة بالمنفعة سيمهّد الطريق لاحقاً لتطور المدرسة الحدّية في نهاية القرن التاسع عشر، والتي جعلت من مفهوم المنفعة الركيزة المركزية في تفسير القيمة.

- **الخدمات الإنتاجية لعوامل الإنتاج:** انطلق ساي من تقسيم العوامل إلى العمل، الأرض، ورأس المال، لكنه قدّم فهماً مختلفاً يقوم على أن هذه العوامل لا تُنتج بذاتها وإنما تقدّم "خدمات إنتاجية". ويقابل هذه الخدمات مداخيل مرتبطة بها: الأجور بالنسبة للعمل، الريع بالنسبة للأرض، والفائدة أو الربح بالنسبة لرأس المال. وهو ما يوضحه بالقول: "عوامل الإنتاج هي العمل، رأس المال، والأرض. كل منها يقدم خدمة إنتاجية يحصل مقابلها على مكافأة".(Say, 1803/2006, p. 108) بهذا التصور، يكون التوزيع انعكاساً وظيفياً لمساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، في إطار توازن اقتصادي عام.

- **مفهوم المقاول (entrepreneur):** أبرز ساي دور شخصية المقاول، وهو عنصر لم يحظ بالاهتمام الكافي عند أسلافه، فالمقاول هو الذي يتولى تنظيم العوامل المختلفة، ويتحمل المخاطر، ويبتكر في عملية الإنتاج. وقد كتب ساي بهذا الشأن: "المقاول الصناعي يجمع وسائل الإنتاج، ويقدّم الأموال مقدّماً، ويتحمّل مخاطر المشروع" (Say, 1803/2006, p. 137). بهذا المعنى، يصبح المقاول هو الوسيط الديناميكي الذي يحوّل الموارد إلى سلع وخدمات قابلة للتبادل، وهو ما اعتُبر إرهاصاً مبكراً لنظرية الابتكار وريادة الأعمال عند شومبيتر.

إن هذه الإسهامات الثلاثة تعكس سعي ساي إلى بناء تصور أكثر شمولاً للاقتصاد، يجمع بين تحليل القيمة والإنتاج والتوزيع، ويؤكد في الوقت ذاته على الدينامية الاجتماعية والابتكارية التي يضطلع بها الفاعلون الاقتصاديون. وبهذا لا يقتصر فكره على كونه استكمالاً لفكر سميث، بل يقدم لبنات أساسية لفهم تطور الاقتصاد السياسي للقرن التاسع عشر وما بعده. (Boncoeur & Thouément, 2000; Dostaler, 2016; Samuelson, 1990; Say, 1803/2006)

▪ **قانون المنافذ :(Say's Law) المحتوى والدلالات:** يُعتبر قانون المنافذ (Loi des débouchés)الإسهام الأشهر لساي، وهو الركيزة التي خلدت اسمه في تاريخ الفكر الاقتصادي. فالقانون يقرر أن الإنتاج ذاته يولّد طلباً مساوياً له، أي أن كل عملية إنتاج تُنشئ دخلاً يفتح بدوره.

منافذ لتصريف السلع المنتَجة. وقد عبّر ساي عن ذلك بوضوح: "إن الإنتاج هو الذي يفتح المنافذ للمنتجات (Say, 1803/2006, p. 153). من هذا المنطلق، يستبعد ساي فكرة وجود فائض عام ودائم في الاقتصاد. فالأزمات التي قد تطرأ ليست إلا اختلالات جزئية أو ظرفية، قابلة للتصحيح عبر آلية الأسعار والفائدة، شرط أن تُترك قوى السوق حرة من دون تدخل معيق.

شكل يمثل قانون المنافذ (من تصميم المؤلف)

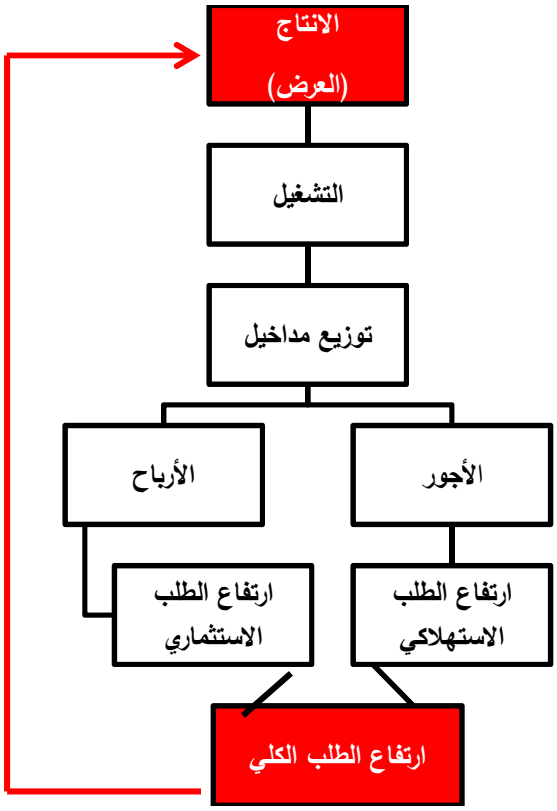

يحمل هذا القانون دلالات عميقة على عدة مستويات:

– **العرض محرك النمو:** يرى ساي أن التوسع في الإنتاج يخلق بالضرورة دخلاً جديداً يفتح منافذ لتصريف السلع المنتجة. وبالتالي فإن العرض، وليس الطلب، هو القوة الدافعة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **النقود وسيط لا غاية:** اعتبر ساي أن النقود لا تُعد ثروة في ذاتها، بل مجرد وسيط التبادل (حجاب نقدي). ومن ثم فإنها ليست مطلوبة لذاتها، ولا يمكن أن تكون سبباً دائماً للأزمات. وهو ما عبّر عنه بقوله: "المنتجات تتبادل مقابل منتجات؛ أما النقود فهي مجرد أداة للتداول".(Say, 1803/2006, p. 156.)

- **الاستهلاك والادخار:**بخلاف الرؤية التي قد توحي بوجود فجوة بين الادخار والإنفاق، يرى ساي أن كل دخل يُحوَّل في النهاية إلى استهلاك أو استثمار، أي إلى طلب على سلع وخدمات. فحتى الادخار لا يعني انقطاع الطلب، بل تحوّله إلى استثمار يمول الإنتاج اللاحق. وبذلك ينفي ساي إمكانية وجود "تسربات" دائمة من الدورة الاقتصادية تؤدي إلى فائض عام في السلع.

- **حرية الأسواق شرط للتوازن:**اعتبر ساي أن تدخل الدولة أو القيود على التجارة من شأنها تعطيل آلية التوازن الطبيعي، إذ أن الأزمات تنشأ من اختلالات قطاعية أو من عوامل خارجية، لا من آليات السوق ذاتها.

يعد النقاش الذي جرى بين ساي ومالتوس حدى المحطات التأسيسية في تطور الفكر الاقتصادي، إذ دار حول إمكانية حدوث أزمات فائض الانتاج. فقد أكد ساي ، من جهة، أن كل إنتاج يولّد دخلاً مساوياً له، وبالتالي "لا يمكن أن يوجد فائض عام لأن المنتجات تُبادل دائماً بمنتجات والادخار، في نظره، لا يمثل خطراً لأنه يتحول إلى استثمار يفتح منافذ جديدة للنمو. في المقابل، اعتبر مالتوس بأن فائض الإنتاج ممكن إذا لم يوجد طلب فعّال قادر على شراء السلع. فالادخار قد يتحول إلى اكتناز نقدي بدلاً من استثمار، مما يفضي إلى ركود طويل الأمد. وقد كتب: "لا يكفي أن يُنتج المجتمع؛ يجب أن يوجد طلب فعّال لتصريف الإنتاج".(Malthus, 1820/1986, p. 363)
هذا الجدل يمثّل إرهاصاً أولياً لفكرة الطلب الكلي التي سيعيد كينز صياغتها في النظرية العامة، إذ أن أزمة الكساد الكبير(وبعدها أزمة 2008 وما تلاه من أزمات متعددة) تؤكد راهنية أطروحة مالتوس حول ضعف الطلب الفعّال، بينما يظل منطق ساي صالحاً على المدى الطويل لتفسير النمو عبر التوسع في العرض والابتكار. وهكذا، فإن النقاش بينهما لا يمثل مجرد جدل كلاسيكي، بل لحظة تأسيسية للاقتصاد الكلي الحديث (Boncoeur & Thouément, 2000; Samuelson, 1990; Dostaler, 2016).

▪ **تثمين مساهمة جان–باتيست ساي في الفكر الاقتصادي:** تمثل إسهامات جان باتيست سايحدى المحطات الهامة في تطور الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ليس فقط لأنه أعاد صياغة أفكار سميث بل لأنه قدّم أُطراً تحليلية ستجد امتدادات عميقة في الفكر الاقتصادي اللاحق. ورغم النقد العنيف الذي تعرض له، فإن فكره يظلّ مرجعاً تأسيسياً لا يمكن تجاوزه.

أولاً: من منظور التحليل الحدّي والاقتصاد النيوكلاسيكي، يمكن النظر إلى ساي بوصفه أحد الممهدين لنقل النقاش حول القيمة من حقل "العمل" إلى حقل "المنفعة". ففكرته بأن القيمة تستند إلى المنفعة التي تشبع الحاجات الإنسانية، وإن بقيت في شكل بدائي، ستجد تطورها عند وليام ستانلي جيفونز، وكارل منجر، وليون والراس، الذين جعلوا من

المنفعة الحدّية الأساس النظري لعلم الاقتصاد الحديث. وهكذا يظهر أن ساي كان بمثابة جسر فكري بين الكلاسيك والنيوكلاسيك.(Dostaler, 2016))

ثانيا: إن إبراز ساي لدور المقاول (entrepreneur) كمحرك أساسي في الاقتصاد، يجعله أيضاً من أوائل من انتبهوا إلى ما سيطوره لاحقاً شومبيتر في القرن العشرين، مع التركيز على الابتكار والهدم الخلّاق. فتصوره للمقاول باعتباره فاعلاً يتولى تنظيم العوامل ويتحمل المخاطر، ينسجم مع ما نعيشه اليوم في اقتصاد المنصات الرقمية وريادة الأعمال التكنولوجية، حيث يقوم المقاول بخلق "منافذ" جديدة للنمو من خلال الابتكار.

ثالثا: إن قانون المنافذ، رغم ما تعرض له من نقد، خصوصاً من طرف كينز، يظلّ حجر زاوية في فهم الاقتصاد الليبرالي. فالتأكيد على أن العرض يحدد الطلب لا يزال قائماً في مدارس فكرية حديثة مثل اقتصاديات جانب العرض (supply-side economics)، التي ازدهرت مع السياسات النيوليبرالية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتبنت أطروحات قريبة من رؤية ساي، خصوصاً أن النمو في المدى الطويل لا تحدده سياسات الإنفاق وإنما توسع القدرة الإنتاجية. ورغم أن التجربة التاريخية أثبتت حدود هذه الرؤية في معالجة الأزمات الدورية، فإنها تظلّ مؤثرة في الخطاب الاقتصادي والسياسات العمومية اليوم.

رابعاً: من منظور التحولات العالمية الراهنة، فإن مساهمة ساي تكتسب راهنية جديدة. ففي ظل النقاشات المعاصرة حول الابتكار، الاقتصاد الرقمي، والانتقال الطاقوي، يعود الاهتمام بمسألة "فتح المنافذ" التي تحدث عنها ساي، ولكن في سياقات جديدة: كيف يمكن للإنتاجية والابتكار أن تفتح منافذ للنمو الشامل والمستدام؟ وكيف يمكن للنظام الاقتصادي أن يوازن بين العرض والطلب في ظل التحديات البيئية والاجتماعية؟ في هذا الصدد، يمكن القول إن فكر ساي، إذا ما أعيد قراءته، يسمح بفهم أهمية البنية المؤسسية والسياسات العامة في ضمان أن يتحول الادخار إلى استثمار منتج، لا إلى اكتناز أو مضاربة مالية، وهي قضايا تثيرها بقوة أزمات مثل أزمة 2008 أو التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-19.

خامساً: إن إعادة التقييم الحديث لساي تكشف أيضاً عن غنى فكره الجدلي،فالنقاشات التي خاضها مع ريكاردو ومالتوس، خصوصاً حول الأزمات والطلب الفعّال، ليست مجرد جدالات تاريخية، بل تُعتبر إرهاصات أولى للنقاشات التي ستشكل قلب الاقتصاد الكلي في القرن العشرين. ومن هنا فإن قيمة ساي لا تكمن فقط في صواب أو خطأ أفكاره، بل في إسهامه في فتح فضاء للنقاش العلمي حول التوازن الاقتصادي، النقود، الادخار، والطلب.
في المحصلة، يمكن القول إن ساي يمثّل لحظة تأسيسية في تاريخ الفكر الاقتصادي. فهو من جهة رسّخ المدرسة الكلاسيكية بمنحها صياغة منهجية واضحة، ومن جهة أخرى فتح آفاقاً ستجد امتدادها في الفكر الحدّي، في النظرية الشومبيترية، وفي اقتصاديات العرض. ورغم أن الواقع التاريخي كشف حدود قانون المنافذ، فإن التحديات العالمية الراهنة، من الأزمات الدورية إلى التحولات التكنولوجية والبيئية، تجعل من إعادة قراءة ساي ضرورة لفهم كيفية تفاعل قوى العرض والطلب ضمن أطر مؤسسية قادرة على ضمان التوازن بين النمو والعدالة والاستدامة.

جون ستيوارت ميل (1806-1873) John Stuart Mill:

المؤلف الأساسي: كتاب في الاقتصاد السياسي (1803) Traité d'économie politique
الكلمات المفتاحية: قانون المنافذ، أزمة فيض الانتاج، الحجاب النقدي

وُلد جون ستيوارت ميل في لندن في أسرة فكرية، كان والده جيمس ميل أحد أعلام الاقتصاد والسياسة، وأحد أخلص أتباع ريكاردو. تلقى ميل تعليماً صارماً منذ طفولته، إذ تعلّم اليونانية واللاتينية والرياضيات والاقتصاد وهو في سن مبكرة. التحق بصفوف موظفي شركة الهند الشرقية، حيث مارس العمل الإداري إلى جانب نشاطه الفكري. عُرف بكتاباته في الفلسفة والمنطق والسياسة، غير أن أهم مؤلفاته الاقتصادية هو كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي"(Principles of Political Economy, 1848) الذي اعتُبر تتويجاً للمدرسة الكلاسيكية، بل وذروتها ونهايتها في آن واحد.(Boncoeur & Thouément, 2000)

وقد مثّل ميل نقطة تحول في الفكر الاقتصادي: فهو من جهة تبنّى التحليلات الكلاسيكية لسميث وريكاردو في القيمة والتوزيع، ومن جهة أخرى تجاوزها عبر إدخال بعد اجتماعي وأخلاقي على الاقتصاد، مؤكداً أن هذا الأخير ليس علماً "طبيعياً" خالصاً بل علماً اجتماعياً يتفاعل مع السياسة والأخلاق. وهكذا سعى ميل إلى دمج الاقتصاد في الإطار الأوسع للفكر الاجتماعي والسياسي، مؤسساً لما يمكن اعتباره اللبنة الأولى لليبرالية الاجتماعية (Dostaler, 2016). وهو ما نحاول تبيانه فيما يلي:

- **القوانين الاقتصادية وقوانين التوزيع:** يُميز ميل بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع، فالأولى، في نظره، ذات طابع طبيعي وتخضع لقيود مادية موضوعية لا يمكن تغييرها (مثل قانون تناقص الغلة في الزراعة). أما الثانية، أي قوانين التوزيع، فهي "نتاج اجتماعي" قابل للتعديل عبر المؤسسات والسياسات. يقول ميل: "توزيع الثروة... يعتمد على قوانين وعادات المجتمع، فالقواعد الخاصة بالملكية هي نتيجة مؤسسات بشرية" (Mill, 1848/2004, Book II, Chapter 1). بهذا التصور، فتح ميل المجال لتدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت، وهو ما اعتُبر خرقاً لصرامة الرؤية الكلاسيكية الصِرفة التي كانت تميل إلى اعتبار التوزيع امتداداً للقوانين الطبيعية.

- **البعد الاجتماعي وتدخل الدولة:** تجلت مساهمته المميزة في ربط الاقتصاد بالبعد الاجتماعي. فقد دعا ميل إلى تدخل الدولة في مجالات محددة مثل التعليم الذي لا يعتبره مجرد سلعة بل خدمة عامة ضرورية لتحقيق الرفاه الاجتماعي، مؤكداً أن الدولة مسؤولة عن نشره. كما أكد على دور الدولة في تحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية ولم يرَ في السوق آلية كافية لتحقيق التوازن الاجتماعي، بل دعا إلى تدخل مؤسساتي للحد من الفقر وحماية الفئات الضعيفة. أخيرا اعتبر ميل أن التشريع الاقتصادي، أي القوانين والمؤسسات، هو قادر على تعديل مسار توزيع الثروة بما يخدم الصالح العام، وقد كتب في هذا المجال أن: "قيمة الإنسان تتناسب مع الأهداف التي يسعى إليها... فالاقتصاد السياسي لا ينفصل عن الفلسفة الاجتماعية".(Mill, 1848/2004, Introduction)

إلى جانب كل هذا، أولى ميل اهتماماً خاصاً لقضية الحرية الفردية، والتي طوّرها في كتابه الشهير On Liberty (1859)، رابطاً بين الاقتصاد والسياسة والأخلاق. كما قدم تحليلا معمقاً لمسألة الركود الاقتصادي، حيث ناقش

إمكانية "حالة السكون" (stationary state) لكنّه منحها بعداً إيجابياً، معتبراً أنها قد تتيح مجتمعاً أكثر عدلاً واستدامة.

- **تقييم وتثمين مساهمات ميل:** لقد كان ميل في نظر العديد من المفكرين آخر الكلاسيكيين وأول المحدثين في آن واحد. فكارل ماركس، رغم انتقاداته له، اعتبره من أبرز من حاولوا إعطاء الاقتصاد بعداً إنسانياً. أما جون مايناردِ كينز، فقد رأى في تمييزه بين قوانين الإنتاج والتوزيع خطوة أساسية نحو إدخال البعد الاجتماعي في الاقتصاد، ويذهب صامويلسن (1990) إلى أن ميل كان "الوجه الليبرالي الأرقّ للمدرسة الكلاسيكية" الذي فتح الطريق أمام دولة الرفاه الحديثة.

من منظور معاصر، تبدو أفكار ميل ذات صلة وثيقة بالنقاشات الراهنة حول العدالة الاجتماعية، والفوارق واللامساواة، والتعليم، والرفاه. ففي عالم يشهد تفاقم الفجوات الاجتماعية وتحديات بيئية كبرى، تستعيد أفكار ميل حول مرونة قوانين التوزيع وأهمية البعد الأخلاقي في الاقتصاد راهنيتها. بل إن تصوره لدور الدولة في التعليم والصحة والرفاه يجد امتداداته في النقاشات حول السياسات العمومية في القرن الحادي والعشرين.(Stiglitz, 2012)

خاتمة حول الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

يمثل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (من آدم سميث إلى جون ستيوارت ميل) المرحلة التأسيسية الأولى لعلم الاقتصاد السياسي، بما قدّمه من مفاهيم حول القيمة، التوزيع، الريع، الربح، والأزمات .غير أنّ القراءة التاريخية الدقيقة، المدعومة بمراجعات معاصرة، تكشف أن الكلاسيك لم يكونوا، كما صوّرتهم الأدبيات النيوليبرالية اللاحقة، دعاة ليبرالية مطلقة أو مؤمنين أعمى بقدرة السوق على تحقيق التوازن التلقائي.

لقد شغل دور الدولة، والبعد الاجتماعي، ومسألة توزيع الثروة حيّزاً مركزياً في فكرهم، فآدم سميث، رغم حديثه عن "اليد الخفية"، شدّد على وظائف الدولة في الدفاع والأمن والقضاء والبنية التحتية والتعليم، وريكاردو وضع التوزيع في قلب التحليل الاقتصادي، باعتباره انعكاساً لصراع بين الطبقات (الأجر، الربح، الريع)، أما مالتوس فقد كشف عن إمكانية ضعف الطلب الفعّال وما يترتب عليه من أزمات، بينما أكد ساي على المقاول والابتكار ودور الإنتاج في فتح المنافذ، وإن بقيت أطروحته مثار جدل، وأخيراً، فتح جون ستيوارت ميل الباب أمام البعد الاجتماعي والمؤسسي، مؤكداً أن قوانين التوزيع ليست طبيعية بل نتاجاً لمؤسسات بشرية قابلة للتعديل.

إنّ التهميش اللاحق لهذه الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية لم يكن نتاجاً لقصور علمي، بل لاعتبارات أيديولوجية، خصوصاً مع صعود النيوليبرالية التي أعادت قراءة الكلاسيك في اتجاه تبرير السوق الحر، مطمسة بذلك نزاعاتهم الحقيقية نحو معالجة قضايا العدالة الاجتماعية، توزيع الثروة، وأدوار الدولة. كما يبيّن دوستالر (2016) وصامويلسن (1990)، فإن الكلاسيك كانوا أكثر ثراءً وتعقيداً مما تسمح به القراءات الاختزالية، وهم بذلك وضعوا أسس النقاشات التي ستظل حاضرة حتى اليوم.

ولعل أفضل ما يلخص هذه الروح هو قول آدم سميث في ثروة الأمم: "**لا يمكن لمجتمع أن يكون مزدهراً وسعيداً إذا كان معظم أفراده فقراء وبائسين**". (سميث، 2005، الكتاب الأول، الفصل الثامن حول الأجور ص. 103) بهذا المعنى، فإن الفكر الكلاسيكي لم يكن مجرد تمجيد للسوق، بل بحث في التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويبقى السؤال مطروحاً حول ما سنراه في الجزء القادم من هذا العمل :هل سيكون الفكر النيوكلاسيكي امتداداً للفكر الليبرالي الكلاسيكي أم قطيعة معه؟ ذلك أنّ النيوكلاسيك سيظهرون في ظرف تاريخي مختلف تماماً عن الظرف الذي أفرز الكلاسيك: توسّع غير مسبوق للعلاقات الرأسمالية، اشتداد تناقضاتها الاجتماعية، وبروز بوادر الثورة الصناعية الثانية بما حملته من تطور في العلوم والتكنولوجيا. في هذا السياق، سيعاد تعريف موضوع ومنهج الاقتصاد، حيث سينتقل التحليل من الرؤية الكلية للعلاقات الطبقية والإنتاجية إلى مقاربة جزئية تضع السلوك الفردي والمنفعة الحدّية في صميم النظرية الاقتصادية. وفي القسم القادم، سنتناول هذه الأسئلة بالتحليل: إلى أي حدّ يمثل النيوكلاسيك استمراراً للإرث الكلاسيكي، وإلى أي مدى يشكّلون قطيعة معرفية تعكس تحولات أعمق في الرأسمالية الحديثة؟

IV. المدرسة النيوكلاسيكية والثورة الحدّية (1871–1929):

<u>الكلمات المفتاحية</u>: المستهلك، المنتج، التحليل الحدي، توازن السوق، اقتصاديات الحجم، المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، التوازن العام

مقدمة:

تُعد المدرسة النيوكلاسيكية(École néoclassique) ، التي ارتبطت بما سُمّي بـ الثورة الحدّية (Révolution marginaliste)، إحدى اللحظات المؤسسة في تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث. فقد ظهرت بين سبعينيات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع أعمال ويليام ستانلي جيفونز (1835–1882) William Stanley Jevons في إنجلترا، وكارل منجر (1840–1921) Carl Menger في النمسا، وليون فالراس (1834–1910) Léon Walras في لوزان، قبل أن يكرّسها ألفرد مارشال (1842–1924) Alfred Marshall في إنجلترا ضمن نسق نظري متكامل بكتابه Principles of Economics (1890).

أحدث هؤلاء المفكرون تحوّلاً عميقاً في موضوع ومنهج الاقتصاد: فبينما كان الكلاسيك يدرسون القيمة في إطار العمل والتوزيع بين الطبقات الاجتماعية، ركّز النيوكلاسيك على المنفعة الفردية، والاختيارات والسلوك الفردي "العقلاني" للمستهلكين والمنتجين، وآلية السوق باعتبارها المبدأ المنظم الأساسي للحياة الاقتصادية (Dellemotte, 2012; Defalvard, 2011).

أ. **الظرف التاريخي لظهور المدرسة:** لا يمكن فهم المدرسة النيوكلاسيكية دون استحضار السياق التاريخي الذي وُلدت فيه. فمن الجانب الاقتصاديبرزت المدرسة في مرحلة تميزت بترسخ الرأسمالية الصناعية وانتصار البرجوازية على بقايا البنى الإقطاعية. فقد شكّل إلغاء قوانين القمح في إنجلترا عام 1846 علامة فارقة أكدت صعود الرأسمال الصناعي والتجاري على حساب الريع العقاري، ورسّخت مبدأ التجارة الحرة كإطار عالمي جديد. كما اتسعت العلاقات الرأسمالية على المستوى الدولي، مدفوعة بالتوسع الاستعماري، وبالثورة في النقل (السكك الحديدية والسفن البخارية) والاتصالات (التلغراف)، ما جعل الاقتصاد أكثر ترابطاً وتداخلاً. كما برزت الشركات المساهمة الكبرى التي فصلت بين الملكية والتسيير، ووفرت إمكانات واسعة لتجميع رؤوس الأموال، بالتوازي مع صعود البنوك والبورصات التي منحت للأسواق المالية مكانة محورية في توجيه الاقتصاد.

غير أن هذا التوسع ترافق مع أزمات دورية حادة، أبرزها أزمة 1873–1896 التي دخلت التاريخ باسم الكساد الكبير، فقد شهدت هذه الفترة انخفاضاً طويل الأمد للأسعار، وتراجعاً لمعدلات الربح، وإفلاسات واسعة، وهو ما أثار تساؤلات حول حدود آلية السوق وقدرتها على تحقيق التوازن الذاتي.

في هذا المناخ، ومع انطلاق الثورة الصناعية الثانية القائمة على الكهرباء والكيمياء والميكانيك الدقيق، جاءت هذه المدرسة استجابةً لتحولات عميقة في البنية الرأسمالية، محاولةً أن تضع الاقتصاد في قالب علمي رياضي صارم، وفي الوقت ذاته أن تؤكد على المبادئ الليبرالية للسوق الحرة والتوازن الطبيعي.

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية كذلك، في سياق اجتماعي وسياسي بالغ الاضطراب. فقد كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة تعمق التناقضات الطبقية التي أفرزتها الثورة الصناعية، حيث تركزت الثروة بيد أقلية من الرأسماليين وأصحاب الشركات الكبرى، في حين عاشت الغالبية العمالية أوضاعاً اجتماعية صعبة اتسمت بانخفاض الأجور، وطول ساعات العمل، وانتشار الفقر في المدن الصناعية الجديدة. هذه الأوضاع المتردية غذّت صعود الحركات العمالية والنقابية، التي أخذت تطالب بظروف عمل أكثر إنسانية وبحق التنظيم السياسي. وقد تكللت هذه النضالات بإنشاء الأممية الأولى (1864)التي جمعت بين النقابيين والاشتراكيين، وبتصاعد نفوذ الأحزاب العمالية والاشتراكية في مختلف البلدان الأوروبية.

سياسيا ً، كان القرن التاسع عشر أيضاً قرن الثورات والتحولات الديمقراطية .فقد شهدت أوروبا موجات احتجاج كبرى مثل ثورات 1848 التي عمّت القارة ورفعت شعارات الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. كما أدت تجربة كومونة باريس (1871)إلى ترسيخ الوعي بأن الصراع بين العمل ورأس المال بات القضية المركزية للعصر الصناعي. في الوقت نفسه، برزت إصلاحات تدريجية في بعض الدول الأوروبية لمواجهة الضغط الاجتماعي، مثل تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية الأولى في ألمانيا بزعامة بسمارك.

في هذا السياق، جاءت النيوكلاسيكية لتعيد صياغة الاقتصاد بلغة جديدة تتسم بالحياد العلمي والتجريد الرياضي. لكنها في العمق ولدت وسط معارك اجتماعية وسياسية كبرى :بين البرجوازية الصناعية التي كانت تعزز هيمنتها، وبين طبقة عاملة آخذة في التنظيم والاحتجاج. ومن هنا يمكن فهم حرص النيوكلاسيك على إعادة الاقتصاد إلى مستوى "العلاقات الفردية" و"توازن السوق"، في وقت كان فيه النقاش الاجتماعي والسياسي يدور حول توزيع الثروة،

العدالة الاجتماعية، ودور الدولة في حماية الطبقات الهشة (Boncoeur & Thouément, 2000; Defalvard, 2011).

على المستوى الفكري، تزامن ظهور المدرسة النيوكلاسيكية مع هيمنة النموذج الفيزيائي–الميكانيكي في العلوم الطبيعية، الذي سعى إلى تفسير الظواهر بالقوانين العامة والثابتة. كما عرفت هذه المرحلة بروز الرياضيات التحليلية ونظرية التوازن، وهو ما ألهم الاقتصاديين الجدد للسعي نحو بناء اقتصاد "علمي" صرامته تضاهي صرامة الفيزياء، يقوم على التجريد والنمذجة الرياضية والبحث عن قوانين كلية تحكم السلوك الاقتصادي (Jacoud & Tourier, 2006. Gueutin, 2019). بهذا المعنى، جاءت النيوكلاسيكية ثمرةً لمناخ فكري علمي يؤمن بقدرة العقل والرياضيات على ضبط الظواهر الإنسانية والاقتصادية بالخصوص بنفس دقة الظواهر الطبيعية.

أما على المستوى الاقتصادي–الفكري، فقد برزت المدرسة في مواجهة هيمنة الفكر الكلاسيكي، وبالأخص أفكار ريكاردو الصارمة التي ركّزت على التوزيع بين الطبقات والصراع بين الريع والربح. إلى جانب ذلك، برز الفكر الاشتراكي–الماركسي الذي، منذ صدور البيان الشيوعي (1848) ورأس المال (1867)، قدّم قراءة جذرية للصراع الطبقي وآليات الاستغلال الرأسمالي، هذا الفكر شكّل ضغطاً فكرياً وسياسياً على البرجوازية الصناعية، ودفع بعض الاقتصاديين للبحث عن أدوات نظرية جديدة تركز على التوازن والاستقرار بدل الصراع. كما شهدت ألمانيا بروز فريدريك ليست 1846–1789)) والمدرسة التاريخية، التي رفضت الطابع الكوني للقوانين الاقتصادية الكلاسيكية ودافعت عن نهج وطني–حمائي، معارضةً لهيمنة إنجلترا الحرة–التبادل.

هكذا، نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في بيئة فكرية مشبعة بثلاثة مؤثرات كبرى:

- إرث الكلاسيك وما أثاره من جدل داخلي حول القيمة والتوزيع بين الطبقات الثلاث المشكلة للمجتمع الرأسمالي، وحول التجارة الحرة، والقوانين الاقتصادية.
- التحدي الماركسي والمدرسة التاريخية الألمانية اللذين انتقدا بشدة الطابع المجرّد أو الأيديولوجي للاقتصاد السياسي البريطاني.
- الروح العلمية والرياضية للقرن التاسع عشر، التي دفعت الاقتصاديين إلى السعي لجعل الاقتصاد علماً "دقيقاً" على شاكلة الفيزياء.

هذا التعدد جعل النيوكلاسيك يقدّمون أنفسهم كخيار بديل: تيار يظل وفياً لليبرالية الاقتصادية، لكنه يتسلح بأدوات علمية ورياضية جديدة تمنحه شرعية أكاديمية أقوى، ويعيد توجيه النقاش بعيداً عن الصراع الطبقي نحو توازن السوق والفرد المستهلك.

ب. النيوكلاسيك امتداد للفكر الليبرالي أو قطيعة مع الكلاسيك؟ على الرغم من الثورة المنهجية التي أحدثها النيوكلاسيك، فإنهم ظلوا امتداداً للتيار الليبرالي الذي وُلد مع الكلاسيك في مرحلة الرأسمالية الصناعية. فقد تقاسموا المبادئ الجوهرية التي ميّزت الليبرالية الكلاسيكية: المنهجية الفردية، السوق الحرة، الملكية الخاصة، التبادل الحر في

التجارة الدولية. بهذا المعنى، لم تكن النيوكلاسيكية قطيعة كاملة مع الكلاسيك، بل تجديداً ليبرالياً في موضوع القيمة ومنهج التحليل، يستجيب للتحولات الصناعية والاجتماعية للرأسمالية المتقدمة.
لكن، ما الذي جعل المدرسة النيوكلاسيكية تُوصف بأنها ثورة في علم الاقتصاد؟ الإجابة بسيطة: الأمر يتعلّق قبل كل شيء بانتقال جوهري في المقاربة الاقتصادية أو في معالجة الظواهر الاقتصادية، أي في موضوع علم الاقتصاد ومنهج وأدوات تحليله.
فقد جاءت المدرسة النيوكلاسيكية بثلاثة عناصر جديدة غيّرت مسار علم الاقتصاد:

أولاً، أعادت تعريف مفهوم القيمة بجعلها مرتبطة بـ المنفعة عوضاً عن ارتباطها بالعمل كما عند الكلاسيك.
ثانياً، نقلت التحليل من المستوى الكلي، أي من تحليل الظواهر الاقتصادية انطلاقا من تصرف المجتمع ككل والطبقات المشكّلة له والعلاقات الاجتماعية التي بينه، إلى مستوى الفرد، المنتج أو المستهلك، لتؤسس بذلك ما سيُعرف لاحقاً بالاقتصاد الجزئي.(microéconomie)
ثالثاً، اعتمدت الرياضيات والنمذجة كأداة مركزية، سواء في نظرية التوازن العام عند فالراس أو في أدوات التحليل الجزئي عند مارشال.

بهذا، مثّلت المدرسة النيوكلاسيكية ثورة فكرية حقيقية في موضوع الاقتصاد ومنهجه، لكنها في الوقت نفسه أعادت تثبيت دعائم الليبرالية في سياق تاريخي جديد، حيث توسعت الرأسمالية الصناعية واشتدت تناقضاتها. ومن هنا تنبثق الأسئلة التي سيتعين التعمق فيها لاحقاً: ما مدى أصالة هذه الثورة؟ هل كانت مجرد تطوير للأطروحات الكلاسيكية، أم بداية قطيعة فكرية؟ وكيف أعادت صياغة العلاقة بين السوق والدولة، وبين الاقتصاد والمجتمع؟

3. المدارس والمفكرين المؤسسين للمدرسة النيوكلاسيكية: انبثقت المدرسة النيوكلاسيكية في سبعينيات القرن التاسع عشر من تلاقي جهود فكرية متزامنة في ثلاث بيئات علمية مختلفة :مدرسة لوزان(سويسرا)، ومدرسة كمبريدج (انجلترا)، ومدرسة فيينا(النمسا).ورغم اختلاف السياقات، فإنها اشتركت جميعاً في الانخراط في ما سيُعرف لاحقاً بـ الثورة الحدّية، أي الانتقال من تعريف القيمة بالعمل إلى ربطها بالمنفعة والندرة.

أ. **مدرسة لوزان (École de Lausanne)**: ارتبطت أساساً بـ ليون والراس–1834 ,Léon Walras) 1910)الذي نشر مؤلفه المرجعي "عناصر الاقتصاد السياسي الخالص" Éléments d'économie politique pure سنة 1874، حيث صاغ نظرية التوازن العام Équilibre général)). لقدقدّم والراس تصوراً رياضياً شاملاً للعلاقات بين الأسواق عبر نظام من المعادلات، مبيناً أن الأسعار والكميات تتحدد بشكل متزامن في جميع الأسواق. أما فيلفريدو باريتو1923–1848 ,Vilfredo Pareto))فقد نشر"كتاب الاقتصاد السياسي" Manuale di economia politica سنة 1906، وقدم معيار الكفاءة الباريتية (Optimum de Pareto)، مبرزاً كيف يمكن تحقيق تخصيص فعال للموارد بغض النظر عن عدالة توزيعها.

ب. مدرسة كمبريدج (École de Cambridge)**:** يمثلها بالأساس ألفريد مارشال (Alfred Marshall, 1842–1924)، الذي نشر كتابه الأشهر "مبادئ الاقتصاد Principles of Economics" سنة 1890. يُعتبر مارشال واضع أسس الاقتصاد الجزئي (microéconomie) بصيغته الحديثة. فقد قدّم التوازن الجزئي كإطار لتحليل تفاعل العرض والطلب في سوق محدد، وأدخل أدوات جديدة مثل المرونة السعرية، إضافة إلى التمييز بين الأجل القصير والطويل. إلى جانب مارشال، ساهم آرثر سيسيل بيغو (Arthur Cecil Pigou, 1877–1959) ، مؤلف "اقتصاد الرفاه The Economics of Welfare (1920)"، في تطوير فرع جديد هو اقتصاد الرفاه (welfare economics)، موسعاً النقاش حول دور الدولة في معالجة الفوارق الاجتماعية عبر السياسات الضريبية.

ج. مدرسة فيينا (École de Vienne): قادها كارل منجر (Carl Menger, 1840–1921) بمؤلفه "مبادئ الاقتصاد" (Principles of Economics) الصادر سنة 1871. لقد ميّز منجر بين القيمة الذاتية والقيمة الموضوعية، وأسس لنظرية المنفعة الحدّية. تلاه يوجين فون بوم-باوفرك (Eugen von Böhm-Bawerk, 1851–1914) الذي نشر كتاب "رأس المال والفائدة" سنة (1884) Kapital und Kapitalzins، حيث طور نظرية رأس المال والفائدة وربط الفائدة بتفضيل الزمن(time preference) .كما ساهم فريدريش فون فيزر (Friedrich von Wieser, 1851–1926)بعمله "القيمة الطبيعيةDer natürliche Wert" الذي صدر سنة (1889)، حيث قدّم مفهوم تكلفة الفرصة (opportunity cost) الذي أصبح مركزياً في النظرية الاقتصادية.

– الجيل الثاني من النيوكلاسيك: امتد تأثير المدرسة النيوكلاسيكية عبر القرن العشرين من خلال جيل ثانٍ من المنظّرين الذين أعادوا صياغة الأسس الأولى في قوالب أكثر صرامة. نذكر من ضمنهم: جون هيكس (John Hicks, 1904–1989)وآر.جي.دي. ألين(R.G.D. Allen, 1906–1983)) اللذانقدّما عام 1934 مقالة عن منحنيات السواء، التي شكّلت إعادة صياغة نظرية الطلب بطريقة أكثر اتساقاً رياضياً. وبول صامويلسون (Paul Samuelson, 1915–2009)، الذي نشر سنة 1947 "أسس التحليل الاقتصادي" Foundations of Economic Analysis، حيث أدخل منهجية التوازن المقارن، وكان له دور محوري في تحويل الاقتصاد إلى علم ذي قاعدة رياضية متينة. وكذلك كينيث آرو (Kenneth Arrow, 1921–2017) وجيرار دوبرو (Gérard Debreu, 1921–2004)، اللذان قدّما في خمسينيات القرن العشرين الصياغة الرياضية الصارمة لنظرية التوازن العام (Theory of Value, 1959)، مكرسين الطموح النيوكلاسيكي في جعل الاقتصاد علماً دقيقاً شبيهاً بالفيزياء.
إذن، ليست النيوكلاسيكية ثمرة عقل فردي أو مدرسة وطنية واحدة، بل هي حصيلة ثلاث تجارب فكرية كبرى تلاقت في إعادة بناء الاقتصاد على أسس جديدة :المنفعة والندرة كجوهر القيمة، الفرد العقلاني كفاعل مركزي في الاقتصاد، والرياضيات كأداة تحليلية. هذا التعدد جعل منها مدرسة غنية بالتيارات الداخلية، لكنها متماسكة في إيمانها بالليبرالية الاقتصادية والسوق كآلية لإدارة الاقتصاد.

4. الثورة الحدية؟

غالبا ما تصف كتب الفكر الاقتصادي الانتاج الفكري الاقتصادي النيوكلاسيكي ب"الثورة الحدية" لتصف الثورة الفكرية الاقتصادية التي أحدثتها هذه المدرسة في مجالات ثلاث على الأقل:

أ. **نظرية القيمة المنفعة–الندرة:** تُعدّ مسألة القيمة أحد أهم المحاور التي شكّلت قلب التحليل الاقتصادي منذ نشأة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وصولاً إلى الثورة الحدّية. فإذا كان الكلاسيك قد بنوا رؤيتهم على أساس العمل باعتباره مصدر القيمة، فإن النيوكلاسيك قلبوا هذا التصور رأساً على عقب بجعل المنفعة والندرة أساس تحديد القيمة، وهو ما فتح الباب أمام إعادة صياغة الاقتصاد كعلم قائم على السلوك الفردي.

للتذكير، رأى آدم سميث أن العمل هو «الثمن الحقيقي لكل شيء... وهو الثمن الأصلي الذي دفع من أجل جميع الأشياء .(Smith, 1776/1991, p. 47) «أما دافيد ريكاردو فقد طوّر هذه الفكرة مؤكداً أن «القيمة التبادلية لأي سلعة تعتمد على كمية العمل الضروري لإنتاجها، لا على ندرتها أو منفعتها .(Ricardo, 1817/1971, p. 11) « وقد شكّلت هذه المقاربة ما سيُعرف لاحقاً بـ نظرية القيمة–العمل، التي بلغت ذروتها مع كارل ماركس في تحليله لفائض القيمة، حيث اعتبر أن القيمة تجسيد للعمل الاجتماعي، وأن الربح ما هو إلا استحواذ على فائض عمل العمال.

بالمقابل لهذا الموقف، طرح الحدّيون تصوّراً جديداً يقوم على أن القيمة ليست معطى موضوعياً مرتبطاً بالعمل، بل هي نتاج الحكم الفردي على المنفعة في ظل الندرة .كتب ويليام ستانلي جيفونزأن "القيمة تعتمد اعتماداً كلياً على المنفعة".(William Stanley Jevons 1871, p. 80) وذهب كارل منجر (Carl Menger) أبعد من ذلك حين اعتبر أن القيمة "ليست خاصية موضوعية في السلع، بل هي حكم يصدره الإنسان حول أهمية السيطرة على هذه السلع من أجل إشباع حاجاته" .(Menger, 1871/2007, p. 115) أما ليون والراس (Léon Walras) فقد دمج بين المنفعة والندرة، ورأى أن "القيمة التبادلية تحددها المنفعة النسبية في ظل الندرة". .(Walras, 1874/1952 p. 72)

رغم ما حملته الثورة الحدّية من تجديدٍ عميق في التحليل الاقتصادي، فإن نظرية القيمة القائمة على المنفعة والندرة لم تخلُ من نقائص منهجية وفلسفية، أثارت انتقادات واسعة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى اليوم.

أول هذه الانتقادات يتعلق بـ الطابع الذاتي للمنفعة. فقد نظر النيوكلاسيك إلى القيمة باعتبارها انعكاساً لتفضيلات الأفراد، أي حكماً بسيكولوجيا ذاتياً، لكن هذا النظرة تجعل القيمة غير قابلة للقياس الكمي الدقيق، ولا يمكن مقارنتها بين الأفراد. وقد لاحظ ج. جينيرو أن "القيمة الحدّية تعكس حكماً ذاتياً، لكن الاقتصاديين النيوكلاسيك عاملوها كما لو كانت حقيقة قابلة للقياس".(Généreux, 2014, p. 95.))

النقد الثاني يرتبط بـ الاختزال النفسي–الفردي، فإذا كان الكلاسيك ينظرون إلى القيمة في إطار اجتماعي مرتبط بالإنتاج والتوزيع (الأجر، الربح، الريع)، فإن النيوكلاسيك اختزلوا الظاهرة الاقتصادية في سلوك فرد عقلاني مجرد، متجاهلين البنية الطبقية والمؤسساتية التي كان يركز عليها ريكاردو أو ماركس. وقد كتب شومبيتر في كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادي" ما يلي: "الحدّيون نقلوا الاقتصاد من الأرضية الاجتماعية–التاريخية إلى فضاء نفساني–فردي". ((Schumpeter, 1954, p. 918

كما وُجّه نقد ثالث إلى إشكالية قياس هذه القيمة، فالنيوكلاسيك الأوائل (جيفونز، منجر، فالراس) افترضوا إمكانية قياس المنفعة بصورة كمية (cardinal utility)، لكن سرعان ما تبيّن أن هذا الافتراض غير واقعي، ليُستعاض عنه لاحقاً بمفهوم المنفعة الترتيبية (ordinal utility) عند كل من هيكس وألن في الثلاثينيات، وهو اعتراف ضمني بمحدودية الطرح الحدّي الأصلي.

وأخيراً، من منظور حديث، أبرز كل من جوزيف ستيغليتز وأمارتيا سن أن المنفعة ليست مؤشراً كافياً لقياس الرفاه أو العدالة الاجتماعية، فالأسواق قد تفشل في تحقيق الكفاءة بسبب الاحتكارات أو نقص المعلومات، وهو ما يجعل "اليد الخفية" أبعد ما تكون عن الكمال.(Stiglitz, 2002)

إجمالاً، ورغم القيمة العلمية لنظرية القيمة–المنفعة–الندرة في تطوير التحليل الاقتصادي الجزئي، فإنها تبقى نظرية محدودة الأفق، تنجح في تفسير السلوك الفردي المبسط، لكنها تُقصّر في تناول الأبعاد الاجتماعية والتاريخية الأعمق التي تحكم نشوء القيمة وتوزيعها في الاقتصاد الرأسمالي.

ب. المقاربة الجزئية للظواهر الاقتصادية وابتكار "الاقتصاد الجزئي": حد أهم التحولات المنهجية التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية هو الانتقال من المقاربة الكلية (macroéconomie) إلى المقاربة الجزئية (microéconomie).فبينما انطلق الكلاسيك – من سميث وريكاردو – في تفسير الظواهر الاقتصادية من المجتمع ككل ومن البنى الطبقية المكوّنة له (العمال، ملاك الأراضي، الرأسماليون)، فإن النيوكلاسيك اختاروا نقطة انطلاق مغايرة هي الفرد الاقتصادي باعتباره الوحدة الأساسية للتحليل.

في هذا الإطار، صاغ النيوكلاسيك مفهوم الرجل الاقتصادي العقلاني .(homo economicus) وهو كيان تجريدي يمثّل الفرد الذي يسعى دائماً إلى تعظيم مصلحته الخاصة في ظل قيود مفروضة عليه:

- **المستهلك:** يبحث عن تعظيم إشباعه (utilité) عبر اختيار مجموعة سلع تعطيه أكبر منفعة ممكنة في حدود دخله وأسعار السوق.
- **المنتج:** يسعى إلى تعظيم ربحه من خلال اختيار تركيبة عوامل الإنتاج التي تقلل التكاليف وتعظّم العوائد، في ظل القيود التكنولوجية المتاحة.

وفق هذا التصور، يصبح فهم سلوك المجتمع ممكناً عبر تحليل سلوك هذا الفرد الافتراضي؛ أي أن الظواهر الكلية (مثل تحديد الأسعار أو توزيع الموارد) ليست سوى تجميع لقرارات الأفراد. وكما يؤكد ج. جينيرو: "الاقتصاد الجزئي يفترض أن تحليل سلوك فرد واحد عقلاني يكفي لتعميم نتائجه على سلوك المجتمع بأكمله، لأن المجتمع ليس سوى مجموع الأفراد المتعاملين في السوق". (Généreux, 2014, p. 52)

هذا التحول المنهجي يعكس أيضاً استبعاد التحليل الطبقي الذي ميّز الاقتصاد الكلاسيكي. فريكاردو جعل من التوزيع بين الأجر والريع والربح جوهر الاقتصاد السياسي، بينما النيوكلاسيك يعتبرون أنه ليس هناك شيء اسمه مجتمع بل أفراد فقط. وهنا يتضح البعد الأيديولوجي: استبدال تحليل الصراعات الاجتماعية بتحليل تجريدي يركّز على توازن السوق كآلية لتحقيق الانسجام بين الأفراد(Defalvard, 2011) .

هذه المقاربة الجزئية للظواهر الاقتصادية، عرفت عدة انتقادات، سوف نركز على أهمها: أولها أنها تقوم على فرضية العقلانية المطلقة، التي تفترض قدرة الأفراد على حساب المنافع والتكاليف بدقة واختيار الحل الأمثل دائماً. وهو افتراض اعتبره Defalvard (2011) بناءً نظرياً أكثر منه وصفاً واقعياً للسلوك الاقتصادي، لأنه يتجاهل العوامل النفسية والاجتماعية والمؤسساتية التي تؤثر على قرارات الأفراد. ثانياً، إن اختزال المجتمع في أفراد مستقلين يغفل الطبيعة البنيوية للتفاوتات الاقتصادية. وكما يوضح صامويلسن، فإن "التخلي عن التحليل الطبقي جعل من الاقتصاد

النيوكلاسيكي علماً للأفراد أكثر منه علماً للمجتمع". (Samuelson, 1990, p. 64) وهذا ما جعل النقد الماركسي لاحقاً يصف النيوكلاسيك بأنهم أعادوا الاقتصاد إلى مجرد "علم للتبادل" بدل أن يكون علماً للإنتاج والتوزيع.
وأخيراً، فقد اعتُبر النموذج النيوكلاسيكي أداة قوية لفهم بعض السلوكات الجزئية (مثل تحديد الأسعار أو توازن العرض والطلب)، لكنه قاصر عن تفسير الأزمات الكبرى أو الظواهر الكلية مثل البطالة المزمنة أو الأزمات المالية، وهو ما فتح الطريق لاحقاً أمام مقاربات بديلة أبرزها النظرية الكينزية.

ج. **الاقتصاد علم الرياضيات والنمذجة؟** مع النيوكلاسيكية، انتقل منهج علم الاقتصاد إلى مرحلة جديدة من التجريد والنمذجة الرياضية. غالبية مراجع الفكر الاقتصادي تنسب لليون فالراس هذا التوجه لجعل من الرياضيات لغة الاقتصاد، مدعمين ذلك بما صاغه في كتابه الأساسي: "الاقتصاد السياسي المحض هو علم دقيق Exact على غرار الميكانيكا". (Walras, 1874/1952, p.71) هذا الموقف، بالنسبة لهم، يجسد رغبة فالراس في إضفاء صرامة مماثلة للعلوم الطبيعية على الاقتصاد، معتبرًا أن التوازن الاقتصادي يشبه توازن قوى ميكانيكي.
غير أن هذه القراءة لموقف فالراس هي جد مختزلة ولا تعكس تصوره لعلم الاقتصاد الذي هو أعمق بكثير، كما سنرى عندما نتناول أفكاره بالتفصيل. كما أن هذا الموقف لم يكن محل إجماع بين مؤسسي النيوكلاسيكية. فكارل منجر، مؤسس مدرسة فيينا، عارض المنهج الرياضي المفرط، مؤكداً أن الاقتصاد يجب أن يبقى علماً تأويلياً–نوعياً يقوم على المنطق و السببية (causalité) أكثر من اعتماده على الصيغ الرياضية. بالنسبة له، الأرقام لا تكفي لفهم الظواهر الاقتصادية لأنها نتاج أفعال بشرية مقصودة ومعقدة. ففي مقدمة كتابه الأساسيكتب: "القوانين الاقتصادية لا تُستنبط من حسابات رياضية جامدة، بل من تحليل العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية" (Menger, 1871/2007, p. 47).
أما ألفريد مارشال، ممثل مدرسة كمبريدج، فقد تبنى موقعاً وسطياً: استخدم الرياضيات لبناء أدوات تحليلية مثل التوازن الجزئي، المرونة، والتمييز بين الأجل القصير والطويل، لكنه حذّر من أن تتحول الرياضيات إلى غاية في ذاتها، إذ كتب في مقدمة كتابه: "الرياضيات أداة للشرح، وليست بديلاً عن الفهم الاقتصادي، لذلك يجب أن تُستخدم بحذر، وأن تُوضع في الحواشي لا في المتن".(Marshall, 1890/1920, p. xiii)
لكن ورغم مواقف مؤسسي المدرسة الكلاسيكية، ورغم هذه التحفظات، انتصر توجه فالراس "المختزل" مع مرور الزمن. فقد توسع استخدام النمذجة الرياضية والقياس الاقتصادي (économétrie) في القرن العشرين مع أعمال بارتو، هيكس، ساموبلسون وغيرهم، حتى أصبح الاقتصاد النيوكلاسيكي مرادفاً للتحليل الرياضي الصارم. هذا الانتصار جعل من الاقتصاد الحديث علماً أقرب إلى الهندسة الرياضية، حيث يُختزل السلوك الاقتصادي في دوال منفعة، دوال إنتاج، ومعادلات توازن.
لكن هذا المسار لم يسلم من النقد، سواء من خارج المدرسة أو من داخلها، فقد ركزت معظمها على: الطابع اللاإنساني للتجريد في العلوم الاجتماعية والانسانية، فالرياضيات تفترض قياس كل شيء، بما في ذلك "المنافع" و"الإشباع"، وهي مفاهيم نفسية–اجتماعية يصعب قياسها بدقة. وكما أشار جينيرو: "اختزال السلوك الاقتصادي في دالة منفعة عددية هو تبسيط مفرط يبتعد عن الواقع الاجتماعي".(Généreux, 2014, p. 118) كما ركزت على استحالة تطبيق الصرامة الفيزيائية: على الاقتصاد كعلم اجتماعي، يدرس سلوك أفراد ومؤسسات تتأثر بالثقافة

والسياسة والأخلاق. لذلك، لا يمكن للقوانين الاقتصادية أن تكون "دقيقة" وثابتة كما في الفيزياء أو الكيمياء ((Defalvard, 2011).

لقد اعتبرت معظم الانتقادات كذلك أن القوانين الاقتصادية نسبية وليست مطلقة، فبخلاف القوانين الطبيعية، التي تعمل بشكل حتمي، فإن القوانين الاقتصادية تعبر عن ميل أو اتجاه عام، يخضع للتغير بفعل المؤسسات والسياسات. وهذا ما أكده شومبيتر حين قال: "الاقتصاد ليس علماً طبيعياً، بل علماً اجتماعياً، والقوانين فيه تاريخية وظرفية" (Schumpeter, 1954/1983, p. 62).

خلصت هذه الانتقادات إلى أن الرياضيات وأدوات الحساب الأخرى والإحصاء والنمذجة ما هي إلا أدوات بيد النظرية الاقتصادية، وليست بديلاً عنها. فعندما تصبح الصيغ الرياضية هدفاً في ذاتها، ينفصل الاقتصاد عن واقعه الاجتماعي، ويتحول إلى بناء مجرد يفقد معناه.

كخلاصة لهذا الجزء من العمل حول الثورة الحدية، يمكن القول أن هذه الأخيرة مثّلت منعطفاً حاسماً في تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ أعادت صياغة مفهوم القيمة بالانتقال من العمل عند الكلاسيك إلى المنفعة والندرة عند النيوكلاسيك، وغيّرت منهج تحليل الظواهر الاقتصادية من المقاربة الكلّية إلى المقاربة الجزئية التي تتمحور حول الفرد العقلاني (homo economicus). كما أدخلت الرياضيات والنمذجة إلى قلب النظرية الاقتصادية، خاصة الجيل الثاني من أصحاب المدرسة، لتأكيد الطموح في جعل الاقتصاد علماً "دقيقاً"، لكن هذا التحول لم يخلُ من حدود منهجية. فقد وُجهت انتقادات للطابع الذاتي للمنفعة، لاختزال الاقتصاد في سلوك فردي مجرّد، وللاعتقاد بإمكانية قياس الإشباع كمياً. كما أثار التوجه الرياضي المفرط جدلاً حول طبيعة الاقتصاد: هل هو علم اجتماعي–تاريخي أم علم رياضي محض؟ إذا رغم ما منحته الثورة الحدّية من أدوات تحليلية قوية، فإنها أضعفت البعد الاجتماعي والمؤسساتي الذي ميّز الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وبذلك، يمكن القول إن النيوكلاسيك دشّنوا عصراً جديداً للاقتصاد، لكنه عصر يثير أسئلة دائمة حول حدود العلم الاقتصادي في تفسير الظواهر الاقتصادية بين المقاربة الجزئية والمقاربة الكلية.

5. عرض مختصر للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:

كما رأينا سابقا، افترض النيوكلاسيك أن الاقتصاد ليس سوى تجميعٍ (agrégation) لتصرفات الأفراد، وأن هذا التجميع يتم بطريقة منسجمة تؤدي إلى التوازن التلقائي للسوق.(Généreux, 2014)

ينطلق هذا التصور من فرضية جوهرية هي العقلانية الاقتصادية، فالمستهلك يسعى إلى تعظيم إشباعه (utilité) في حدود دخله وأسعار السوق، بينما يسعى المنتج إلى تعظيم ربحه في حدود تكاليف الإنتاج والتكنولوجيا المتاحة. وبهذا يصبح المجتمع، في نظرهم، مجرد تجميع لاختيارات فردية عقلانية. وكما يوضح صامويلسن، فإن "النموذج النيوكلاسيكي يفترض أن كل فرد يقوم بالمفاضلة بين البدائل المتاحة له لتحقيق أقصى منفعة أو ربح ممكن". ((Samuelson, 1990, p. 64

يتأسس هذا التصور أيضًا على فكرة اقتصاد السوق التنافسي، حيث يؤدي تفاعل العرض والطلب إلى تحديد الأسعار والكميات. ولكي تعمل هذه الآلية بكفاءة، شدد النيوكلاسيك على شروط المنافسة الكاملة: تعددية المتعاملين (atomicité du marché)، تجانس المنتجات، حرية الدخول والخروج من السوق، وشفافية المعلومات. وفي ظل هذه الشروط، يصبح السعر أمثل مؤشر لتخصيص الموارد.

إضافة إلى ذلك، اعتمد النيوكلاسيك منهجًا تحليليًا جديدًا هو التحليل على الهامش(Analyse à la marge) (فالتوازن لا يتحقق إلا عندما تكون المنفعة الحدّية (utilité marginale) للمستهلك مساوية للسعر الذي يدفعه، وحين تكون الإنتاجية الحدّية (productivité marginale) لعامل الإنتاج مساوية للأجر أو العائد الذي يحصل عليه. ولهذا السبب سُمّيت المدرسة أيضًا بـ المدرسة الحدّية marginaliste.

سنتناول فيما يلي باختصار، كل من نظرية المستهلك ونظرية طلب، ثم نظرية المنتج ونظرية العرض:

أ. **نظرية المستهلك ونظرية الطلب:** ترتكز نظرية المستهلك في التحليل النيوكلاسيكي على فرضية العقلانية، التي تُترجم عبر ثلاثة مبادئ :اللاتشبع حيث يسعى المستهلك إلى زيادة استهلاكه متى استطاع، والاختيار الفريد الذي يفرض قدرة الفرد على تحديد تفضيله بين بدائل مختلفة دون حياد مطلق، وانتقالية الاختيارات التي تضمن اتساق التفضيلات عبر بدائل متعددة.

انطلاقًا من هذه الفرضيات يُبنى مفهوم **دالة المنفعة،** التي تعكس سلم تفضيلات الفرد وتمنح لكل سلة استهلاكية مستوى محددًا من الإشباع. وتستند هذه الدالة إلى ثلاث مسلّمات: تعبيرها عن درجة الإشباع، تعريفها في فترة زمنية محددة، وافتراض استمراريتها وقابليتها للتجزئة. ويتفرع عنها التمييز بين **المنفعة الكلية،** أي مجموع الإشباع من كمية معينة من سلعة ما، و**المنفعة الحدّية،** أي الإشباع الناتج عن وحدة إضافية. وقد صاغ النيوكلاسيك **قانون تناقص المنفعة الحدّية،** الذي يفسر توزيع الموارد الاستهلاكية وتحديد الطلب.

ساهمت هذه النظرية أيضًا في حل مفارقة القيمة (الماء والماس)، مبيّنة أن الأسعار لا تحددها المنفعة الكلية بل المنفعة الحدّية، ما يفسر ارتفاع قيمة السلع النادرة رغم ضعف نفعها الإجمالي. غير أن الطابع الكاردينالي للمنفعة شكّل حدًّا إبستمولوجيًا، إذ لا يستطيع الأفراد قياس المنفعة كميًا بدقة، بل يكتفون بترتيب البدائل. وقد أدى هذا إلى بروز المقاربة الترتيبية (Ordinaliste) المعتمدة على **منحنيات السواء،** التي تمثل جميع السلات التي تمنح نفس الإشباع.

يرتبط تحليل هذه المنحنيات بمفهوم **المعدل الحدي للإحلال**(TMS) ، أي كمية السلعة الثانية التي يضحي بها الفرد للحصول على وحدة إضافية من الأولى مع ثبات إشباعه. وتظل هذه الاختيارات مقيدة بـ **قيد الميزانية،** الذي يحدد مجموع البدائل الممكنة وفق الدخل والأسعار. ويتحقق توازن المستهلك عندما يتساوى TMS مع نسبة الأسعار، أي عند نقطة المماس بين خط الميزانية ومنحنى السواء.

عند تغير الأسعار، يظهر أثر الاستبدال الذي يدفع المستهلك نحو السلعة الأرخص نسبيًا، وأثر الدخل الذي يغير القوة الشرائية ويؤثر في مستوى الاستهلاك. ومن خلال هذه التحليلات تُشتق **دالة الطلب** التي تربط بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة، ويُضاف إليها مفهوم مرونة الطلب، الذي يقيس حساسية الكمية المستهلكة تجاه تغيرات الأسعار.

بهذا، تقدم نظرية المستهلك النيوكلاسيكية إطارًا مترابطًا يفسر سلوك الأفراد، ويتيح الانتقال من التفضيلات الفردية إلى آليات تحديد الطلب في السوق.

ب. محدودية نظرية المستهلك ونظرية الطلب التقليدية: تُعَدّ نظرية المستهلك التقليدية في الاقتصاد النيوكلاسيكي إطارًا تحليليًا مهمًا، غير أنّها تواجه عدة قيود إبستمولوجية وتفسيرية. أول هذه القيود هو افتراض استقرار التفضيلات، إذ اعتبرت أنّ أذواق المستهلكين معطيات خارجية وثابتة لا تدخل في تفسير سلوك الطلب. غير أنّ التحولات السريعة في أنماط الاستهلاك التي يعرفها العالم حاليا تكشف عن محدودية هذا الافتراض، حيث لا يمكن تفسير تغيّر البنية الاستهلاكية بمجرد تغيرات الأسعار أو الدخول.(Samuelson & Nordhaus, 2005)) كما أنّ النظرية التقليدية تعجز عن تفسير الاختيارات غير السوقية التي تتجاوز البعد الاقتصادي المباشر، مثل قرار الإنجاب أو تحديد حجم الأسرة. فهذه القرارات تتأثر بعوامل ثقافية واجتماعية ودينية ومؤسساتية، ولا يمكن ردّها ببساطة إلى متغيري الدخل والأسعار.(Généreux, 2002))

من ناحية أخرى، تَغْفُل النظرية التقليدية عن التمييز بين السلع والحاجات، فهي تفترض أن المستهلك يسعى لإشباع حاجات مرتبطة مباشرة بالسلع (حاجة إلى الطماطم، حاجة إلى السيارة...)، بينما الواقع يكشف أنّ المستهلك يسعى لإشباع حاجات أكثر عمومية (الغذاء، التنقل، الإعلام...) يمكن تحقيقها عبر سلع وخدمات متنوعة. هذا التمييز يتيح التوفيق بين استقرار الحاجات الأساسية وتغير أنماط الاستهلاك تبعًا للبدائل المتاحة (Samuelson & Nordhaus, 2005).

انطلاقا من هذا النقد، طوّرت النظرية الجديدة للمستهلك التحليل بدمج بعدين إضافيين:

- تكلفة الزمن: حيث يُعَدّ الوقت موردًا نادرًا مثل السلع، واستخدامه ينطوي على تكلفة فرصة بديلة. (coût d'opportunité)، فالسلع والخدمات لا تُستهلك فقط بموارد مالية، بل أيضًا عبر الوقت اللازم لاستخدامها (Becker, 1965).
- دور رأس المال البشري: أي المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها الأفراد وتجعلهم قادرين بدرجات متفاوتة على تحويل السلع والخدمات إلى إشباعات فعلية. فالفوارق في الاستهلاك لا تعكس فقط اختلاف الأذواق بل أيضًا تفاوت القدرات المكتسبة عبر التعليم والتجربة.(Becker, 1976)

إنّ إدماج هذه الأبعاد يمكّن من تفسير أوسع وأكثر واقعية للسلوك الاستهلاكي، بما يتجاوز ثنائية الدخل والأسعار التي ركزت عليها المقاربة النيوكلاسيكية التقليدية.

ج. نظرية المنتج ونظرية العرض: يعتبر المنتِج أو المؤسسة الفاعل المحوري في تحليل الانتاج و العرض. وفي التحليل النيوكلاسيكي، تُعرّف المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تهدف إلى تعظيم الربح عبر الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في ظل شروط المنافسة الكاملة، حيث تُعطى الأسعار من السوق. أما العرض، فهو مجموع الكميات من السلع والخدمات التي يكون المنتجون مستعدين وقادرين على توفيرها عند مستويات مختلفة من الأسعار وفي فترة زمنية معينة.(Samuelson & Nordhaus, 2005))

ويقوم النشاط الإنتاجي، حسب النيوكلاسيك، على دمج عوامل الإنتاج :العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم. ويكتسي رأس المال عندهم أهمية خاصة لكونه يمثل الأصول المادية (الآلات، المباني، المعدات)، والمالية، والتكنولوجية التي تتيح توسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين إنتاجية بقية العوامل. كما يُنظر إليه كعنصر ديناميكي يتراكم مع الزمن ويُعدّ محركًا أساسيا للنمو الاقتصادي.(Généreux, 2002)

تحليل الانتاج عند النيوكلاسيك يكون في المديين القصير والطويل: ففي المدى القصير، تُعتبر بعض عوامل الإنتاج ثابتة (مثل رأس المال)، بينما يمكن تعديل عوامل أخرى (كالعمل). وتصف دالة الإنتاج العلاقة بين الكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج وحجم الناتج المحقق. ويحتل مفهوم **الإنتاجية** (Productivité) مكانة مركزية في التحليل النيوكلاسيكي، إذ يعكس كفاءة استخدام الموارد في توليد الناتج. وتُميز هذه النظرية بين ثلاثة أشكال أساسية للإنتاجية:

- الإنتاجية الكلية :(PT) وهي إجمالي الناتج المحقق من استخدام كمية معينة من عامل محدد. تعكس هذه الإنتاجية قدرة المؤسسة على تحويل الموارد إلى مخرجات ملموسة.
- الإنتاجية المتوسطة :(PM) وهي متوسط الناتج الذي تحققه كل وحدة من العامل المستخدم، وتُحسب بقسمة الإنتاج الكلي على عدد الوحدات المستعملة من ذلك العامل. تكشف هذه الإنتاجية عن المردودية العامة لكل وحدة من المورد.
- الإنتاجية الحدية :(Pm) وهي مقدار الزيادة في الناتج الكلي الناتجة عن إضافة وحدة إضافية من أحد عوامل الإنتاج مع ثبات العوامل الأخرى. تُعتبر الإنتاجية الحدية المعيار الحاسم في اتخاذ القرار الإنتاجي، حيث تستمر المؤسسة في توظيف العامل طالما أن مساهمة الوحدة الأخيرة تفوق تكلفتها.

ويقود هذا التحليل إلى صياغة **قانون تناقص الغلة أو قانون الإنتاجية الحدية المتناقصة**، الذي ينص على أن إضافة وحدات متتالية من عامل إنتاج معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، تؤدي تدريجيًا إلى انخفاض المردودية الإضافية لكل وحدة جديدة. ويوضح هذا القانون أن التوسع في الإنتاج في المدى القصير يواجه حدودًا تقنية واقتصادية.(Varian, 2006)

أما في المدى الطويل، تصبح جميع عوامل الإنتاج قابلة للتغيير. ويُستخدم في هذا السياق مفهوم **منحنيات التساوي الكمي**(Isoquants)، التي تمثل كل التركيبات الممكنة من عوامل الإنتاج القادرة على تحقيق مستوى ثابت من الناتج. ويقابلها **خط التساوي في التكاليف**(Isocost)، الذي يعكس جميع التركيبات الممكنة التي يمكن الحصول عليها ضمن ميزانية محددة.

يتحقق التوازن الإنتاجي عندما يكون منحنى Isoquant مماسًا لخط Isocost، أي عندما يتساوى **معدل الإحلال التقني الحدي** (TMST) مع نسبة أسعار عوامل الإنتاج. هذا الوضع يعكس الجمع بين القيد التكنولوجي الذي يحدده شكل دالة الإنتاج، والقيد المالي الذي تمثله الميزانية المتاحة.

من أبرز نتائج تحليل المدى الطويل، ظهور اقتصاديات الحجم(Économies d'échelle) ، أي انخفاض التكاليف المتوسطة مع توسع حجم الإنتاج. وتُعزى هذه الوفورات إلى:

- وفورات تقنية نتيجة استخدام معدات أكثر كفاءة على نطاق واسع.
- وفورات تنظيمية بفضل التخصص وتقسيم العمل وتحسين هياكل الإدارة.
- وفورات مالية وتجارية ناتجة عن تحسين شروط التمويل والتوريد وزيادة القوة التفاوضية.

لكن هذه الوفورات ليست لانهائية، إذ إن تجاوز مستوى معين من التوسع قد يقود إلى **لا اقتصاديات الحجم (Déséconomies d'échelle)**بسبب التعقيد الإداري وصعوبات التنسيق، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف المتوسطة.

كما يرتبط تحليل الإنتاج، عند النيوكلاسيك، ارتباطًا وثيقًا بدراسة التكاليف، ففي المدى القصير، تنقسم التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة، ومنها تُشتق التكاليف الكلية، المتوسطة والحدية، التي تحدد قرارات الإنتاج. أما في المدى الطويل، فتصبح جميع التكاليف متغيرة، ويُعبر منحنى التكلفة الطويلة الأجل عن أدنى تكلفة ممكنة لإنتاج كل مستوى من الناتج، باعتباره الغلاف الخارجي لمنحنيات التكاليف القصيرة الأجل.

ومن هذا التحليل تُشتق **دالة العرض**، التي توضّح العلاقة بين السعر والكمية المعروضة مع ثبات العوامل الأخرى. ويميل منحنى العرض إلى الصعود، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج، والعكس صحيح. وعلى مستوى السوق، يُمثل العرض الكلي مجموع العروض الفردية للمؤسسات.

انطلق من كل هذا، ينتقل النيوكلاسيك إلى تحليل تشكل الأسعار في كل من المنافسة التامة والمنافسة الاحتكارية.

ففي إطار **المنافسة التامة**، حيث يتعدد المنتجون والمستهلكون وتكون المعلومات كاملة، تُحدد أسعار السلع وفق آليات العرض والطلب في المديين القصير والطويل. ففي المدى القصير، يتحقق توازن المنتج عند النقطة التي يتساوى فيها السعر السوقي مع التكلفة الحدية، فإذا تجاوز السعر التكلفة المتوسطة المتغيرة، فإن المنتج يستمر في النشاط، أما إذا انخفض السعر دون هذا المستوى، فإنه ينسحب من السوق. أما في المدى الطويل، يؤدي دخول وخروج المنتجين إلى إعادة توازن السوق عند مستوى يتساوى فيه السعر مع التكلفة المتوسطة الدنيا الطويلة الأجل، ما يضمن أرباحًا عادية دون ريع اقتصادي. عند هذا المستوى يستقر منحنى العرض للسوق باعتباره تجميعًا لعروض المؤسسات الفردية.

أما في ظل الاحتكار، حيث يسيطر منتج واحد على السوق، فالتحليل النيوكلاسيكي يقدم أولا أشكال الاحتكار، إذ يميّز بين 3 أنواع:

- الاحتكار الطبيعي :ينشأ عندما تؤدي وفورات الحجم إلى جعل مؤسسة واحدة أكثر كفاءة من تعدد المؤسسات (مثال: شبكات النقل والطاقة).
- الاحتكار الابتكاري :ينتج عن تفوق تكنولوجي أو ابتكاري يمنح للمؤسسة قدرة على السيطرة.
- الاحتكار القانوني: يُعطى من خلال حقوق حصرية مثل براءات الاختراع أو التراخيص.

في المدى القصير، يحدد المحتكر مستوى الإنتاج حيث يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وهو ما يؤدي إلى سعر أعلى وكمية أقل مقارنة بالمنافسة التامة. أما في المدى الطويل، فقد تؤدي الأرباح الاحتكارية إلى تعزيز موقع المحتكر عبر الاستثمار والابتكار أو قد تنشأ ضغوط مؤسسية وتنظيمية تحد من قوته. وقد يمارس المحتكر التمييز السعري(Price Discrimination) ، حيث يبيع نفس السلعة بأسعار مختلفة لفئات مختلفة من المستهلكين. ويُميز بين: الاحتكار التمييزي الكاملحيث يحدد المحتكر سعراً لكل وحدة حسب استعداد المستهلك للدفع، والاحتكار غير التمييزيحيث يُفرض سعر موحد على جميع المستهلكين.

أما المنافسة الاحتكارية عند النيوكلاسيك، فهي حالة وسطية تتميز بوجود عدد كبير من المنتجين يقدمون سلعًا متمايزة لكنها قابلة للإحلال الجزئي. ويؤدي هذا إلى استقلال نسبي في تحديد الأسعار، مع وجود منافسة على الجودة والابتكار أكثر من السعر وحده.

كما طورت المدرسة النيوكلاسيكية في هذا الاطار، نظرية الأسواق القابلة للمنافسة(Contestables Markets) لإبراز أنه حتى في حالة السوق التي يهيمن عليها عدد قليل من المنتجين يمكن أن تكون "قابلة للمنافسة"، شريطة أن يكون دخول المنافسين الجدد وخروجهم من السوق حرًا وغير مكلف. في هذه الحالة، يكفي تهديد الدخول لضبط سلوك المؤسسات القائمة ومنعها من فرض أسعار احتكارية مرتفعة.

يرتبط التحليل النيوكلاسيكي أيضًا بـ **نظرية التوازن العام** كما طورها فالراس، حيث لا يُفهم كل سوق على حدة، بل في ارتباطه ببقية الأسواق. يتحقق التوازن عندما تتساوى العروض والطلبات في جميع الأسواق بشكل متزامن، بحيث تُحدد الأسعار والكميات بطريقة متوازنة وشاملة. لشرح آلية الوصول إلى هذا الوضع، افترض فالراس عملية المزاد التتابعي (Tâtonnement)، حيث تتغير الأسعار تدريجيًا وفقًا لفائض العرض أو الطلب، إلى أن تتلاشى الفجوات ويستقر الاقتصاد عند نقطة التوازن. ويتميّز هذا التوازن بعدة خصائص أساسية:

- الشمولية: حيث يغطي جميع الأسواق معًا (السلع، الخدمات، عوامل الإنتاج).
- الترابطية:حيث يؤثر كل سوق في الآخر عبر آلية الأسعار.
- ذاتية الضبط: الأسعار تتكيف تلقائيًا عبر آلية السوق لتحقيق التوازن.
- الكفاءة: إذ يقودالتوازن العام إلى وضع يتوافق مع أمثلية باريتو، أي تخصيص للموارد لا يمكن تحسينه لفرد دون الإضرار بآخر.

بهذا، شكّل فالراس نقلة نوعية في التحليل الاقتصادي، منتقلاً من الرؤية الجزئية إلى إطار كلي مترابط، مما جعله أحد المؤسسين الرئيسيين لعلم الاقتصاد الرياضي الحديث.

أما على مستوى الكفاءة في تخصيص الموارد، فقد قدم باريتو أمثليته المشهورة "**أمثلية باريتو**"، التي تتحقق حسبه عندما لا يمكن تحسين وضع فرد دون الإضرار بآخر. وللوصول إلى هذه الكفاءة في تخصيص الموارد، يجب توفر ثلاث شروط:

- التوزيع الأمثل للسلع بين المستهلكين :ويتحقق عندما يكون معدل الإحلال الحدي (TMS) بين أي سلعتين متساويًا لدى جميع المستهلكين، ما يعكس اتساق تفضيلاتهم وتوازنهم في الاستهلاك.
- التوزيع الأمثل لعوامل الإنتاج بين المنتجين :ويتحقق عندما يكون معدل الإحلال التقني الحدي (TMST) بين عوامل الإنتاج متماثلًا في جميع المؤسسات، بما يضمن الاستخدام الكفء للموارد الإنتاجية.
- التوزيع الأمثل للإنتاج الكلي بين السلع :ويتحقق عندما يكون معدل التحويل الحدي (TMT) بين سلعتين مساويًا لمعدل الإحلال الحدي (TMS) بينهما لدى المستهلكين، وهو ما يضمن توافق البنية الإنتاجية مع بنية الطلب.

بهذا يتحقق ما يُعرف بـ الكفاءة الباريتوية، التي تمثل الإطار المرجعي في تحليل التوازن العام والكفاءة الاقتصادية.

د. إخفاقات السوق ودور الدولة حسب النيوكلاسيك الجدد:

ترى النظرية النيوكلاسيكية أنّ السوق التنافسي، في ظل شروط المنافسة الكاملة، قادر على تحقيق تخصيص أمثل للموارد وفق معيار أمثلية باريتو، حيث لا يمكن تحسين وضع فرد دون الإضرار بآخر. غير أنّ هذا الاستنتاج يظل مشروطًا بانعدام الاختلالات التي تكشف عن قصور آلية السوق وتفرض تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات وضمان التوازن.

أول هذه الاختلالات يتمثل في اقتصاديات الحجم المتزايدة وما يترتب عنها من ظهور احتكارات طبيعية. ففي هذه الحالة، يستطيع المنتج الواحد فرض أسعار تفوق التكلفة الحدية، مما يبعد الاقتصاد عن الوضع الأمثل لباريتو. وقد يتخذ التدخل العمومي شكل تنظيم للقطاع أو حتى تأميمه، رغم ما قد ينشأ عن ذلك من أعباء مالية واقتصادية. وإلى جانب ذلك، تسعى المؤسسات، حتى في غياب الاحتكار الطبيعي، إلى تقليص المنافسة عبر حماية الابتكار أو إقامة حواجز أمام الدخول، وهو ما يؤدي إلى تشوهات إضافية في آلية التسعير.

الاختلال الثاني يرتبط بـ الآثار الخارجية، التي تعني انتقال المنافع أو الأضرار بين الأفراد أو المؤسسات خارج إطار التبادل السوقي ودون تعويض مالي. فقد تكون سلبية كما في حالة التلوث، أو إيجابية كما في التعليم والصحة العامة. وفي كلا الحالتين، يتضح قصور السوق عن إدماج التكاليف والمنافع الاجتماعية في القرارات الفردية، مما يستدعي تدخل الدولة من خلال أدوات تشريعية أو مالية (ضرائب، إعانات، خدمات عامة) لتحقيق تقارب بين المصلحة الفردية والصالح العام.

أما الاختلال الثالث فيتعلق بـ السلع العمومية الخالصة، التي تتميز بغياب الإقصاء وعدم التنافسية في الاستهلاك، مثل الدفاع الوطني أو الإنارة العامة. في هذه الحالات، يعجز السوق عن تأمين إنتاجها بسبب ظاهرة "الراكب المجاني"، حيث يسعى الأفراد إلى الاستفادة من الخدمة دون المساهمة في تمويلها. وهنا يصبح تدخل الدولة، عبر قدرتها الجبائية، شرطًا أساسيًا لتأمين إنتاج هذه السلع وضمان استدامتها.

بناءً على ذلك، يبرز أنّ التحليل النيوكلاسيكي ذاته، خاصة مع إسهامات مفكرين مثل آرثر سيسيل بيغو في نظرية الآثار الخارجية وبول ساموبلسون في نظرية السلع العمومية، قد أقرّ بحدود السوق التنافسي ودور الدولة المكمل. فالدولة لا تُعتبر مجرد ضامن للإطار القانوني للسوق، بل فاعلًا جوهريًا في تصحيح إخفاقاته لتحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

هـ. تقييم إسهامات المدرسة النيوكلاسيكية في تطور الفكر الاقتصادي:

لقد شكّل الفكر النيوكلاسيكي محطة أساسية في تطور علم الاقتصاد، إذ نجح في إعادة صياغة التحليل الاقتصادي على أسس جديدة ارتكزت على المنفعة الحدّية، المقاربة الجزئية، واستخدام النمذجة الرياضية في تفسير سلوك الأفراد والأسواق. هذه التحولات النظرية والمنهجية نقلت الاقتصاد من كونه اقتصادًا سياسيًا يعالج مسائل الإنتاج والتوزيع والصراع الاجتماعي، إلى علم اقتصادي أكثر تجريدًا يركّز على سلوك الفرد "العقلاني" ضمن شروط السوق. ولا شك أن هذا التحول أحدث ثورة فكرية عميقة، ساهمت في إرساء الأسس لفرع الاقتصاد الجزئي ولتطوير أدوات رياضية باتت مركزية في الفكر الاقتصادي الحديث.

غير أن هذه الثورة، ورغم أهميتها العلمية، عرفت الكثير من الانتقادات، فقد تجاهلت المدرسة النيوكلاسيكية إلى حد بعيد البعد الاجتماعي–التاريخي الذي ميز الفكر الكلاسيكي، وأهملت دور الصراعات الطبقية والتفاوتات البنيوية في تشكيل الظواهر الاقتصادية. كما أن فرضية "العقلانية المطلقة" وتحويل السلوك البشري إلى دوال رياضية قابلة للقياس، أثارت وما تزال تثير انتقادات واسعة من حيث بعدها عن الواقع المعقد للظواهر الاجتماعية والاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، فإن تقديم الفكر النيوكلاسيكي في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة جاء في الغالب انتقائيًا، حيث جرى التركيز على بعض جوانب التحليل (التوازن العام عند فالراس مثلًا) في حين تم تهميش أبعاد أخرى لا تقل أهمية.

وعليه، فإن قراءة متأنية في نصوص النيوكلاسيك تكشف عن ثراء نظري وفكري أوسع مما يُقدَّم عادة، وتدعونا إلى إعادة تقييم مساهماتهم بعيدًا عن التبسيطات والاختزالات التي طبعتها الأدلجة الفكرية والسياسية. وفي هذا السياق، يكفي أن نتوقف عند إنتاج ليون فالراس (Léon Walras)لندرك أن اختزاله في كونه "مؤسس التوازن العام" لا ينصف فكره؛ فقراءة معمقة لكتاباته تفاجئنا بمواقف ثورية وسابقة لأوانها، سواء في نظرته إلى العدالة الاجتماعية أو في إدراكه لدور الدولة والمؤسسات في الاقتصاد، وهي أبعاد غالبًا ما جرى طمسها لحساب صورة أحادية عن "الاقتصاد الرياضي الصارم."

إن هذا ما يفتح أمامنا المجال في الجزء القادم من عملنا، حيث سنسعى إلى كشف هذه الجوانب المسكوت عنها في الفكر النيوكلاسيكي، وإعادة قراءته بمنهج نقدي صارم يوازن بين إسهاماته الكبرى وحدوده المعرفية، ويبيّن كيف أن تاريخه الفكري أغنى بكثير مما قدمته الأدبيات السائدة.

V. الفكر الاقتصادي الناقد لليبرالية والاقتصاد السياسي الكلاسيكي خلال القرن 19

مقدمة:

لقد شكّلت الثورة الصناعية الأولى (1760–1850) نقطة تحوّل كبرى في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الحديث، إذ قادت الطفرة التكنولوجية (الآلة البخارية، صناعة النسيج، التعدين، والسكك الحديدية) إلى توسّع غير مسبوق في قوى الإنتاج، وإلى تعميم مبدأ السِّلعنة (marchandisation) على مجالات واسعة من الحياة الاقتصادية. لم يعد الإنتاج موجَّهًا لتلبية الحاجة أو للسوق المحلي، بل صار موجهًا للسوق الواسع والطلب المتزايد، مما أدى إلى تعميق تقسيم العمل وتوسيع المبادلات الدولية(بشكل غير متكافئ).(Braudel, 1985; Samuelson, 1990)

غير أن هذا التوسع الرأسمالي لم يخلُ من نتائج عميقة على المستويين الاجتماعي والسياسي. فعلى المستوى الاجتماعي، اتسع نطاق العمل المأجور، وتكوّنت طبقة عاملة صناعية (prolétariat) تعيش في ظروف قاسية، مطبوعة بطول ساعات العمل، ضعف الأجور، وتردي شروط السكن والصحة. وقد وصف فريدريك إنجلز هذه الأوضاع في كتابه حالة الطبقة العاملة في إنجلترا (1845) بأنها "أوضاع تنزع عن العامل كل مقومات الإنسانية". أدت هذه التحولات إلى بروز الحركات العمالية المطلبية الأولى: النقابات، الجمعيات العمالية، وحركات الاحتجاج الكبرى مثل ثورة 1848 وكمونة باريس 1871.(Polanyi, 1944/1983)

أما على المستوى الفكري، فقد فتح التناقض بين الازدهار الصناعي من جهة، والبؤس الاجتماعي من جهة أخرى، الباب أمام أولى الانتقادات الجوهرية للنظام الرأسمالي الليبرالي. فبينما ركّز الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (من سميث إلى ريكاردو) على قوانين الاقتصادية بوصفها «طبيعية»، بدأت أصوات ناقدة ترى أن هذه القوانين ليست قدراً محتوماً، بل نتاج علاقات اجتماعية قابلة للنقد والتغيير.(Cartelier, 1991،عبد المطلب، 1998)

في هذا السياق العام، تهيأت الظروف لظهور ثلاثة اتجاهات رئيسية في الفكر الاقتصادي المناهض لليبرالية والكلاسيك:

- الاشتراكية: التي مثّلها مفكرون مثل سان سيمون، شارل فورييه وروبرت أوين، وقدمت رؤى إصلاحية ومثالية لمجتمع أكثر عدلاً، يقوم على التعاون بدل التنافس.
- الماركسية: التي صاغها كارل ماركس وفريدريك إنجلز كبديل علمي للرأسمالية، مركزها تحليل علاقات الإنتاج وفائض القيمة والصراع الطبقي.
- المدرسة التاريخية الألمانية:وعلى رأسها فريدريك ليست(Friedrich List) ، التي ركّزت على نقد «الطابع الكوني» لليبرالية الكلاسيكية، ودافعت عن خصوصيات التنمية الوطنية ودور الدولة في حماية الصناعات الناشئة.

إن هذه الاتجاهات الثلاثة، وإن اختلفت في منطلقاتها ومناهجها، فإنها تشترك في نقطة جوهرية: السعي إلى تجاوز حدود الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والليبرالية الاقتصادية التي اعتبرت السوق الحرّ الضامن الوحيد للتوازن والرفاه. فكلها بطرق مختلفة أكدت أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن المجتمع والتاريخ والسياسة، وأن العدالة الاجتماعية والخيارات السياسية تظل عنصراً حاسماً في تنظيم الحياة الاقتصادية.(Samuelson, 1990،إسماعيل، 2005؛ زكي، 2021)

الفكر الاشتراكي "الطوباوي" (المثالي)
من نقد الرأسمالية الصناعية إلى إرهاصات الاقتصاد الاجتماعي

ظهر الفكر الاشتراكي "الطوباوي" في القرن التاسع عشر في سياق تاريخي اتسم بتحولات كبرى أحدثتها الثورة الصناعية الأولى وتوسع العلاقات الرأسمالية. فقد أدى تراكم رأس المال الصناعي وتطور قوى الإنتاج إلى بروز تفاوتات اجتماعية صارخة، انعكست على أوضاع الطبقة العاملة التي عانت من ظروف العمل الشاقة، طول ساعات الشغل، ضعف الأجور، وانتشار الفقر في المدن الصناعية الناشئة. وفي الوقت الذي انشغل فيه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، من سميث إلى ريكاردو، بتشييد نظرية قائمة على قوانين السوق واليد الخفية وقيمة العمل، برز تيار فكري جديد حمل لواء النقد الاجتماعي للرأسمالية، سُمي لاحقاً بـ"الاشتراكية الطوباوية (Samuelson, 1990; Dostaler, 1999).

ورغم تعدد التسميات التي أُطلقت على هذا الفكر، من "الاشتراكية الأخلاقية" إلى "الاشتراكية النقدية"، فإن المصطلح الأكثر شيوعًا أصبح "الاشتراكية الطوباوية"، وهو التعبير الذي صاغه ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي (1848). واعتبر ماركس أن هؤلاء المفكرين مثاليون لأنهم لم يبنوا رؤاهم على تحليل مادي للتاريخ. غير أن العديد من دارسي الفكر الاقتصادي مثل دوستالر (1999) وجينيرو (2014) ينبهون إلى أن هذا التيار لم يكن مجرد حلم مثالي، بل قدّم أدوات تحليلية ومفاهيم أخلاقية أثرت لاحقًا في الحركات التعاونية والاقتصاد الاجتماعي.

كما أنه رغم تنوع وتعدد مفكريه، فإن هذا الفكر تميز بخصائص مشتركة أهمها طابعه غير المتجانس، إذ ضم مفكرين من خلفيات أرستقراطية وتجارية وصحفية وحرفية، مما أكسبه ثراءً وتنوعاً في الرؤى. كما جمع بين البعد النظري والبعد العملي–الحركي، حيث لم يكتف أصحابه بالتنظير، بل حاولوا تجريب نماذج بديلة كالتعاونيات والمجتمعات النموذجية. والأهم أنه منح بعداً إنسانياً وأخلاقياً للاقتصاد، رافضاً الفردانية المطلقة ومؤكداً على مركزية التضامن كشرط لاستمرار المجتمع.(Dostaler, 2005)

بهذا المعنى، فإن هذا التيار لم يكن مدرسة متجانسة، بل جبهة فكرية وحركية متعددة الاتجاهات، يجمعها نقدها المشترك للاقتصاد الكلاسيكي ودعوتها إلى اقتصاد يخدم الإنسان قبل السوق.

ومن أبرز رموزه يمكن ذكر:

- **جان شارل ليونار دو سيسموندي: Jean Charles Léonard de Sismondi, 1773–1842)**، المفكر السويسري الذي صاغ في كتابه "المبادئ الجديدة للإقتصاد السياسي" Nouveaux principes d'économie politique (1819) نقداً حاداً لقانون المنافذ لجون باتيست ساي، مبرزاً أن الإنتاج يمكن أن يتجاوز القدرة الشرائية للمجتمع وبالتالي الطلب، مما يؤدي إلى أزمات دورية من فيض الإنتاج، فهو يقول في كتابه: " إن الأزمات ليست إلا نتيجة لهذا الإنتاج المفرط الذي يتجاوز حاجات المستهلكين وقدرتهم على الشراء". (Sismondi, 1819, p. 40) وبهذا المعنى كان سيسموندي من أوائل من طرحوا فكرة الطلب الفعّال، التي ستصبح لاحقًا حجر الزاوية في النظرية الكينزية.

اعتبر سيسموندي أن الغاية من الاقتصاد ليست تراكم الثروة، بل تحقيق رفاهية الإنسان، ودعا إلى تدخل الدولة لحماية العمال والفقراء.

- **هنري دو سان سيمون (Henri de Saint–Simon, 1760–1825)**: فقد مثّل فترة انتقال الفكر من الأرستقراطية إلى الدفاع عن الطبقات الصناعية الجديدة. في أعماله مثل "الصناعة" (1817) L'Industrie و"تعليم الصناعيين" (1823) Catéchisme des industriels، دعا إلى أن يقود العلماء والصناعيون المجتمع بدل النبلاء ورجال الدين، معتبراً أن التقدم العلمي والتنظيم الصناعي هما الأساس لبناء مجتمع أكثر عدلاً، إذ يكتب: "إن المجتمع يجب أن يُدار كما تُدار ورشة عظيمة، حيث يتعاون الجميع لإنتاج المنافع، ويكافأ كل فرد بحسب عمله" (Saint–Simon, 1823, p. 65) ويمكن اعتبار سان سيمون من أوائل المنادين بفكرة التخطيط الاقتصادي والتنظيم العقلاني للإنتاج.

▪ **شارل فوريه (Charles Fourier, 1772–1837)**:قدّم رؤية خيالية–عملية لما سماه الفالانستيرات Phalanstères ، وهي مجتمعات تعاونية نموذجية يسودها التوزيع العادل للعمل وفق ميول الأفراد. في كتابه "العالم الصناعي الجديد" (1829) Le Nouveau monde industriel، صاغ نقداً لاذعاً للبؤس الصناعي وحاول بناء بديل يقوم على الانسجام الاجتماعي. وقد رأى أن العمل: "يجب أن يكون متعة، فكل إنسان يجد سعادته في ممارسة النشاط الذي يميل إليه". (Fourier, 1829, p. 120) ورغم طابعه الطوباوي، فقد أثّر في الحركات التعاونية في فرنسا وإنجلترا، وألهم التجارب الجماعية اللاحقة.

▪ **لويس بلان (Louis Blanc, 1811–1882)**: هو صحفي وسياسي فرنسي ارتبط اسمه بثورة 1848. في مؤلفه "تنظيم العمل" (1839) Organisation du travail، دافع عن حق العمل كحق أساسي، فقد صاغ فكرة "حق العمل"، حيث كتب: "من حق كل إنسان أن يعمل، والعمل ليس إحساناً من الدولة بل واجب عليها أن تكفله".(Blanc, 1839, p. 25) كما اقترح إنشاء تعاونيات إنتاجية بتمويل من الدولة وإدارتها من قبل العمال. مثّل بذلك أحد أوائل المدافعين عن دور الدولة الاجتماعي وعن مبدأ العدالة الاجتماعية باعتباره مسؤولية جماعية.

▪ **جوزيف برودون (Joseph Proudhon, 1809–1865)** : هوأحد أكثر المواقف راديكالية في نقد الملكية الخاصة. ففي كتابه "ما هي الملكية؟"(1840) ? Qu'est–ce que la propriété، صاغ عبارته الشهيرة "الملكية سرقة". ودعا إلى نظام يقوم على الملكية الجماعية والتعاونيات والبنوك الشعبية، واعتبر الفدرالية الديمقراطية الشكل الأمثل للتنظيم الاجتماعي. وكان تأثيره كبيراً على الفكر الفوضوي والحركات العمالية في أوروبا.
ورغم أن هذا الفكر قد وُصف بأنه طوباوي ومثالي، فإن إسهاماته الفكرية والعملية كانت عميقة وراسخة. فقد قدّم سيسموندي أول تحليل للأزمات الدورية، وطرح سان سيمون فكرة التخطيط والتنظيم الصناعي، فيما أبرز فوريه قيمة التعاونيات، ووضع بلان الأسس لدور الدولة الاجتماعي، وصاغ برودون نقداً جذرياً للملكية الفردية. ومن منظور معاصر، يشير صامويلسن (1990) إلى أن هؤلاء المفكرين "كشفوا ما أغفله الكلاسيك: البعد الاجتماعي للأزمات"، بينما يرى دوستالر (2005) أن تهميشهم لاحقاً يعكس عملية طمس أيديولوجي لصالح الفكر الليبرالي.

وفي القرن الحادي والعشرين، تبدو مساهماتهم أكثر راهنية من أي وقت مضى. ففي ظل تفاقم الفوارق الاجتماعية، وأزمات الفقر والبطالة، وتحديات البيئة والتنمية المستدامة، يكتسب الفكر الاشتراكي الطوباوي قيمة متجددة. فقد كان هؤلاء المفكرون أول من طرح بجدية قضايا العدالة التوزيعية، والاقتصاد التضامني، ودور الدولة في الحماية الاجتماعية، وهي قضايا لا تزال في صميم النقاشات الاقتصادية والسياسية المعاصرة (Piketty, 2013; Stiglitz, 2012).

كارل ماركس (1818–1883) ونقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي

المؤلف الأساسي: "الرأس مال" نقد الاقتصاد السياسي
الكلمات المفتاحية: القوى المنتجة، علاقات الانتاج، أسلوب الانتاج، القيمة، فائض القيمة، التراكم، إعادة الانتاج البسيط والموسع، أزمات فيض الانتاج.

1. الظروف التاريخية ومصادره الفكرية:

وُلد كارل ماركس (Karl Marx, 1818–1883) في مدينة "تريفس" Trèves بألمانيا في مرحلة كانت أوروبا تعيش تحولات عميقة مع الثورة الصناعية الأولى. فقد عرف الاقتصاد الألماني بداية مسار التصنيع متأخراً نسبياً عن بريطانيا، حيث ظل طابع الاقتصاد الزراعي والإقطاعي مسيطراً على مناطق واسعة، فيما بدأت البورجوازية الصناعية الصاعدة في المطالبة بمزيد من الحريات الاقتصادية والسياسية. هذا التناقض بين بنية تقليدية قائمة على الامتيازات الإقطاعية وبنية ناشئة للرأسمالية الصناعية خلق وضعاً اجتماعياً متوتراً انعكس في بروز المسألة العمالية: أجور منخفضة، غياب قوانين اجتماعية، تردي شروط العمل والسكن. كما أن ألمانيا كانت منقسمة سياسياً إلى دويلات تحت سيطرة النظام الملكي البروسي، ما جعل المطالب السياسية بالديمقراطية والتمثيل الشعبي تتقاطع مع المطالب الاجتماعية للطبقات العاملة. (إسماعيل، 2005)

المسار الفكري والعملي: درس ماركس الفلسفة والقانون في جامعتي بون وبرلين، وهناك انخرط في دوائر "الهيغليين الشباب" حيث تعرّف على جدلية هيغل وبدأ في تطوير موقف نقدي منها. كما عمل في الصحافة Rheinische) (Zeitung، وكتب مقالات ناقدة للنظام البروسي وللسياسات الاقتصادية، ما أدى إلى إغلاق الصحيفة ونفيه إلى فرنسا (1843). في باريس، التقى فريدريك إنجلز، وبدأت شراكة فكرية وسياسية ستُنتج البيان الشيوعي (1848). بعد فشل الثورات الأوروبية، استقر ماركس في لندن، حيث عاش بقية حياته في ظروف مادية صعبة، لكنه كرسها لإنجاز مؤلفه الضخم رأس المال (الجزء الأول 1867)، الذي يعد أهم محاولة لنقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وكشف تناقضات النظام الرأسمالي .(Marx, 1867/1976) كما لعب دوراً عملياً في الحركة العمالية بتأسيس الأممية الأولى (1864)، جامعاً بين النظرية والممارسة.

2. المصادر الفكرية للماركسية: تجمع العديد من الدراسات التي أنجزت حول فكر ماركس أنمصادر الماركسية ثلاثة:

أ. **الفلسفة الألمانية:** تأثر ماركس بالفلسفة الألمانية المثالية، خصوصاً هيغل، الذي قدّم تصوراً جدلياً للتاريخ قائم على تطور الأفكار المطلقة. لكن ماركس قلب هذا التصور "من رأسه إلى قدميه"، إذ اعتبر أن التاريخ تحركه البنية

المادية وعلاقات الإنتاج وليس الفكر المجرد. حيث كتب: "ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم".(Marx, 1859/1977, p. 4) كما استفاد من لودفيغ فيورباخ ونقده للدين وفكرته عن "الاستيلاب"(aliénation) ، لكنه انتقده بدوره على الطابع التأملي لنقده. بالنسبة لماركس، الاستيلاب لا يُفهم فقط في الدين، بل في العمل المأجور الذي يحوّل العامل إلى كائن غريب عن نتاج عمله ويجرده من إنسانيته (Dostaler, 1999).

ب. الاشتراكية الطوباوية الفرنسية: اطلع ماركس على أعمال سان سيمون، شارل فورييه، لويس بلان وغيرهم، الذين انتقدوا نتائج الثورة الصناعية وتداعياتها على الطبقة العاملة وأغلبية السكان وطرحوا نماذج عن العدالة الاجتماعية والتعاونيات. لكنه وصفهم بـ"الطوباويين" لأنهم لم ينطلقوا من تحليل مادي للتاريخ، بل من تصورات أخلاقية أو مشاريع مثالية لإصلاح المجتمع. بالنسبة له، التغيير الاجتماعي لا يمكن أن يقوم على النوايا الطيبة، بل على الصراع الطبقي الناشئ من تناقضات الإنتاج الرأسمالي.(Samuelson, 1990)

ج. الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي: استوعب ماركس الفكر الكلاسيكي الإنجليزي، خصوصاً آدم سميث ودافيد ريكاردو .أخذ عنهما نظرية القيمة–العمل، لكنه تجاوزهما ببلورة مفهوم فائض القيمة. فبينما اعتبر الكلاسيك أن العمل مصدر القيمة، اكتشف ماركس أن العامل يُنتج أكثر مما يتقاضاه، وأن الفرق (فائض القيمة) هو ما يشكّل أساس الربح الرأسمالي والاستغلال: "إن فائض القيمة ليس إلا العمل غير المدفوع الأجر الذي يستحوذ عليه الرأسمالي".(Marx, 1867/1976, p. 325.))
بهذا، نقد ماركس قوانين الكلاسيك التي بدت له محاولات لتبرير النظام الرأسمالي، وحوّل الاقتصاد السياسي من "علم للتبادل" إلى علم للعلاقات الاجتماعية للإنتاج .(Braudel, 1985)

د. مكانة ماركس في الفكر الإنساني: يمثل ماركس لحظة مفصلية في تاريخ الفكر الاقتصادي والسياسي. فقد جمع بين الصرامة النظرية والممارسة السياسية، وبين نقد الفلسفة وتفكيك الاقتصاد الكلاسيكي. مكانته لا تقتصر على القرن التاسع عشر، بل تمتد إلى يومنا هذا، حيث ما زالت أفكاره تُستدعى لفهم الأزمات الرأسمالية الحديثة: من أزمات فيض الإنتاج والبطالة المزمنة التي تناولها في القرن التاسع عشر، إلى الأزمات المالية واللامساواة المعاصرة. (Piketty, 2013، Stiglitz, 2012) وكما كتب شومبيتر: "ماركس ليس فقط ثورياً سياسياً، بل أحد أعظم علماء الاجتماع في التاريخ، إذ وضع نظرية عامة لتفسير ديناميات الرأسمالية وتناقضاتها". .(Schumpeter, 1954, p. 918) من هنا يمكن القول إن الماركسية ليست مجرد نظرية اقتصادية، بل إطار نقدي لفهم النظام الرأسمالي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما زالت راهنيتها قائمة في القرن الحادي والعشرين لفهم الأزمات، وقضايا الفقر، والتفاوت الاجتماعي، والعولمة، والبيئة...إلخ.

3. البنية النظرية لفكر ماركس: يُعتبر كارل ماركس أبرز من أعاد صياغة الفكر الاقتصادي والسياسي من خلال تحليله المادي للتاريخ، الذي أسّس على ثلاثية محورية :القوى المنتجة، علاقات الإنتاج، وأسلوب الإنتاج، هذه

المفاهيم لم تكن مجرد أدوات تحليل اقتصادي، بل إطاراً تفسيرياً للتطور التاريخي برمّته، يربط بين البنية الاقتصادية للمجتمعات والتحولات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها.

أ. مفهوم القوى المنتجة: القوى المنتجة عند ماركس تشمل **وسائل الإنتاج** (الأرض، الآلات، الأدوات، المواد الخام) **وقوة العمل البشري** وما تملكه من معارف ومهارات. التطور التاريخي للبشرية، في نظره، ارتبط أساساً بتطور هذه القوى. كتب ماركس: "في عملية الإنتاج، لا يتصرف الناس إزاء الطبيعة فقط، بل إزاء بعضهم البعض أيضاً... في الإنتاج الاجتماعي لوسائل عيشهم، يدخل الناس في علاقات إنتاج معينة، ضرورية ومستقلة عن إرادتهم". (Marx, 1859/1971, Préface à la Critique de l'économie politique) بهذا المعنى، فالقوى المنتجة هي المحرك الأول للتاريخ، وكلما تطورت، فرضت على المجتمع أشكالاً جديدة من التنظيم والعلاقات الاقتصادية.

ب. علاقات الإنتاج: إلى جانب القوى المنتجة، يضع ماركس علاقات الإنتاج، أي شبكة العلاقات الاجتماعية والقانونية التي تحدد ملكية وسائل الإنتاج وتنظيم العمل والتوزيع. هذه العلاقات تُجسّد الصراع بين الطبقات: في العبودية بين الأسياد والعبيد، في الإقطاع بين الإقطاعيين والأقنان، وفي الرأسمالية بين الرأسماليين والبروليتاريا. يقول ماركس: "إن نمط علاقات الإنتاج في كل مرحلة تاريخية يكوّن الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي قانوني وسياسي، والذي تتوافق معه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي".(Marx, 1859/1971, p. 5)هنا نجد أن علاقات الإنتاج ليست مجرد إطار اقتصادي، بل قاعدة تأسيسية للسياسة والقانون والأيديولوجيا.

ج. أسلوب الإنتاج: يمثل أسلوب الإنتاج عند ماركس وحدة القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. وهو المفهوم المركزي الذي يحدد شكل المجتمع وتطوره. فكل مرحلة تاريخية تُعرف بأسلوب إنتاج محدد: المشاعي البدائي، العبودي، الإقطاعي، وأخيراً الرأسمالي. ويؤكد ماركس أن الانتقال من أسلوب إلى آخر لا يتم إلا عبر صراع طبقي ناجم عن التناقض بين تطور القوى المنتجة وبنية علاقات الإنتاج. فعندما تعجز العلاقات السائدة عن استيعاب التقدم التكنولوجي أو استغلاله، تندلع أزمة تؤدي إلى ثورة اجتماعية وتأسيس نمط جديد.

(من تصميم المؤلف)

انطلاقاً من هذه المفاهيم، فسّر ماركس النظام الرأسمالي باعتباره أسلوب إنتاج محدداً يقوم على ملكية خاصة لوسائل الإنتاج وسيطرة الرأسماليين على قوة العمل. الرأسمالية تتسم بتناقضات جوهرية: فهي تطوّر القوى المنتجة بوتيرة غير مسبوقة، لكنها تفعل ذلك عبر استغلال العمل المأجور وتزيد من الافقار وتكريس اللامساواة. هذه التناقضات هي التي تجعلها، في نظر ماركس، محكومة بالأزمات وبالتحول نحو نظام اجتماعي جديد: "إن البرجوازية، خلال حكمها الطبقي الذي لم يدم سوى قرن واحد، خلقت قوى إنتاجية أكثر وأعظم مما خلقتها كل الأجيال السابقة مجتمعة... ولكن ما تجلبه البرجوازية هو مثل الساحر الذي لم يعد قادراً على السيطرة على القوى التي استدعاها". (Marx & Engels, 1848/1998, Manifeste du Parti communiste)

4. ماركس ونقد القوانين الاقتصادية الكلاسيكية:

إن أحد المحاور الأساسية في المشروع الفكري لماركس هو نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (سميث، ريكاردو بالأساس)، الذي كان يقدَّم باعتباره علمًا يصف "قوانين طبيعية" تعمل بصرامة أشبه بصرامة قوانين الفيزياء، غير أن ماركس كشف أن هذه القوانين ليست سوى انعكاس تاريخي مخصوص لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وليست قوانين أزلية أو صالحة لكل زمان ومكان.

يرى ماركس أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أخطأ حين تعامل مع مفاهيم مثل الأجر، الربح، الريع، والفائدة وكأنها فئات طبيعية أبدية، بينما هي في الواقع نتاج تاريخي لعلاقات إنتاج محددة. ففي رأس المال (Marx, 1867/1976)، يكتب بوضوح: "إن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يمثّل الشكل الأكثر تطورًا للوعي العلمي بالاقتصاد الرأسمالي، لكنه ظلّ أسيرًا لمقولات هذا النظام نفسه، معتبراً إياها حدودًا طبيعية مطلقة، بينما هي حدود تاريخية قابلة للتجاوز".(Marx, 1867/1976, p. 174.) من ضمن الانتقادات التي وجهها ماركس للكلاسيك في هذا المجال، نذكر:

أ. القانون العام للأجور عند الكلاسيك: لقد اعتبر ريكاردو أن الأجور تميل دائمًا إلى حد الكفاف بفعل قانون السكان المالتوسي وضغط السوق. ماركس رفض هذا المنطق، مبيّنًا أن مستوى الأجور ليس محدَّدًا بيولوجيًا أو طبيعياً، بل نتيجة لصراع طبقي بين العمال وأرباب العمل. يقول: "إن الحد الأقصى للأجور يحدده مجموع القيمة التي ينتجها العامل، أما الحد الأدنى فيحدده الحد اللازم لبقاء العامل وإعادة إنتاج قوة عمله، والمستوى الفعلي للأجر يتوقف على توازن القوى في الصراع الطبقي".(Marx, 1867/1976, p. 189)

ب. الربح وفائض القيمة: لقد فهم كل من سميث وريكاردو الربح كجزء من "الثمن الطبيعي" للسلع، باعتباره مكافأة لرأس المال، لكن ماركس قلب هذا المنطق، مبرزًا أن الربح ليس سوى شكل متحوّل من فائض القيمة، أي العمل غير المدفوع الذي ينتجه العامل ويستولي عليه الرأسمالي. وهنا يكمن قلب نقده: فالكلاسيك وصفوا الرأسمالية من الداخل دون أن يكشفوا عن آلية الاستغلال الكامنة فيها.

ج. الريع والأرض: الكلاسيك (خاصة ريكاردو) اعتبروا الريع نتيجة اختلاف خصوبة الأراضي، أي معطى "طبيعي". لكن ماركس أظهر أن الريع ليس مجرد نتيجة طبيعية لخصوبة الأرض، بل علاقة اجتماعية تترجم امتلاك الأرض كوسيلة إنتاج حصرية تمنح ملاكها سلطة انتزاع جزء من فائض القيمة المنتج اجتماعياً.(Marx, 1894/1992)

انطلاقاً من ذلك، يؤكد ماركس أن ما يسميه الكلاسيك بـ"القوانين الاقتصادية" لا يعبّر عن قوانين أبدية بل عن قوانين لحظة تاريخية هي الرأسمالية، وأن مهمة الاقتصاد السياسي النقدي هي الكشف عن الطابع التاريخي والطبقي لهذه القوانين. ويعلق آلان صامويلسن في هذا الشأن بأن ماركس "حوّل الاقتصاد السياسي من علم يبرر الرأسمالية إلى علم يكشف تناقضاتها الداخلية".(Samuelson, 1990, p. 214)

لقد مثّل هذا النقد قطيعة معرفية كبرى مع الكلاسيك، لأن ماركس لم يكتفِ بتعديل بعض القوانين أو تصحيحها، بل بيّن أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كان في جوهره علماً للرأسمالية، بينما طرح هو اقتصادًا سياسيًا نقديًا، يهدف إلى تحليل الرأسمالية كنظام تاريخي قابل للتجاوز. وكما يقول دوستالر: "إن عظمة ماركس تكمن في أنه لم يقرأ الكلاسيك كنصوص علمية فقط، بل كإيديولوجيا أيضاً، وفي ذلك أسس لاقتصاد سياسي نقدي ما زالت أصداؤه قائمة حتى اليوم".(Dostaler, 2005, p. 97)

إذا، قدّم ماركس إطاراً تفسيرياً للتاريخ والمجتمع يختلف جذرياً عن الكلاسيك: بدلاً من قوانين طبيعية أبدية، طرح قوانين نسبية تاريخية مرتبطة بأسلوب الإنتاج، وبدلاً من الانسجام الاجتماعي افترض وجود صراع طبقي كقوة محركة للتاريخ.

4. الفكر الاقتصادي عند ماركس: تشريح آليات سير النظام الرأسمالي

يمثّل كارل ماركس أحد أكبر العقول التي حاولت سبر أغوار النظام الرأسمالي وفهم آلياته الداخلية. فإذا كان الاقتصاديون الكلاسيك قد قدّموا تحليلات قيّمة لآليات السوق والعمل والتوزيع، فإن ماركس تجاوزهم بالنظر إلى الرأسمالية لا كنظام أبدي أو طبيعي، بل كمرحلة تاريخية محدّدة تخضع لتناقضات داخلية عميقة. في عمله الأساسي رأس المال (1867)، سعى ماركس إلى تشريح البنية الاقتصادية للرأسمالية، مبرزًا كيف تُنتَج الثروة وكيف يُعاد توزيعها، وكيف يُخفي التبادل المتكافئ في السوق واقعًا آخر هو استغلال العمل في عملية الإنتاج.

أ. نظرية القيمة والأسعار: منذ انبثاق الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مع آدم سميث وريكاردو، شكّلت مسألة القيمة محور النقاش الاقتصادي. فقد رأى سميث أن العمل هو الثمن الحقيقي لكل شيء وهو الثمن الأصلي الذي دُفع من أجل جميع الأشياء. بينما أكّد ريكاردو أن القيمة التبادلية للسلع تُحدَّد بكمية العمل الضروري لإنتاجها. هذه الرؤية الكلاسيكية صاغت ما عُرف لاحقاً بنظرية القيمة–العمل، لكنها بقيت قاصرة عن تفسير كيفية توليد الربح في ظل تبادل متكافئ.

عند هذه النقطة يتدخل ماركس ليأخذ من الكلاسيك ما اعتبره مكسباً علمياً ثميناً، أي مركزية العمل في تحديد القيمة، لكنه في الآن نفسه يكشف ما أغفلوه: أن الربح لا يمكن تفسيره إلا عبر علاقات الاستغلال. وكما يوضح آلان صامويلسن، فإن عبقرية ماركس تكمن في "تحويل نظرية القيمة من مجرد أداة لتفسير الأسعار إلى مدخل لكشف الاستغلال وبنية النظام الرأسمالي".(Samuelson, 1990, p. 220))

لقد ميز ماركس بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، ليخلص إلى أن ما يجمع السلع ليس منفعتها بل العمل الاجتماعي المجرّد المتجسد فيها. غير أن العمل الفردي لا يحدد وحده قيمة السلعة، بل ما يسميه ماركس بـ «العمل الضروري اجتماعياً»، أي متوسط وقت العمل اللازم لإنتاج سلعة في ظروف إنتاجية متوسطة، وهو ما يمنح القيمة طابعها الاجتماعي لا الفردي. يقول ماركس: "إن ما يكوّن قيمة أي سلعة ليس العمل الفردي المنعزل، بل العمل الضروري اجتماعياً، أي العمل الذي يفرضه مستوى تطور القوى المنتجة وشروط الإنتاج الاجتماعية". (Marx, 1867/1976, p 53) بهذا المعنى، أصبحت القيمة عند ماركس علاقة اجتماعية قبل أن تكون خاصية تقنية.

إلى جانب ذلك، رفض ماركس المساواة المباشرة بين القيمة والسعر، معتبراً أن السعر ليس سوى الشكل الظاهري للقيمة. فقد فرّق بين القيمة بوصفها جوهر العمل الاجتماعي، وسعر الإنتاج الذي يتحدد بإضافة معدل الربح العام الناتج عن تنافس الرساميل، ثم السعر السوقي الذي قد يتقلب حول سعر الإنتاج بفعل العرض والطلب. هذا التحليل سمح له بتجاوز معضلة ريكاردو الشهيرة حول اختلاف معدلات الربح بين القطاعات، حيث أوضح أن المنافسة بين الرساميل تعيد توزيع فائض القيمة فتؤدي إلى معدل ربح عام، ومن ثم تتحول القيم إلى أسعار إنتاج (Boncoeur & Thouément, 2000).

تكمن أهمية هذا البناء في أنه يقدّم مفتاحاً لفهم بنية الاستغلال في الرأسمالية. فالربح، في التحليل الماركسي، ليس مكافأة طبيعية لرأس المال ولا نتيجة لندرة السلع أو منفعتها كما سيزعم النيوكلاسيك لاحقاً، بل هو شكل مقنّع لفائض العمل غير المدفوع. هذه الفكرة تجعل نظرية القيمة أداة لنقد الرأسمالية، لا مجرد تقنية لقياس الأسعار. من هنا يصرّ زكي (2021) على أن ماركس حوّل النقاش حول القيمة من حقل اقتصادي محض إلى فضاء فلسفي–اجتماعي يفضح البنية الطبقية للنظام الرأسمالي.

غير أن هذه النظرية لم تخلُ من الانتقادات، إذ رأى بعض المفكرين أنها ميتافيزيقية أو غير قابلة للقياس الكمي الدقيق. لكن قيمة أطروحة ماركس لا تكمن في تقديم آلية حسابية للأسعار، بل في قدرتها على الكشف عن التناقض الداخلي للرأسمالية: كيف يتحقق التبادل على أساس التكافؤ، وفي الوقت نفسه يُنتَج الربح بشكل منتظم؟ يجيب ماركس بأن التكافؤ يخص تبادل السلع في السوق، بينما الاستغلال يقع في عملية الإنتاج ذاتها، حيث ينتج العامل قيمة أكبر مما يُدفع له في شكل أجر. وهنا يربط ماركس القيمة بفائض القيمة، ليجعل من نظريته ركيزة لفهم الاستغلال.

وإذا كان الكلاسيك قد نظروا إلى القيمة بوصفها حقيقة تقنية، فإن ماركس أعاد صياغتها باعتبارها علاقة اجتماعية وتاريخية مشروطة بأسلوب الإنتاج الرأسمالي. وهذا ما يفسر استدعاء فكره حتى اليوم في تحليل الرأسمالية المعاصرة. فالنقاش حول العمل غير المأجور، أو الاستغلال في الاقتصاد الرقمي، أو حتى التفاوتات في توزيع الثروة، يجد في نظرية ماركس في القيمة منطلقاً لتفسير كيف يُعاد إنتاج التفاوت البنيوي داخل السوق العالمية.(Piketty, 2013)

إن نظرية القيمة عند ماركس لم تكن مجرد تطوير تقني لمقولات سميث وريكاردو، بل كانت نقلة نوعية أعادت صياغة الاقتصاد السياسي برمته، محولةً إياه من «علم الأسعار» إلى علم بالعلاقات الاجتماعية للإنتاج. وكما يكتب صامويلسن (1990)، فإن ماركس وضع "حجر الأساس لنقد الاقتصاد السياسي، واضعاً العمل في قلب القيمة، والاستغلال في قلب النظام".

ب. نظرية فائض القيمة والاستغلال: يحتل مفهوم فائض القيمة (plus-value) قلب البناء النظري لماركس، إذ يمثّل الأداة الأساسية التي مكّنته من تفسير الاستغلال الرأسمالي والكشف عن آليات عمل النظام الرأسمالي في عمقه. التحليل الماركسي يبتدئ من التمييز الجوهري بين العمل (travail) وقوة العمل، force de travail)) فالعمل هو النشاط المنتج المباشر، أما قوة العمل فهي قدرة العامل على العمل، أي السلعة التي يبيعها للعامل الرأسمالي مقابل أجر، هذه السلعة، بخلاف غيرها من السلع، تمتلك خاصية فريدة: قيمتها تحدَّد بكمية العمل الضروري اجتماعيًا لإعادة إنتاجها (أي تأمين معيشة العامل)، لكنها قادرة في الاستعمال على إنتاج قيمة أكبر من قيمتها.

من هنا ينشأ فائض القيمة، حيثيدفع الرأسمالي للعامل أجرًا يعادل قيمة قوة عمله (ما يكفي لإبقائه حيًا قادرًا على العمل)، لكنه يستخلص منه خلال يوم العمل قيمة إضافية لا يحصل العامل على مقابلها. هذه القيمة الزائدة هي أساس الربح الرأسمالي، وهي ما يجعل تراكم رأس المال ممكنًا. يقول ماركس: "إن سر التراكم الرأسمالي يقوم على هذه الخاصية الفريدة لقوة العمل: إنتاج قيمة أكبر من قيمتها".(ماركس، 1976/1867، ص. 274)

ويربط ماركس ذلك بنشأة رأس المال نفسه، فهذا الأخير ليس مجرد تراكم سابق للنقود أو وسائل الإنتاج، بل هو علاقة اجتماعية تتجسد حين يُستَخدم المال لشراء قوة العمل والوسائل المادية للإنتاج، من أجل خلق فائض قيمة. لذا يميز ماركس بين رأسمال ثابت (capital constant)يشمل وسائل الإنتاج (الآلات، المواد الأولية...) التي لا تضيف سوى قيمة مستهلكة مسبقًا، ورأسمال متغير (capital variable)هو الأجور المدفوعة للعامل، ووحده هو القادر على توليد فائض القيمة. هذه التفرقة أساسية لأنها تبيّن أن مصدر الربح ليس الآلة أو المادة الخام، بل العمل الحي.

ويشرح ماركس أشكال فائض القيمة:

- فائض القيمة المطلق:عبر إطالة يوم العمل دون زيادة في الأجر.
- وفائض القيمة النسبي: عبر رفع إنتاجية العمل بفضل التقدم التقني أو تقسيم العمل، مما يقلل وقت العمل الضروري ويزيد وقت العمل الفائض.
- فائض القيمة الإضافي أو التفاضلي .(plus-value différentielle)، وهو يرتبط أساسًا باختلاف مواقع الرأسماليين في التنافس. فبعض الرأسماليين، بفضل إدخال تقنيات جديدة أو تنظيم أكثر كفاءة للإنتاج، يحققون إنتاجية أعلى من المتوسط السائد. في هذه الحالة، يبيعون منتجاتهم بأسعار السوق السائدة (المبنية على متوسط الشروط الاجتماعية للإنتاج)، بينما تكاليفهم أقل من المتوسط، ما يسمح لهم بتحقيق فائض قيمة إضافي.

هذه الأشكال، في تفاعلها التاريخي، تعكس دينامية الرأسمالية القائمة على البحث الدائم عن وسائل جديدة لاستخلاص المزيد من فائض القيمة.

لكن ماركس يوضح أن فائض القيمة لا يظهر مباشرة في السوق في صورة ربح صافٍ، بل يتوزع عبر آليات المنافسة إلى أرباح وأسعار إنتاج. فالرأسماليون لا يحصلون على الربح بحسب فائض القيمة الذي استخرجوه فقط، بل بحسب متوسط معدل الربح السائد في الاقتصاد. وهنا يدخل مفهوم التكوين العضوي لرأس المال (composition

(organique du capital، أي نسبة الرأسمال الثابت إلى المتغير. فكلما ارتفعت هذه النسبة – نتيجة المكننة والتقدم التقني – مال معدل الربح إلى الانخفاض، وهو ما اعتبره ماركس قانونًا تاريخيًا يضع حدودًا لتراكم الرأسمال.
إن تحليل فائض القيمة، كما يوضح صامويلسن (1990، ص. 115)، مكّن ماركس من تقديم تفسير جذري لطبيعة الاستغلال في النظام الرأسمالي، باعتباره ليس نتاجًا لسوء التوزيع فحسب كما عند الاشتراكيين الطوباويين، ولا مجرد خلل في السوق كما يرى الكلاسيك، بل آلية بنيوية متأصلة في صلب علاقة الإنتاج الرأسمالية. وهو ما جعل من نظرية فائض القيمة حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي الماركسي، وأحد أكثر إسهاماته الفكرية ثورية وأثراً في النقاش الاقتصادي إلى اليوم.

ج. نظرية التراكم والأزمات: يشكل مفهوم التراكم الرأسمالي عند ماركس حجر الزاوية في تحليله للنظام الرأسمالي، لأنه الإطار الذي يفسر كيف يُعاد إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية، وكيف تنشأ التناقضات التي تقود إلى الأزمات. وإذا كان آدم سميث قد رأى في التراكم مصدرًا لتوسيع الإنتاج، وريكاردو اعتبره محركًا لزيادة الأرباح مع تراجع الأجور والريع، فإن ماركس أعاد صياغة المسألة جذريًا، معتبرًا أن التراكم هو في الوقت نفسه مصدر القوة الدينامية للرأسمالية وسبب تناقضاتها الجوهرية (Samuelson, 1990; Boncoeur & Thouément, 2000).

- **إعادة الإنتاج البسيط والموسع:** لقد فرّق ماركس بين شكلين أساسيين لإعادة الإنتاج:

– **إعادة الإنتاج البسيط:**وهو تكرار العملية الإنتاجية في نفس المستوى، حيث يُستهلك فائض القيمة استهلاكًا شخصيًا من طرف الرأسمالي. في هذا المستوى، يبقى حجم الإنتاج ثابتًا ولا يحدث توسع في القوى المنتجة، لكنه في الوقت نفسه يُعيد إنتاج علاقة الاستغلال، أي استمرار تبعية العامل للرأسمال.
– **إعادة الإنتاج الموسع:**وهو العملية التي يُعاد فيها استثمار فائض القيمة في رأس المال الثابت (الآلات، المعدات) ورأس المال المتغير (الأجور)، مما يؤدي إلى توسع متواصل في القدرة الإنتاجية، وهنا يكمن جوهر التراكم عند ماركس: "كل رأسمالي يسعى باستمرار إلى تحويل جزء من فائض القيمة إلى رأس مال جديد... وهكذا يُعاد إنتاج العلاقة الرأسمالية على نطاق أوسع". (Marx, 1867/1976, p. 742)
من خلال هذا التمييز، أبرز ماركس أن التراكم لا يعني فقط زيادة كمية السلع المنتَجة، بل هو إعادة إنتاج اجتماعي موسع للعلاقات الرأسمالية ذاتها، أي تعميق استغلال قوة العمل وتكريس سلطة الرأسمال.

- **قوانين التراكم الطويلة المدى:** حدد ماركس مجموعة من القوانين التي تحكم سير التراكم في المدى الطويل:

– **العلاقة بين التراكم والتقدم التقني:** فالتراكم يقود حتمًا إلى الابتكار التكنولوجي لتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية، لكن هذا الابتكار يزيد من إحلال العمل الميت (الآلات) محل العمل الحي الخالق لفائض القيمة (العمال)، مما يخلق تناقضًا بين نمو القوى المنتجة وتراجع الطلب النسبي على العمل.(Samuelson, 1990)
– **قانون فائض السكان النسبي (الجيش الصناعي الاحتياطي للعمل):** مع توسع التراكم، ينتج النظام جيشًا من العاطلين أو شبه العاطلين، يستخدم كأداة ضغط لتثبيت الأجور عند مستوى الكفاف. يقول ماركس: "الإنتاج

الرأسمالي يخلق بانتظام فائضًا نسبياً من السكان العاملين، أي جيشًا احتياطيًا للعمل، متناسبًا مع حاجات التراكم" (Marx, 1867/1976, p. 781).

– **قانون الميل إلى انخفاض معدل الارباح:**بما أن فائض القيمة لا يُنتج إلا من العمل الحي، فإن ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال (نسبة رأس المال الثابت إلى المتغير) يقود إلى ميل معدل الربح نحو الانخفاض. ومع ذلك، أشار ماركس إلى عوامل مضادة (كزيادة استغلال العمل، التجارة الخارجية، أو تخفيض الأجور) قد تؤجل تحقق هذا الميل.(Boncoeur & Thouément, 2000)

– **قانون الإفقار النسبي:** يؤدي التراكم عند ماركس إلى تراكم الثروة لدى الرأسماليين مقابل إفقار العمال نسبيًا، بحيث يتسع الفارق بين رأس المال والعمل رغم نمو الإنتاج الاجتماعي.

- **الأزمات الاقتصادية عند ماركس:** رأى ماركس أن الأزمات ليست حوادث عرضية، بل هي لحظات ضرورية تنبع من التناقضات الداخلية للرأسمالية. وقد ركز على ثلاثة أسباب أساسية:

– فائض الإنتاج: إذ أن قيد الاستهلاك (ضعف القدرة الشرائية للعمال بسبب الأجور المنخفضة) يقف في مواجهة القدرة التوسعية للإنتاج. والنتيجة تكون إنتاج يفوق قدرة السوق على الاستيعاب، فينشأ الركود والأزمات.

– التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للتملك:الإنتاج يتم بشكل جماعي عبر ملايين العمال، لكن النتائج (الأرباح) تؤول إلى أقلية من الرأسماليين. هذا التناقض البنيوي هو الذي يولد الأزمات.

– التراكم غير المتوازن: إذ يؤدي تراكم الاستثمارات في قطاعات معينة إلى اختناقات في قطاعات أخرى، بما يفضي إلى دورات من الازدهار والركود.

يكتب ماركس في رأس المال بأن "الأزمة ليست سوى الانفجار العنيف للتناقضات الكامنة في نمط الإنتاج البرجوازي" (Marx, 1867/1976, p. 786).

يمكن القول مما سبق، أن قراءة ماركس للتراكم والأزمات قد شكّلت ثورة في الفكر الاقتصادي لأنها قدّمت تصورًا ديناميكيًا للتطور الرأسمالي، مختلفًا عن النظرة الكلاسيكية التي كانت ترى في السوق آلية توازن ذاتي. فبينما رأى سميث وريكاردو أن التراكم يقود إلى التقدم والرفاه، كشف ماركس أن التراكم ذاته يحمل في طياته بذور الأزمة.

وقد اعتبر شومبيتر (Schumpeter, 1954) أن تحليل ماركس للأزمات "يبقى أحد أعمق التشخيصات لطبيعة الرأسمالية"، بينما يرى صامويلسن (1990) أن نظرية الميل لانخفاض معدل الربح والأزمات الدورية رغم ما يحيط بها من جدل، تظل من أكثر أفكار ماركس تأثيرًا. أما المفكرون المعاصرون مثل بيكيتي (2013) وستيغلتز (2012)، فقد أعادوا التأكيد على حدس ماركس بشأن التناقض بين تراكم رأس المال واتساع اللامساواة، معتبرين أن تحليله ما زال راهنًا لفهم أزمات الاقتصاد العالمي من الكساد الكبير عام 1929 إلى الأزمة المالية لعام 2008.

5. تثمين الفكر الاقتصادي لماركس:

يشكل كارل ماركس (Karl Marx, 1818–1883) إحدى القمم الفكرية الكبرى في تاريخ الاقتصاد السياسي، ليس فقط لأنه صاغ نقدًا جذريًا للرأسمالية، بل لأنه قدّم إطارًا تحليليًا متكاملاً لفهم تناقضاتها البنيوية وآليات تطورها

التاريخي. وقد اتسم فكره الاقتصادي، كما عرضه في رأس المال (1867)، بعمق منهجي جمع بين الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، مما جعله يتجاوز نطاق النظرية الاقتصادية الصرفة ليغدو مشروعًا لفهم المجتمع الحديث في شموليته.

منذ البداية، أثار ماركس جدلاً واسعًا بين معاصريه. فقد رأى جون ستيوارت ميل أنه "رغم مبالغاته، يضع يده على قضايا أساسية تتعلق بالعدالة والتوزيع" .(Mill, 1848/2004) واعتبر شومبيتر لاحقًا أن ماركس "أعظم من أن يكون مجرد ناقد للرأسمالية؛ لقد قدّم تحليلًا ديناميكيًا للمنظومة الرأسمالية نفسها" .Schumpeter, 1954, p) .(918أما بول صامويلسن، أحد أعلام الاقتصاد الحديث، فقد وصفه بأنه "أحد أعمدة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الممتد"، معترفًا بأن "تحليله للأزمات الدورية والتناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للتملك يظل من أكثر إسهاماته تأثيرًا".(Samuelson, 1990, p. 105)

لقد أثبت التاريخ أن العديد من استبصارات ماركس تحتفظ بقوة تفسيرية لافتة. فتحليله لفائض القيمة يظل إطارًا نافذًا لفهم الاستغلال بأشكاله الجديدة، سواء في العمل غير المستقر أو الاقتصاد الرقمي الذي يقوم على المنصات.كما أن تصوره لجيش الاحتياط الصناعي يجد صداه اليوم في أوضاع البطالة المقنّعة والعمالة الهشة التي رافقت الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي العالمي.

على مستوى بنية الرأسمالية، تنبّه ماركس إلى نزعة التمركز والاحتكار، وهي اليوم واقع ماثل في هيمنة الشركات التكنولوجية العملاقة (GAFA) والمالية العالمية التي حوّلت الرأسمالية من نمط إنتاجي قائم على الصناعة إلى نمط ريعي قائم على الريع المالي والاحتكاري(Stiglitz, 2012; Piketty, 2013). هذا التحول يجعل من تحليلاته حول الطابع الطفيلي لفائض القيمة الريعي أكثر راهنية لفهم طبيعة الأزمات الراهنة.

كما أن نظريته في التراكم والأزمات الدورية تسمح بفهم الأزمات المتعددة التي يعرفها العالم المعاصر: الأزمات المالية (2008)، أزمات عدم المساواة والتفاوت الاجتماعي، والأزمات البيئية التي أشار إليها لاحقًا مفكرون متأثرون به مثل Meadows (1972) و Dasgupta (2021). من هذا المنظور، لم يعد فكر ماركس مجرد "أطروحة ثورية" من القرن التاسع عشر، بل أصبح إطارًا إرشاديًا لفهم الرأسمالية المعولمة اليوم.

إجمالاً، يظل ماركس مفكرًا لا غنى عنه، ليس لأن نبوءاته حول انهيار وشيك للرأسمالية قد تحققت، بل لأنه صاغ أدوات فكرية لفهم تناقضاتها التاريخية المتجددة. ومهما اختلفت المواقف الأيديولوجية حياله، فإن الفكر الاقتصادي والسياسي الحديث يظل يعود إليه لفهم أزمات الرأسمالية، تمامًا كما كتب دوستالر (2005): "ماركس لا يزال حاضرًا بيننا، لأنه يطرح باستمرار السؤال المؤرق: إلى أين يقودنا تراكم رأس المال؟

من المهم أن نشير في ختام هذا الجزء أن ماركس لم يكن الصوت الوحيد في القرن التاسع عشر الذي واجه الرأسمالية بانتقادات جذرية. فقد ظهرت بالتوازي معه تيارات أخرى، أبرزها المدرسة التاريخية الألمانية التي مثّلها فريدريك ليست، والتي طرحت مقاربة مختلفة تركز على نقد القوانين الاقتصادية للكلاسيك، ودور الدولة في التنمية الوطنية، والحمائية الهذبة، كبديل عن الليبرالية الكلاسيكية. ومن هنا يشكّل الانتقال من فكر ماركس إلى فكر ليست والمدرسة التاريخية الخطوة الطبيعية التالية لفهم تنوع الفكر الاقتصادي النقدي في القرن التاسع عشر.

فريدريك ليست (Friedrich List, 1789–1846)
مؤسس الفكر التنموي

المؤلف الأساسي: النظام الوطني للإقتصاد السياسي
الكلمات المفتاحية: التنمية، القوى المنتجة، الصناعة، التعليم والبحث العلمي، الحماية التربوية

يمثل فريدريك ليست (Friedrich List) أحد أبرز الأسماء في تاريخ الفكر الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، وقد ارتبط اسمه أساسًا بانتقاد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي وبخاصة أطروحاته حول حرية التجارة، وفي المقابل يطرح بديل نظري وعملي مؤسس على مفهوم القوى المنتجة وأولوية التنمية الصناعية. وإذا كان الاقتصاديون الكلاسيك قد ركّزوا على قوانين السوق "الطبيعية" واعتبروا أن التبادل الحرّ يضمن الرفاه العام، فإن ليست نبه مبكرًا إلى الطابع التاريخي والسياسي لهذه القوانين، معتبرًا أن تطبيقها العشوائي لا يخدم إلا الأمم المتقدمة صناعيًا، وفي مقدمتها إنجلترا. من هنا جاءت مساهمته كأحد المؤسسين الأوائل لما يُعرف اليوم بـ الاقتصاد التنموي (development economics) (Perez, 2004).

1. حياة ليست والظرف التاريخي: وُلد ليست عام 1789 في مدينة روتلينغن بألمانيا، في سياق سياسي واجتماعي مطبوع بتأخر بلاده الصناعي مقارنة بإنجلترا. بدأ مساره موظفًا في الإدارة البافارية، ثم عُيّن أستاذًا للاقتصاد السياسي في جامعة توبينغن. غير أن انخراطه في الاتحاد الجمركي الألماني (Zollverein) ومواقفه المعارضة للهيمنة الإنجليزية جعلاه عرضة للملاحقة السياسية، فنُفي سنة 1825 إلى الولايات المتحدة. هناك، تأثر بعمق بأفكار ألكسندر هاملتون الواردة في تقريره حول الصناعة (1791)، والذي دعا فيه إلى حماية الصناعات الناشئة الأمريكية. خلال إقامته بالولايات المتحدة (1825–1832)، صاغ ليست أبرز أفكاره حول العلاقة بين الدولة والتنمية، ثم عاد إلى ألمانيا حيث واصل نضاله الفكري والعملي، قبل أن ينشر مؤلفه الأشهر "النظام الوطني للاقتصاد السياسي " (Das nationale System der politischen Ökonomie)سنة 1841، الذي صار مرجعًا أساسيًا في الفكر الاقتصادي الحديث.(List, 1841/1998)
بذلك دشّن تيارًا جديدًا في الفكر الاقتصادي، عُرف لاحقًا بالمدرسة التاريخية الألمانية، التي ترى أن القوانين الاقتصادية نسبية وظرفية، ولا يمكن فصلها عن التاريخ والمؤسسات والدولة(Barrère, 1999; Perez, 2004).

2. نقد ليست للاقتصاد السياسي الكلاسيكي: انتقد ليست بحدة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، معتبرًا أن مفكريه (سميث، ريكاردو) قدّموا "قوانين اقتصادية طبيعية" تدّعي الكونية لكنها في الواقع تعبّر عن المصالح الخاصة بإنجلترا، القوة الصناعية والبحرية المهيمنة آنذاك. فقد كتب: "بعض الأمم التي ساعدتها الظروف سبقت أممًا أخرى في الصناعة والتجارة، وقد حافظت على إجراءات احتكارية مقصودة لعرقلة تطور الأمم الأخرى". (Système national,

(1841/1998, p. 480 كما رأى ليست أن مقولة "التبادل الحر يفيد الجميع" تخفي عدم تكافؤ صارخ: فالأمم الصناعية المستفيدة من حرية التجارة تستطيع غزو الأسواق بمنتجاتها الرخيصة، بينما تبقى الأمم المتأخرة عالقة في التخصص الزراعي، مما يحكم عليها بالتبعية. وهكذا، اعتبر أن الكلاسيك أسقطوا المسألة الوطنية–التاريخية من التحليل الاقتصادي، وحصروا الاقتصاد في الفرد والمصلحة الخاصة.(Dostaler, 2005) بذلك عارض ليست مبدأ المنهجية الفردية الكلاسيكية، مؤكدًا أن التحليل الاقتصادي لا ينبغي أن ينطلق من الفرد بل من الأمة والدولة كإطار تاريخي واجتماعي محدد.

3. مفهوم القوى المنتجة: يشكل مفهوم القوى المنتجة (les forces productives) حجر الزاوية في البناء النظري لفريدريك ليست. ففي حين ركّز الاقتصاد الكلاسيكي على الثروة المتحققة كمقياس أساسي لرفاه الأمم، اعتبر ليست أن الثروة في ذاتها ليست سوى مظهر مؤقت، وأن الأساس الحقيقي لتطور الأمم واستقلالها يكمن في قدرتها على إنتاج الثروة، وقد عبّر على ذلكفي كتابه "النظام الوطني للاقتصاد السياسي"":الثروة ليست هدفًا بحد ذاته، وإنما الوسيلة، أما الهدف الحقيقي للأمة فهو تنمية قواها المنتجة.(List, 1841/1998, p. 113) "
القوى المنتجة عند ليست لا تقتصر على رأس المال المادي، بل تشمل عوامل مركبة: التكنولوجيا، الصناعة الحديثة، التعليم والتكوين المهني، البحث العلمي والابتكار، البنية التحتية، المؤسسات القانونية والسياسية، بل وحتى القيم الاجتماعية التي تضمن الانضباط والعمل الجماعي. فهي، بهذا المعنى، شبكة معقدة من الموارد المادية والبشرية والمؤسساتية التي تتيح للأمة بلوغ مستوى أعلى من الاستقلالية الاقتصادية.(Perez, 2004. Barrère, 1999)
انطلاقًا من هذا التصور، يرفض ليست النظرة السكونية للكلاسيك التي تنظر إلى القيمة والتبادل بمنطق تجاري محض، ويؤكد أن الأمة التي تفتقر إلى قوى منتجة متطورة – أي الصناعة والتكنولوجيا – ستظل أسيرة التبعية الاقتصادية، حتى لو بدا ميزانها التجاري متوازنًا أو فوائضها المالية متزايدة.

4. التصنيع والتعليم والبحث العلمي: بهدف تطوير القوى المنتجة، جعل ليست من التصنيع أولوية مطلقة لسياسات التنمية الوطنية، وقد كتب في ذلك: "الأمة التي تهمل الصناعة وتكتفي بالزراعة، إنما تحكم على نفسها بالتبعية للأمم الصناعية.(List, 1841/1998, p. 221) فقد رأى أن التصنيع هو النشاط الأكثر قدرة على تطوير القوى المنتجة، من خلال قدرته على:

- إنشاء ترابط بين القطاعات (الصناعة تحرك الزراعة والتجارة والخدمات) أو ما يسمى ب"آثار السحب الأمامية والخلفية".
- توفير فرص عمل متنوعة ويعزز المهارات.
- دفع الابتكار والبحث العلمي.

إلى جانب التصنيع، أولى ليست التعليم مكانة مركزية في مشروعه، فالتعليم، في نظره، ليس مجرد وسيلة لتأهيل اليد العاملة، بل هو عملية "استثمار في القوى المنتجة" تعزز قدرات الأمة على التكيف والابتكار. ومن هنا، دعا ليست إلى توسيع شبكات التعليم الأساسي والتقني والجامعي وربطها بمتطلبات الاقتصاد. أما البحث العلمي والتكنولوجي،

فقد اعتبره "ليست" القاطرة الخفية للتنمية الصناعية، فهو الذي يسمح بتحقيق تراكم تكنولوجي يزيد من الإنتاجية ويكسر احتكار الأمم المتقدمة. هذا التلازم بين التعليم والبحث والصناعة يجعل من مشروع ليست أقرب إلى ما نسميه اليوم "اقتصاد المعرفة."

5. الموقف من التبادل الحر ومفهوم الحماية التربوية:أشهر أفكار ليست تبقى دون شك مبدأ الحماية التربوية (protectionnisme éducatif)،فخلافًا لآدم سميث وريكاردو، من خلال نظريتي الميزة المطلقة والنسبية، اللذين اعتبرا أن حرية التجارة مبدأ كوني يحقق المصلحة العامة دائمًا، يرى ليست أن حرية التجارة بين دول متقدمة وأخرى متأخرة تعني إخضاع الثانية للأولى، وقد كتب في هذا الشأن":حرية التجارة قد تكون مفيدة بين الأمم المتساوية في القوى الصناعية، لكنها لا تعني سوى العبودية حين تُمارس بين أمة قوية وأخرى ضعيفة". (List, 1841/1998, p. 141)

بناء على ذلك، طرح ليست مبدأ الحماية التربوية كسياسة انتقالية من خلال عدة أدوات أهمها فرض الدولة تعريفات جمركية لحماية صناعاتها الناشئة، وتدعم هذه الصناعات حتى تكتسب القدرة التنافسية. وعندما تبلغ مرحلة النضج الصناعي، يمكن فتح الأسواق أمام المنافسة الدولية. وقد عبّر عن مفهوم الحماية التربوية بما يلي: "الحماية ليست نظامًا دائمًا، بل علاج مؤقت لأمة في طور النمو الصناعي".(List, 1841/1998, p. 238)

بهذا، صاغ ليست تصورًا ديناميكيًا للتجارة الدولية يراعي اختلاف المراحل التاريخية بين الأمم، وهو تصور ألهم لاحقًا سياسات صناعية ناجحة في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية.(Dostaler,2005)

إلى جانب هذه الأفكار الرائدة، صاغ ليست جملة من التصورات المكملة التي تكشف شمولية مشروعه، فقد أولى أهمية للأرض والزراعة ودعا إلى تحديثها عبر التقنيات الحديثة بما يخدم التصنيع، كما دافع على الاستثمار العمومي في البنية التحتية مثل السكك الحديدية والمواصلات باعتبارها "شرايين القوى المنتجة". أخيرا فقد شدد على أن قيام دولة–أمة موحدة شرط أساسي لنجاح المشروع الصناعي، وهو ما انعكس في دعمه القوي للاتحاد الجمركي الألماني.

6. تقييم وتثمين فكر فريدريك ليست:لقد شكّل فكر فريدريك ليستنقطة تحول في تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ تجاوز الأفق الكلاسيكي الذي هيمن على القرن التاسع عشر ليؤسس لرؤية جديدة في الاقتصاد تقوم على التاريخية والتنمية. وإذا كان عرض مساهماته في الأدبيات الاقتصادية قد اختُزل طويلاً في كونه ناقدًا للتجارة الحرة ومدافعًا عن الحماية، فإن قراءة متأنية لكتاباته تكشف عن مشروع أكثر عمقًا واتساعًا، يضعه في منزلة روّاد الفكر التنموي قبل أوانه.

في قلب أطروحته، ميّز ليست بين الثروة المتحققة بالفعل وبين القدرة على إنتاجها، معتبراً أن ما يحدد قوة الأمم ليس حجم ثرواتها الآنية بل دينامية قواها المنتجة. هذا المفهوم، الذي سيتحول لاحقاً إلى أحد أعمدة فكر التنمية.ومن هنا بنى نقده للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، الذي تعامل مع القوانين الاقتصادية وكأنها كونية وأبدية، متجاهلاً خصوصيات تطور كل أمة وظروفها التاريخية والاجتماعية.(Barrère, 1999)

لقد صاغ ليست مشروعاً متكاملاً يقوم على تطوير القوى المنتجة عبر التصنيع، باعتباره الأداة المركزية لتحقيق التقدم. فالتصنيع عنده ليس مجرد قطاع اقتصادي، بل هو مدرسة لتطوير المهارات والتقنيات وتراكم المعارف. ومن أجل ذلك، دعا إلى دور فعّال للدولة في حماية الصناعات الناشئة، عبر ما سماه "الحماية التربوية"، وهي سياسة

تهدف إلى تأمين شروط نهوض الصناعة الوطنية إلى أن تكتسب القدرة على منافسة الأجانب. هذا الموقف لم يكن رفضاً مطلقاً للتجارة الحرة، بل دعوة لتأجيلها إلى حين اكتمال الشروط الداخلية للنمو، وهو ما جعل من ليست أحد أبرز المنظّرين لفكرة المراحل التاريخية للتنمية الاقتصادية.(Perez, 2004)

إلى جانب التصنيع، أدرج ليست التعليم والبحث العلمي ضمن العناصر الجوهرية في بناء القوى المنتجة. فقد اعتبر أن تراكم المعارف ورعاية الابتكار العلمي والتقني شرط لتقدم الأمم، وأن الاستثمار في البشر لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي. في هذا السياق، كان سبّاقاً لدمج ما نسميه اليوم "رأس المال البشري" في معادلة النمو، وهي الفكرة التي ستُعاد صياغتها لاحقاً في نظريات النمو الداخلي.(Romer, 1990; Lucas, 1988)

كما لم يغفل ليست الجانب المؤسسي والتنظيمي، حيث أكد أن الدولة مطالبة بدور مزدوج: من جهة حماية الصناعات الناشئة وضبط الاحتكارات، ومن جهة أخرى تمويل المنافع العامة وضمان العدالة التوزيعية من خلال سياسات مالية واجتماعية. هذه الرؤية تجعل منه، إلى جانب كونه ناقداً لليبرالية الكلاسيكية، أحد الممهدين للفكر المؤسساتي الحديث الذي يربط التنمية بجودة المؤسسات(North, 1990).

إن تقييم الفكر الاقتصادي لليست يبيّن أنه لم يكن مجرد منظر للحماية التجارية، بل مؤسس حقيقي لفكر تنموي شامل سبق عصره. فقد أقرّ ماركس، رغم اختلافه الأيديولوجي معه، بتميز أطروحاته التي أبرزت البعد التاريخي والاجتماعي للقوانين الاقتصادية.(Marx, 1867/1976) واعتبر شومبيتر أن ليست أول من أرسى بوعي فكرة أن الثروة الحقيقية تكمن في القدرة الإنتاجية للأمم.(Schumpeter, 1954/1983) أما كينز، فقد أعاد إحياء جانب من رؤيته عبر تأكيده على دور الدولة في الاستثمار والتوظيف العام، بما يتقاطع مع دعوة ليست إلى تدخل الدولة في بناء البنية التحتية وتطوير التعليم.(Keynes, 1936/1969)

من هذا المنطلق، يمكن النظر إلى ليست بوصفه رائداً لاقتصاد التنمية قبل أن يتبلور هذا الحقل العلمي بعد الحرب العالمية الثانية. فمعظم ما طرحه من قضايا – أولوية التصنيع، السياسات الصناعية الوطنية، الاستثمار في التعليم والبحث، نقد التبادل غير المتكافئ – سيجد صداه في أدبيات التنمية ابتداءً من خمسينيات القرن العشرين. بل إن انتقاداته للتبادل الحر غير المتكافئ تمثل اليوم مرجعاً لفهم العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب وهيمنة الاحتكارات العالمية(Stiglitz, 2002; Rodrik, 2011).

ولا يقتصر راهن ليست على الفكر التنموي التقليدي، بل يمتد إلى أحدث المقاربات الاقتصادية. فنظرية النمو الداخلي أعادت الاعتبار لدور المعرفة ورأس المال البشري في النمو(Romer, 1990)، فيما قدّم الفكر المؤسساتي والاقتصاد السياسي المقارن دعماً إضافياً لرؤيته حول الدولة القوية والمؤسسات العادلة. أما في الاقتصاد النقدي المعاصر، فقد تبنى مفكرون مثل جون شانغ وداني رودريك جملة من أفكاره في نقدهم لوفاق واشنطن وبرامج التعديل الهيكلي، مؤكدين أن التنمية لا يمكن أن تقوم على التحرير التجاري وحده بل على بناء قاعدة إنتاجية وطنية متينة ((Chang, 2002; Rodrik, 2011.

بذلك يتضح أن إحياء فكر ليست اليوم ليس مجرد تمرين تاريخي، بل هو ضرورة لفهم تحديات الاقتصاد العالمي الراهن. ففي عالم يهيمن عليه رأس المال المالي الريعي والاحتكارات الرقمية والتكنولوجية، وتزداد فيه حدة اللامساواة والفوارق بين الدول، تظل أطروحاته حول التصنيع، التعليم، والحماية التربوية، أدوات أساسية لإعادة التفكير في التنمية والسيادة الاقتصادية. ومن هنا يمكن القول إن ليست، إلى جانب ريادته في الفكر الاقتصادي، يظل مفكراً

راهنياً بامتياز، يستدعى فكره كلما تعاظمت الحاجة إلى بديل عن الليبرالية الجامدة، وإلى نموذج تنموي أكثر عدالة وإنصافاً.

قد برهنت أزمة الكساد الكبير (1929–1933) على الطابع الاستباقي للأفكار التي صاغها النقاد الأوائل لليبرالية والاقتصاد السياسي الكلاسيكي. فالاشتراكيون الطوباويون، وكارل ماركس، وفريدريك ليست، وإن اختلفت منطلقاتهم، فقد اشتركوا في التشكيك في صلاحية السوق الحرة لإنتاج التوازن والاستقرار الاجتماعي. لقد نبّه الطوباويون إلى المعضلات الاجتماعية للتصنيع، وكشف ماركس تناقضات الرأسمالية الداخلية المفضية إلى الأزمات، فيما شدد ليست على ضرورة تدخل الدولة لتطوير القوى المنتجة وحماية الاقتصاد الوطني من الاختلالات الناجمة عن الانفتاح غير المتكافئ. هذه الأطروحات، التي قوبلت طويلاً بالتجاهل أو النقد الأيديولوجي، وجدت تأكيدها العملي في الانهيار العالمي لآليات السوق خلال الثلاثينيات، حين عجزت اليد الخفية عن استعادة التوازن. ومن هنا تفتحت ساحة الفكر الاقتصادي على مدرسة جديدة ستسعى إلى تجاوز قصور الليبرالية الكلاسيكية، هي المدرسة الكينزية، التي حملت مشروعاً متكاملاً لإعادة الاعتبار لدور الدولة في ضبط الدورة الاقتصادية وتحقيق التشغيل والاستقرار.

جون ماينارد كينز John Maynard Keynes (1883–1946):
مسار موسوعي وثورة في الفكر الاقتصادي

المؤلف الأساسي: "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود – (صدر عام 1936)
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الكلي، الطلب الفعال، البطالة اللاإرادية، مضاعف الاستثمار، فخ السيولة، تفضيل السيولة، الكفاءة الحدية للرأس المال

يُعتبر جون ماينارد كينزواحدًا من أبرز العقول التي أعادت تشكيل الاقتصاد والسياسة في القرن العشرين. وُلد في مدينة كامبريدج في بيئة أكاديمية مميزة، حيث كان والده أستاذًا للاقتصاد السياسي ووالدته ناشطة في الحقل الاجتماعي والسياسي. درس كينز الرياضيات والفلسفة في جامعة كامبريدج، قبل أن يبرز كأحد أهم المتخصصين في نظرية الاحتمالات، وهو ما أكسبه صرامة منهجية ودقة تحليلية انعكست لاحقًا على أعماله الاقتصادية. لكن حياة كينز الفكرية والعملية لم تقتصر على الاقتصاد النظري، إذ كان مفكرًا موسوعيًا بامتياز: اقتصاديًا، رياضيًا، فيلسوفًا، صحفيًا، رجل سياسة ودبلوماسيًا دوليًا، بل وعضوًا بارزًا في النقاش العمومي البريطاني والدولي. فقد عمل موظفًا رفيعًا في وزارة الخزانة البريطانية، وشارك بصفته مفاوضًا بارزًا في مؤتمر فرساي (1919) حيث عارض قسوة شروط معاهدة السلام على ألمانيا، ثم أصبح أحد العقول المؤسسة للنظام النقدي العالمي الجديد في مؤتمر بريتون وودز (1944). هذا التداخل بين النظرية والممارسة جعل من كينز شخصية فريدة جسدت الربط بين الاقتصاد كعلم، والسياسة كفن إدارة للمجتمعات والأزمات.

لقد عاش كينز في حقبة تاريخية مضطربة ومعقدة. فاقتصاديًا، كان العالم يشهد تحولات عميقة في بنية الرأسمالية تمثلت أساسا في صعود الشركات الكبرى والاحتكارات الصناعية، توسع رأس المال المالي والمضاربات البورصية، وتعاظم دور البنوك الدولية. هذه التحولات أدت إلى هشاشة متزايدة في الأسواق، ما جعل الأزمات أكثر عمقًا وانتشارًا. كما أن الحرب العالمية الأولى (1914–1918)أحدثت زلزالًا في النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي، إذ أدت إلى تدمير واسع، واضطرابات في أنظمة الإنتاج والتوزيع، وتضخم الديون الدولية. على الصعيد السياسي والاجتماعي، شهدت أوروبا بروز الحركات العمالية والاشتراكية، وصعود التيارات المتطرفة من فاشية ونازية، في ظل أزمة شرعية الليبرالية التقليدية. وفي المقابل، شكّلت الثورة الروسية عام 1917 حدثًا مدويًا، قدّم بديلًا للنظام الرأسمالي، وأثر بقوة على النقاشات الفكرية والسياسية في أوروبا. أما على المستوى العالمي، فقد شهدت بريطانيا بداية أفولها كقوة اقتصادية لصالح الولايات المتحدة، التي برزت باعتبارها القوة الاقتصادية والمالية الأولى بعد الحرب. كل هذه العوامل مجتمعة شكّلت الخلفية التي صاغ فيها كينز مشروعه الفكري والإصلاحي.

في هذا السياق، جاءت الثورة الكينزية كردّ على الأزمات العميقة التي عرفتها الرأسمالية الليبرالية، خاصة الكساد الكبير (1929–1933).فقد بيّن كينز أن ما حدث لم يكن مجرد أزمة ظرفية، بل نتيجة خلل بنيوي في آليات السوق. فخلافًا للاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك، رفض كينز قانون ساي القائل بأن "العرض يخلق الطلب الخاص به"، مؤكّدًا أن الإنتاج لا يضمن تلقائيًا تصريفه، وأن الاقتصاد يمكن أن يعاني من نقص دائم في الطلب الفعّال يؤدي إلى البطالة الجماعية. كما انتقد بوضوح دوغم في اليد الخفية، معتبرًا أن المصلحة الفردية لا تؤدي بالضرورة إلى المصلحة العامة، وأن الأسواق يمكن أن تفشل في ضمان التشغيل الكامل أو التوزيع العادل للدخل.

لقد نقل كينز الاقتصاد من حيز التحليل الجزئي (microéconomie) الذي يركز على الأفراد والأسواق الجزئية، إلى التحليل الكلي (macroéconomie) الذي يدرس التشغيل، الدخل القومي، والاستثمار على مستوى المجتمع ككل، ليصبح بذلك المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد الكلي. ومن خلال هذا التحول المنهجي، وضع أدوات جديدة أحدثت قطيعة مع التحليل التقليدي :مفهوم الطلب الفعّال باعتباره المحدد الأساسي لمستوى الإنتاج والتوظيف، ومضاعف الاستثمار الذي يوضح كيف يمكن لزيادة صغيرة في الاستثمار أن تولّد أثرًا مضاعفًا على الدخل الوطني. كما أبرز الدور المحوري لسياسات الميزانية والسياسة المالية والنقدية، ورأى أن الدولة يجب أن تتدخل بشكل فعّال من خلال الإنفاق العام والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان مستويات مقبولة من التشغيل والعدالة الاجتماعية.

إن الثورة الكينزية كانت إذن ثورة مزدوجة: ثورة في الأفكار عبر نقد القوانين الكلاسيكية واقتراح بدائل جديدة لفهم آليات الاقتصاد، وثورة في المنهج عبر إرساء أسس الاقتصاد الكلي الحديث. وقد أطلق العديد من المؤرخين على هذا التحول اسم "الثورة الكينزية "التي غيّرت مسار الفكر الاقتصادي العالمي، وأسست لنموذج جديد في إدارة الرأسمالية يدمج بين دينامية السوق وتدخل الدولة (Keynes, 1936/1969; Dostaler, 2005; Jorion, 2015; Samuelson, 1990).

1. كينز وبداية القطيعة مع الفكر الكلاسيكي:

لم يظهر نقد جون مايناردكينزللاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي وآليات السوق الحرة فجأةً مع أزمة الكساد الكبير أو مع صدور كتابه الأشهر النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود سنة 1936. بل كان هذا النقد ثمرة عمل فكري طويل بدأ منذ عشرينيات القرن العشرين، عقب الحرب العالمية الأولى، واستمر في مقالات وكتب أساسية، ليشكّل تدريجياً تصوراً بديلاً عن الاقتصاد السياسي السائد. ففي العواقب الاقتصادية للسلام (1919) هاجم كينز بشدة معاهدة فرساي وسياسة التعويضات التي اعتبرها سبباً رئيسياً لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا (Keynes, 1919). وفي رسالة في إصلاح النقد (1923) تناول تقلبات الأسعار والنقود، مؤكداً قصور الحياد النقدي وفاتحاً النقاش حول دور السياسات الاقتصادية في ضبط الدورة الاقتصادية. كما عمّق في رسالة في النقود (1930) فهمه للدورة الاقتصادية، رابطاً بين الاستثمار والتوقعات، وهو ما سيجد صياغته الكاملة في النظرية العامة. (Keynes, 1930)

إلى جانب ذلك، شكّلت مقالاته النظرية والسياسية محطات أساسية في نقده للفكر الكلاسيكي. ففي مقاله الشهير "نهاية دعه يعمل" "La fin du laissez–faire"(1926)، انتقد كينز الاعتقاد بأن السعي وراء المصلحة الفردية يضمن تلقائياً المصلحة العامة، مؤكداً أن اليد الخفية لا تكفي لضمان التوازن والعدالة، بل إن الأسواق تظل معرضة للفشل البنيوي .(Keynes, 1926) وفي الاكتفاء الذاتي الوطني (1933) أبرز نسبية حرية التجارة ودعا إلى تنظيم اقتصادي وطني في مواجهة الصدمات الخارجية .(Keynes, 1933) بذلك يمكن القول إن النظرية العامة لم تكن بداية النقد الكينزي للرأسمالية بل تتويجاً لمسار نقدي طويل، فكري وسياسي، سبقها. (Jorion, 2015; Dostaler, 2005)

2. الاستهلاك والادخار عند كينز: قلب نظرية الطلب الفعّال

يشكّل تحليل الاستهلاك والادخار أحد الأعمدة الأساسية في النظرية الكينزية، إذ اعتبر كينز أنّ فهم العلاقة بين الميل للاستهلاك والميل للادخار هو المفتاح لفهم مستوى الطلب الكلي وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل. بخلاف الكلاسيك الذين افترضوا أنّ الادخار يتحوّل تلقائيًا إلى استثمار بفضل مرونة سعر الفائدة، قدّم كينز مقاربة جديدة تبرز إمكانية وجود فجوة بين الادخار والاستثمار يمكن أن تفضي إلى البطالة وأزمات الركود.

ينطلق كينز من تعريف الاستهلاك باعتباره ذلك الجزء من الدخل الذي ينفقه الأفراد لإشباع حاجاتهم الحالية، بينما يشير الادخار إلى الجزء غير المنفق من الدخل. ويرى أنّ هناك علاقة وظيفية بين الدخل والاستهلاك، عُرفت لاحقًا بـ دالة الاستهلاك .فقد كتب: "الناس يميلون عادة إلى زيادة استهلاكهم عندما يزداد دخلهم، لكن ليس بنفس الدرجة التي يزداد بها الدخل".(Keynes, 1936, p. 96)

هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك (propension marginale à consommer) يتناقص كلما ارتفع الدخل لأن الفقراء ينفقون نسبة أكبر من دخولهم على الاستهلاك مقارنة بالأغنياء. ومن هنا اعتبر كينز أن توزيع الدخل يؤثر في حجم الطلب الكلي، وأن المساواة النسبية في التوزيع تعزز الاستهلاك وبالتالي النمو.

أما الادخار، فهو ليس بالضرورة فضيلة كما كان يُنظر إليه في الفكر الكلاسيكي. فبالنسبة لكينز، إذا لم يُقابل الادخار بزيادة موازية في الاستثمار، فإنه يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي إلى انخفاض الإنتاج والتشغيل. هذه المفارقة أطلق عليها لاحقًا الاقتصاديون مفارقة الادخار (paradoxe de l’épargne).

في هذا السياق، شدّد كينز على أنّ العلاقة بين الادخار والاستثمار لا يحكمها الميل النفسي للأفراد فقط، بل تتأثر أساسًا بتوقعات رجال الأعمال حول الأرباح المستقبلية وبمستوى سعر الفائدة. ومن ثمّ، فالاقتصاد قد يجد نفسه في حالة توازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، نتيجة عدم كفاية الطلب الفعّال الناجم عن فجوة بين الادخار والاستثمار.

لقد مثّل هذا التحليل ثورة فكرية مقارنة بالكلاسيك والنيوكلاسيك الذين اعتبروا أنّ السوق قادر على إعادة التوازن تلقائيًا. إذ أظهر كينز أنّ السلوك الفردي الرشيد (زيادة الادخار) قد يقود إلى نتائج جماعية غير مرغوبة (ركود وبطالة). ومن هنا جاءت الحاجة إلى تدخل الدولة لتقليص هذه الفجوة، عبر سياسات مالية توسعية ترفع من مستوى الطلب الكلي وتعيد الاقتصاد إلى مسار التشغيل المرتفع.

3. الاستثمار عند كينز: المحرك الحاسم للطلب الكلي

يضع كينز الاستثمار في قلب دينامية الاقتصاد الرأسمالي، معتبراً إياه المحدد الأساسي لتقلبات النشاط الاقتصادي والتشغيل، فإذا كان الاستهلاك يتسم نسبياً بالاستقرار لأنه مرتبط بالحاجات الأساسية والدخل الجاري، فإن الاستثمار يتسم بالتقلب ويعكس مزاج رجال الأعمال وتوقعاتهم، وهو ما يفسّر الطابع الدوري للأزمات الاقتصادية.

- **الكفاءة الحدّية لرأس المال:** قدّم كينز مفهوم الكفاءة الحدّية لرأس المال (efficacité marginale du capital)، أي معدل العائد المتوقع من وحدة إضافية من رأس المال، بالمقارنة مع كلفتها. ويكتب في النظرية العامة: "الاستثمار يعتمد على العلاقة بين ما نتوقعه من عائدات مستقبلية لرأس المال وما يقتضيه الحصول عليه من تكلفة حالية".(Keynes, 1936, p. 135)

وكلما ارتفعت الكفاءة الحدّية لرأس المال مقارنة بسعر الفائدة، زادت حوافز رجال الأعمال للاستثمار. والعكس صحيح: إذا انخفضت التوقعات حول الأرباح المستقبلية أو ارتفع سعر الفائدة، يتراجع الاستثمار. وهنا يتضح الطابع النفسي والسلوكي لقرارات الاستثمار، حيث يلعب عنصر التوقعات وعدم اليقين دوراً مركزياً.

- **العلاقة مع سعر الفائدة:** على خلاف الكلاسيك الذين اعتبروا أنّ سعر الفائدة يضمن التوازن بين الادخار والاستثمار بشكل تلقائي، أظهر كينز أنّ الاستثمار يتحدد بالدرجة الأولى بالتوقعات حول العائدات المستقبلية، بينما يلعب سعر الفائدة دوراً ثانوياً. فقد يحدث أن تكون أسعار الفائدة منخفضة جداً، ومع ذلك لا يرتفع الاستثمار إذا كانت توقعات رجال الأعمال متشائمة. هذه الحالة، التي سمّاها كينز "فخ السيولة" (trappe à liquidité)، تبرز حدود آلية السوق الحرة في تحفيز النشاط الاقتصادي.

- **الاستثمار والطلب الكلي:** يرى كينز أنّ الاستثمار ليس مجرد عنصر من عناصر الطلب الكلي، بل هو العامل الأكثر تقلباً والأكثر تأثيراً على مستوى التشغيل. فزيادة طفيفة في حجم الاستثمار يمكن أن تؤدي، عبر مضاعف الاستثمار(multiplicateur)،إلى زيادات أكبر في الدخل والتشغيل. والعكس صحيح: انخفاض الاستثمار يقود إلى انكماش مضاعف في النشاط الاقتصادي.

- **الطابع غير المستقر للرأسمالية:** هذا التحليل جعل كينز يستنتج أنّ الرأسمالية بطبيعتها غير مستقرة، لأن قرارات الاستثمار تعتمد على توقعات غير يقينية تتأرجح بين التفاؤل والتشاؤم. ومن هنا، فإن ترك الاستثمار لتقلبات السوق

وحدها يقود حتماً إلى دورات من الازدهار والركود. لذلك شدّد كينز على ضرورة أن تتدخل الدولة بسياسات مالية واستثمارية مباشرة لتعويض ضعف الاستثمار الخاص في أوقات الأزمات.

4. النقود عند كينز: من أداة محايدة إلى عنصر محدِّد للنشاط الاقتصادي

غيّر كينز بصورة جذرية المكانة التي تشغلها النقود في التحليل الاقتصادي. فبينما كان التقليد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يعتبر النقود "محايدة" (neutralité de la monnaie)، أي مجرد وسيط في التبادلات لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية (الإنتاج، التشغيل)، فإن كينز أعاد لها دوراً مركزياً، باعتبارها أحد المحددات الأساسية لمستوى الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي:

- **رفض حياد النقود:** يكتب كينز في النظرية العامة: "إن القول بأن النقود مجرد حجاب يخفي وراءه التبادلات الحقيقية لا يعدو أن يكون خطأً خطيراً".(Keynes, 1936, p. 174) فالنقود ليست مجرد وسيلة للتبادل، بل هي مخزن للقيمة وأداة للسيطرة على المستقبل، أي أنها تعكس علاقة وثيقة مع التوقعات وعدم اليقين. ولهذا السبب، فإن كمية النقود المتاحة وسلوك الأفراد تجاهها يحددان بوضوح قرارات الادخار، والاستثمار والاستهلاك.

- **تفضيل السيولة:** أدخل كينز مفهوماً أساسياً هو تفضيل السيولة (préférence pour la liquidité)، أي ميل الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالنقود بدلاً من الأصول الأخرى. هذا التفضيل ينبع من ثلاثة دوافع رئيسية:
  - الدافع للتبادل (transaction motive):الحاجة للنقود كوسيلة دفع للمعاملات اليومية.
  - الدافع الاحتياطي (precautionary motive):الاحتفاظ بالنقود لمواجهة الحاجات غير المتوقعة.
  - الدافع المضاربي (speculative motive): الاحتفاظ بالنقود بدلاً من شراء السندات أو الأصول المالية في حالة توقع انخفاض أسعارها أو ارتفاع أسعار الفائدة.

- **سعر الفائدة وتفضيل السيولة:** يرى كينز أنّ سعر الفائدة ليس ثمناً لتوازن الادخار والاستثمار كما افترض الكلاسيك، بل هو ثمن التخلي عن السيولة .وبما أنّ الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود حتى في حالة أسعار فائدة منخفضة جداً، فإن السياسة النقدية وحدها قد تفشل في تحفيز الاستثمار. هذا ما عبّر عنه كينز بمفهوم فخ السيولة (trappe à liquidité)، حيث يصبح الاقتصاد عالقاً في حالة ركود عميق رغم توافر السيولة.

- **النقود والطلب الكلي:**النقود، عبر تأثيرها على سعر الفائدة وعلى قرارات الاستثمار والاستهلاك، تصبح بالتالي عنصراً محدداً للطلب الكلي. فإذا كان الطلب على النقود مرتفعاً (بسبب التشاؤم أو عدم اليقين)، فإن الاستثمار يتراجع، ما يؤدي إلى انخفاض الدخل والتشغيل. وعلى العكس، يمكن لسياسات نقدية ومالية فعالة أن تضبط هذه العلاقة عبر التأثير على مستوى السيولة المتاحة.

هذا التحليل المبتكر جعل من كينز مؤسس ما يعرف اليوم بـ الاقتصاد النقدي الكلي، حيث لم تعد النقود مجرد حجاب بل أصبحت عنصراً فاعلاً في التوازن الكلي. كما أن رؤيته ما زالت ملهمة في مواجهة الأزمات الحديثة (الأزمة

المالية 2008 مثلاً)، حيث عادت مفاهيم مثل "فخ السيولة" لتفسير محدودية السياسات النقدية وحدها في تحريك الاقتصاد.

5. التشغيل وسوق العمل والبطالة عند كينز:

قبل كينز، كان التصور الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يذهب إلى أن سوق العمل، مثل أي سوق آخر، يخضع لقانون العرض والطلب، فإذا ارتفعت البطالة، يكفي، حسب هذا المنطق، أن تنخفض الأجور النقدية ليعود التوازن ويتحقق التشغيل الكامل. فالمرونة في الأجور كانت، في نظر الكلاسيك، الضامن لاستعادة التوازن.

كينز رفض هذا التحليل بشكل قاطع، مؤكداً أنّ البطالة ليست بالضرورة ناتجة عن «جمود الأجور» وإنما هي ظاهرة بنيوية مرتبطة بالقصور في الطلب الكلي .في النظرية العامة: "البطالة هي نتيجة مباشرة لفشل الطلب الفعّال، وليس لرفض العمال تخفيض أجورهم".(Keynes, 1936, p. 25)

- **مفهوم البطالة غير الإرادية:** يعتبر كينز أن هناك نوعاً محدداً من البطالة يميز الاقتصادات الرأسمالية، هو البطالة غير الإرادية (chômage involontaire)، وهي حالة يكون فيها العمال مستعدين للعمل عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدون وظائف بسبب نقص الاستثمار والطلب الكلي. بهذا المعنى، يمكن أن يظل الاقتصاد عالقاً في حالة بطالة مرتفعة حتى لو كانت الأجور مرنة.

- **دور الأجور والدخل:** على خلاف الكلاسيك الذين رأوا في تخفيض الأجور النقدية وسيلة لاستعادة التشغيل، اعتبر كينز أن تخفيض الأجور يؤدي إلى تراجع الدخل والطلب الاستهلاكي، وبالتالي إلى تفاقم البطالة. فالأجر ليس مجرد "تكلفة إنتاج" بل هو أيضاً دخل يحدد مستوى الاستهلاك والطلب الكلي.

- **التشغيل والطلب الكلي:**في مستوى تحليله هذا، يصبح مستوى التشغيل مرتبطاً مباشرة بمستوى الطلب الفعّال. إذا ارتفع الاستثمار والإنفاق العام، يتزايد الطلب الكلي، فيرتفع الإنتاج وبالتالي التشغيل. والعكس صحيح: إذا تراجع الطلب، يتقلص الإنتاج ويزداد حجم البطالة.

- **البطالة كظاهرة هيكلية:**من خلال هذا التحليل، وضع كينز قطيعة منهجية مع الرؤية التقليدية: البطالة ليست نتاجاً لتشوهات مؤقتة في سوق العمل، بل هي سمة هيكلية للنظام الرأسمالي في غياب تدخل الدولة. ولهذا كتب: "لا يوجد ضمان بأن الاقتصاد الحر سيولد تلقائياً قدراً كافياً من التشغيل الكامل".(Keynes, 1936, p. 379)

هذا التحليل ما زال يجد صداه حتى اليوم. ففي أزمات مثل أزمة 2008 أو أزمة كوفيد-19، أثبتت التجربة أنّ البطالة الواسعة لا تُعالج بتخفيض الأجور، بل عبر سياسات توسعية في الإنفاق العام ودعم الطلب. وهو ما يعيد إلى الواجهة راهنية التحليل الكينزي.

6. دور الدولة في الاقتصاد: السياسة الكينزية ودفع الطلب الفعّال

أحدث كينز انقلاباً جذرياً في النظر إلى دور الدولة في الاقتصاد. ففي حين تمسّك الكلاسيك والنيوكلاسيك بمبدأ دعه يعمل، دعه يمر (laissez–faire, laissez–passer)، مؤكدين أن الدولة يجب أن تقتصر على حماية الملكية وضمان الأمن وتطبيق العقود، جاء كينز ليبرهن أن هذه الرؤية لم تعد صالحة في عصر الأزمات البنيوية. فاليد الخفية للسوق عاجزة عن ضمان التشغيل الكامل أو توزيع الدخل بشكل عادل. لذا اقترح تدخل الدولة عبر:

- **السياسة المالية:** في النظرية العامة، شدّد كينز على أن مستوى النشاط الاقتصادي يتحدد أساساً بالطلب الفعّال. وإذا كان الطلب الخاص (الاستهلاك والاستثمار) قاصراً، فإن الدولة هي الفاعل الوحيد القادر على سدّ الفجوة عبر سياسات مالية توسعية: "من واجب الدولة أن تملأ الفراغ الذي يتركه قصور الاستثمار الخاص" (Keynes, 1936, p. 378). ويقصد بذلك أن الحكومة يجب أن تزيد من إنفاقها العام، على البنية التحتية، والخدمات العامة، والمشاريع الإنتاجية، لخلق وظائف جديدة، وتحفيز الاستثمار الخاص عبر أثر المضاعف.(multiplicateur)

- **السياسة النقدية:** لم ينكر كينز دور السياسة النقدية (تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار)، لكنه اعتبرها أداة محدودة الفعالية في ظروف الركود العميق، ففي حالات "مصيدة السيولة" لا تكفي أسعار الفائدة المنخفضة لدفع المستثمرين إلى ضخّ أموال جديدة. وهنا تتعاظم أهمية السياسة المالية.

- **الاستثمار العام والمشاريع الكبرى:** من أبرز مقترحات كينز تشجيع الدولة على تبنّي مشاريع استثمارية واسعة النطاق حتى لو لم تكن مربحة فورياً من منظور السوق. فالمعيار الأساسي هو أثرها على الطلب والتشغيل. وقد كتب في النظرية العامة: "حتى إنفاق الدولة على أشياء غير مفيدة – لو كان ذلك ضرورياً – أفضل من ترك العمال عاطلين" .(Keynes, 1936, p. 129) هذه المقولة الشهيرة تعكس الطابع الثوري للكينزية الذي كسر العقيدة الكلاسيكية التي حرّمت على الدولة التدخل المباشر في الاقتصاد.

- **الأهداف الاجتماعية للتدخل:** لم يقتصر تصور كينز على الجانب الكمي (رفع الطلب والتشغيل)، بل كان واعياً بالأبعاد الاجتماعية. فقد رأى أن تدخل الدولة يسمح بتخفيف التفاوتات، وتحقيق توزيع أكثر عدلاً للدخل عبر الضرائب التصاعدية والإنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة، السكن).

لقد تُرجمت هذه الأفكار في الممارسة بعد الحرب العالمية الثانية إلى بناء "دولة الرفاه" (Welfare State) في أوروبا والولايات المتحدة، حيث أنشئت أنظمة للتأمين ضد البطالة، ومعاشات التقاعد، وخدمات عامة موسعة. وهكذا أصبحت الكينزية الأساس الفكري والمؤسسي للتوازن بين السوق والدولة في العقود التي تلت الحرب.
في أزمات حديثة – مثل الأزمة المالية 2008 أو جائحة كوفيد–19 – عادت السياسات الكينزية إلى الواجهة عبر خطط إنعاش ضخمة، تؤكد أن فكرة دور الدولة في دعم الطلب ما تزال مركزية في إدارة الرأسمالية المعاصرة.

7. التوازن الكينزي العام: بين الطلب الفعّال والتشغيل

يتحقق التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك والنيوكلاسيك عبر آلية الأسعار: العرض يخلق الطلب (قانون ساي)، وأي فائض في اليد العاملة يُعالج بانخفاض الأجور، ليعود الاقتصاد تلقائياً إلى التشغيل الكامل. لكن، كينز قلب هذه الرؤية رأساً على عقب، مؤكداً أن التوازن الكلاسيكي ليس سوى حالة خاصة، وأن الرأسمالية يمكن أن تعرف توازناً مستقراً عند مستوى دون التشغيل الكامل. "الاقتصاد قد يستقر لفترة طويلة في وضع بطالة جماعية، ما لم يتدخل عنصر خارجي".(Keynes, 1936, p. 254)

- **مكونات التوازن الكينزي:** في النموذج الكينزي، يتحدد مستوى الدخل القومي والتشغيل عبر تقاطع الطلب الكلي مع العرض:

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق العام.(C + I + G)

العرض الكلي =الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

فإذا كان الطلب الكلي غير كافٍ لمطابقة الطاقة الإنتاجية، تظهر فجوة انكماشية (output gap) تؤدي إلى البطالة. في هذا السياق، يصبح الطلب الفعّال (demande effective) المحدِّد الأساسي لمستوى النشاط الاقتصادي. فهو يحدد حجم الإنتاج الذي يقرره المنتجون، وبالتالي مستوى التشغيل. ولهذا فإن أي قصور في مكونات الطلب (خاصة الاستثمار الخاص) يقود إلى ركود.

ولا يمكن للاقتصاد أن يتجاوز هذه الفجوة تلقائياً عبر آلية الأسعار. وحدها الدولة، عبر السياسة المالية التوسعية (زيادة G)والسياسة النقدية الملائمة، تستطيع رفع الطلب الكلي إلى مستوى الطاقة الإنتاجية. وهكذا يتحقق التوازن عند مستوى تشغيل أعلى.

يتبيّن من هذا أنه، بينما يرى الكلاسيك أن التوازن يعني دائماً التشغيل الكامل، يميّز كينز بين التوازن الناقص الذي يتحدد عند مستوى منخفض من الطلب، حيث ينتشر الركود والبطالة. والتوازن المرغوب الذي يتحددعندما تساهم الدولة في تحفيز الطلب، فيرتفع الدخل القومي ويقترب الاقتصاد من التشغيل الكامل.

من خلال هذا المفهوم، أسس كينز الاقتصاد الكلي الحديث، حيث لم يعد التوازن محصوراً في الأسواق الفردية (كما عند والراس ومارشال)، بل أصبح مرتبطاً بالدائرة الكاملة للنشاط الاقتصادي: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الاستثمار، والإنفاق العام. وقد كتب بول صامويلسن بهذا الصدد: " لقد وضع كينز أسس علم الاقتصاد الكلي، عبر إظهار أن السوق لا يملك ضمانة ذاتية لتحقيق التشغيل الكامل". (1990, p. 112)

8. كينز وإرثه النظري والعملي

يُعتبر جون مايناردكينز أحد أبرز المفكرين الاقتصاديين في القرن العشرين، وقد شكّلت أعماله ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي من خلال قلب أسس التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، وإرساء دعائم الاقتصاد الكلي باعتباره مجالاً مستقلاً للتحليل والسياسات. ففكره لم يقتصر على نقد السوق الحرة وقصورها البنيوي في تحقيق التشغيل الكامل أو توزيع الدخل بعدالة، بل امتد ليؤسس لرؤية جديدة لطبيعة الاقتصاد المعاصر، تقوم على مركزية الطلب الفعّال ودور الدولة في إدارة الدورة الاقتصادية.

على الصعيد العملي، شكّلت الأفكار الكينزية قاعدة أساسية لبناء النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي مؤتمر بريتون وودز (1944)، ساهمت أفكار كينز مباشرة في تصميم النظام النقدي والمالي الدولي، القائم على تعددية الأطراف، بما يعكس الطموح في تنظيم الاقتصاد العالمي على أسس تعاون واستقرار (Kindleberger, 1973).

وعلى المستوى الداخلي للدول الصناعية، شكّلت السياسات الاقتصادية الكينزية الأساس لبلورة نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عرف باسم "النموذج الكينزي–الفوردي". هذا النموذج قام على مبدأ تقاسم ثمار الإنتاجية بين الرأسمال والعمل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأجور الحقيقية موازاة مع مكاسب الإنتاجية، وسمح بتوسيع الاستهلاك، واستقرار الاستثمار، وتحقيق نمو متوازن. وقد أسفر هذا التوافق التاريخي بين الرأسمال والعمل عن بروز دولة الرفاه (Welfare State)، حيث توسعت الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الضمان الاجتماعي) وأُعيد توزيع الدخل عبر الضرائب التصاعدية. هذه الديناميكية جسّدت ما بات يُعرف بـ الثلاثين المجيدة (1945–1975)، وهي فترة من النمو المرتفع، التشغيل الكامل تقريباً، وتراجع نسبي في اللا مساواة(Fourastié, 1979)).

لكن إرث كينز لم يتوقف عند التطبيق العملي لسياساته، بل امتد أيضاً على المستوى الفكري. فقد انبثقت عنه تيارات فكرية متعددة شكّلت ما أصبح يُعرف بـ "المدرسة ما بعد الكينزية"(post–keynésienne))، التي سعت إلى تطوير أفكاره ونقد الاختزالات التي طالتها في النموذج الكينزي المعياري. هذه المدرسة، التي تضم أسماء مثل جوان روبنسون(Joan Robinson)، ونيكولاس كالدو(Nicholas Kaldor)، وهايمان مينسكي(Hyman Minsky)، أعادت التركيز على موضوعات أساسية مثل عدم اليقين الجذري، دور المؤسسات، الديناميكيات المالية، والتوزيع الاجتماعي للدخل، ما جعلها أكثر قرباً من روح كينز الأصلية.(Davidson, 2007)

ومع ذلك، يبقى البعد الأهم هو أن فكر كينز ظلّ مرجعاً يُستدعى باستمرار لفهم أزمات الرأسمالية العالمية، من الكساد الكبير في الثلاثينيات إلى الأزمات المالية والاقتصادية في مطلع القرن الحادي والعشرين. ما يجعل إرثه الفكري والسياسي راهناً أكثر من أي وقت مضى، ويمهّد الطريق لدراسة المدرسة ما بعد الكينزية بوصفها الامتداد الطبيعي والحيّ لفكره.

الفكر الاقتصادي ما بعد الكينزي: استمرارية وتجديد

يمثل الفكر ما بعد الكينزي امتدادًا نقديًا وتجديديًا لفكر جون ماينارد كينز، لكنه في الوقت ذاته يشكل قطيعة مع ما أصبح يُعرف بالتركيب الكينزي–النيوكلاسيكي، الذي اختزل ثورة النظرية العامة في بعض الأدوات التشغيلية قصيرة المدى كالمضاعف وسياسات الطلب الظرفية. لقد نشأ هذا التيار في سياق تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة: ازدهار ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945–1973)، ثم صدمات السبعينيات النفطية والتضخمية، فمرحلة العولمة المالية والتحرير النيوليبرالي. وقد أعادت هذه السياقات طرح أسئلة جوهرية: هل السوق قادر على تحقيق الاستقرار الذاتي؟ كيف نفهم الأزمات البنيوية؟ وما دور التوزيع والمؤسسات والنقود في ديناميات النمو؟

كما لاحظ جوزيف شومبيتر (1983/1954)، فإن «القوة الحية لأي نظرية اقتصادية تقاس بقدرتها على تفسير الأزمات الكبرى، لا على افتراض التوازن المستقر" .(p. 918) هذا ما تبنّاه ما بعد الكينزيون: إعادة بناء الاقتصاد السياسي على أساس اللايقين الجذري، ودور الطلب الفعّال في المدى الطويل، والبعد التوزيعي والمالي للأزمات (Dostaler & Beaud, 1999).

1. أعلام ما بعد الكينزية وأفكارهم الأساسية:

شهدت السبعينيات تحوّلات كبرى في بنية الرأسمالية العالمية: صدمات النفط، نهاية نظام بريتون وودز، صعود العولمة المالية، وتراجع «الثلاثين المجيدة» التي ارتكزت على التوافق الكينزي–الفوردي بين الدولة ورأس المال والعمل. أفرزت هذه التحوّلات أزمة مزدوجة: ركود اقتصادي مصحوب بتضخم (stagflation) لم تتمكن الكينزية المهيمنة ولا النيوكلاسيكية من تفسيرها. في هذا المناخ، تبلور الفكر ما بعد الكينزي كتوجه نقدي يعيد قراءة كينز في ضوء أزمته مع الرأسمالية، لا بوصفه مجرد «نظرية للكساد» بل كتصور بديل شامل حول النقود، التوزيع، والاستقرار الاقتصادي. (Dostaler & Beaud, 1999) كتبت جوان روبنسون بوضوح: «كينز لم يكن معنيّاً بإنقاذ النظام من أزمة عابرة، بل بتشريح منطق الرأسمالية ذاته. (Robinson, 1956, p. 12) من هنا، جاء ما بعد الكينزيون كمحاولة لإحياء هذا المعنى الأصلي.

أ. **جوان روبنسون Joan Robinson (1903–1983)**: من أبرز مفكري كامبريدج، أعادت الاعتبار لمفهوم التوزيع الذي تجاهلته النيوكلاسيكية. في The Accumulation of Capital، شددت على أن الاستثمار وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح هو ما يحدد النمو، لا التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار كما في قراءة هيكس–صامويلسن. كما قادت «مناظرة رأس المال» ضد صامويلسن وسولو، معتبرة أن رأس المال ليس متغيراً مستقلاً، بل يكتسب قيمته من علاقات التوزيع. إذ تقول: "لا يمكن الحديث عن كمية مجردة من رأس المال، بل عن تاريخ كامل من العلاقات الاجتماعية". (Robinson, 1956, p. 23) هذا الموقف قرّبها من الماركسيين، لكنه ظل في إطار إصلاحي كينزي.

ب. نيكولاس كالدور Nicholas Kaldor (1908–1986): طوّر كالدو نموذجاً للنمو يعتمد على الطلب الفعّال في المدى الطويل. قوانينه الثلاثة للنمو الصناعي بيّنت أن التصنيع يولّد مكاسب إنتاجية تغذي نفسها عبر ما يُعرف اليوم بـ "العوائد المتزايدة".(increasingreturns)

في مقال له نشره سنة 1957، صاغ علاقة مباشرة بين حصة الأرباح ومعدل الادخار، ما يجعل التوزيع شرطاً للنمو لا مجرد نتيجة له، فكتب: "الادخار يزداد مع الأرباح، بينما الاستهلاك يرتبط بالأجور، ومن هنا، فإن التوزيع يؤثر على وتيرة التراكم". (Kaldor, 1957, p. 595) هذا الربط بين النمو والتوزيع شكّل قطيعة مع التحليل النيوكلاسيكي الذي يفترض حياد التوزيع.

ج. ميكال كاليكيMichal Kalecki (1899–1970): طوّر أفكاراً مشابهة لكينز قبل نشر النظرية العامة، قدّم صياغة رياضية دقيقة لعلاقة الأرباح بالطلب الكلي. معادلته الشهيرة:

الأرباح = الاستثمار + العجز العام + الصادرات – ادخار العمال

تكشف أن الأرباح ليست نتيجة تنافسية «طبيعية» بل نتاج لسياسات الاقتصاد الكلي. لكن مساهمته الأعمق جاءت في مقالته "الجوانب السياسية للتشغيل الكامل" (1943)، حيث قال: "الرأسماليون يعارضون التشغيل الكامل ليس لأسباب اقتصادية بل سياسية؛ إذ يفقدون أداة الضغط على العمال". (Kalecki, 1943, p. 325)هنا، يدمج الاقتصاد بالسلطة، مبرزاً أن قرارات الاستثمار مشروطة بموازين القوى الاجتماعية.

هـ. هايمان مينسكي Hyman Minsky (1916–1996): نقلمينسكي ما بعد الكينزية إلى قلب تحليل الأزمات المالية. في Stabilizing an Unstable Economy، طوّر فرضية أن الاستقرار يولّد عدم الاستقرار، إذ بيّن أنه في فترات الازدهار، تتحول المؤسسات المالية من تمويل احترازي إلى تمويل مضاربي ثم إلى تمويل هرمي. النتيجة الحتمية هي أزمة مالية، ليست صدمة خارجية بل نتاج منطق النظام. فكتب: "كل استقرار اقتصادي يُحضّر لانفجار مالي لاحق، ما لم تتدخل الدولة لتنظيم الائتمان". (Minsky, 1986, p. 7) هذه الرؤية جعلت منه مرجعاً أساسياً بعد أزمة 2008.

و. بول ديفيدسون Paul Davidson (1930–2022): ركّز ديفيدسون على اللايقين غير الإرجاعي (non-ergodic uncertainty) المستقبل غير قابل للاستنتاج من الماضي، وبالتالي فإن النماذج النيوكلاسيكية القائمة على التوقعات العقلانية وهمية. كما يرى أن ما بعد الكينزية يقتضي بناء اقتصاد للمؤسسات يضمن التشغيل الكامل واستقرار الطلب، عبر سياسات مالية ونقدية نشطة. فكتب: "الاقتصاد لا يعمل كما لو كان تجربة قابلة للتكرار، إنه عملية تاريخية مفتوحة".(Davidson, 1994, p. 15)

بهذه النماذج، يبدو جليا أن الفكر ما بعد الكينزي يُمثّل محاولة لإعادة الاقتصاد إلى جذوره كعلم اجتماعي تاريخي، يدمج التوزيع بالطلب، والنقود بالمؤسسات، والسياسة بالاقتصاد. وقد أثبتت الأزمات المتتالية، من ركود السبعينيات إلى أزمة 2008، وجاهة هذا الاتجاه.

كما أشار شومبيتر: "الاقتصاد الكينزي في أصله، وما بعد الكينزي في تطوره، يعيدان للاقتصاد معناه السياسي والاجتماعي".(Schumpeter, 1954, p. 918) في عالم اليوم، حيث تتفاقم التفاوتات وتتعاظم المخاطر المالية والبيئية، يظل ما بعد الكينزيون من بين القلائل الذين يقدمون أدوات تحليلية ونقدية لفهم الرأسمالية وإمكانات إصلاحها.

الفكر التنموي (1950–1980)

المؤلفين الأساسيين: روستو، نوركس، هيرشمان، هارولد–دومر ، بريبيش، سمير أمين
الكلمات المفتاحية: التخلف، التنمية، الدفعة القوية، الحلقة المفرغة، النمو المتوازن، المركز والأطراف، التبادل غير المتكافئ، التصنيع

إن ولادة الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن قطيعة تامة مع تاريخ الفكر الاقتصادي، بل جاءت امتداداً وتطويراً لجدالات فكرية سبقتها. فقد مهد فريدريك ليست(Friedrich List) منذ القرن التاسع عشر لوعيٍ جديد بمسألة التنمية، حين أكّد أنّ التصنيع وتطوير القوى المنتجة والتعليم والحماية "المهذبة" هي شروط لا غنى عنها لبناء أمم قوية وقادرة على المنافسة. وبالمثل، أبرز جون مايناردكينز (John Maynard Keynes) في ثلاثينيات القرن العشرين حدود السوق الحر في ضمان التشغيل الكامل والتوزيع العادل للدخل، داعياً إلى تدخل الدولة وسياسات إنفاق عامة لقيادة النمو الاقتصادي. هذان الموقفان ، ضرورة الدولة الوطنية، وأولوية الإنتاج والتوزيع العادل ، شكلا الخلفية النظرية التي ستغذي لاحقاً ظهور الفكر التنموي في منتصف القرن العشرين (Samuelson, 1990; Dostaler, 2005).

1. السياق التاريخي لنشوء الفكر التنموي:

خرج العالم من الحرب العالمية الثانية (1939–1945) منهكاً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فإلى جانب دمار البنية التحتية في أوروبا وآسيا، برزت تحولات كبرى في ميزان القوى الدولي تمثلت في تراجع الهيمنة البريطانية، وصعود الولايات المتحدة كقوة مهيمنة جديدة، وبروز القطب الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي. وعلى المستوى الاقتصادي، أعادت مؤسسات بروتون وودز (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، اتفاقية الجات، رسم ملامح النظام الاقتصادي العالمي، لتكرّس هيمنة التجارة الحرة والنظام المالي المتعدد الأطراف تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية(Adda, 2001; Polanyi, 1944/1983)).

تزامن هذا الظرف مع موجة واسعة من حركات الاستقلال الوطني في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، فقد تحولت البلدان المستعمرة سابقاً إلى دول مستقلة سياسياً، لكنها وجدت نفسها في مواجهة واقعٍ اقتصادي واجتماعي هشّ ومفكك:

- اقتصادات متخلفة بنيوياً، تعتمد في معظمها على تصدير المواد الأولية والمنتجات الزراعية.
- ضعف هائل في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والبحث العلمي.
- هياكل اجتماعية غير متوازنة، مع نسب فقر مرتفعة، أمية، وغياب طبقة وسطى قادرة على حمل مشاريع تحديث.
- مؤسسات سياسية وإدارية ناشئة، غالباً ما ورثت أشكال الدولة الكولونيالية دون قدرة فعلية على قيادة التنمية.

لقد أفرز هذا الواقع ما عُرف لاحقاً بـ"المسألة التنموية :(the development question) "كيف يمكن لهذه الدول المستقلة حديثاً أن تكسر حلقة التبعية والتخلف، وأن تنتقل إلى مسار نمو مستدام يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز استقلالها الوطني؟".(Boncoeur & Thouément, 2000 Nurkse, 1953)

2. الفكر التنموي: المفكرين والمواقف

في هذا السياق، تبلور الفكر التنموي كحقل مميز داخل الاقتصاد السياسي منذ الخمسينيات. فهو يختلف عن الكلاسيك والنيوكلاسيك في أنّه لا ينطلق من فرضية الأسواق المثالية ولا من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة، بل من واقع التخلف في البلدان المستقلة حديثا. كما أنه يتجاوز التصورات الليبرالية التقليدية ليؤكد دور الدولة، والتصنيع، والسياسات الاجتماعية، كأدوات ضرورية لتجاوز الفجوة التاريخية التي كرّستها قرون من الاستعمار والتبعية. وكما يوضح توماس سنتش (1978)، فإن الاقتصاد السياسي للتخلف ليس نتيجة قصور طبيعي في "المجتمعات المتخلفة"، بل ثمرة تاريخ طويل من الاستغلال البنيوي داخل النظام الرأسمالي العالمي.

انطلاقا من هذا الواقع، يصبح واضحاً أن الفكر التنموي جاء استجابة مزدوجة: من جهة لفراغٍ نظري تركه الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في تفسير التخلف؛ ومن جهة أخرى لحاجات موضوعية للدول المستقلة حديثاً التي وجدت نفسها مطالبة ببناء نموذج تنموي خاص بها، يستجيب لتطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويمكن التمييز بين جيلين في هذا الفكر:

أ. **جيل المؤسسين لنظريات التنمية** (الخمسينيات–الستينيات): شكّل عقد الخمسينيات منعطفاً أساسياً في الفكر الاقتصادي مع بروز جيل المؤسسين لنظريات التنمية، الذين سعوا إلى تفسير واقع التخلف الاقتصادي في البلدان المستقلة حديثاً واقتراح سبل تجاوزه. وقد انطلق هؤلاء من قناعة مفادها أن التخلف هو حالة طبيعية أو قدراً جغرافياً، كما هو نتاج لبنى اقتصادية واجتماعية تعيد إنتاج نفسها. في هذا السياق، مثّلت أعمالهم قطيعة مع التصور الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الذي كان يرى في السوق الحر آلية كافية لتحقيق النمو.

هم مجموعة من الاقتصاديين ذوي خلفيات نظرية مختلفة جمعتهم الرغبة في بناء نماذج عملية لتجاوز التخلف. أبرز هؤلاء روزنشتاين–رودان Paul Rosenstein–Rodan، الذي طرح فكرة الدفع الكبير (Big Push) عام 1943، مؤكداً أن الاستثمار المنعزل لا يكفي لإطلاق التنمية، إذ لا تتحقق العوائد الاجتماعية للاستثمار إلا بوجود تعبئة متزامنة واسعة النطاق: "العوائد الخاصة للاستثمار الفردي لا تتحقق إلا إذا تحركت استثمارات عديدة معا" (Rosenstein–Rodan, 1943, p. 207).

من جهته، قدّم راغنار نُركسه Ragnar Nurkse نظرية الحلقة المفرغة للفقر، حيث يولد الفقر ضعف الادخار، فيؤدي إلى قلة الاستثمار، فتتراجع الإنتاجية ويستمر الفقر: "الفقر يلد ضعف الادخار، فيلد قلة الاستثمار، فتضعف الإنتاجية، فيعود الفقر". (Nurkse, 1953, p. 15) أما أرثر لويس Arthur Lewis فقد صاغ نموذج القطاعين، محدداً كيفية نقل فائض العمل من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة مع بقاء الأجور شبه ثابتة عند مستوى الكفاف حتى يتم استيعاب الفائض.(Lewis, 1954, p. 141)

وأضاف ألبرت هيرشمان A. Hirchman رؤية مختلفة في كتابه استراتيجية التنمية الاقتصادية (1958)، معتبراً أن التنمية لا تحتاج إلى توازن شامل بل إلى «نمو غير متوازن» يركز على مشاريع رافعة تولد روابط أمامية وخلفية تحفز استثمارات لاحقة.(Hirschman, 1958)

إلى جانب هذه المقاربات، قدّم نموذج هارود–دومار Harrod–Domar (1946–1957) تفسيراً ديناميكياً للنمو، حيث ربط بين معدل الادخار وكفاءة رأس المال، ليصبح الاستثمار في هذه الرؤية حجر الزاوية لضمان استدامة النمو الاقتصادي، إذ إن أي ضعف في الادخار أو الاستثمار يؤدي إلى تباطؤ النمو وعودة التخلف.

غير أن أكثر النماذج تأثيراً عند صناع السياسات جاء مع والت روستو W. Rostow، الذي طرح في مراحل النمو الاقتصادي بيانا "لا شيوعي" (1960) كرد على المراحل التاريخية لأنماط الانتاج التي وضعها ماركس وأنجلس. يرى روستو أن الاقتصادات تمر بخمس مراحل، أهمها "الإقلاع"، حين يتجاوز الادخار والاستثمار عتبة 10% من الدخل القومي وتظهر صناعات قاطرة قادرة على دفع النمو الذاتي: "الإقلاع لحظة تاريخية تتأسس حين تتجاوز معدلات الاستثمار العتبة الحرجة، وتتوطد مؤسسات تدعم النمو الذاتي".(Rostow, 1960, pp. 38–45)

تجمع هذه النظريات عدة سمات مشتركة أسست لما يمكن اعتباره الفكر التنموي الكلاسيكي:

- أولوية التصنيع باعتباره المحرك الأساسي للتنمية والخيار الاستراتيجي للخروج من التخلف.
- المكانة المركزية للدولة في قيادة التنمية عبر التخطيط، الاستثمار، وتوفير البنية التحتية.
- اعتبار التنمية عملية طويلة الأمد تتطلب سياسات مستمرة وليست نتاجاً عفوياً لآليات السوق.
- الترابط بين النمو والعدالة الاجتماعية، إذ لا يكفي رفع الناتج القومي إذا لم يقترن بتحسين التعليم، الصحة، وفرص العمل.

غير أن فكر المؤسسين لم يخلُ من حدود، فقد طُبعت مقارباتهم بطابع خطّي وميكانيكي للنمو، وأغفلت في أحيان كثيرة الأبعاد السياسية والمؤسساتية والثقافية التي تؤثر في التنمية، كما لم تولِ الاهتمام الكافي لمسألة التبعية في النظام الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، تبقى هذه المساهمات حجر الأساس في الفكر التنموي الحديث، حيث أرست قناعة بأن التخلف ليس قدراً محتوماً، بل يمكن تجاوزه عبر تدخل سياسي–اقتصادي إرادي يعبّئ الموارد ويوجهها نحو التصنيع وبناء القدرات الإنتاجية.

ب. جيل الراديكاليين في نظريات التنمية: مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، ومع استمرار إخفاق العديد من البلدان النامية في تحقيق معدلات نمو كافية رغم تطبيق نماذج التصنيع والإحلال، برز تيار جديد في الفكر التنموي يُعرف بـ الجيل الراديكالي .هذا التيار انطلق من نقد جذري للنظريات السابقة ولمنطق الرأسمالية العالمية، واعتبر أن التخلف ليس مجرد تأخر مرحلي يمكن تجاوزه عبر تراكم رأسمالي داخلي، بل هو نتاج علاقات تبعية بنيوية داخل النظام الاقتصادي الدولي.

- **مدرسة التبعية** (Théorie de la Dépendance):

قاد هذه المدرسة مفكرون من أمريكا اللاتينية أبرزهم راؤول بريبيش Raúl Prebisch (1901–1986)، الذي لاحظ تدهور شروط التبادل الدولي بين المواد الأولية المصدَّرة من الجنوب والمنتجات الصناعية المستورَدة من

الشمال. صاغ مع هانس سينغرHans Singer (1906–2006) فرضية "تدهور شروط التبادل–Prebisch) Singer Hypothesis)مؤكداً أن التجارة الحرة لا تحقق التنمية للجنوب، بل تؤدي إلى اتساع الفجوة مع الشمال.
إلى جانب بريبيش، طوّر أندريه غوندر فرانك André Gunder Frank (1929–2005) فكرة "التنمية والتخلف في آن واحد .(development of underdevelopment) "حسب فرانك، فإن المركز الرأسمالي العالمي يعيد إنتاج التخلف في الأطراف عبر آليات التبادل غير المتكافئ، استنزاف الفوائض، وربط الاقتصادات المحلية بحاجات المركز.
أما سمير أمين، (Samir Amin, 1931–2018) فقد وسّع التحليل ليبلور مفهوم التراكم على الصعيد العالمي، مبرزاً أن النظام الرأسمالي يقوم على استقطاب دائم بين مركز مسيطر وأطراف تابعة. واعتبر أن الخروج من التخلف يستلزم فك الارتباط عن السوق العالمية وإرساء استراتيجيات للتنمية المستقلة.

- **الاقتصاد البنيوي** (Structuralisme):

في السياق نفسه، ركّز مفكرو لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (CEPAL) على ضرورة تدخل الدولة لإعادة هيكلة البنى الاقتصادية التابعة. دعا هؤلاء إلى إستراتيجية إحلال الواردات (Import Substitution Industrialisation) كآلية لبناء قاعدة صناعية محلية وتقليل التبعية للمركز. لكنهم أقروا لاحقاً بحدود هذه الاستراتيجية، خاصة في ظل ضعف الأسواق الداخلية وضغوط المديونية.
يمكن تلخيص الملامح الأساسية لهذا الجيل فيما يلي:

- نقد التجارة الحرة باعتبارها آلية لتكريس التبعية وهيمنة البلدان المتطورة.
- تفسير التخلف كنتاج تاريخي بنيوي عن المرحلة الكولونيالية وليس كظاهرة طبيعية.
- الدعوة إلى تدخل الدولة وتبني سياسات صناعية محمية، بل والبحث عن بدائل جماعية على مستوى الجنوب (حركات عدم الانحياز، التعاون جنوب–جنوب).
- البعد السياسي للتنمية، حيث رُبطت التنمية بالسيادة الوطنية والتحرر من السيطرة الإمبريالية والتبادل غير المتكافئ.

لقد أثارت هذه المساهمات جدلاً واسعاً في الفكر الاقتصادي والسياسي، إذ مثّلت قطيعة مع المقاربة الخطّية للتنمية عند المؤسسين، ووضعت العلاقات الدولية في صلب تحليل التخلف. كما أنها ألهمت السياسات التنموية في العديد من البلدان، من تجارب "الإحلال" في أمريكا اللاتينية، إلى الطروحات الاشتراكية في إفريقيا وآسيا.
وكخلاصة للفكر التنموي، نرى أن جيل المؤسسين، الذين برزوا في خمسينيات القرن العشرين مثل روزنشتاين–رودان ونوركسه وروستو، قد ارتكز على فرضية أن التخلف الاقتصادي ليس سوى ظاهرة طبيعة وحالة مؤقتة يمكن تجاوزها من خلال دفع قويّ للتراكم الرأسمالي وتبني سياسات تنموية توجيهية من قبل الدولة. فالتخلف في نظرهم هو ناتج عن عوامل طبيعية داخلية ملازمة للبلدان المتخلفة تعكس بالأساس نقصًا في رأس المال، وضعفا البنى التحتية، وتفتتا الأسواق، وهو ما يستدعي تدخل الدولة في التخطيط، وإقامة صناعات مصنّعة، والاستثمار المكثف في البنية التحتية والتعليم. وهكذا جاء نموذج "الدفعة القوية (Big Push) "لروزنشتاين–رودان، وفكرة "الفجوة الادخارية" عند نوركسه،

ونظرية "مراحل النمو الخمسة" عند روستو، التي رأت أن كل اقتصاد يمكن أن ينتقل بشكل خطي من مرحلة المجتمع التقليدي إلى الإقلاع الصناعي فمرحلة النضج، وصولاً إلى الاستهلاك الواسع. هذه التصورات حملت طابعًا تفاؤليًا حول قدرة المجتمعات على اللحاق بركب التنمية عبر استنساخ تجربة الغرب الصناعي.

غير أن هذه المقاربة تعرضت لانتقادات عديدة، أبرزها كما يبين توماس سنتش (2002)أنها تفترض وجود قوانين تنمية عامة صالحة لكل زمان ومكان، في حين أنها في الواقع تعكس تجربة خاصة بالتاريخ الغربي. كما أُخذ عليها تجاهلها للبعد البنيوي للتخلف، أي التبعية البنيوية للعالم الثالث داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلاً عن محدودية سياسات إحلال الواردات التي أثبتت هشاشتها في كثير من البلدان.

في المقابل، جاء جيل الراديكاليين في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، متأثرًا بقراءات ماركسية وبالواقع الاستعماري–ما بعد الاستعماري، ليؤكد أن التخلف ليس مجرد تأخر زمني عن مسار النمو الغربي، بل هو نتاج مباشر لعلاقات التبعية والاستغلال داخل النظام الرأسمالي العالمي. في هذا السياق برزت إسهامات أندريه غوندر فرانك في "نظرية التبعية"، حيث اعتبر أن المركز الرأسمالي يرسّخ التخلف في الأطراف عبر آليات تجارية ومالية. كما صاغ سمير أمين مفهوم "التراكم على الصعيد العالمي"، مبينًا أن فائض القيمة يُستخلص من الأطراف لصالح المراكز. أما إيمانويل والرشتاين فقد بلور "نظرية المنظومات العالمية" التي تفسر موقع كل بلد ضمن تقسيم دولي للعمل يحدد إمكاناته التنموية. هؤلاء الراديكاليون شددوا على أن التغلب على التخلف يقتضي تغييرًا جذريًا في البنية الاقتصادية والسياسية، إما عبر الانفصال الجزئي عن السوق العالمية، أو من خلال بناء تكتلات إقليمية مستقلة.

غير أن الفكر الراديكالي بدوره لم يخلُ من الانتقادات، إذ اعتُبر في كثير من الأحيان حبيس نزعة تشاؤمية تنظر إلى التبعية كقدر محتوم، وتُقلّل من شأن المبادرات الداخلية والإصلاحات الممكنة على صعيد السياسات الوطنية. ومع ذلك، فإن إسهامه الكبير يتمثل في إبراز الطابع البنيوي للتخلف وربطه بالتحولات التاريخية للنظام الرأسمالي العالمي، وهو ما يشكل إضافة نوعية تجاوزت الطروحات الاختزالية للمؤسسين.

وبهذا يمكن القول إن جيل المؤسسين قدم تصورات متفائلة وخطية للتنمية ركزت على الاستثمار والتصنيع باعتبارهما السبيل للحاق بركب الغرب، بينما أعاد جيل الراديكاليين تعريف التخلف والتنمية في إطار علاقات القوة البنيوية بين المركز والأطراف. وإذا كان المؤسسون قد ساهموا في وضع أسس سياسات التنمية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فإن الراديكاليين وفروا أدوات نقدية لفهم محدودية هذه السياسات في ظل النظام العالمي القائم.

3. نماذج واستراتيجيات التنمية في البلدان النامية:

بعد الحرب العالمية الثانية، ومع حصول عدد متزايد من الدول على استقلالها السياسي، برزت إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأحد أكبر التحديات التي تواجه العالم. فقد وُجدت الدول المستقلة حديثاً في وضعية تخلف بنيوي: اقتصاد زراعي تقليدي، ضعف في البنى التحتية والمؤسسات، وفجوة هائلة مقارنة بالدول الصناعية. في هذا السياق، تبلورت عدة نماذج واستراتيجيات للتنمية، تراوحت بين مقاربات متمركزة على الذات Autocentrées (إحلال الواردات، الصناعات المصنعة) ومقاربات منفتحة Extraverties (تشجيع الصادرات والانخراط في التجارة العالمية)،

قبل أن تشهد الثمانينيات "المنعطف الليبرالي" مع برامج التعديل الهيكلي (ajustement structurel) التي قادها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.(Deubel, 2008)

أ. الاستراتيجيات الصناعية والتنمية المتمركزة على الذات autocentrée : عرفت عدة صيغ أشهرها:

▪ **استراتيجية إحلال الواردات:** أحد أوسع النماذج انتشاراً في الخمسينيات والستينيات، خاصة في أمريكا اللاتينية، كان نموذج إحلال الواردات، (Import Substitution Industrialization) يقوم هذا النموذج على مبدأ بناء صناعة محلية تحل تدريجياً محل الواردات عبر: الحماية الجمركية العالية، ودعم الصناعات الناشئة، وسياسات تدخلية من الدولة (تخطيط، تأميم، دعم مالي).
استُلهمت هذه النظرية من "الحماية التعلمية" لفريدريك ليست، ومن تحليلات راؤول بريبيشحول "تدهور شروط التبادل" بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الأولية. وكان الهدف هو خلق قاعدة صناعية مستقلة تحل محل الواردات من الدول المصنعة وتوسيع السوق الداخلية .(Prebisch, 1950)
لكن رغم بعض النجاحات الأولية، واجهت هذه الاستراتيجية صعوبات عديدة منها ضيق السوق الداخلية، والتبعية التكنولوجية، والمديونية الخارجية بسبب الحاجة إلى استيراد السلع الرأسمالية (Les stratégies de développement, 2008, p. 486).

▪ **استراتيجية الصناعات المصنّعة (Industries industrialisantes)** : في بعض البلدان مثل الجزائر (منذ 1967) والهند، فُضّل بناء صناعة ثقيلة من "الأعلى إلى الأسفل"، وفق مفهوم الصناعات المصنّعة الذي طوره جيرار دوبارنيس G. De Bernis. كانت الفكرة أن الاستثمار في الصناعات الأساسية (الفولاذ، الطاقة، الكيمياء) يولد آثار سحب أمامية وخلفية قوية على باقي الاقتصاد وخاصة على الزراعة والصناعات الخفيفة. ورغم مساهمتها في وضع بنى صناعية لابأس بها، فإن عدة أسباب ساهمت تواضع نتائجها منها الداخلية: كنقص الكفاءة الإنتاجية والقدرات الاستيعابية والتمويلية مما أدى إلى أزمة في المديونية، وكذلك نقص المشاورة الديمقراطية، ومنها الخارجية: كواقع العلاقات الاقتصادية الدولية وعدم تكافئها.(Perroux, 1961)

ب. الاستراتيجيات المنفتحة والتنمية الموجهة للخارج extravertie : عرفت بدورها صيغ عديدةتذكر أهمها:

▪ **تصدير المواد الأولية:** بعض الدول النامية اعتمدت على الاختصاص في المواد الأولية (منجمية وزراعية...) لتمويل التنمية. لكن هذا الخيار جعلها رهينة تقلب أسعار الأسواق العالمية وأدى إلى هشاشة اقتصاداتها (Deubel, 2008, p. 488).

▪ **تشجيع الصادرات (Export Promotion)** : عرف هذا النموذج نجاحا فيالدول الصناعية الجديدة في آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ)، التي اعتمدت أساسا على:

- الانفتاح على التجارة العالمية،
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

- صعود تدريجي في "سلاسل القيمة" عبر استراتيجية الصعود في الفروع الصناعية (remontée de filière).

هذه البلدان (المعروفة بـ "التنانين الأربعة") برهنت أن التنمية ممكنة عبر اندماج ناجح في الأسواق العالمية، شرط أن يقترن الانفتاح بحماية مؤقتة للصناعات الناشئة وتخطيط استراتيجي للدولة.(World Bank, 1993) لكن، تجدر الإشارة إلى أن الحرب الباردة والصراعات الجيو–سياسية قد لعبت دورا في النجاح النسبي لهذه الاستراتيجيات (الدعم الأمريكي لمواجهة المد الشيوعي).

ج. المنعرج النيوليبرالي في بداية الثمانينيات وبرامج التعديل الهيكلي: مع أزمة المديونية في بداية ثمانينيات القرن العشرين، فُرضت على البلدان النامية سياسات التعديل الهيكلي من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تضمنت هذه البرامج:

- تقليص العجز المالي عبر خفض النفقات العامة،
- تحرير التجارة والأسواق،
- خوصصة المؤسسات العمومية،
- تعزيز دور القطاع الخاص.

هذه السياسات، المستلهمة من "وافق واشنطن" (Washington Consensus) "، اعتُبرت وصفة موحدة لكل البلدان النامية. لكنها واجهت انتقادات حادة، أبرزها من جوزيف ستيغليتز، الذي رأى فيها "علاجاً بالصدمة" أدى إلى تفاقم الفقر والهشاشة الاجتماعية بدل تحقيق التنمية.(Stiglitz, 2002)

تُظهر هذه التجارب التنموية أن لا نموذج واحداً يصلح للجميع، فبينما فشلت سياسات إحلال الواردات والصناعات المصنّعة في معظم الدول بسبب ضيق الأسواق والتبعية الخارجية، نجحت استراتيجيات تشجيع الصادرات في شرق آسيا بفضل الجمع بين تدخل الدولة، التخطيط الصناعي، والانفتاح التدريجي.أما السياسات النيوليبرالية المفروضة في الثمانينيات فقد عمّقت الأزمات بدل حلها. اليوم، أصبح النقاش يدور حول نماذج أكثر شمولاً تراعي الأبعاد المؤسسية، الاجتماعية والبيئية.

4. أزمة الفكر التنموي والنموذج بديل:

مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، تبيّن بوضوح أن برامج التعديل الهيكلي المستندة إلى "وفاق واشنطن" (Washington Consensus)لم تفلح في إخراج البلدان النامية من دائرة التخلف، بل عمّقت في حالات عديدة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية. فالليبرالية الجديدة التي بُشّر بها من خلال سياسات التحرير التجاري، الخوصصة، الصرامة المالية، وتحرير حركة رأس المال، لم تؤد إلا إلى هشاشة أكبر في البنية الاقتصادية وإلى تدهور المؤشرات الاجتماعية(Abraham–Frois & Desaigues, 2003). فقد برزت عدة انتقادات لهذه البرامج:

- إفقار الفئات الهشة نتيجة تخلي الدولة عن سياساتها الاجتماعية،
- هشاشة النظم المالية المحلية تحت ضغط الانفتاح السريع،

- تبعية متزايدة للأسواق العالمية وللمؤسسات المالية الدولية،
- فشل في تحقيق نمو مستدام طويل المدى، إذ تحوّلت العديد من الاقتصادات إلى اقتصاديات ريعية أو خدمية هشة بدل بناء قاعدة إنتاجية صلبة.(Romo, 1994)

في مواجهة هذا الفشل، نشأ جدل واسع حول ضرورة بناء نموذج بديل للتنمية يأخذ في الاعتبار الخصوصيات التاريخية والاجتماعية لكل بلد، ويركز على دور الدولة كفاعل استراتيجي في التنمية. من هنا، برزت عدة مدارس فكرية ونظريات اقتصادية جديدة:

▪ **النظرية النيو-هيكلية (Néo-structuralisme)**:امتداداً لأفكار راؤول بريبيش ومدرسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية(CEPAL) ، سعت هذه المقاربة إلى تجاوز إخفاقات سياسات الإحلال الصناعي عبر التأكيد على ضرورة إدماج البعد الاجتماعي (العدالة في توزيع الثروات، إصلاح زراعي، محاربة الفقر) في السياسات التنموية، وأهمية تطوير قاعدة صناعية وطنية موجهة للتصدير ولكن محمية مرحليا، مركزية دور الدولة كمنظم وموجّه للاستثمار في قطاعات البنية التحتية والبحث العلمي(Romo, 1994, p. 920-924)).

▪ **نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)** : قدّم بول رومر وغيرُه نموذجاً بديلاً يرى أن النمو لا يُفسَّر فقط بتراكم رأس المال المادي، بل كذلك برأس المال البشري والتقدم التكنولوجي الناتج عن الاستثمار في التعليم، البحث، والابتكار .فالدولة مطالَبة هنا بتهيئة بيئة مؤسساتية محفزة على الإبداع وضامنة لتراكم المعرفة (Romer, 1990).

▪ **ما بعد "وفاق واشنطن" (Post-Washington Consensus)**: مع انتقادات التي وجهها عدد من المفكرين المعاصرين لليبرالية الجديدة من ضمنهم جوزيف ستيغليتز وداني رودريك، وبول غروكمان، تم رسم ملامح نموذج بديل أكثر شمولية يقوم على تنويع أدوات السياسات الاقتصادية بدل الاكتفاء بالمقاربات الكلية الضيقة، وتوسيع أهداف التنمية لتشمل الصحة، التعليم، العدالة الاجتماعية، والحوكمة الديمقراطية، وإعادة الاعتبار لدور الدولة كشريك للسوق لا كمجرد مقيِّد له.(Abraham-Frois & Desaigues, 2003, p. 4-6)

المساهمات المختلفة لهؤلاء المفكرين وآخرون تشير إلى أن النموذج التنموي البديل المقترح ينبغي أن يجمع بين:

- التدخل الاستراتيجي للدولة في القطاعات الحيوية،
- سياسات صناعية وتكنولوجية نشطة لبناء قدرات إنتاجية تنافسية،
- عدالة اجتماعية تضمن الاستقرار السياسي وتدعم الطلب الداخلي،
- اندماج خارجي انتقائي يحمي الاقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية مع تعزيز تنافسية الصادرات،
- وأخيراً، استدامة بيئية تدمج الأجيال المقبلة في معادلة التنمية.

بهذا المعنى، فإن أزمة الفكر التنموي لم تكن مجرد فشل لسياسات اقتصادية ظرفية، بل كانت لحظة تأسيسية لإعادة بناء نظرية تنمية بديلة أكثر شمولية، قادرة على مواجهة تحديات العولمة النيوليبرالية وخلق مسارات جديدة للتحديث

والتنمية المستقلة. لكن هل كان ذلك ممكنا مع بداية هيمنة الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين؟

الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد

1. الظرف التاريخي لنشوء النيوليبرالية:

شهدت السبعينيات من القرن العشرين منعطفًا حاسمًا في تاريخ الرأسمالية العالمية، إذ دخل النظام الاقتصادي والاجتماعي مرحلة أزمة متعددة الأبعاد، مهّدت لبروز الفكر الليبرالي الجديد أو النيوليبرالية كإطار نظري وممارسة سياسية بديلة عن الكينزية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويمكن تلخيص ملامح هذا الظرف التاريخي في أربع أزمات مترابطة، ثم في تحولات بنيوية للرأسمالية والعلاقات الدولية، انتهت إلى صعود العولمة النيوليبرالية بوصفها المرحلة الجديدة من تطور الرأسمالية.

أ. أزمة النمو وتباطؤ الدينامية الاقتصادية: بعد عقود من الازدهار الاقتصادي المعروف بـ"الثلاثين المجيدة" (1945–1975)، دخلت الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة مرحلة تباطؤ في النمو. إذ انخفضت معدلات النمو الصناعي والإنتاجية بشكل ملحوظ، وتراجعت معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مقارنة بالعقود السابقة (Dostaler, 2001). وقد ارتبط ذلك بظاهرة تشبع الأسواق الداخلية، وبصعوبة الحفاظ على وتيرة التوسع التي عرفتها مرحلة إعادة الإعمار وما بعدها. هذا التباطؤ مثّل أول مؤشر على تراجع فعالية النموذج الكينزي–الفوردي في ضمان استقرار النمو وتوسيع قاعدة التشغيل.

ب. أزمة النظام النقدي الدولي وانهيار بريتون وودز: في أوائل السبعينيات، انهار نظام بريتون وودز الذي أرسى منذ 1944 قواعد النظام النقدي والمالي الدولي على أساس تثبيت العملات مقابل الدولار وربط الدولار بالذهب. ففي عام 1971 أعلن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون تعليق تحويل الدولار إلى ذهب، ما أنهى فعليًا هذا النظام وأدخل العالم في مرحلة من تعويم أسعار الصرف وتحرير الأسواق المالية (Harvey, 2005). أدى هذا التحول إلى اضطراب واسع في المبادلات الدولية وإلى بروز تقلبات حادة في أسعار الصرف، ما زاد من هشاشة الاقتصاد العالمي وأدى إلى تفاقم التوترات التجارية والنقدية.

ج. أزمة المواد الأولية والصدمة النفطية: جاءت أزمة النفط الأولى عام 1973، ثم الثانية عام 1979، لتشكل صدمات عنيفة هزّت الاقتصادات الصناعية. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية إلى تضخم تكاليف الإنتاج وانخفاض معدلات الربحية الصناعية. هذه الصدمات لم تكن مجرد أزمة قطاعية، بل أظهرت هشاشة الاقتصادات المتقدمة أمام التبعية للطاقة وأمام القوة التفاوضية الجديدة للبلدان المنتجة للنفط، مجسّدة في منظمة "أوبك "

.(Cordonnier, 2022)لقد دشّنت هذه الأزمة نقاشًا جديدًا حول حدود السيطرة الغربية على النظام الاقتصادي العالمي.

د. الركود التضخمي: الأزمة المزدوجة: أبرز مظهر للأزمة العامة في السبعينيات كان الركود التضخمي (stagflation)، أي الجمع بين ركود اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة من جهة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى. هذه الظاهرة كانت نقيضًا للتوقعات الكينزية التي افترضت وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم (منحنى فيليبس). لقد كشفت هذه الأزمة حدود أدوات السياسة الاقتصادية الكينزية التقليدية (السياسة المالية التوسعية) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (Lagueux, 2004) وهكذا مثل الركود التضخمي أحد أقوى عوامل التشكيك في صلاحية النموذج الكينزي.

هـ. أزمة الفكر الاقتصادي وفشل الكينزية: إلى جانب الأزمات الاقتصادية، برزت أزمة على مستوى الفكر الاقتصادي ذاته. فالعجز الواضح للسياسات الكينزية عن معالجة الركود التضخمي وانهيار نظام بروتون وودز دفع بباحثين وسياسيين إلى البحث عن بديل نظري. وقد شكّل ذلك أرضية خصبة لبروز المدرسة النقدوية بقيادة ميلتون فريدمان، ولإعادة الاعتبار لمقولات الليبرالية الكلاسيكية حول السوق الحر، بعد عقود من هيمنة الفكر الكينزي .(Harvey, 2005)لقد ظهرت النيوليبرالية هنا كـ"إيديولوجيا أزمة"، تقدم نفسها كحل نظري وعملي لفشل الدولة الكينزية في ضمان الاستقرار.

و. التحولات البنيوية للرأسمالية: في نفس الحقبة، عرفت الرأسمالية تحولات بنيوية عميقة تمثلت أساسا في:

- **الثورة الصناعية الثالثة:** مع الثورة الصناعية الثالثة المرتبطة بالمعلوماتية والتكنولوجيات الجديدة للاتصال والإنتاج. فقد سمح التقدم التكنولوجي بإعادة تنظيم سلاسل القيمة على مستوى عالمي، وبتعزيز قدرة الشركات الكبرى على التحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع. (Qu'est–ce que le néolibéralisme, 2006) هذه التحولات التكنولوجية أعادت رسم خريطة الاقتصاد العالمي وأتاحت للقوى الاحتكارية الكبرى تعظيم نفوذها.

- **صعود الاحتكارات الكبرى والمالية الدولية:** تزامن ذلك مع بروز دور جديد للاحتكارات الصناعية والتجارية، ثم المالية لاحقًا. فقد توسعت الشركات متعددة الجنسيات بشكل غير مسبوق، وأصبحت تمتلك قوة اقتصادية تعادل بل وتفوق قوة بعض الدول. كما تحررت حركة الرساميل تدريجيًا، ما أدى إلى تضخم وزن المالية الدولية (financial globalization)التي تحولت إلى فاعل مركزي في تحديد اتجاهات السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي.(Cordonnier, 2022) وهكذا تزايدت هيمنة المنطق الريعي والأنشطة المضاربية على حساب الاستثمار المنتج.

ز. العولمة وصعود النيوليبرالية: مع مطلع الثمانينيات، برز عاملان متفاعلان عمّقا التحولات السابقة. فمن جهة أولى، صعود العولمة كتوسع شامل لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، بفضل التقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق. ومن جهة ثانية، صعود النيوليبرالية كإيديولوجيا وممارسة سياسية، تجسدت أولًا مع وصول مارغريت تاتشر

في بريطانيا (1979) ورونالد ريغان في الولايات المتحدة (1980) إلى الحكم. لقد غذّى كل عامل الآخر: فالعولمة وفرت فضاءً أوسع لتطبيق السياسات النيوليبرالية، فيما أضفت النيوليبرالية الشرعية النظرية والمؤسساتية على العولمة باعتبارها "قدرًا تاريخيًا". وقد تعزز هذا المسار أكثر بعد سقوط جدار برلين عام 1989 وانهيار الاتحاد السوفييتي، ما أدى إلى بروز القطب الرأسمالي الأوحد الذي فرض هيمنته على العالم وكرّس العولمة النيوليبرالية (Duménil & Lévy, 2011).

لقد كان نشوء النيوليبرالية نتاجًا مركبًا لأزمة اقتصادية متعددة الأبعاد وأزمة فكرية–مؤسساتية للرأسمالية في السبعينيات. فقد كشفت أزمات النمو والنظام النقدي والمواد الأولية والركود التضخمي عن محدودية النموذج الكينزي، في حين أطلقت الثورة التكنولوجية وصعود الشركات متعددة الجنسيات والمالية الدولية دينامية جديدة أعادت تشكيل الاقتصاد العالمي. وتداخل صعود العولمة مع النيوليبرالية ليؤسس مرحلة جديدة من تاريخ الرأسمالية، تقوم على تحرير الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليص تدخل الدولة. بهذا المعنى، يمكن القول إن النيوليبرالية لم تكن مجرد "عودة إلى الليبرالية الكلاسيكية"، بل مشروعًا جديدًا ولد من رحم الأزمات، مستندًا إلى شروط تاريخية محددة ميزت سبعينيات القرن العشرين وما بعدها.

2. الجذور الفكرية للنيوليبرالية:

ظهر التيار النيوليبرالي في فترة ما بين الحربين العالميتين كردّ فعل مزدوج على الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالرأسمالية وعلى صعود البدائل الاشتراكية والكَيْنزية. فقد كان فريدريك هايك(Friedrich Hayek) ولودفيغ فون ميزس (Ludwig von Mises) من أبرز منظري "الليبرالية الجديدة" أو ما عُرف بالمدرسة النمساوية. في كتابه La Route de la servitude (1944)، حذّر هايك من أنّ أي تدخل للدولة في السوق باسم العدالة الاجتماعية يفتح الطريق نحو الاستبداد. بالنسبة له، السوق نظام عفوي (ordre spontané) قادر على تنظيم المجتمع دون تخطيط مركزي.(Isla, 2017)

في هذا السياق انعقد مؤتمر ليبمان (Colloque Lippmann) سنة 1938 في باريس، حيث استُخدم لأول مرة مصطلح "النيوليبرالية" لوصف توجه جديد يهدف إلى إعادة بناء الليبرالية الكلاسيكية مع الإقرار بدور محدود للدولة في ضمان المنافسة. ثم جاءت محطة تأسيس جمعية مونت بيليرين (Mont Pèlerin Society) سنة 1947 بقيادة هايك لتشكل النواة المؤسسية للحركة النيوليبرالية، حيث جمعت اقتصاديين وفلاسفة وصحفيين لتنسيق الجهود ضد ما اعتبروه تهديدات الكينزية والاشتراكية.(Dostaler, 2001)

في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، أعاد ميلتون فريدمان (Milton Friedman) بلورة الفكر النيوليبرالي عبر مدرسة شيكاغو، وقد ركز على الحياد النقدي، معتبراً أنّ التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وأنّ تدخل الدولة يجب أن يُختزل في التحكم في عرض النقود.(Monetary History of the United States, 1963))هاجم فريدمان أيضاً سياسات الرفاهية والدولة الاجتماعية، ورأى أنّ السوق الحرّ وحده كفيل بتحقيق الكفاءة والحرية الفردية. لقد شكّلت "المدرسة النقدية" التي تزعمها أداة فكرية أساسية لتقويض السياسات الكينزية، وفتحت الطريق أمام "ثورة السوق" في الثمانينيات.(Lagueux, 2019)

مع أزمة السبعينيات (الركود التضخمي، انهيار نظام بريتون وودز، أزمة النفط)، فقدت الكينزية جاذبيتها، مما أفسح المجال لصعود النيوليبرالية. فقد تبنت حكومات مثل تاتشر في بريطانيا وريغان في الولايات المتحدة سياسات قائمة على الخوصصة، وتحرير الأسواق، وتقليص دور الدولة. وسرعان ما تبنت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هذا التوجه عبر فرض "وصفات" تقوم على تقليص الإنفاق العمومي، تعويم العملات، تحرير التجارة ورؤوس الأموال.(Washington Consensus)

كما لاحظت آن إسلا (2017) Anne Isla ، تم تصوير النيوليبرالية كحلّ لأزمة "الاختلالات الديمقراطية"، حيث يُنظر إلى السوق كأداة أكثر فعالية من العملية الديمقراطية ذاتها في تحقيق المصلحة العامة. هنا أصبح "الاقتصاديون"، وفق جون تيرول (2016) Jean Tirole، هم "الخبراء" الذين يملكون سلطة تحديد ما هو صالح للمجتمع، بينما هُمّش المؤسسات الديمقراطية والهيئات المنتخبة والشركاء الاجتماعيين من عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومنذ إنشاء "جائزة بنك السويد في العلوم الاقتصادية" سنة 1969، استحوذ الاقتصاديون المنتمون للمدرسة النيوليبرالية على معظم الجوائز حتى مطلع الألفية: فريدمان (1976)، هايك (1974)، لوكاس (1995)، فاما (2013) وغيرهم، وكما يلاحظ أ. سيبيوت (2015) A. Supiot، مثّل ذلك جزءاً من استراتيجية تقديم الاقتصاد كـ"علم طبيعي" تحكمه قوانين موضوعية، ومنح الشرعية الأكاديمية والسياسية للفكر النيوليبرالي.

وقد تجسّد النفوذ العالمي للنيوليبرالية في برامج التعديل الهيكلي التي فرضها صندوق النقد والبنك الدولي منذ الثمانينيات على البلدان النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذه البرامج كانت التطبيق العملي لوصفات "وفاق واشنطن": تخفيض الإنفاق العام، وتحرير التجارة، وخوصصة المؤسسات العمومية، وإضعاف النقابات. لكن هذه السياسات، بدل أن تقود إلى التنمية، أدت إلى تفاقم المديونية، وهشاشة اقتصادات الجنوب، وتعميق الفوارق الاجتماعية.(Bresser-Pereira, 1990))

3. أهم المدارس الفكرية النيوليبرالية:

لم تتبلور النيوليبرالية ككتلة فكرية صلبة ومتناغمة، بل كشبكة من المدارس الاقتصادية التي، رغم اختلاف أدواتها ومفاهيمها، تتقاطع عند مرتكزات أساسية: الثقة في كفاءة آليات السوق، الشك في قدرة الدولة على إدارة الاقتصاد بكفاءة، وتوسيع منطق العقلانية الاقتصادية إلى مجالات الحياة كافة. وكما يوضح م. باسيلي وآخرون Baslé, M. & al، فإن النيوليبرالية ليست نظرية واحدة بل هي "تعدد من المقاربات التي تسعى جميعها إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق باعتبارها الضامن الأمثل للتوازن والحرية".(Baslé, Baulant, Benhamou et al., 2002, p. 451)

أ. **المدرسة النقدوية(l'école Monétariste)**:يقف ميلتون فريدمان (1912–2006) ومدرسة شيكاغو في صدارة التيار النقدوي. وقد انطلق فريدمان من نقد مباشر للكينزية، معتبراً أن السياسة النقدية، لا المالية، هي الأداة الحاسمة في استقرار الاقتصاد. حسب قوله" :التضخم هو دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية .(Friedman, 1962) " واعتبر أن التوسع النقدي لا يزيد النمو أو التشغيل إلا مؤقتاً، إذ يعود الاقتصاد سريعاً إلى مستوى "البطالة الطبيعية". وبالتالي فإن مهمة الدولة ينبغي أن تنحصر في ضبط نمو الكتلة النقدية عبر قواعد صارمة، دون أي تدخل مباشر

في الطلب الكلي.
كما اقترح فريدمان أفكاراً راديكالية مثل الضريبة السالبة على الدخل وتوسيع مجال التعليم الخاص عبر قسائم مدرسية (school vouchers)، ما يعكس إيمانه بأن السوق يمكنه تنظيم حتى القطاعات الاجتماعية التقليدية (Friedman, 1979).

ب. مدرسة العرض (l'école de l'offre): برزت هذه المدرسة في الولايات المتحدة مع آرثر لافر (Arthur Laffer) وروبرت ماندل (Robert Mundell) خلال السبعينيات. ركزت على أن تخفيض الضرائب على الدخول المرتفعة والأرباح يشجع الاستثمار والإنتاج، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية وتعويض خسائر الإيرادات. ما يُعرف بـ منحنى لافر جسّد هذه الفكرة: وجود نقطة مثلى للضرائب وتجاوزها يؤدي إلى تراجع الإيرادات.بهذا المعنى، مثلت مدرسة العرض انقلاباً على المنطق الكينزي الذي أعطى الأولوية للطلب، مؤكدة أن "العرض يخلق طلبه الخاص"، أي إحياء محدث لقانون ساي. وقد شكّلت هذه الأفكار الأساس النظري لسياسات ريغان الاقتصادية (Reaganomie) في الثمانينيات.

ج. مدرسة الرأسمال (l'école du Capital Humain): ارتبطت هذه المدرسة بأسماء مثل غاري بيكر (Gary Becker)، جاكوب مينسر (Jacob Mincer) ، وتيودور شولتز (Theodore Schultz))، التياعتبرت أن التعليم والصحة والتكوين ليست نفقات اجتماعية بل استثمارات في رأسمال بشري يزيد إنتاجية الفرد وبالتالي إنتاجية المجتمع. يقول بيكر" :الأنشطة التي تبدو غير اقتصادية في الظاهر، كالزواج أو الإنجاب، يمكن تحليلها وفق حسابات التكلفة والعائد".(Becker, 1976, p. 12.))، وبهذا وسّع نطاق الاقتصاد ليشمل مختلف العلاقات الاجتماعية، مكرساً نموذج الإنسان الاقتصادي العقلاني (homo œconomicus) في كافة مجالات الحياة.

د. مدرسة الاختيارات العمومية (l'école des choix publics):أسسها جيمس بوكانان (James Buchanan) وغوردون تولوك (Gordon Tullock) منذ ستينيات القرن العشرين. وتقوم على تطبيق أدوات التحليل الاقتصادي على السياسة، حيث يُنظر إلى السياسيين والبيروقراطيين باعتبارهم فاعلين أنانيين يسعون لتعظيم مصالحهم الخاصة. كتب بوكانان" :لا يختلف رجل الدولة عن رجل السوق، فكلاهما مدفوع بمصلحته الفردية". " (Buchanan & Tullock, 1962, p. 23) من هنا، دعت المدرسة إلى تقييد دور الدولة عبر "قواعد دستورية" تحد من تدخلها الاقتصادي، في انسجام تام مع التصور النيوليبرالي للدولة كحارس للقواعد لا كفاعل اقتصادي مباشر.

هـ. بعض المدارس المكمّلة للتيار النيوليبرالي:

- **النيوكلاسيكية الجديدة والماكرو–اقتصاد الكلاسيكي الجديد:** برزتمع روبرت لوكاس (Robert Lucas)) وإدوارد بريسكوت (Edward Prescott)، عبر فرضية التوقعات الرشيدة التي ترى أن السياسات الاقتصادية تفقد فعاليتها لأن الأفراد يتوقعونها ويتكيفون معها فوراً.

- **نظرية الأسواق المالية الكفؤة:** ظهرت مع يوجين فاما(Eugene Fama)، محاولة التأكيد أن أسعار الأصول البورصية تعكس فورياً كل المعلومات المتاحة للسوق، ما يبرر التحرير المالي وإلغاء الرقابة على الأسواق.

- **الأوردو–ليبرالية الألمانية:** ارتبطت بمدرسة فرايبورغ (Walter Eucken, Wilhelm Röpke)، وأرادت أن تؤكد أن حرية السوق لا تستقيم إلا داخل إطار قانوني صارم تضمنه الدولة، وهو ما ألهم نموذج "اقتصاد السوق الاجتماعي" في ألمانيا بعد الحرب.

تُظهر هذه المدارس أن النيوليبرالية ليست مجرد نظرية اقتصادية، بل مشروع متعدد الأبعاد أعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع. ورغم تباين الأدوات والمفاهيم، فإنها تلتقي عند نزعة واحدة: تحويل السوق إلى المبدأ الناظم للحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكما لاحظ دوستالر (2001)، فإن "قوة النيوليبرالية لا تكمن في انسجامها النظري، بل في قدرتها على احتواء مدارس متعددة تحت راية أيديولوجية واحدة".(p. 214)

4. الليبرالية والأيديولوجية النيوليبرالية:

تُعد النيوليبرالية من أكثر التيارات الفكرية الاقتصادية والسياسية تأثيرا وإثارة للجدل في العالم المعاصر. فهي ليست مجرد امتداد ميكانيكي لليبرالية الكلاسيكية، بل مشروع فكري وأيديولوجي يعيد تشكيل الدولة والمجتمع والفرد وفق منطق السوق. ورغم أن النيوليبرالية تُقدم في خطابها كمنظومة نظرية علمية تصف "الطبيعة الحقيقية" للاقتصاد، فإنها في جوهرها عقيدة معيارية تُساق باعتبارها وصفات سياسية، تتعارض في كثير من الأحيان مع الواقع الملموس: تفاقم الاختلالات السوقية، اتساع الريوع والاحتكارات، تزايد اللامساواة في الدخل والثروة، فشل السلع العمومية، وتقويض الممارسات الديمقراطية. (Dostaler, 2005.2016 . حبيب، Mirowski, 2013. Harvey, 2005)

وبناءً على مراجعة الأدبيات الكلاسيكية والحديثة، يمكن تحديد أربع مبادئ أساسية توحّد التيار النيوليبرالي، وتجعله يختلف جذريا عن الليبرالية الكلاسيكية التي سعت إلى الموازنة بين الحرية الاقتصادية والسياسية. هذه المبادئ نلخصها فيما يلي :تعميم منطق السلعنة، ترسيخ المنهجية الفردية، إعادة تعريف دور الدولة، والفصل بين الليبرالية الاقتصادية والسياسية.

أولاً – تعميم منطق السلعنة: أولى سمات النيوليبرالية هي توسيع منطق السوق ليشمل جميع مجالات الحياة الإنسانية، بحيث تصبح كل ثمرة من ثمار النشاط البشري خاضعة لقانون القيمة ولمنطق الربح. وكما يلاحظ كاظم حبيب (2016)، فإن النيوليبرالية "تسعى إلى إخضاع مختلف العلاقات الإنسانية والاجتماعية لمنطق السوق وكأن لا وجود لحدود بين الاقتصاد وغيره من مجالات الحياة". (ص. 45) إذا، فإن النيوليبرالية تسعى إلى إخضاع جميع مجالات النشاط الإنساني لمنطق السوق، من الثقافة والترفيه إلى الأسرة والتعليم والصحة والسياسة. وقد بلور غاري بيكر (1968، 1981، 1993) مقاربات رائدة في هذا الاتجاه: تحليل الزواج والخصوبة كسوق للمطابقة الأسرية، ومعالجة الجريمة باعتبارها "خيارا عقلانيا" يخضع لحسابات التكلفة والعائد. وعلى المستوى السياسي، قدّم داونز (1957) وبوكانان وتولوك (1962/1999) مقاربات تعتبر السياسة "سوقا للأصوات والقرارات".

هذا التعميم يتجاوز ما ذهب إليه دافيد ريكاردو في مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب (1817/1821)، حيث قصر "قانون القيمة" على السلع القابلة للإنتاج على نطاق واسع، مستثنيًا التحف الفنية والسلع النادرة التي تُسعَّر بالندرة لا بالعمل. وقد لخّص دافيد هارفي هذا التحول قائلاً:

"لقد عنت النيوليبرالية، باختصار، تسليع كل شيء. وكان هناك تحول لا لبس فيه في القوة بعيدًا عن الإنتاج نحو عالم المال". (Harvey, 2005, p. 33) أما ميشيل فوكو، فقد أوضح أن النيوليبرالية لا تقتصر على تحرير السوق، بل تسعى إلى أن يكون شكل السوق مبدأً تنظيميًا للمجتمع بأكمله:

"تكمن مشكلة النيوليبرالية في كيفية أن يُعاد تشكيل الممارسة الكلية للسلطة السياسية وفق مبادئ اقتصاد السوق". (Foucault, 2004, p. 131)

من هنا، وصفت بعض القراءات النقدية النيوليبرالية بأنها "إمبريالية الاقتصاد" على بقية العلوم الاجتماعية، حيث يُعاد تعريف موضوع الاقتصاد ليشمل جميع أبعاد الحياة الإنسانية (حبيب، 2016. Dostaler, 2005).

ثانياً – المنهجية الفردية وتقديس المصلحة الخاصة: ترتكز النيوليبرالية على المنهجية الفردية المطلقة: الفرد هو الوحدة الأساسية للتحليل والممارسة، ومصلحته الخاصة تكفي لتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وقد لخّصت مارغريت تاتشر هذا التوجه في عبارتها الشهيرة":لا يوجد شيء اسمه المجتمع، هناك أفراد فقط". (Thatcher, 1987) وهذا ما يؤكده "هايك" حين يرى أن أي محاولة لتجاوز الأفراد من أجل الحديث عن المجتمع ليست إلا وهماً خطيراً يقود إلى الاستبداد. (Hayek, 1960, 1979) هنا تبرز القطيعة مع تقليد آدم سميث الذي ربط بين السعي الفردي والمصلحة العامة عبر مبدأ "اليد الخفية"(Smith, 1776/1991)، إذ تتحول المصلحة الفردية عند النيوليبراليين إلى غاية في ذاتها حتى وإن لم تؤدِّ إلى منفعة عامة.

هذا التصور يعيد تعريف الإنسان بوصفه "رأسمالًا بشريًا" ينبغي استثماره لتحقيق عوائد مستقبلية. (Becker, 1993) وكما أوضح فوكو، فإن "الإنسان الاقتصادي" لم يعد مجرد "شريك في التبادل"، بل أصبح "رائد أعمال لنفسه، رأس ماله، ومصدر دخله. (Foucault, 2004, p. 226)

وبهذا، تُستبعد الأبعاد الجماعية والاجتماعية من السياسات الاقتصادية، وتُترك مجالات الصحة والتعليم والأمن والخدمات العمومية للمبادرة الخاصة. وقد أظهر دوستالر (2000) أن هذا التحول يمثل انقلابًا على التقليد الليبرالي الذي كان، في بداياته، مرتبطًا بالأخلاق وبالحرية السياسية، ليصبح مع النيوليبرالية فردانية اقتصادية صرفة تستبعد البعد الاجتماعي والسياسي. (ص. 7)

ثالثاً – إعادة تعريف دور الدولة: تُعتبر إعادة صياغة وظيفة الدولة من السمات المميزة للنيوليبرالية. فبعكس الاعتقاد الشائع، النيوليبراليون ليسوا ضد الدولة كليًا، بل يعادون نموذج دولة الرفاه تحديدًا الذي ارتبط بالكَينزية. فهم يطالبون بدولة قوية في مجال حماية الملكية الخاصة وضمان استمرارية مصالح رأس المال، حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى العنف أو فرض القيود على الديمقراطية.(Harvey, 2005) لكنهم يرفضون دورها في إعادة التوزيع الاجتماعي أو ضمان المنافسة العادلة.(Friedman, 1962; Stigler, 1971)

في هذا السياق، يوضح بوكانان فيThe Limits of Liberty أن العملية الديمقراطية، إذا تُركت دون قيود، تؤدي إلى «تدمير النظام السياسي والاقتصادي»، ولذلك يجب وضع قيود دستورية صارمة على العجز المالي وعلى إنفاق الدولة.(Buchanan, 1975, p. 82)

لقد لخّص جون ويليامسون (1990) هذه المبادئ في "توافق واشنطن": الخوصصة، وتحرير التجارة، وضبط العجز، واستقلال السياسة النقدية. كما شدد الأوردوليبراليون الألمان على دور الدولة كمنشئة للإطار القانوني للمنافسة (Eucken, 1952)، بينما دعا ميلتون فريدمان إلى تقليص تدخلها إلى الحد الأدنى مع تأكيد سيادة السوق.

يصف هارفي (2005) هذا التحول ب "التراكم عبر نزع الملكية"، أي تحويل الملكيات العامة إلى ملكيات خاصة، وإعادة توزيع الثروة لصالح النخب المالية. أما فوكو (2004)، فيرى أن النيوليبرالية ليست laisser-faire. وإنما "نشاط دائم للدولة" يهدف لتهيئة الشروط التي تسمح للسوق بالتوسع والهيمنة، و"تفكيك العقد الاجتماعي الذي أرسته الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية". (ص. 23)

رابعاً – الفصل بين الليبرالية الاقتصادية والسياسية: خلافًا لليبرالية الكلاسيكية التي ربطت الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية (حرية التعبير والتنظيم والفصل بين السلطات)، تقوم النيوليبرالية على فصل واضح بينهما. فهي تقبل بليبرالية اقتصادية متطرفة حتى في ظل أنظمة استبدادية.

التجربة التشيلية بعد انقلاب 1973 تُعتبر مثالاً صارخًا: حيث طبّق "أولاد شيكاغو" بقيادة ميلتون فريدمان برنامجا تحريريا واسعا تحت حكم بينوشيه. وكما لاحظ ستيفن إدواردز (2024)، أصبحت تشيلي "مختبرا عالميا للسياسات النيوليبرالية"، في ظل قمع الحريات النقابية والسياسية والإعلامية. وقد كتب هايك بهذا الصدد أنّه "يفضل دكتاتورية ليبرالية على حكومة ديمقراطية بلا ليبرالية".(Hayek, 1981, cité in Brown, 2015, p. 55)

وقد أشار دافيد هارفي (2005) وبيار داردو وكريستيان لافال (2009) إلى أن الدولة في النيوليبرالية لم تختفِ، بل أعيد توظيفها لفرض قواعد السوق وإعادة هيكلة المجتمع بما يخدم مصالح رأس المال، على حساب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

هذا الانفصال قاد إلى ما تسميه وندي براون (2015) "تفكيك الديموس" عن "كراتوس" (أي الفصل بين الحكم والشعب)، حيث تتحول السياسة إلى إدارة تقنية للسوق، بينما تُقيَّد الديمقراطية الإجرائية بسلسلة من الحواجز الدستورية والاقتصادية. كما يشير جاكوبJacob وبولاد أيوب (2011) Boulad-Ayoub إلى أنّ النيوليبرالية، في صورتها المعاصرة، تكرر خطاب «الفكر الواحد» الذي يبرر العولمة الرأسمالية ويقوّض السيادة الوطنية. (ص. 41)

تُظهر المبادئ الأربعة أن النيوليبرالية ليست مجرد سياسة اقتصادية، بل مشروع أيديولوجي شامل لإعادة صياغة الدولة والمجتمع والفرد وفق منطق السوق. فهي تُوسّع نطاق السلعنة إلى جميع المجالات، وتُرسّخ المنهجية الفردية المطلقة، وتُعيد تعريف دور الدولة كحارس لرأس المال، وتفصل بين الحرية الاقتصادية والسياسية. وهذا ما يجعلها مختلفة جذريًا عن الليبرالية الكلاسيكية التي سعت إلى تحقيق توازن بين الاقتصاد والسياسة، وبين المصلحة الخاصة والعامة. وكما أشار دوستالر (2000)، فإن النيوليبرالية تمثل «الانتصار المطلق للاقتصادوية» (ص. 12)، حيث يصبح السوق المرجع الأسمى الذي يُقاس به كل شيء.

5. السياسات الاقتصادية النيوليبرالية: من "وفاق واشنطن" إلى التعديل الهيكلي:

لقد تجسدت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في ما أصبح يُسمّى بـ"وفاق واشنطن" (Washington Consensus) في أواخر الثمانينيات، بفضل أعمال جون ويليامسون (1990)، ليعبّر عن حزمة من السياسات الاقتصادية التي رُوِّج لها من قبل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) ووزارة الخزانة الأمريكية باعتبارها «الوصفة المثلى» لإخراج بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان النامية عموما من أزمة المديونية. تضمنت هذه السياسات عشر نقاط أساسية: الانضباط المالي، إعادة توجيه الإنفاق العمومي نحو التعليم والصحة الأساسية، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، الخوصصة، تحرير الأسواق، وضمان حقوق الملكية.(Williamson, 1990)

من منظور الاقتصاد السياسي، لم يكن هذا الوفاق مجرد وصفة تقنية، بل أداة لتثبيت هيمنة رأس المال المالي العالمي، وإعادة صياغة علاقة الدولة بالاقتصاد لصالح منطق السوق(Harvey, 2005; Orléan, 2013)).

كما تجسدت هذه المبادئ في برامج التعديل الهيكلي(Programmes d'ajustement structurel (PAS)) التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ الثمانينيات على الدول النامية المثقلة بالديون، خصوصًا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد قامت هذه البرامج على ثلاث ركائز:

- **التثبيت الهيكلي**:(Stabilisation) تقليص العجز العمومي عبر خفض الدعم وتحرير الأسعار.
- **التحرير** :(Libéralisation) فتح الاقتصاد أمام التجارة ورؤوس الأموال، وتحرير أسعار الصرف.
- **الخوصصة** :(Privatisation) بيع المؤسسات العمومية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وعلى عكس ما روجت له أدبيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، جاءت نتائج هذه البرامج عكس التوقعات: إذ أدت إلى تراجع معدلات النمو، وارتفاع البطالة، وتقويض الخدمات الاجتماعية، وتفاقم الفقر واللامساواة، وزيادة التبعية المالية والسياسية.(Rodrik, 2018) كما يلاحظ حبيب (2016)، فإن النيوليبرالية في بلدان الجنوب لم تكن خيارًا سياديًا بقدر ما كانت «إملاءات مؤسساتية» أعادت إنتاج التبعية عبر آليات الدين والتمويل الخارجي. (ص. 92)

لقد تجسدت السياسات النيوليبرالية في البلدان المتقدمة، في سياسات رونالد ريغان (1980) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومارغريت تاتشر في أنجلترا، عبر كسر النقابات، وخوصصة المؤسسات، وتخفيض الضرائب على رأس المال.(Harvey, 2005) لاحقًا، لم يقتصر تطبيق السياسات النيوليبرالية على اليمين؛ بل تبنّاها أيضًا قادة يسار الوسط مثل بيل كلينتون وتوني بلير (ما سمي بأصحاب الطريق الثالث). (Rodrik, 2018; Orléan, 2013) هذا ما سماه بويل (2005) «هيمنة النموذج النيوليبرالي» الذي أصبح مرجعا وحيدا للسياسات الاقتصادية، حتى لدى الأحزاب التي كانت تاريخيًا معارضة له.

بشكل عام، أجمعت عديد الدراسات أن النيوليبرالية قد أعادت إنتاج التبعية والتخلف، والتفاوتات الاجتماعية، وقوّضت السيادات الوطنية، وكرّست هيمنة رأس المال المالي، لتصبح بذلك ما وصفه أورليان (2013) بـ"الشكل المعاصر للرأسمالية".(p. 8)

كما أشار داني رودريك، فإن خطأ النيوليبرالية لم يكن في الاعتماد على الأسواق بحد ذاتها، بل في الاعتقاد أن هناك «وصفة مؤسسية واحدة تصلح لكل زمان ومكان»، بينما التجربة الصينية مثلًا أثبتت إمكانية وجود «ترتيبات مؤسسية هجينة» أكثر نجاحًا.(Rodrik, 2018, p. 86)

ومع ذلك، فإن فشل هذه السياسات في تحقيق وعودها، وصعود الحركات الشعبوية والاحتجاجات العالمية ضد العولمة، يطرح الحاجة الملحة لإعادة التفكير في بدائل اقتصادية أكثر عدلاً وملاءمة للسياقات المحلية، وهو ما يدعو إليه رودريك (2018) عبر تطوير "خيال مؤسساتي جديد" يتجاوز الحدود الضيقة للنيوليبرالية.(p. 93)

الفكر الاقتصادي الناقد لليبرالية الجديدة
-جوزيف استغليتز نموذجا-

مثّل النقد الأكاديمي لليبرالية الجديدة ظاهرةً تراكمية بدأت إرهاصاتها منذ سبعينيات القرن العشرين، لكنها تجسّدت كتقليدٍ فكري متماسك منذ ثمانينياته، وتوسّعت بعد 2000 إلى «كتلة نقدية» ضمت العديد من المقاربات والمدارس. يمكن تمييز خيوطٍ خمسة تتقاطع في هذا النقد: (1) قراءةٌ بنيوية تعتبر النيوليبرالية مشروعا سياسيا– طبقيا، (2) تأريخ فكري يكشف تنظيمها كـ"منظومة أفكار" قادرة على إعادة إنتاج ذاتها حتى في قلب الأزمات، (3) اقتصاد سياسي للتنمية يُبيّن حدود "الوصفة الواحدة" وضرورة "تنويع السياسات"، (4) نقد ديمقراطي يرى في النيوليبرالية عقلانية حكم تُقوّض مبادئ التمثيل والمساواة، و(5) مراجعة كينزية معاصرة لأوهام التقشّف وفخ السيولة.

أولاً، يعتبر ديفيد هارفي (D. Harvey) أن النيوليبرالية ليست مجرّد عقيدة لتحرير السوق، بل هي "مشروعٌ لاستعادة السلطة الطبقية" بعد أزمات السبعينيات وانتقام من العمل الذي منتحه الكينزية حصة أوفر من الناتج عبر الوفاق الذي أرسي بعد الحرب العالمية الثانية (الوفاق الفوردي–الكينزي)، لصالح الربح الرأسمالي والمالية الدولية. فوفق هارفي، وظفت الدولة في مسارات التحرير والخوصصة بما يضمن إعادة توزيعٍ متصاعد للدخل والثروة لصالح الربح، وتسخير أدوات القسر والقانون والإقراض لأغراض إعادة الضبط الطبقي .(Harvey, 2005) قوة هذا الطرح أنه يحرّر النقاش من «حياد» السياسات الكلية، ويُرجع نتائج النيوليبرالية، من تآكل الحماية الاجتماعية إلى هشاشة العمل، إلى تصميمٍ سياسي واعٍ وإرادي، لا إلى «عفوية» السوق. ومن ثمّ يتبدّى أن ما يُسمّى "تقليص دور الدولة" هو في الحقيقة إعادة تعريف لدورها: دولةٌ قوية في حماية الملكية وقمع العمل، وضعيفةٌ في إعادة التوزيع والضبط الاجتماعي.

ثانيًا، يُضيف فيليب ميروفسكي (F. Mirowski)بُعدًا إبستمولوجيا– سوسيولوجيا في نقد الليبرالية الجديدة، فلا يرى فيها "مجموعة سياسات" فقط، بل "تجمّعا فكريا" (thought collective) يمتلك مؤسسات وشبكات تمويل وآليات خطابية تجعلُه مرنًا أمام الصدمات. أطروحته في كتابه بعد أزمة 2008 أنّ "النيوليبرالية لا تدع أزمةً خطيرةً تمرّ من دون أن تستثمرها"، مما يعني أن لها قدرات هائلة على التأقلم، فقد فسّرت هذه الأزمة أنها ناتجة خلل في ضبط

السوق المالية و"طيش وعدم مسؤولية بعض المضاربين"، أي أن الدولة هي المسؤولة لأنها لم تتمكن من "تأطير السوق". بعد ذلك استمرت في تطبيق الوصفات النيولبرالية فدفعت نحو مزيد من التقشّف وإعادة الهيكلة لصالح رأس المال المالي، بدل أن تنخرط في مراجعة ذاتية .(Mirowski, 2013) هذا ما يفسّر لماذا لم تُسقط صدمة بحجم أزمة 2008 المنظومة المرجعية النيوليبرالية التي غذّت شروط وقوعها.

ثالثًا، ينقل داني رودريك (D. Rodrik)النقد إلى ساحة الاقتصاد الدولي والمؤسسات. ففي "المفارقة الثلاثية" يشير إلى عدم إمكان الجمع التام بين: الديمقراطية، سيادة الدولة، و"الاندماج العميق" في الاقتصاد العالمي، ولا يمكن الجمع إلا بين اثنين فقط. النتيجة النظرية التي تستنتج من هذه الفكرة أنه ليس هناك "وصفة واحدة" للنمو والتنمية صالحة لكل البلدان (تحريرٌ شامل وسريع مع استقلال نقدي كامل وقابلية تدفقات رأسمالية مطلقة) لأنها تصطدم بمحدّداتٍ سياسية–اجتماعية–مؤسسية جوهرية. لذا يدعو رودريك إلى استعادة "فسحة السياسات" الوطنية بما يسمح بتكييف الانفتاح مع مقتضيات العقد الاجتماعي المحلي، لا سيما في البلدان النامية. (Rodrik, 2011;2007) نقد رودريك هنا يتجاوب مع الأدلة التاريخية والمؤسسية لمسارات التصنيع المتنوعة في البلدان المتطورة.

رابعًا، يعطي ها. جون تشانغ (J. Chang)لهذا الاستدلال عمقًا تاريخيًا مقارنًا، فحسب عبارته «ركل السلّم»، بيّن أن الدول المتقدمة نفسها لم تنهض عبر حرية التجارة والملكية الفكرية الصارمة منذ البداية، بل عبر سياسات حمائية تعريفية وغير تعريفية وسياسات صناعية واستثمارات عمومية، وبعد أن بلغت عتبة القدرة التنافسية، "ركلت السلّم" بطلبها من الآخرين تبنّي حرياتٍ لم تمارسها حتى في طور اللحاق. (Chang, 2002; 2008) هذه الحجة لا تُجَرِّم الانفتاح بحدّ ذاته، لكنها تُسقط ادعاء "السببية الأحادية" وتُبرز ضرورة ترتيبٍ مؤسسي–سياساتي يخلق القدرة، لا مجرد استيراد التكنولوجيا والقواعد كما هي. بهذا المعنى، "نقل التكنولوجيا" لا يساوي "نقل القدرة" إن لم يُرفق بسياسات تعلّمٍ وبناء سلاسل قيمة محلية.

خامسًا، يتجاوز نقد الليبرالية الجديدة حدود الاقتصاد إلى السياسة والفلسفة، فلدى ويندي براون (W. Brown)، تعد النيوليبرالية بمثابة "عقلانية حكم" تجعل الأفراد والمؤسسات يتصرفون بمنطق الشركة والتنافسية، فتُعيد تعريف المواطنة كمحفظة مهارات قابلة للمرونة، وتُسَلّع المساواة والحرية والتمثيل الديمقراطي. تقول براون (2015): "أكثر من مجرد طبع الديمقراطية بقيم السوق، النيوليبرالية تهاجم مبادئها وممارساتها ومؤسساتها". وعلى نفس المنوال، يصف داردو ولافال (Dardot & Laval) النيوليبرالية بأنها "العقل الجديد للعالَم" فهي نمط معياري يُعَمِّم التنافس كقيمة كونية ويعيد قولبة الدولة والفرد وفق مقاييس الأداء والتقييم. (Dardot & Laval, 2009) أهمية هذا الخط من النقد أنه يفسّر تآكل المجال العمومي والهيئات الوسيطية والنقابات والإعلام المستقل كنتاجٍ لتبدّل "عقلانية التنظيم" لا كمجرد انحرافٍ طارئ.

سادسًا، يقدّم بول كروغمان الصوت الكينزي الأوضح ضد التقشّف بعد 2008، ويعتبر أنه في اقتصادٍ عالقٍ عند حدّ الفائدة الصفري وفخ السيولة، لا تجدي السياسات التقشفية و"شد الأحزمة"، بل العلاج هو التوسّع المالي المستهدف،

وضبط وتثبيت القطاع المالي، وإعادة تشغيل مضاعف الطلب. لقد أطلق كروغمان صرخة في كتابه "أنهوا هذا الكساد الآن!" قائلاً إن "إنهاء هذا الكساد ينبغي أن يكون سهلًا على نحوٍ لا يُصدّق" متى استُعيدت بديهيات الاقتصاد الكينزي بدل عقيدة التوازنات التلقائية .(Krugman, 2012) وقد أضيفت أدلة مؤسساتية لاحقة، داخل صندوق النقد الدولي نفسه، إلى هذا المسار، حين أظهرت مراجعات ما بعد الأزمة تضخّم "المضاعفات المالية" للتقشّف وخطأ التنبؤات التي افترضت مضاعفات صغيرة (Blanchard & Leigh, 2013, Loungani, & Furceri, 2016 Ostry)

سابقًا، قبل هذه الموجة الواسعة، كانت هناك تقاليد نقدية سابقة لدى مفكرين من البلدان النامية وحركات اجتماعية غير حكومية. سمير أمين، مثلاً، قرأ النيوليبرالية كمرحلةٍ من "التراكم على الصعيد العالمي" تُفاقم التفاوت البنيوي بين المركز والأطراف، وتُحوِّل انفتاح السوق إلى آلية دفع القاعدة الإنتاجية في بلدانٍ كثيرة إلى الانجراف أكثر. هذه القراءات المبكّرة لم تُحدِث المنعطف العام في المؤسسات والسياسات، لكنها مهّدت الأرضية المفاهيمية لاحقا للنقد ما بعد 2000 ولانفتاح بعض المنظمات الدولية على مراجعات داخلية وإعادة النظر في بعض برامجها.
إذا ما لخصنا هذه الانتقادات كلها وأخرى بالتأكيد، يمكن القول أنها أسقطت ادعاء «الحياد» عن النيوليبرالية وبيّنت أنها تصميم مؤسسي– سياسي يهدف لتصفية الحسابات مع الكينزية والوفاق الفوردي – الكينزي واستعادة الكفة لصالح الرأسمال والربح. كم أنها فضحت محدودية "الوصفة الواحدة" وأكدت التباين المؤسسي والتاريخي بين البلدان، وما يصلح في بيئةٍ ما لا يلزم أن يصلح في أخرى. لقد أعادت هذه الانتقادات كذلك، الاعتبار لدور الدولة، لا كبديلٍ مطلق عن السوق، بل كمُهندسٍ للقواعد ورافعٍ للقدرة ومنتجٍ للسلع العامة، في مقابل دولة "السوق والرأسمال المطلق" النيوليبرالية. كما أدرجت هذه الانتقادات الديمقراطية وسيادة القانون والمجال العمومي ضمن شروط الكفاءة الاقتصادية ذاتها، لا كقيودٍ عليها. أخيرا، ربطت هذه الأقلام الناقدة الأزمة الاقتصادية بأزمةٍ في "العقلانية الحاكمة"، معتبرة أن السياسات لا تُقاس بصرامة دفاترها الحسابية فقط، بل بما تخلقه من نمط مواطنة ومؤسسات تمثيلية ومكاسب اجتماعية.

بهذا المعنى، لا تقتصر هذه الانتقادات على "نزع الشرعية" عن السياسات النيوليبرالية (تقشّف، خوصصة، تحرير رأس المال)، بل تتّجه إلى تفكيك فرضياتها المعيارية (الفرد كمشروع استثماري، المجتمع كسوق، الدولة كعائق)، وإلى اقتراح بدائل تَجمع بين التوسّع المالي الذكي، وسياسات صناعية–ابتكارية، وتحديث قواعد المنافسة، وحوكمةٍ ديمقراطية للبيانات والتكنولوجيا، أي موضعة الاقتصاد داخل المجتمع والديمقراطية، لا العكس.
لكن هذا الإجماع لم يتحوّل بعدُ إلى نموذجٍ بديلٍ متكامل يحظى باتفاقٍ نظري وسياساتي: فالميل الغالب اليوم هو إلى وضع "أدواتٍ تصحيحية" للرأسمالية أكثر منه إلى وضع براديغمٍ جديد موحَّد يربط بصورة منسّقة بين الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطية، أو بمعنى آخر بين التنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، ودون إهمال الجانب البيئي بطبيعة الحال.

جوزيف إ. ستيغليتز Joseph E. Stiglitz
(1943–)

في مشروعه الفكري الممتدّ من "خيبات العولمة" مرورا "عندما الرأسمالية تفقد صوابها" وب "الشعب والسلطة والأرباح" ثم "الطريق إلى الحرية"، يحاول جوزيف ستيغليتز أن يقترح بديلاً متماسكاً لـ "النيوليبرالية" يقوم على إعادة كتابة قواعد اللعبة بحيث تعود الأسواق وسيلةً لخدمة الرفاه الاجتماعي لا غايةً بذاتها. وكما يرد في تمهيد "الشعب والسلطة والأرباح": "الأسواق بمفردها تفشل في تحقيق رخاء مشترك ومستدام... وتُنتج كثيرا من بعض الأشياء (مثل التلوّث) وقليلًا من أخرى (مثل البحث الأساسي)"، لذا "على الدولة أن تُنظّم وتُنفق". هذا التصوّر لا يفصل الاقتصاد عن السياسة عند هذا المفكر، لأن القواعد التي تنظّم المنافسة والعمل والضرائب والملكية الفكرية تملي بنية من الحوافز وقوة التفاوض وأشكال التوزيع؛ ومن ثمّ فإن الإصلاح الجدي يبدأ من وضع القواعد لا من "ترك السوق تعمل لذاتها (Stiglitz, 2015).

1. ستيغليتز في سطور:

يُعد جوزيف إ. ستيغليتز (1943–) أحد أبرز اقتصاديّي جيله: أستاذ بجامعة كولومبيا، حائز جائزة نوبل (2001) عن إسهاماته في اقتصاد المعلومات (عدم تماثل المعلومات وآثاره على عمل السوق)، والرئيس الأسبق لمجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الولايات المتحدة في عهد بيل كلينتون (1995–1997)، وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي (1997–2000). هذا المَزج بين العمل الأكاديمي الرفيع والسياسات العامة أفرز مشروعا نقديا مستمرا منذ تسعينيات القرن الماضي، انطلاقا من نقد النظرية النيولبرالية التي يعتبرها "عقيدة ومزيج من الاقتصاد الرديء"، و"وفاق واشنطن" وسياسات التعديل الهيكلي في "خيبات العولمة"(2002)، إلى تشخيص ما بعد أزمة 2008 في"Freefall "(2010)، وتحليل اتساع اللامساواة في "The Price of Inequality"(2012) ، ثم تفصيل أجندة مؤسسية في تقرير"Rewriting the Rules of the American Economy" مع معهد روزفلت (2015)، ثم إلى تحليل التحولات في الرأسمالية وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية وعلى التوزيع في "الشعب والسلطة والأرباح" (2019)، وصولا إلى طرح معياري شامل عن الحرية والمؤسسات في "The Road to Freedom" (2024). وفي مقالات رأيٍ منتظمةProject Syndicate)) ومحاضراته، يطوّر ستيغليتز أطروحة مفادها أن إخفاق النيوليبرالية ليس حادثا عارضا، بل نتيجة منطقية لتصميم قواعد لعبة تُعظّم الريع وتُضعف المنافسة والديمقراطية معا.

2. الأفكار الاقتصادية الأساسية ل "جوزيف إ. ستغليتز": من عدم تماثل المعلومة إلى نقد النيوليبرالية

محطتان رئيستان تطبعان المساهمة المميزة ل ستيغليتز في الفكر الاقتصادي المعاصر، الأولى منذ سبعينيات القرن والمتمثلة في نظريته حول عدم تماثل المعلومة وأثره على عمل السوق والسياسات الاقتصادية، والثانية منذ بداية الألفية ونقده للفكر الاقتصادي النيوليبرالي:

أ. عدم تماثل المعلومة وأثره على عمل السوق والسياسات الاقتصادية:

أبرز ستيغليتزمن خلال أعماله منذ سبعينيات القرن العشرين، أن الأسواق لا تعمل وفق المنطق الكلاسيكي الجديد القائم على تماثل المعلومات، بل إنّ عدم تماثل المعلومات هو السمة الغالبة في الاقتصاديات المعاصرة. (Stiglitz, 1975)فقد وضّح أن وجود تفاوت في المعلومات بين البائعين والمشترين، أو بين المقترضين والمقرضين، أو بين أصحاب العمل والعمّال، يُنتج نتائج غير كفؤة ويقوِّض فكرة "اليد الخفية" للأسواق.[8]

قبل هذه الأعمال، كان التحليل الاقتصادي السائد، خاصة في الاقتصاد الجزئي الكلاسيكي الجديد، يفترض تماثل المعلومات بين جميع الفاعلين الاقتصاديين: أي أنّ المستهلكين والمنتجين والأسواق يتعاملون على أساس معطيات متكافئة، وهو ما يُسهل الوصول إلى توازن تنافسي كفء (وفق نموذج فالراس أو نظرية الأسواق الكاملة). لكن هذا الافتراض كان مبسطًا بشكل مفرط ولا يعكس الواقع.

هنا جاء إسهام ستيغليتز الجوهري، إذ برهن عبر نماذج دقيقة، أن عدم تماثل المعلومات (أي امتلاك أحد الأطراف لمعلومات أكثر أو أفضل من الطرف الآخر) يُنتج تشوّهات جوهرية في السوق، تُغيّر طبيعة التوازن نفسه، وقد درس خاصة حالتين مركزيتين:

- الانتقاء المعاكس :(Adverse Selection) يظهر حين يجهل المشتري أو البائع الجودة الحقيقية للسلعة أو للخدمة (كما في سوق التأمين أو القروض). ويؤدي ذلك إلى انسحاب الأطراف "الجيدة" من السوق وبقاء "السيئة"، وهو ما يضعف الكفاءة ويهدد استمرار السوق.

- المخاطر الأخلاقية :(Moral Hazard) تنشأ عندما يتصرّف أحد الأطراف بطريقة أكثر مخاطرة لأنه يعلم أن الطرف الآخر سيتحمل جزءًا من النتائج (كما في حالة المقترض الذي لا يراقَب جيدًا من طرف البنك).

هكذا، لم يُسهم ستيغليتز فقط في تطوير نماذج نظرية، بل فتح بابًا لفكرٍ اقتصادي جديد يعترف بأن الأسواق غير كاملة بطبيعتها، وأنّ وجود الدولة والمؤسسات التنظيمية ليس مجرد تدخّل طارئ، بل عنصر أساسي في ضمان عمل الاقتصاد الرأسمالي.

لقد أدى هذا التحول النظري إلى إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية على مستويات متعددة:

أولا: على مستوى السياسة المالية والنقدية: في مجال التمويل، أظهر ستيغليتز أن عدم تماثل المعلومة أدى إلى تكرار الأزمات المالية، ما يجعل الرقابة على القطاع المالي ضرورةً بنيوية. ومن ثمّ، فإن الدعوة إلى "التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال" التي روّجت لها النيوليبرالية كانت، في نظره، وصفة للأزمات. وقد كتب في العولمة ومساوئها Globalization and Its Discontents (2002) أن رفع الضوابط عن رأس المال "أدى إلى تدفقات مضاربية

---

[8]- نشير أنه من أبرز الإسهامات في الفكر الاقتصادي المعاصر، خصوصًا في تطوير اقتصاديات المعلومات (Economics of Information). شكّل ستغليتز مع مايكل سبنس(Michael Spence)وجورج أكيرلوف (George Akerlof) ما يُعرف بـ "ثالوث المعلومات"، وهو الإطار الذي نالوا عليه معا جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001.

زادت من هشاشة الاقتصادات النامية". بناءً على ذلك، يوصي بسياسات تنظيمية صارمة للأسواق المالية والبنوك، مع شفافية أكبر، والحد من المشتقات المالية المعقدة.(Stiglitz, 2010)

ثانيا: على مستوى السياسة الاجتماعية وسوق العمل: لتصحيح عدم تماثل المعلومة فيسوق العمل، اقترح ستيغليتز فكرة العقود مع الحوافز لتفسير البطالة غير الإرادية. فالأجور لا تُحدد فقط بتوازن العرض والطلب، بل أيضًا باعتبارات تحفيزية وإنتاجية، ما يبرّر دور الحد الأدنى للأجور والنقابات في رفع الكفاءة. كما أظهر أن ضعف الحماية الاجتماعية يفاقم المخاطر الأخلاقية على العمال ويزيد هشاشة سوق العمل. لذلك يدعو إلى نظم حماية اجتماعية واسعة باعتبارها لا تعيق الكفاءة، بل تدعمها عبر الاستقرار.(Stiglitz, 2012)

ثالثا: على مستوى التجارة الدولية والتنمية: انطلاقًا من نظرية المعلومات، ينتقد ستيغليتز فرضية أن التجارة الحرة تؤدي آليًا إلى مكاسب مشتركة. ففي غياب مؤسسات قوية، تؤدي فجوة المعلومات بين الدول المتقدمة والنامية إلى تبعية تكنولوجية ومالية. وقد أوضح في كتابه "جعل العولمة ناجحة" Making Globalization Work (2006) أنّ المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي روّجت لسياسات تحرير الأسواق دون الاعتراف بحدود المعلومات وعدم تكافؤ القوى، ما عمّق أزمات بلدان الجنوب. ومن هنا جاءت دعوته إلى "عولمة عادلة" تمنح الدول النامية مساحة سياساتية لحماية أسواقها وبناء قدراتها الصناعية.

ب. نقد الليبرالية الجديدة منذ بداية الألفية:

انطلاقا من انتاجه الفكري الثري جدا، بدء من "خيبات العولمة" (2002) إلى "الطريق إلى الحرية" (2024) نحاول أن نلخص أهم أفكار ومواقف استغليتز الاقتصادية الناقدة للفكر الليبرالي الجديد، في فترة عرفت فيها الرأسمالية، كما رأينا أعلاه، تحولات بنيوية عميقة وانكماش اقتصادي طويل المدى تخللته فترات قصيرةمن الانتعاش المحتشم.

ينطلق مشروع ستغليتز النقدي من فرضية بسيطة مفادها أن الأسواق لا تعمل بكفاءة ذاتية، ومن ذلك فهو يعتبر أنّ النيولييبرالية، بصيغتها التي سادت منذ الثمانينيات، جعلت من "تحرير الأسواق" غايةً في ذاتها، واعتبرت بإيمان قاطع أن تقليص الدولة والخوصصة وتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال سيؤدي تلقائيا إلى تحقيق الكفاءة والنمو. لكن الأزمات المتكررة التي عرفها العالم منذ بداية الألفية، بالأخص أزمة 2008، والنتائج الكارثية من الجانب الاجتماعي (تزايد الفقر والفوارق)، أظهرت العكس تماما المتكررة المتكررة تُظهر العكس: صفاتٌ معيارية سريعة "ثَبّيتْ، تحرير، خوصصة" تُطبَّق على بيئات مؤسسية شديدة التباين. وقد لخّص ستيغليتز هذا الخلل مؤكدًا أنّ صندوق النقد الدولي يعمل بمنطق "صيغة واحدة للجميع"، إذ "تُدار القرارات والتوصيات بإحكام من واشنطن، لا من أشخاصٍ يعرفون البلد على الأرض".

2. التشخيص البنيوي للاقتصاديات المتقدمة: "سلطة السوق" بدل المنافسة: ينطلق ستيغليتز من أنّ تباطؤ النمو واتساع اللامساواة في الولايات المتحدة ليسا "حالة طبيعية"، بل أعراض «مرض باطني" يتمثل في صعود "سلطة السوق" الذي يقصد به تنامي حجم ووزن الشركات الكبرى وتحوّلها إلى قوّةٍ سياسية تُعيد كتابة القواعد لمصلحتها عبر

التمويل السياسي واللوبيهات وإعادة تشكيل ضرائب الشركات وسياسات مكافحة الاحتكار. وقد لخّص ذلك بقوله إن "ارتفاع اللامساواة وتباطؤ النمو... ليسا إلا أعراضاً لعلّةٍ مستترة". (ProjectSyndicate)

ويُظهِر تحليله أن **ريوع** "شركات النجوم العظمى"(superstar firms)، هوأقل ارتباطا بزيادة الانتاجية وأكثر التصاقاً بآليات احتجاز القيمة، وذلك عبر عدة قنوات يعددها: (1) حقوق ملكية فكرية المُبالغ فيها، (2) تأثيرات شبكية واقتصادياتحجم تمنح المنصات سلطة "بوّاب" على قنوات المرور والاكتشاف، (3) "تكاليف تحويل"(coûts de transaction)مرتفعة للمستهلكين والمورّدين، (4) السيطرة على البيانات والخوارزميات، و(5) التلاقي بين القوّة السوقية والقوة المالية عبر إعادة شراء الأسهم وتمويل الاستحواذ وتوريق التوقّعات. في هذا السياق يكتب ستيغليتز:"غالبًا ما تسعى الشركات إلى خلق قوّة سوق، لا إلى تحسين المنتجات فحسب". نتيجة ذلك، في تقديره، هي تشكل سوق ثنائية القطب، أي احتكار قلّة ذات هوامش تسعير مرتفعة وربحية متصاعدة، وقاعدة واسعة من عمال مستقلّين/جزئيين بأجور هشّة وتبعيّة خوارزمية،وهو ما يسهم في هبوط حصة العمل من الدخل.

أ. **التكنولوجيات الجديدة كرافعةٍ لاحتكارٍ مُحدَّث:** لا ينكر ستيغليتز ما حقّقته التكنولوجيا من مكاسب رفاهية، لكنه يميّز بين اتجاه الابتكار واستيعابه الاجتماعي.فحين تُوجَّه القدرات الحاسوبية نحو الإعلانات وتوجيه سلوك الأفراد بدل الإنتاجية الشاملة، وحين تُستخدم الخوارزميات لتقوية القوّة السوقية لا لكسرها، تتسارع "اللامساواة الرقمية"، وتتفاقم هشاشة العمل.

في الفصل السادس من كتابه "شعب، سلطة وأرباح" (People, Power, and Profits) تحت عنوان "تحدّي التكنولوجيا الجديدة"، يحذّر ستيغليتز من أنّ الرقمنة والذكاء الاصطناعي قد "تُفاقم" من مشاكل الأجور والوظائف واللامساواة وتركُّزالسلطة والقوّة، بالإضافة لبعدي المساس بالخصوصية الشخصية والأمن السبرياني، كما يعتبر أن المعلومات أصبحتسلعة غير تنافسية وقابلة لإعادة الاستخدام بكلفة هامشية شبه صفرية، ومن يتحكّم بالبيانات ومنصّات التفاعل يكتسب موقعا مهيمنا يُترجم إلى ريعٍ غير ملموس (عمولات، إعلانات موجّهة، رسوم وصول، اشتراكات، بيع بيانات). كما أن الخوارزميات، بقدرتها الهائلة على التسعير التمييزي الواسع، قد تمكنت من رفع أرباحها بشكل خيالي نتيجة قوتها السوقية وليس المنافسة الكاملة. من هنا يؤكّد ستيغليتز أنّ سياسة المنافسة التقليدية لا تكفي أمام بنيات منصّاتية لتعيد تشكيل السوق ذاتها، لذلك يدعو إلى حوكمةٍ بياناتية حقوقية (قابلية النقل، الشفافية، الحد من التمييز الخوارزمي). وبالإضافة للمطالبة بوضعأدوات مضادّة للاحتكار مُحدَّثة، وتنظيم صارم لأجزاء من البنى المنصّاتية بوصفها "بنية تحتية عامة" إلى جانب تمويلٍ عام وسخي للعلم المفتوح والمعايير المفتوحة والتعليم والبحث، يدعو ستغليتزإلى سياسة صناعية معرفية تعيد توجيه الذكاء الاصطناعي للمنفعة العامة (صحّة، تعليم، طاقة نظيفة) بدل انحصاره في ريوع الإعلان والمنصّات. (Stiglitz, 2015, 2019)

ب. دورالدولة والسوق : لا يدعو ستيغليتز إلى "إلغاء السوق"، بل إلى سوقٍ مُقعَّدة بقواعد حديثة تكسر الريوع وتُحيي المنافسة حيث تنفع، وتستبدلها بتنظيمٍ منفعة عامة حيث تفشل. في تقريره "إعادة كتابة القواعد"(Rewriting the Rules)، يؤكد أن "وقتُ إعادة كتابة القواعد قد حان" وأن "اللامساواة خيارٌ سياسي" وليست قدر.كما أن في كتابه "الطريق إلى الحرية" (The Road to Freedom)، يقلب الأطروحة النيوليبرالية التقليدية رأسًا على عقب:

إذيعتبر أن "أيّ لعبة تحتاج إلى قواعد وتنظيمات" لأنّ "حرّية الفرد قد تعني لاحرّية لآخر".كما أن إدارة الآثار الخارجية (البيئة، الصحة العامة، البيانات) تتطلّب أفعالاً عامة وقواعد مشتركة.
يُعيد ستيغليتز تعريف وظيفة الدولة لا باعتبارها "بديلًا للسوق" بل مهندسًا لقواعدها وحارسًا للمنفعة العامة ومزوّدًا للسلع العامة والمعرفة الأساسية. وعملياً، يترجم رؤيته بحزمة مترابطة من السياسات:

- ضرورة كبح تركّز القوّة السوقية: فبالنسبة له هذا التركّز وصعود الريوع يضعف المنافسة، والاستثمار، والإنتاجية، كما يوّسع رقعة اللامساواة. وبالتالي فهو يهدد ديمومة الرأسمالية نفسها. لذا، يقترح وضع قواعد سوق حديثة تقوم على مكافحة الاحتكار لكسر امتيازات الشبكات والمنصّات، وضرائب عادلة على الريوع غير الملموسة، فحرية الأسواق تحتاج قواعد لكي تكون حريةً للجميع، لا قوّةً لبعضهم على حساب الآخرين (The Road to Freedom)

- استثمار عام ومعرفة مفتوحة تتكفل بتمويل التعليم والبحث والبنى الرقمية المفتوحة (معايير، برمجيات)، بما يوسّع قاعدة الابتكار ويخفض ريوع الاحتكار.

- صياغة برامج عمومية تهدف لتحقيق الرفاه، عبر سياسة لتوزيع وإعادة توزيع المداخيل، و نظام ضريبي يعالج الريع لا يكافئه ويقوم على ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة والريوع. وهي برامج تضمن بناء مجتمع لا يقوم على المساواة في الفرص، بل يقوم على الانصاف في توزيع الدخل والثروات، وهذا من شأنه أن يحرك الطلب والدورة الاقتصادية، لأن قانون العرض لا يشتغل بما أنه ليس هناك توزيع أمثل للدخل.

- إرساء ديمقراطية اقتصادية تعمل على كبح نفوذ المال السياسي، وإحياء العقد الاجتماعي وتنشيط سوق العمل بتحديث معايير العمل، وتمكين المساومة الجماعية، وضمانات اجتماعية قابلة للنقل بين الوظائف لاقتصاد المنصّات.(Stiglitz, 2015; 2019) وتحديث الحق النقابي وتمكين العمال عبر نقاباتهم من ضمان ربط"خلق القيمة" بـ "توزيعها العادل"(Stiglitz, 2015; 2019). وتمكين المجالس الحرّة والمؤسسات الوسيطة.

يظهر من خلال هذا العرض لأفكار ستيغليتز، أن سيرته البحثية والسياسية تتكامل في أطروحةٍ واحدة مضمونها أن النيوليبرالية أخفقت لأنها صمّمت قواعد تُعظّم الريوع وسلطة السوق، وتُضعف القدرة الجماعية على توجيه الابتكار والاستثمار والتجارة والتمويل نحو الصالح العام. كما أن التكنولوجيا الجديدة تكشف هذا الخلل وتُضخّمه، ومن دون "إعادة كتابة القواعد" جديدة، عبر دولةٍ نشِطة ومجتمعٍ مدني ومؤسّساتٍ مستقلة، ستستمر الرأسمالية في الانزياح من منطق الإنتاج والمنافسة إلى منطق الريع الإحتكاري والمالي والمنصّاتي اللاملموس. لهذا هو يقترح بناء نوع من "الرأسمالية التقدّمية" تفكّ ارتباط "سلطة السوق" بـ"سلطة السياسة"، وتعيد وصل "خلق القيمة" بـ"توزيعها العادل".
يمكن تلخيص مشروع جوزيف ستيغليتز في عبارة موجزة :إعادة كتابة قواعد اللعبة بحيث تُستعاد وظيفة السوق لخدمة الرفاه الاجتماعي من داخل الرأسمالية لا من خارجها. بهذا المعنى يعد، ستيغليتز، كما كان جون مايناردكينز، إصلاحي جذري يسعى إلى إنقاذ الرأسمالية من تناقضاتها عبر تصحيح قواعدها ومؤسّساتها. ,Stiglitz, 2010)

(2015, 2019, 2024غير أنّ المقارنة الدقيقة تكشف اختلافًا مهمًّا في المستوى «النظري–البراديغمي»: فبينما دشّن كينز انبثاقَ نموذجٍ فكريٍّ متكامل غيّر مفاهيم الاقتصاد الكلي وأدواته (وظيفة الطلب الفعّال، عدم كفاية التلقائية لتحقيق التوظيف الكامل، السياسة المالية المضادّة للدورة، المضاعف)، وهو ما يَصح وصفه، بلغة توماس كون، بـ "تحوّلٍ براديغمي"، (Keynes, 1936; Kuhn, 1962) يقدّم ستيغليتز منظومة مبادئٍ معيارية– مؤسّسية واسعة ومتناسقة، لكنها لا تتبلور في "براديغم" بديل واحد مغلق بالمَعنى الكلاسيكي للكلمة.

الخاتمة العامة

إن استعراض مسار الفكر الاقتصادي عبر المراحل المختلفة، من ما قبل التاريخ إلى مرحلة العولمة، يبرز بوضوح أن هذا الفكر لم يكن مجرد سرد نظري جامد، بل هو مرآة للتحولات الحضارية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الإنسانية عبر العصور. إنه سجلّ حي لمساعي الإنسان في البحث عن العدالة الاقتصادية والتنظيم الأمثل للموارد، وعن التوازن بين الحاجات الفردية والمصلحة العامة.

لقد مرّت الأفكار الاقتصادية بتطورات متسارعة: من القوانين العرفية والدينية في المجتمعات القديمة، إلى الفلسفة الاقتصادية الإغريقية، إلى الإسهامات الإسلامية في التحليل النقدي والاجتماعي، وصولاً إلى بروز الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ثم المدارس النقدية والتنموية والليبرالية الجديدة. وفي هذا المسار حاولنا أن نسلّط الضوء على بعد أساسي يغيب في كثير من المراجع الغربية، وهو الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية التي ساهمت في بناء الحضارة الإنسانية، عكس أطروحة "المركزية الأوروبية" التي سعت إلى احتكار الفضل في تطور العلوم الاقتصادية للحضارة الغربية وحدها. فقد قدّم علماء مثل ابن خلدون والمقريزي تحليلات عميقة لقضايا الإنتاج، والنقود، والأسعار، والدورة الاقتصادية، لا تزال صالحة للنقاش إلى اليوم.

كما سعينا إلى إبراز بعض المساهمات الفكرية التي أهملها مؤرخو الفكر الاقتصادي الغربي، مثل أعمال المفكر الألماني فريدريك ليست الذي قدّم رؤية مغايرة للنمو والتنمية قائمة على الحماية الاقتصادية والتصنيع الوطني، والتي أثرت لاحقاً في سياسات اقتصادية عدة دول صاعدة. كذلك حاولنا إعادة قراءة بعض الجوانب من أعمال مفكرين كبار مثل آدم سميث وجون مايناردكينز، الذين رغم شهرتهم، فإن بعض أفكارهم الجوهرية لم تحظَ بالدراسة الكافية في سياقها التاريخي والنقدي.

وفي القسم الأخير، تناولنا الفكر الاقتصادي النيوليبرالي باعتباره الإطار المهيمن على الاقتصاد العالمي في مرحلة العولمة، مع استعراض أهم الانتقادات التي وُجّهت إليه سواء من داخل الحقل الاقتصادي أو من خارجه، والتي كشفت محدوديته في معالجة الأزمات المالية، واللامساواة الاجتماعية، وتحديات التنمية المستدامة.

إن هذه الدراسة، في نهاية المطاف، هي مساهمة متواضعة نرجو أن تكون قد قدّمت للدارسين والمهتمين رؤية شاملة لتاريخ الأفكار الاقتصادية، من منظور متوازن يعترف بتعدد مصادر المعرفة وتنوع المرجعيات الحضارية. فهي لا تهدف فقط إلى تزويد الطالب بالمعرفة التاريخية، بل إلى منحه أدوات نقدية لفهم الحاضر، وبوصلة فكرية تساعده على التفاعل مع تحديات المستقبل بعين ناقدة وذهن متبصر.

المراجع:

1. إسماعيل، س. (2005).تاريخ الفكر الاقتصادي: من الاقتصاد السياسي إلى الاقتصاد المعاصر .القاهرة: دار النهضة العربية.
2. زكي، م. ع. (2021).نقد الاقتصاد السياسي (ط. 6). تونس–المغرب: دار المقدمة.
3. زكريا، حسين. (1987).الفكر الاقتصادي: من بداياته حتى ظهور المدرسة الكلاسيكية .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
4. سميث، آدم. (2005).ثروة الأمم: بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (ترجمة محمد مصطفى زيادة). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
5. سميث، آدم. (2011). نظرية المشاعر الأخلاقية (ترجمة فؤاد زكريا). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
6. عبد المطلب، ع. ف. (1998).الفكر الاقتصادي: تطوره ومذاهبه .القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
7. دويدار، محمد. (1993).تاريخ الفكر الاقتصادي: من أفلاطون إلى جون مينارد كينز .القاهرة: دار النهضة العربية.
8. سنتش توماس(1978).الاقتصاد السياسي للتخلّف: نقد نظريات التخلّف .بيروت: دار الفارابي
9. حبيب، كاظم (2016). النيوليبرالية وإعادة إنتاج الهيمنة: نقاش مفتوح حول الليبرالية والليبرالية الجديدة .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

10. Adda, J. (2001). La mondialisation de l’économie. Tome 1 : Genèse. Paris: La Découverte.
11. Aglietta, M. (1976). Régulation et crises du capitalisme. Paris: Calmann-Lévy.
12. Amin, S. (1973). Le développement inégal. Paris: Éditions de Minuit.
13. Autor, D., Dorn, D., Katz, L. F., Patterson, C., & Van Reenen, J. (2020). The fall of the labor share and the rise of superstar firms. Quarterly Journal of Economics, 135(2), 645–709.
14. Bank for International Settlements (BIS). (2010/2011). Bâle III: dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des banques et des systèmes bancaires. Bâle: BIS.
15. Bank for International Settlements (BIS). (2024). OTC derivatives statistics—overview. https://www.bis.org/statistics/derstats.htm
16. Banque des règlements internationaux (BRI). (2011). Bâle III : dispositif réglementaire global visant à renforcer la résilience des banques et des systèmes bancaires. Bâle : BRI.
17. Banque mondiale & KNOMAD. (2010). Note d’information « Migration et développement » n° 11 : Perspectives des flux de transferts de fonds 2011–2012. Washington, DC: Banque mondiale.
18. Barrère, A. (1999). Histoire de la pensée économique et analyse contemporaine. Tome 1: Les grands systèmes d’économie politique. Paris: Armand Colin.
19. Becker, G. S. (1965). A theory of the allocation of time. The Economic Journal, 75(299), 493–517.
20. Becker, G. S. (1976). The economic approach to human behavior. Chicago: University of Chicago Press.
21. Bedoui, A. (2006). L’État et le développement dans les pensées économiques. Tunis: CPU.
22. Béraud, A., & Faccarello, G. (2000). Nouvelle histoire de la pensée économique. Tome II: Des premiers mouvements socialistes aux néoclassiques. Paris: La Découverte.
23. Blanc, L. (1839). Organisation du travail. Paris: Prévot.
24. Blanchard, O., & Leigh, D. (2013). Growth forecast errors and fiscal multipliers. American Economic Review, 103(3), 117–120.
25. Boncoeur, J., & Thouément, H. (2000). Histoire des idées économiques. Paris: Armand Colin.
26. Böhm-Bawerk, E. (1884/1959). Capital and Interest. South Holland: Libertarian Press.
27. Braudel, F. (1985). La dynamique du capitalisme. Paris: Arthaud.
28. Braun, B., & Christophers, B. (2024). Asset manager capitalism as a corporate governance regime. Economy and Society.
29. Brown, W. (2015). Undoing the Demos: Neoliberalism’s Stealth Revolution. New York: Zone Books.

30. Cardoso, F. H., & Faletto, E. (1979). Dependency and Development in Latin America. Berkeley: University of California Press.
31. Cartelier, J. (1991). La pensée économique classique. Paris: PUF.
32. Chang, H.-J. (2002). Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective. London: Anthem Press.
33. Chang, H.-J. (2008). Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism. New York: Bloomsbury.
34. Christophers, B. (2020). Rentier Capitalism: Who Owns the Economy, and Who Pays for It? Verso.
35. CNUCED (Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement). (2009a). Rapport sur le commerce et le développement 2009. Genève: Nations Unies.
36. CNUCED. (2009c). Rapport 2009 sur les pays les moins avancés : L'État et la gouvernance du développement. Genève: Nations Unies.
37. Cordonnier, L. (2022, December 5). En quoi le néolibéralisme est-il néo ? (Conférence ALEA, Université de Lille).
38. Dardot, P., & Laval, C. (2009). La nouvelle raison du monde: Essai sur la société néolibérale. Paris: La Découverte.
39. Dasgupta, P. (2021). The Economics of Biodiversity: The Dasgupta Review. HM Treasury.
40. Davidson, P. (1994). Post Keynesian Macroeconomic Theory. Aldershot: Edward Elgar.
41. Davidson, P. (2007). John Maynard Keynes. New York: Palgrave Macmillan.
42. Defalvard, H. (2011). La pensée économique néoclassique. Paris: Dunod.
43. Dostaler, G. (1999). Les grands auteurs de la pensée économique. Paris: Flammarion.
44. Dostaler, G. (2005). Keynes et ses combats. Paris: Albin Michel.
45. Dostaler, G. (2005). La pensée économique de Keynes. Paris: La Découverte.
46. Dostaler, G. (2005). La pensée économique de Léon Walras. Paris: La Découverte.
47. Dostaler, G., & Beaud, M. (1999). La pensée économique depuis Keynes. Paris: Seuil.
48. Durand, C. (2020). Techno-féodalisme: Critique de l'économie numérique. Paris: La Découverte.
49. Durand Folco, J., & Martineau, J. (2023). Le capital algorithmique: Accumulation, pouvoir et résistance. Montréal: Écosociété.
50. Epstein, G. (Ed.). (2005). Financialization and the World Economy. Edward Elgar.
51. FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO. (2024). The State of Food Security and Nutrition in the World 2024. Rome: FAO.
52. Fichtner, J., Heemskerk, E. M., & Garcia-Bernardo, J. (2017). Hidden power of the Big Three? Business and Politics, 19(2), 298–326.
53. Financial Crisis Inquiry Commission. (2011). The Financial Crisis Inquiry Report. Washington, DC: U.S. Government Publishing Office.
54. Fourastié, J. (1979). Les Trente Glorieuses ou la révolution invisible de 1946 à 1975. Paris: Fayard.
55. Fourier, C. (1829). Le Nouveau monde industriel. Paris: Bossange.
56. Frank, A. G. (1967). Capitalism and Underdevelopment in Latin America. New York: Monthly Review Press.
57. Gabor, D. (2021). The Wall Street Consensus. Development and Change, 52(3), 429–459.
58. Généreux, J. (2014). Économie politique. Tome 2: Microéconomie. Paris: Seuil.
59. Gilles, P. (2012). L'actualité des textes fondateurs: Keynes. Paris: La Découverte.
60. Godley, W., & Lavoie, M. (2007). Monetary Economics: An Integrated Approach to Credit, Money, Income, Production and Wealth. London: Palgrave Macmillan.
61. Gueutin, C.-A. (2019). L'essentiel des théories économiques. Paris: Ellipses.
62. Harvey, D. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press.

63. Heckscher, E. F. (1991). Le mercantilisme. Paris: Gallimard. (Éd. orig. 1931).
64. Hilferding, R. (1981). Finance Capital. London: Routledge & Kegan Paul.
65. Hirschman, A. O. (1958). The Strategy of Economic Development. New Haven: Yale University Press.
66. Hollander, S. (1997). The Economics of Thomas Robert Malthus. Toronto: University of Toronto Press.
67. IMF (Ostry, J. D., Loungani, P., & Furceri, D.). (2016). Neoliberalism: Oversold? Finance & Development, 53(2).
68. IMF Fiscal Affairs Department. (2024). Global Debt Monitor 2024. Washington, DC: IMF.
69. IMF. (2019). World Economic Outlook, April 2019: The rise of corporate market power. Washington, DC: IMF.
70. IMF. (2023). Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism. Washington, DC: IMF.
71. IMF. (2025). World Economic Outlook (April 2025). https://www.imf.org
72. Jacoud, G., & Tourier, E. (2006). Les grands auteurs de l'économie. Paris: Hatier.
73. Jorion, P. (2015). Penser tout haut l'économie avec Keynes. Paris: Odile Jacob.
74. Kaldor, N. (1957). A model of economic growth. The Economic Journal, 67(268), 591–624.
75. Kalecki, M. (1943). Political aspects of full employment. Political Quarterly, 14(4), 322–331.
76. Kalecki, M. (1971). Selected Essays on the Dynamics of the Capitalist Economy. Cambridge: Cambridge University Press.
77. Keynes on Sustainable Development. (2014). Paris: La Découverte.
78. Keynes, J. M. (1919/2017). Les conséquences économiques de la paix. Paris: Gallimard.
79. Keynes, J. M. (1923/1985). La réforme monétaire. Paris: Payot.
80. Keynes, J. M. (1926). The End of Laissez-Faire. London: Leonard & Virginia Woolf.
81. Keynes, J. M. (1926/2010). La fin du laissez-faire. Paris: Allia.
82. Keynes, J. M. (1930). Economic Possibilities for our Grandchildren. In Essays in Persuasion. London: Macmillan.
83. Keynes, J. M. (1930/1971). Traité sur la monnaie (trad. J. de Largentaye). Paris: Payot.
84. Keynes, J. M. (1933/2002). Essais de persuasion. Paris: Payot.
85. Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan.
86. Keynes, J. M. (1969). Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie (Trad. J. de Largentaye). Paris: Payot. (Ouvrage orig. 1936).
87. Kindleberger, C. P. (1973). The World in Depression, 1929–1939. Berkeley: University of California Press.
88. Lallement, J. (2006). Trois économistes face à la question sociale au XIXe siècle: Ricardo, Marx et Walras. Romantisme, 133, 48–58. https://doi.org/10.3406/roman.2006.6442
89. Lavoie, M. (2014). Post-Keynesian Economics: New Foundations. Cheltenham: Edward Elgar.
90. Lewis, W. A. (1954). Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. The Manchester School, 22(2), 139–191.
91. List, F. (1841/1998). Système national d'économie politique. Paris: Gallimard.
92. Magnusson, L. (1995). Mercantilisme : L'histoire d'un mot et d'une doctrine. Paris: PUF.
93. Malthus, T. R. (1798/1998). An Essay on the Principle of Population. Oxford: Oxford University Press.
94. Malthus, T. R. (1820/1989). Principles of Political Economy. Cambridge: Cambridge University Press.
95. Marshall, A. (1890/1920). Principes d'économie [Trad. française]. Paris: Éditions variées.
96. Marx, K. (1859/1971). Préface à la Critique de l'économie politique. Paris: Éditions Sociales.

97. Marx, K. (1867/1976). Le Capital, Livre I. Paris: Éditions Sociales.
98. Marx, K. (1894/1992). Le Capital, Livre III. Paris: Éditions Sociales.
99. Marx, K., & Engels, F. (1848/1976). Manifeste du Parti communiste. Paris: Éditions Sociales.
100. Meadows, D., Meadows, D. L., Randers, J., & Behrens III, W. W. (1972). The Limits to Growth. Club of Rome Report.
101. Menger, C. (1871/2020). Principes d'économie politique [Trad. française]. Paris: Seuil.
102. Mill, J. S. (1848/2004). Principles of Political Economy and Chapters on Socialism. Oxford: Oxford University Press.
103. Mill, J. S. (1859/1991). On Liberty. Cambridge: Cambridge University Press.
104. Minsky, H. P. (1986). Stabilizing an Unstable Economy. New Haven: Yale University Press.
105. Myrdal, G. (1957). Economic Theory and Under-developed Regions. London: Duckworth.
106. Nurkse, R. (1953). Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries. Oxford: Blackwell.
107. OECD. (2015). The Future of Productivity. Paris: OECD Publishing.
108. Organisation mondiale du commerce (OMC). (2011). Communiqué de presse n° 628. Genève: OMC.
109. Pareto, V. (1906/1971). Manual of Political Economy. New York: Augustus M. Kelley.
110. Perez, Y. (2004). Friedrich List et l'économie politique des nations. Paris: L'Harmattan.
111. Pigou, A. C. (1920). The Economics of Welfare. London: Macmillan.
112. Piketty, T. (2013). Le capital au XXIe siècle. Paris: Seuil.
113. Polanyi, K. (1944). The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time. Boston: Beacon Press.
114. Polanyi, K. (1944/1983). La grande transformation. Paris: Gallimard.
115. Prebisch, R. (1950). The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems. New York: United Nations.
116. Proudhon, J. (1840). Qu'est-ce que la propriété ? Paris: Garnier.
117. Reuters. (2024). Factbox: BRICS' expansion and new members. https://www.reuters.com/
118. Ricardo, D. (1817/1992). Principes de l'économie politique et de l'impôt. Paris: Flammarion.
119. Robinson, J. (1956). The Accumulation of Capital. London: Macmillan.
120. Rodrik, D. (2007). One Economics, Many Recipes. Princeton: Princeton University Press.
121. Rodrik, D. (2011). The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy. Oxford: Oxford University Press.
122. Romer, P. (1990). Endogenous technological change. Journal of Political Economy, 98(5), S71–S102.
123. Romo, H. G. (1994). De la pensée de la CEPAL au néo-libéralisme, du néo-libéralisme au néo-structuralisme, une revue de la littérature sud-américaine. Tiers-Monde, 35(140), 907–926. https://doi.org/10.3406/tiers.1994.4929
124. Rosenstein-Rodan, P. (1943). Problems of Industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe. The Economic Journal, 53(210/211), 202–211.
125. Rostow, W. W. (1960). The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge: Cambridge University Press.
126. Saint-Simon, H. (1823). Catéchisme des industriels. Paris: Bossange.
127. Samuelson, A. (1990). Les grands courants de la pensée économique: Concepts de base. Paris: PUF.
128. Samuelson, A. (2003). Les grands courants de la pensée économique. Paris: PUF.
129. Samuelson, P. A. (1947/1971). Les fondements de l'analyse économique (Trad. G. Gaudot). Paris: Dunod & Gauthier-Villars.
130. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2005). Économie (18 éd.). Paris: Economica.
131. Say, J.-B. (1803/2006). Traité d'économie politique. Paris: Garnier-Flammarion.
132. Schumpeter, J. A. (1954). History of Economic Analysis. New York: Oxford University Press.

133. Schumpeter, J. A. (1954/1983). Histoire de l'analyse économique. Paris: Gallimard.
134. Schumpeter, J. A. (1983). Histoire de l'analyse économique (Tomes I–III). Paris: Gallimard.
135. Schumpeter, J. A. (1942/1976). Capitalism, Socialism and Democracy. New York: Harper & Row.
136. Singer, H. W. (1950). The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries. American Economic Review, 40(2), 473–485.
137. Sismondi, J. C. L. de. (1819). Nouveaux principes d'économie politique. Paris: Delaunay.
138. Smith, A. (1776/1991). La richesse des nations. Paris: PUF.
139. Srnicek, N. (2017). Platform Capitalism. Polity.
140. Stiglitz, J. E. (2002). Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton.
141. Stiglitz, J. E. (2002). Information and the Change in the Paradigm in Economics. Nobel Lecture.
142. Stiglitz, J. E. (2006). Making Globalization Work. New York: W.W. Norton.
143. Stiglitz, J. E. (2010). Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy. New York: W.W. Norton.
144. Stiglitz, J. E. (2012). The Price of Inequality. New York: W.W. Norton.
145. Stiglitz, J. E. (2015). Rewriting the Rules of the American Economy. Roosevelt Institute.
146. Stiglitz, J. E. (2019). People, Power, and Profits. New York: W.W. Norton.
147. Stiglitz, J. E. (2024). The Road to Freedom. Allen Lane.
148. Tutin, C. (2000). Léon Walras et l'économie sociale. Revue d'économie politique, 110(4), 533–560.
149. UNCTAD. (2017). Trade and Development Report 2017. Geneva: United Nations.
150. UNCTAD. (2018). Trade and Development Report 2018. Geneva: United Nations.
151. UNIDO. (2023). Industrial Development Report 2022 – Overview. UNIDO.
152. Vercellone, C. (2008). Finance, rente et travail dans le capitalisme cognitif.
153. Vincent, A., Lavallière, E., Achard, F., & Mouterde, P. (2024). L'intelligence artificielle – Mythes, dangers, désappropriation et résistances. Nouveaux Cahiers du socialisme.
154. Walras, L. (1874/1952). Éléments d'économie politique pure. Paris: PUF.
155. Walras, L. (1886/1996). Études d'économie sociale. Paris: Economica.
156. Walras, L. (1898). Études d'économie politique appliquée. Lausanne: F. Rouge.
157. Wieser, F. (1889/1893). Natural Value. London: Macmillan.
158. WIPO. (2017). World Intellectual Property Report 2017. Geneva: WIPO.
159. World Bank. (2009). Global Economic Turmoil (Press Release). Washington, DC: World Bank.
160. World Trade Organization (WTO). (2023). World Trade Statistical Review 2023.
161. Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism. New York: PublicAffairs.